

تقاريف للاكابر

من العلماء الاعلام شرح عمدة السرى







هذه

## تقاريط

للكبار من العلماء الاعلام

على كتاب

شرح عمدة السرى على أنموذج الزمخشري

لمؤلفه

الاستاذ الفاضل الشيخ ابراهيم سعيد

الخصوصى

﴿ قال مؤلف هذا الكتاب ﴾

قد اطلع عليه الاكابر من العلماء الاعلام فأقرؤ واستحسنوه وبجواهر  
الفاظهم مدحوه وأرخ بعضهم طبعه المأنوس بما يسر النفوس  
ولنذكر نص ما كتبوه فنقول

هذاما أنشأه كل من حضرة الاستاذ الفاضل العمدة الهمام العلامة الكامل نخر العلماء  
الاعلام الشيخ جزة فتح الله مفتش أول اللغة العربية بالمعارف العمومية وحضرة الاستاذ  
الفاضل العلامة الكامل عمدة المحققين وقدره المدققين الشيخ حسن الطويل من أكابر  
العلماء بالجامع الازهر ومفتش ثاني اللغة العربية بالمعارف العمومية لازالت شمس  
عرفانهم ماسرفة على الدوام وكواكب انقائهم ماضية للأمان

﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾

اللهم لا اله الا انت يا ذا الجلال والإكرام ولعظيم سلطانك سبحانك لا نخصي ثناء عليك أنت  
كما أئنت على نفسك ونسألك الصلاة والسلام الاتين على رسولك الامين خاتم النبيين  
الذي أرسلته الى الاجر والاسود بشيرا ونذيرا بكتاب عربي مبين وعلى آله وأصحابه الطيبين  
أجمعين كناسلك الرحمة والرضا لمن قبضتهم من أفاضل العلماء وأمنائهم للقيام بخدمة  
ذلك الكتاب الذي تكفلت بحفظه من تحريف المحرفين وعممة الاجممين فأقاموا نهارهم  
وأسهروا ليلهم في ضبط اللغة العربية حتى في الحركة والسكون فلم يجدوا خيلا  
مدخلا يدخل منه ولا منفذا ينقذ فيه اليها فدرسوا وأفادوا وألقوا وأجادوا وأكثروا

ما بين ايجاز واطناب واختصار واسهاب هذا

ومن أحسن ما حوى اللباب في نحو هذا الباب كتاب أنموذج الامام الزمخشري الذي  
اشتهر فضله في الامم وافتمرت به العرب والجم فانه مع اختصار لفظه اشتمل على ما بهم  
طالب العربية من المسائل النحوية لابل هولائها واعباها وقدمضى عليه حين من  
الدهر لم يعرف هنا الاسم ومبناه لاحقيقته ومعناه لعدم العثور على شرح له واف  
بيان معانيه كاف لطالبيه الى أن ساعد الدهر وقته في أيام دهرنا نفعات فانتسب لحل  
رموزه وفتح كنوزه الاستاذ الفاضل والعلامة الكامل الشيخ ابراهيم سعيد فشرحه  
شرح اشرح به الصدور السليمة وهدى به الطلبة الى الطريق القويمة فقيدا لا وابد

والشوارد وأطلق العنان في الامثلة والشواهد بالالفاظ الرائقة والعبارات الفائقة  
فله درهم من عالم مفيد ومؤلف مجيد جزاء الله خيرا وأكثرفينا من أمثاله ولا حرمنا من  
فضله وإنضاله

كتبه  
حسن الطويل  
كتبه  
الفقيه جزه فتح الله

وهذا ما أنشأه حضرة الاستاذ الشهير صدر الافاضل العلامة الكبير المحقق المدقق الكامل  
الشيخ سليمان العبد من أكابر العلماء بالجامع الأزهر ومدرس بدارالعلوم الخديوية  
قال أدام الله فضاله وقرن بالسعد إقباله

بسم الله الرحمن الرحيم

جدان البس السعيد تاج السعادة بتوفيقه فتصافحوا الأئمة وسلك مسلك الأكابر  
بتحقيقه وصلاة وسلاما على أفصح العرب والعجم وأبلغ من أنى بجوامع الكلم وأبدع  
الحكم أما بعد فاني سرحت طرفي في ميدان عمدة السرى وأجملت نظري في بستانه  
البهى فوجدته جوهرة ثمينة من كنوز الآثار استطلعتم أعلى الأفكار من كواعب  
المبتكرات وغوا في المنقبات فله درهم مؤلفه العلامة الاستاذ الشيخ ابراهيم سعيد  
المحقق الفهامة فلقد أهدى الأئمة بل أهدى الورى عو ما بنفائس العرائس  
وعرائس النفائس منسوجا على منوال أساليب الفصاحة وتراكيب البلاغة  
ومزجه به منج الرياح بالماء فلا جدال ولا مرءاء وحين تم تأليفه وكل تلبده وطريقه  
أرخته فقلت

هذا الكتاب مثل بدر مشرق \* يلوح في حسن كروض موزق  
أنموذج الزمخشري منشرح \* صدرا بنا الشرح البهى المنق  
معتزج به امتزاج الرياح بال \* ماء الزلال الخالص المروق  
ألفه السعيد ابراهيم من \* رقى العسل بالادب المروق  
له درهم فيكم أهدى لنا \* أبهج نفع بصطفيه وبتقى  
وكم أتى بتحفة وطرفة \* لازال في مرقى المعالى يرتقى  
لمبادى كماله أرخته \* لعمدة السرى أعلى رونق

٥٤٤ ٣٠١ ١١١ ٣٥٦

١٣١٢ هـ

أنشأه وكتبه بقله سليمان

العبد مدرس بالأزهر

ودارالعلوم

وهذا ما أنشأه حضرة شيخنا الاستاذ الفاضل العلامة المحقق المدقق الكامل الشاعر  
 الشهير النازك الكبير الشيخ محمد الهراوي من أكبر العلماء بالجامع الأزهر قال وأجداد  
 آدم الله نفعه للعباد

كنز أنموذج الامام الكافي \* من تسمى بصاحب الكشف  
 قد هدانا لحله ابن سعيد \* بمقال أزال كل اعتساف  
 وأرانا به استزاج محب \* بحبيب تباعد عن تحجاف  
 أطرب السامعين أعجب شرح \* فهو عندي كنشوة بالسلاف  
 انه عمدة لكل سرى \* لاصول خلعت عن الاطراف  
 طالعوه ترون شمس نهار \* فيه عندي حلاوة الارتشاف

وهذا ما أنشأه حضرة الاستاذ المحقق المدقق الفاضل العلامة السيد السند الكامل الشيخ  
 محمد الحسيني من أكبر العلماء بالجامع الأزهر وباشمصح المطبعة الكبرى الميرية العامة  
 بيولاقي مصر القاهرة قال لازالت أنواره تتلالا وكالانه تتوالى

سرحت النظر في غيضة هذا الكتاب وأجلت الشكر الى مورد العذب المستطاب  
 فاذا هو روضة زاهية قطوفها دانية أزهرت أقارها وابتسمت أزهارها وأينعت  
 ثمارها واطردت أنهارها وصدحت أطيارها وتغنى بلبلها وزارها تفتت أكلها  
 عن مثل أو أدهم من حب النعام وتدفقت حياضها بمحكم الحكم العوية وجلى  
 الاحكام قواعد محكمة وقضايا مسلمة فتح كنوز الانموذج وأبرز خباياه وشرح  
 رموزه وأوضح خفاياه وأجلس عرائسه على منصتها لخطبائها الخاص منهم والعام ووضع  
 مشكلاته على طرف الثمام جله رقيقة ومعانيه دقيقة وألفاظه رشيقة فقله مؤلفه  
 ما أذكى فطنته وأعظم قريحته وأغزى ديمته وأغلى في الكال قيمته وشكر الله له  
 صنعه الشكر الجليل وجزاه عليه الجزاء الجزيل بجامع خاتم الانبياء والمرسلين صلى الله  
 وسلم عليه وعلى آله وصحبه أجمعين وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين  
 الفقير الى الله تعالى محمد الحسيني  
 الشافعي

وهذا ما أنشأه حضرة صديقهنا الاستاذ الفاضل العلامة الكامل الشاعر المجيد الناصر  
 الفريد الشيخ طه محمود قطريه المصحح بالمطبعة الميرية قال لا فؤوه

بسم الله الرحمن الرحيم

نحمدك اللهم يا من جعل التوفيق لحده أنموذجا يعرب عن حسن حال عبده ونشكر



يا من رفع قدر من تحاني وبابه ونصب لخدمته من شرفه اذ عرفه بالاضافة الى جنبه  
 ونسألك اللهم أن تقسم لنا من محبتك وذكرك ما نجزمه أسباب الاستئصال بعريك ونصلي  
 ونسلم على عدة الانبياء وعدة الاولياء العلم المفرد سيدنا محمد خير نصيب بلسان فصيح  
 وعلى آله الذين سلم جمعهم من التكسير وأصحابه وكل نصير للحق وظهير (أما بعد) فان من منن  
 الله عليّ ومن يدا حسنه اليّ أن اطلعت على كتاب عمدة السرى تأليف الاستاذ الناضل  
 والتحرير الالمعي الكامل حضرة الشيخ ابراهيم سعيد الخوصي حفظه الله ومن كل  
 سوء وقاه الذي شرح به أعوذج الامام الزمخشري في علم الخوف رأسه شرحا مملوا بالفوائد  
 مشحونا بيقائن الفرائد لا عيب فيه الا أنه مفتاح لكتوزه كشاف لاسراره ورموزه  
 كثير المعاني يسير المؤنة للعاني عديم المثال في بابه مغن بقشره عن لباب غيره فاطنك  
 بلبابه فما أحوج طلاب العزبة اليه وما أولاه بأن يعكف عليه من أحب للحاق  
 بسبويه وما عسى أن أقول في كتاب جليل من رأه فقد رأى به الخليل مفصحا بدروسه  
 بعد دروسه قيام عشر الطلاب لعلم الاعراب دونكم ما طالماتنيتم وكفى طلبه تعينتم  
 فقد جاءكم عفوا وطيف به عليكم صفوا فستعلم بين ضمته ما نفعتمته من اليسار الذي  
 يتضاءل معه قدر الدرهم والدينار فشكرا لمؤلفه شكرا وحزاء الله عن العلم وأهله خيرا  
 هذا ولما قرت العين بحسن طبعه وتطرت الى غره الذي أثمر وينعه قلت مؤرخا  
 النحو عصمة اللسان أي قل \* من أن يرز في البيان المقول  
 فاعكف على الاعراب والزم درسه \* ولا تصاحب من به لا يخلص  
 فان شئت اللسان العربي \* ليس لغير الله من يعقل  
 ولا تقل هذا لسان مدبر \* خير لنا منه اللسان المتقبل  
 نعم بنا صار لسانا مندبرا \* اذ مات أهله الرجال الكمل  
 يا طائر سوء فادرت وليسدها \* يموت جوعا ماله من يكفل  
 وآثرت بالثدي طفل غيرها \* فهل لذي الخرفاء عذر يقبل  
 هذا وكتب النوحية حكمت \* زهر الدراري في السما بل تفضل  
 وخيرها أعوذج الزمخشري \* أقومها طريقة وأمثل  
 وعمدة السرى شرحه الذي \* في طيه المجل والمفصل  
 جاء المعنى حسن لم يحوه \* مختصر كلا ولا مطول  
 صنيع آخر لو أن من مضوا \* قد أدركوه لاستراح الاول  
 فاتهمس اليه يا أئني محصلا \* فان كل الخير منه يحصل  
 فلورآه سيبويه لم يكن \* للم مسلك اليه يقتل

أبشر بهذا الشرح إبراهيم إذ \* عليه فيما أشكل المعول  
 أسأل رب الناس أن يكسوه \* ممن القبول فوق ما توئل  
 وأن يتيكم عليه خبر ما \* يثاب من أحسن فيما يعمل  
 وحسين تم طبعه أرخته \* كتاب عمدة السرى أجمل

٤٢٣ ٥١٤ ٣٠١ ٧٤

س ١٣١٢

كتبه الفقير إلى الله تعالى

طه محمود قطريه

وهذه قصيدة غراء من إنشاء حضرة صديقنا الاستاذ الفاضل العلامة الكامل الشاعر  
 الاديب النازل اريب الشيخ عبد المجيد الشرفي قال حفظه الله

بالطبع بعافور عمدة السرى \* ويم نفعا في رياض الا زهر  
 فهو الكتاب المرتقى أوج العلا \* كالبدر أو كالشمس أو كالشترى  
 شرح به الامتزج اكتسب اليها \* وبه تباهي الخبر فخر ونخسر  
 شرح به النحو ازدهت أعلامه \* وغدا به الارشاد للتبصر  
 شرح به شرح الصدور وكلمه \* آيات فضل في أجمل الأعصر  
 شرح يريك من البيان بدائعا \* في حسن أسلوب وأبهج منظر  
 شرح تقول اذا نظرت اليه كم \* ترك الاوائل صاح للناخر  
 للجهل كشف نفذه مقصلا \* أبهى كتاب بالنقول مؤزر  
 جادت به أيدي الهمام المرتضى \* ساء الذرى البدر والخصوص الانخر  
 الشيخ إبراهيم من وفي بما \* أولى فكان له مزيد تشكر  
 وأق بموصول الفخار وعائد \* منه لنا صلة كنقمة عنبر  
 لاغرو أن وفي فذلك دأبه \* وأبو سعيد من أكلز معسر  
 مغنى اليبب اذا أتى بإشارة \* ممنوحة من فكره المستور  
 ومسهل الصعب المهول بعزمه \* ان خط في القرطاس غير مفكر  
 فعند كتاب النحو سهل المرتقى \* وله الصدارة اذ أتى من مصدر  
 ورياضه اشتاق الى قطر الندى \* فأق لها غيث بدا كالأنهر  
 وجواهر الآداب فيه تجمعت \* بل ضوع الارجا بمسك أذفر  
 وبور هذا الشرح قد سطعت لنا \* أفوار علم من خلال الأسطر

فاتقــسر الى أنواره مقتعا \* بلا كـي ونبيل ذلك شمسـر  
 وانشر دروس العلم بعد دروسها \* نـل العلا وتكون خير مبكر  
 فالعلم أفضل مقتنى وأجل ما \* يعنى به وعلى سواء فكبر  
 لا يستوى الاعى وذو بصـر ولا \* ظلمات جهل فى الهدى مع نـر  
 فاعكف على هذا الكتاب مطالعا \* أنواره فهو الهدى للناظر  
 وقد ازدهى بالطبع من كرم الذى \* أولى الجليل أبى المعالى الطاهر  
 وأنى لنا سعد السعد مبشرا \* بزيادة فى قدر هذا الأنور  
 ويقولونى بهجة التاريخ زد \* بالطبع بعلو نور عدة السرى

١١ ١١٤ ١١٦ ٢٥٦ ٥١٤ ٣٠١

س ١٣١٢

وهذه قصيدة حسناء من إنشاء حضرة صديقتنا الاستاذة الفاضلة العلامة الكامل الشاعر  
 الماهر النازـر الفاخر الشيخ ابراهيم راضى الشرقاوى الأزهرى الشافعى مدرس اللغة  
 العربية بـ مدرسة المرحوم السيد اسماعيل داتـب باشا ياب الخلق بمصر قال لاحرمنا فضاله

العلم مطلعـه سـعيد \* بشروق شمس (أبى سعيد)  
 هو فى الأماجد جوهر \* فسرر تعالى عن نـيد  
 بحـر معارفـه روت \* ظمأ القرب مع البعيد  
 روض مجانى فضله \* قد أنعت بـيد المريد  
 كنز فوائـد دره \* قطعت بجـيد المستفيد  
 إن (الخصوص) على النحو \* من بفضله فرحاتـيد  
 بامـر حبـبك ماجـد \* أيامه للعلم عـيد  
 لله (إبراهيم) ما \* أولاه بالمدح الأكيد  
 فلقـد أجاد بما أفا \* دوجاد بـيد المريد  
 أهـدى (سرى) المـدمن \* جدواه (عـده) المـيد  
 (أتمونج النـو) آمـدى \* بهـداه فهو له رشـيد  
 (شرح) به شرح الصدو \* دلالة الكفـ الوحيد  
 سفر به الكتب التى \* من قبله صفر زهـيد  
 فاقطف ثمر النـومـن \* بستانه التضر النصـيد  
 جمع الشوارد والاوا \* بدو الطريف مع التـيد

توضيح تسهيل القوا \* عد في مفصله وطيد  
 مغنى اللبيب مضى بمن \* أغنى اللبيب مع البليد  
 غيث فلقطر السدى \* كالويل في القيط الشديد  
 غذى العقول فلا عقيـل ولا ابنه شئ يفيد  
 إن أعرب الناس الكلا \* م فإن معربه السيد  
 والفضل يعرفه ذوو \* ه وغيرهم عنه طريد  
 شهدت عوامل صنعه \* بكلامه القول المقيـد  
 ولقد سعى في نشره \* من طيه السعي الجيد  
 فأجابه شهم العـلا \* لرضاء مولاه المجيد  
 (كرم) السحبة (ظاهر) \* اللذاسب ذو الفضل المزيـد  
 وكساه حلة طبعه \* من بيت نعمته المشيد  
 فبدأت به بنا الجـا \* ل وللعقول غدا يصيد  
 وعبر مسك ختمه \* تاريخه بيت القصيد  
 أدب السرى من طبعه \* زاء بهمدته فريد  
 ٧ ٣٠١ ٩٠ ٨٦ ١٣ ٥٢١ ٢٩٤

سنة ١٢١٢

وهذا ما أنشأه صديقتنا الأستاذة الفاضلة العلامة الكامل الشيخ محمد الاني قال  
 حفظه الله

هذا كتاب مفرد في باب \* شهابه مع أخفى روض أزهار  
 أما ترى تاريخه \* السرى \* بأوراق  
 ١٤٤ ٣٠١ ٦٠٢ ٢٦٠

سنة ١٢١٢

# كتاب

شرح عمدة السرى على أنموذج الزمخشري  
(فى فن النحو)

تأليف

حضرة الاستاذ الفاضل العالم المحقق الكامل

الشيخ ابراهيم سعيد

الخصوصى

والتزام

حضرة الاجل الامجد كرم بك طاهر خفيد المرحوم اجداباشا طاهر

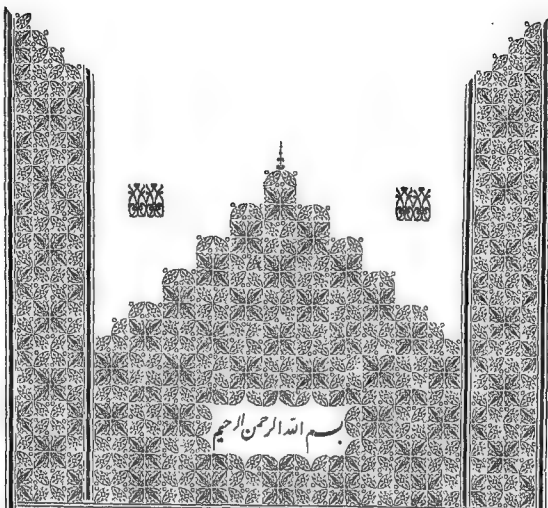
(حقوق الطبع محفوظة للؤلف)



(الطبعة الاولى)

بالمطبعة الكبرى الاميرية بولاق مصر الجديدة

سنة ١٣١٢ هجرية



الحمد لله الذي رفع شأن من نجاه ونصبه لمعالى الامور وأولاده مناه والصلاة والسلام  
 على سيدنا محمد مصدر العلم والكرم وعلى آله وأصحابه المتعوتين بعوالى الهمة  
 (١) أما بعد فيقول راجى عفو المجيد ابراهيم الخوصى أبو سعيد لاني لما طلعت على  
 متن الانموذج (١) لاستاذ الدنيا وشيخ العرب والعجم صاحب الكشف وفرخوارزم  
 من اقتض أبكار المعاني فشهد بلاغته كل قاص ودانى الامام البارع الارب  
 الراى الى غرض المعانى بكل منهم مصيب روح البيان والادب وترجمان لسان العرب  
 من هو بكل وصف جليل حرى جارا لله أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري (٢)  
 قد فض أبكار المعانى وارثنى \* درج المعالى سابقا فى كل فن  
 فوجدته وحيدا فى بابيه فريدا فى ترتيبه واستيعابه مشتملا على جل الابواب حاويا من  
 فن النجوم الى بحره كتاب  
 من ذاق طعم التويع عرف قدره \* ويرى النصار من المكنوز بدا وعن

(١) الانموذج أو التبوذج القطعة من الشئ وقول صاحب القاموس والانموذج لحن مردود بأنه دعوى  
 لا تقوم عليها جهة كما ذكره بعض حواشيه

(٢) الزمخشري نسبة لزمخشري قرية من قرى خوارزم ولد بها يوم الاربعاء ٢٧ رجب سنة ٤٦٧ ووفى  
 بقصبة خوارزم ليلة عرفة سنة ٥٣٨ هجرية كما فى ترجمه الالبا

خطري بالأن أعمل عليه شرحا يحل ألفاظه ومبانيه ويوضح رموزه ومعانيه فصرفت  
 زمام العزم نحو ذلك وشرفت عن ساعد الجند سالكا أحسن المسالك فشرحتة شرحا نقيسا  
 لامعا وأرجو من الله الكريم أن يكون بالقبول ساطعا متمزجا به امتزاج الروح بالجسد  
 وحلا فيه حلول الشجاعة في الأسد وسميته عمدة السرى على أن يخرج الرمح السرى وقد  
 أودعته من عرائس فكري ما تقربه أعين أولى العرفان وتنشر عنه أفئدة ذوى الفضل  
 والاتقان قد جمع مهمات هذا الفن فأوعى فلا ترى مثله في بابيه جمعا غلما من مخترة  
 من نبات هذا الفن الاكشف عن وجهها النقيب وأوضحها وأزال عنها الحجاب فهو  
 لعمري غنية للعالمين والمتعلمين وعمدة لاطالبين والمخلصين

هيأت أن يأتي الزمان بمثله \* ان الزمان بعثله ليجيل

واقصد صدق من قال لكل علم رجال ولكل ميدان أبطال

ان السلاح جميع الناس تحمله \* وليس كل ذوات الخلب السبع

هذا وان اعترف بالجزء والقصور عن الخوض في مثل هاتيك البحور اذ لست من  
 فرسان هذا الميدان لكن قصدت التشبه بهم لافوز بصحبهم في جنات الرحمن فقد  
 تذكرت قول من قال وأجاد في المقال

فتشبهوا ان لم تكونوا مثلهم \* ان التشبه بالرجال فلاح

فزاحمتهم في دخول تلك الابواب ونافستمهم في التوشيح بتلك الاقواب وقد شرعت فيما  
 قصدت وعلى الله توكلت فقلت

### ( مقدمة )

ينبغي لكل شارح في فن أن يحيط علما بأمر عشرة ليكون على بصيرة فيه بعرفتها وهي

المعروفة عندهم بالمبادئ وقد نظمها شيخنا الايبلى فقال

ان المبادئ في عشر قد انحصرت \* حتى وحكم وموضوع ومن وضعها

وما أخذت نسبة فضل وفائدة \* مسائل وكذا اسم الفن فاستمعنا

ولندكرها للتبصير لا فنقول الصلوة يطلق على معان ستة نظمها بعضهم في بيت فقال

قصده ومن جهة مقدار \* قسم وبعض قاله الاخيار

واصطلاحا علم بأصول يعرف به أحوال أبنية الكلمة اعرابا وبناء وموضوعه

الكلمات العربية من حيث الاعراب والبناء وفائدته الاحتراز عن الخطأ اللساني في الكلام

العربي والاستعانة على فهم كلام الله تعالى وكلام رسوله وما أحسن قول بعضهم

المحفوظة لا آداب هل أحد \* يجاوز البحر الابلقناطير

لوتعلم الطير ما في النجوم من أدب \* خنت وأنت اليه بالمناكير  
ان الكلام بلا نحو ويحسنه \* نبح الكلاب وأصوات السنابير  
وواضع الامام على بأمره أبا الاسود الدؤلي وذلك أنه سمع يوماً فارساً يقرأ قوله تعالى ان  
الله يرى من المشركين ورسوله بالبحر فقال يا أمير المؤمنين فسدت ألسنة العرب حتى  
صاروا يلحنون في القرآن فعند ذلك قال له خذ الفاعل مرفوعاً والمفعول منصوباً  
والمضاف اليه مجروراً الخ وفضله أنه يتوصل به الى باقي العلوم وحكمه الوجوب العيني  
على قارئ الحديث والكفاي على غيره ولبعضهم

قدّم النحو على الفقه فقد \* يبلغ النحو بالشعر والشرف  
أما ترى النحو في مجلسه \* كهلال بان من تحت السدف  
يخرج الفاظ من فيه كما \* يخرج الجوهر من بطن الصدف  
ونسبته الى غيره أنه من العلوم الادبية ومسائله قضايا التي تطلب نسب محمولاتها الى  
موضوعاتها كقولنا الفاعل مرفوع واسمه علم النحو وسمي بذلك لقول الامام على لابي  
الاسود اغض هذا النحو أي اقصد وماخذه من كلام الله وكلام رسوله وكلام العرب قال  
المصنف مقدّم الكلمة على الكلام لانها جزؤه والجزء مقدّم على الكل فلا يعرف الا بعد  
معرفة وبعضهم قدّمه نظراً الى أنه مقصود بالذات لان التفاهم يحصل به بخلافها  
(الكلمة) أل الحقيقة كما هو القاعدة في كل محدود أي ماهية الكلمة عند النحاة لفظ  
موضوع (مفرد) المراد به هنا ما تلفظ به مرة واحدة لا ما لا يبدل جزؤه على جزء معناه كما قيل  
لانه اصطلاح المتأطقة وعكسه المركب فلا يسمى كلمة الا مجازاً مرسلأ كافي قوله صلى الله  
عليه وسلم أصدق كلمة قالها الشاعر كلمة لبيد

ألا كل شيء ما خلا الله باطل \* وكل نعيم لا محالة زائل  
وظاهر أن الكلمة مبتدأ وما قدرنا خبر لكن صورة لانه ليس القصد الاخبار بما تقرّر  
أن الخلق المحدث لا يحكم فيه لانه اعجاب بالحد للتفسير لان يحكم به كيف والشئ  
قبل حده مجهول والتصديق فرع عن التصور فقولك الانسان حيوان فاطق في قوة  
الانسان أي الحيوان الناطق وليس القصد أنك متصور الانسان بوجه ما فيحكمك  
عليه بأنه حيوان ناطق والا لما صح قولهم القول الشارح يفيد التصور كما ذكره العلامة  
الامير فان قلت قد حذف المصنف الموصوف كما رأيت قلت لا مانع من ذلك قال الامام  
ابن مالك

وما من المنعوت والنعته عقل \* يجوز حذفه وفي النعت عقل  
ومنه قوله تعالى أن اعمل سابغات أي دروعاً سابغات وذلك قال المصنف في المفصل



وحق الصفة أن تعجب الموصوف إذا ظهر أمر مظهره يستغنى معه عن ذكره فينبذ  
بحوز تركه قال الشاعر

لو قلت ما في قومها لم ينم \* يفضلها في حسب وميسم

أي ما في قومها أحد وسمع سيمويه بعض العرب الموثوق بهم يقول ما من مامان حتى رأته في  
حال كذا وكذا يزيد ما من مامان أو أحدا من أهله قلت وهذا في الموصوف بالفرد كما مثل وأما  
الموصوف بالجملة فذهب الجمهور إلى أنه لا يحذف إلا إذا كان بعض اسم مجرور عن أوفي نحو  
مناظعن ومناقام وفينا سلم وفينا هلك ونقل السيد أن اعتبار ذلك خاص بما إذا كان  
الموصوف مرفوعا بل نقل الشيخ بس عن بعضهم عدم اعتبار هذا الشرط ومن حذف  
الصفة قوله تعالى وكان وراءهم ملك يأخذ كل سفينة غصبا أي كل سفينة صالحة  
وقول الشاعر

ورب أسيلة الخدين بكر \* مهفهفة لها فرع وجيد

أي فرع فاحم وجيد طويل ولما ذكر المصنف تعريف الكلمة بين أنها جنس تحتها  
ثلاثة أنواع فقال (ما اسم) أي هو ما اسم (كرجل) وما فعل كضرب وما حرف (جاء  
للمعنى) (كقد) الاقتصار في مقام البيان مفيد للضرورة وجهه أن الكلمة ما أن تدل على  
معنى في نفسها أولا والثاني الحرف والاول ما أن يقترن بأحد الأزمنة أولا والثاني الاسم  
والاول الفعل وأما بكسر الهمزة وتشديد الميم وقد تبدل ميمها مع وقع الهمزة كقوله  
يا لينا أمتنا شالت نعامنا \* أيما إلى جنة أيما إلى نار

وهي حرف تفصيل نحو أنا هدينا المسيل أما ساكرا وأما كفورا واختلاف في إمام الثانية  
فقال أبو عبيدة أنها عاطفة عند أكثرهم والواو زائدة وزعم جماعة منهم ابن مالك أنها غير  
عاطفة كالاولى لللازم منها الواو والعاطفة غالبا ومن غير الغالب البيت المتقدم وصرح ابن  
الخلاب في شرح المفضل بأن مجموع قولنا وإما هو العاطف في جاء لما زيد وإما عرو قال  
ولا يبعد أن تكون كلمة مستقلة حرفا في موضع وبعض حرف في موضع آخر كما من أيما  
وهي وقد يستغنى عن إمام الثانية بذكر ما يغني عنها نحو لما أن تكلم بخير ولا فاسكت  
ومنه قوله

فأما أن تكون أخى بصدق \* فأعرف منك غنى من ميم

والأفاطرحنى وانحسنى \* عدوا أقيسك وتقينى

وقد يستغنى عن الاول لفظا كقوله

لم يدار قد تقدم عهدا \* وإما بأموات ألم خيالها

أي إماما بدار والقرا يقبسه فيميز زيد يقوم وإما يقعد ولما تكلم على الكلمة وأقسامها

شرع يشكلم على الكلام فقال (الكلام) عند الحاجة لفظ موضوع مفيد (مؤلف) أى  
 مركب تركيباً على وجه يفيد بالاسناد ولذا قال فى شرح معنى الجارية ردى وهو أى التأليف  
 أنخص من التركيب اه وذلك (امان اسمين أسند) أى ضم (أحدهما الى الآخر) على وجه  
 يفيد وذلك (نحو) قولك (زيد قائم) واحترز بذلك عن كثرين لا اسناد بينهما ككلام زيد وخسة  
 عشر وقوله (أومن فعل واسم) معطوف على ما تقدم من قوله إمان اسمين وذلك (نحو)  
 قولك (ضرب زيد) وظاهره الحصر وهو قول ابن الحاجب ووجهه بعضهم بأن الكلام اسم  
 للسند والمستند اليه وما زاد على ذلك لا دخل له فى حقيقة الكلام ولكن الجمهور على خلافه  
 فقد يتركب من أكثر من ذلك نحو أعلمت زيدا عمراً قائماً وعليه فيجاب عن المصنف بأن  
 الحصر اضافى بالنسبة للمتنوع كتركيبه من فعلين أو من حرفين أو من اسم وحرف أو من  
 فعل وحرف فان كل ذلك لا يسمى كلاماً فلا ينافى أنه يتركب من غيرهما بحكمة الشرط  
 وجوابه وجلة القسم وجوابه كما ذكره العلامة الامير أو بأن ذلك أقل ما يتركب منه الكلام  
 كما نبه عليه ابن هشام (واعلم) أن بعضهم جرى على أن الجملة أعظم من الكلام وصوبه  
 صاحب المغنى حيث قال والاصواب أنهم أعظم منه ان شرطه الافادة بخلافها اه وارتضاء  
 العلامة الامير حيث قال ثم الجملة أعظم مطلقاً من الكلام لانها مسند ومسنند اليه ولو لم تقد  
 بحكمة الشرط وكجمله غير المقصود بقائده كالصلة والصفة فانها ذكرت لتعين الموصول  
 أو الموصوف اه وبعضهم جرى على أنهم مترادفان وهو ظاهر قول المصنف (ويسمى)  
 أى اللفظ الموصوف بما تقتسم (كلاماً وجلة) وهى عندهم ما تركبت من مسند ومسند  
 اليه أقادت أم لا وانما قلت وهو ظاهر لان الشئ لا يسمى باسم شئ الا اذا كان مرادفالة  
 ويمحتمل أن معنى قوله ويسمى جملة أى من حيث انه من أفرادها وان الجملة تنفرد عنه  
 لكنه خلاف الظاهر ولما ذكر المصنف أقسام الكلمة أراد أن يروى لها مقدما الاسم على  
 الفعل والحرف لانه أصل لهما وذلك لانه لا يحتاج اليهما فى تأليف الكلام وهما محتاجان  
 اليه فيه فقال

### باب الاسم

بالتنوين وتركه فى الباب فى الأصل فرجة بتوصل منهما من داخل الى خارج وعكسه وفى  
 الاصطلاح اسم للالفاظ المخصوصة الدالة على المعانى المخصوصة كسائر أسماء التراجم  
 وأصله بوب تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت ألفاً وجعه أبواب وبينان قال الجوهري  
 وقد قالوا أبوبة للاندواج قال ابن مقبل الشاعر

هتاك أخبية ولاج أبوية \* يخلط بالبر منه الجت والينا

ولو أفرد لم يميز اه وفيه لغات تطعمها السيوطى فى بيت فقال

اسم يضم أول والكسر \* مع همز توحذفها والقصر  
وهو مشتق عند البصريين من السمو فأصله سمو حذفت منه الواو التي هي لام الكلمة  
اعتباطا وسكن أوله تخفيفا وأتى بهمزة الوصل فوزنه افع وعند الكوفيين من وسم فأصله  
وسم حذفت منه الواو التي هي فاء الكلمة لما تقدم وأتى بهمزة الوصل فوزنه اعل ويدل  
للاول جمعه على أسماء وأسأى إذا لاصل في الاول أسأى قلبت الواو همزة في الثاني أسأمو  
قلبت الواو اياء وهو لغة مادل على مسمى وقد عرّبه بالخاصة فقال (هوما) أى لفظ (صح)  
الحديث (أى الاختيار) (عنه) أى اسناد ما نتم به الفائدة اليه قلت واعتاده المصنف على  
ما بعده لانه كما قال ابن هشام في الشذور أنفع العلامات وبه يعرف اسمية ما في قوله تعالى  
ما عند الله خبير من الله وهو من التجارة لانه قد أسند اليها الاخبارية ونحو ذلك مما حكم فيه  
بان ما سمع موصول اه وقوله (ويخله) أى وصح أن يدخل عليه (حرف الجر) وكذا يقتدر  
في قوله (وأضيف وعرف ونون) أى وصح أن يضاف أو يعرف أو يتون أى أو ينادى ولو  
صرح به لكان أحسن إذا التذاع من خواص الاسم لان الفعل والحرف لا يطلب اقبالهما  
وانما عبرت بأو لأن التنوين والاضافة لا يجتمعان لانه يؤذن بالانفصال وهي تؤذن  
بالاتصال وما ألفت قول الشاعر

علمته باب المضاف نفاؤلا \* ورتبته بغيره بالتنوين

وكذلك الالف واللام لا يجتمعان مع التنوين لانه يكون للتذكير وهي تكون للتعريف ولا  
يجتمعان في مادة واحدة لتضادها وما أحسن قول القائل

لدى عندكم دين ولكن هل له \* من طالب فقواذى المراهون

فكانت ألف ولا م في الهوى \* وكان موعدا وصلات التنوين

وانما كانت هذه خواص له لان الفعل خبر دائما فلا يخبر عنه والحرف لا يكون خبرا ولا  
مخبرا عنه وحرف الجر علامة المخبر عنه والاضافة الغرض منها ما التعريف أو التفصيل  
أو التخفيف والفعل والحرف لا يصلحان لشي من ذلك وأل الغرض من دخولها تعريف  
المخبر عنه وقد علمت أنه لا يخبر عنهما والتنوين علامة تمام مدخوله وتقام الفعل بالفاعل  
والحرف بمعلقه ولما تكلم على تعريف الاسم شرع يشكك على أقسامه ارجاء الانقال  
(واصنافه) أى أقسامه أربعة عشرة الاول (اسم الجنس) وهو مادل على الحقيقة لا بقيد  
حضورها ذهنا بخلاف علم الجنس كاسماء علم السبع فانه موضوع للماهية الحاضرة ذهنا  
والثاني (العلم) وهو مادل على معين والثالث (المعرب) وهو ما اختلف آخره لفظا أو تقديرا  
باختلاف العوامل (و) الرابع (توابعه) أى المعرب وهو ما عرب بأعراب سابقة  
والخامس (المبني) وهو الذى سكون آخره وحركته لا يعامل والسادس (المتني) وهو

ما يزيد في آخره ألف أو يامفتوح ما قبله المعنى التثنية فون مكسورة عوضا عن التنوين  
والحركة (و) السابع (المجموع) وهو ما دل على أحاديث على أحدها واحد والثامن  
(المعرفة) وهي ما دلت على معين (و) التاسع (النكرة) وهي ما شاع في أمته والعاشر  
(المذكر) وهو ما عرى آخره من تاء التانيث وألفه المقصورة والمدودة (و) الحادي  
عشر (المؤنث) وهو ما في آخر ما حدها والثاني عشر (المصغر) وهو ما ضم أوله وفتح ثانيه  
وزيد قبل ثالثه ياء مائة والثالث عشر (أسماء العدد) وهي الأسماء التي تعقبها الأشياء  
والرابع عشر (الأسماء المنصلة بالأفعال) وهي الأسماء التي فيها معنى الفعل وهي المصدر  
واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وغيرها ولما ذكر أصناف الاسم اجبالأخذ  
بذكرها تفصيلا على سبيل اللب والنشر المرتب فقال (اسم الجنس على ضربين) أحدهما  
(اسم عين) وهو ما يقوم بنفسه وهو على قسمين مشتق وغير مشتق وقد مثل له بقوله  
(كرجل) وأشار للاول بقوله (وراكب) وأما بذلك أنه لا فرق بين النكرة واسم الجنس في  
اللفظ وأما في المعنى فليل لا فرق أيضا قال بعضهم وعليه جمع من المحققين ونصروا ابن  
الهمام في تحريره وصرح به الامدني وابن الحاجب حيث قالوا انهما شيء واحد وهو  
ما وضع للفرد المنتشر وهو ظاهر عبارة كثير من النحاة اهـ وقيل وهو التحقيق بينهما فرق  
بحسب الاعتبار فان اعتبر في اللفظ دلالة على الماهية من حيث هي فهو المعبر عنه باسم  
الجنس عند الادباء كاسد وان اعتبر دلالة على الفرد المبهمة أي غير المعين فهو النكرة  
كرجل كما قاله بعض المدققين (و) ثانيهما (اسم معنى) وهو ما يقوم بغيره وهو على قسمين  
أيضا مشتق وغير مشتق وقد أشار به بقوله (كعلم) بكسر فسكون وجهل وأشار للاول بقوله  
(ومفهوم) ومضمر الثاني من أصناف الاسم (العلم) يطلق لغة على الجبل وأنشد أبو عبيدة  
لجرير \* اذا قطعنا علما بداعلم \* وعلى الزاوية والعلامة والظاهر انه ينقل منها الى  
ما وضع على شيء بعينه غير متناول ما أشبه لقوله سمانه علامة على سماء وهو قسمان  
منقول وقد أشار اليه بقوله (الغالب عليه أن ينقل عن اسم جنس كعصف) فانه في الاصل  
يطلق على كل من هو صغير وقد صرح بمفهوم الغالب فقال (وقد ينقل عن فعل) لما مضارع  
(كيزيد) بضم الال في مثل قوله

نبئت اخو الى بن يزيد \* فلما علينا لهم فديد

أي أخبرت بتعدى الى ثلاثة مقابيل الاول التاء التي نابت عن الفاعل والثاني اخو الى وبني  
يزيد بدل أو بيان لآخر الى والثالث جملة لهم فديد أي صياح وغلما مفعول لاجله ناصبه  
محذوف تقديره يصيحون وعلينا متعلق به والشاهد في يزيد بدل ضمة الدال فهو علم منقول  
عن الجملة وأعرابه مقدر للحكاية كما قاله يس نقل عن السيد ولما مضارع كشمير يشد الميم فانه في

الاصل فعل من جمع ثيابه ليجتدي السير ثم جعل علما لفرس ولما أمر كاصمت بقطع الهمة  
المكسورة والميم مكسورة أيضا لافادة لان سالكها يقول لصاحبه اصمت من الفزع قال  
العلامة الخضرى قال الرضى وانما كسرت الميم وان كان الفعل من باب نصر لان  
الاعلام كثيرا ما يغير لفظها عند النقل اه ومر تجل وقد اشار اليه بقوله (وقد ير تجل) من  
ارتجل الخطبة والشعر اذا بدأهما من غير تهجي لهما قبل فمضى كون العلم مر تجلا انه  
ابتدى بالتسمية بهمن غير سبق استعماله غير علم (واعلم) ان المرتجل قسمان قياسى وهو ما كان  
له نظير فى كلام العرب (كقطفان) فان نظيره زوان وشاذ وهو ما كان على خلاف قياس  
كلامهم نحو موهب كفى المفضل **وتتبعه** ظاهر كلام المصنف انه لا واسطة بين  
المنقول والمرتجل وهو المشهور وذهب بعضهم الى ان الهى عليه بالغلبة لا منقول ولا  
مرتجل وذهب آخرون الى ان الاعلام كلها منقولة وعن الزجاج انها كلها مرتجلة والثالث  
من اصناف الاسم (المعرب) وهو (على ضربين) أحدهما (منصرف) وهو ما يدخله  
الرفع والنصب والجروالتنوين) هو فى الاصل مصدر تون أى صوت أو أدخل فونا على  
الكلمة ثم صار حقيقة عرفية على النون وأقسامه عشرة نظمها العلامة الاميرة قال

مكن يزيد وايه تكرر وكذا \* قابل يجمع لتأنيث وقد سلما

عوض جوار اذ رمح بمطلقة \* قال ان اوبصرف الشعر ما حرما

كذا نداء بتنوين يكاطر \* والحكى ما شذتلك العشر فاقتما

ولا نطيل بذكر ما نلتها فانها لا تخفى على المتبصر (و) ثانيهما (غير منصرف) وهو الذى منع  
الجروالتنوين منه) وقد اشار الى حكم اعرابه فقال (ويفتح فى موضع الجر نحو مررت بأجد  
الا اذا اضيف أو عرّف باللام) أو أم وقد مثل للضاف بقوله (نحو مررت بأجدكم) وللعرف  
بال بقوله (وبالاجد) وذلك لان الاسباب كلها فروع فاذا اجتمع فى الاسم سببان  
صار بهما فرعان جهتين فأشبه الفعل لانه فرع عن الاسم من جهتين الاولى أن الاسم  
يتألف منه وحده كلام بخلاف الفعل فهو محتاج الى الاسم الثانية أن الفعل مشتق من  
الاسم على التخصب والمشتق فرع المشتق منه فكل اسم يشابه يمنع مما منع منه وهو الجرو  
والتنوين فاذا اضيف أو عرّف لا يمنع لانهم امن أقوى خواص الاسم فيقوى بسببهما فى  
باب الاسمية وتضعف مشابهته للفعل ولما بين المعرب أراد أن يبين ما بسببه يصير الاسم  
معربا أعنى الاعراب اذا لم تكن معرفته الخائض فى سائر الابواب فقال (الاعراب) بكسر  
الهمزة (هو) اصطلاحا (اختلاف آخر الكلمة باختلاف) جنس (العوامل) لفظا أو محلا كما  
صرح به فى المفضل وبطلق الاعراب أيضا على التطبيق على القواعد العربية والعوامل  
جميع عامل وهو عندهم ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الاعراب وهو

ضربان لفظي ومعنوي والاول ايمائيا اي وهو سبعة الفعل وبعض الاسماء ولم اسماء اي  
وهو ثلاثة اصناف حروف واقفال واسماء وجلتها احدى وتسعون عاملا وستسكلم  
عليها فمما ياتي والمعنوي شيان عند سيبويه الابتداء ووقوع المضارع موقع الاسم وثلاثة  
عند أبي الحسن الانقش بزيادة عامل الصفة وهي أن ترفع لكونها صفة لموقع مثلا  
(واختلاف الاخرى بالحركات) الثلاث وذلك في الاسم المفرد (فجواب في زيد) بالرفع  
(ورأيت زيدا) بالنصب (ومررت بزيد) بالجر وفي جمع التكسير نحو رجال وجمع  
المؤنث نحو مسلمات (ولمما بالحروف وذلك) في أربعة مواضع الاول (في الاسماء الستة)  
بشرط كونها مفردة متكبيرة (مضافة الى غير ياء المتكلم) وقد ذكرها بقوله (وهي أبوه وأخوه  
وجوها وهنوه وفوه وذو مال تقول) في اعرابها (جاءني أبوه) بالرفع بالاول لانه فاعل  
(ورأيت أباه) بالنصب بالالف لانه مفعول (ومررت بأبيه) بالجر لانه لا دخول سرف  
الجر عليه (وكذلك البواقي) أي اعرابها بالاول ورفعها بالالف نصبا وبالياء مجرا كما علمت  
فانما ثبتت أو جعلت أعربت اعرابها تقول جاء أبوان ورأيت أبوين ومررت بأبوين وجاء  
آباؤك ورأيت آباءك ومررت بأبائك وكذلك البواقي واذا صغرت أعربت اعراب الاسم  
المفرد فنحو جاء أليك الخ واذا أضيفت لياه المتكلم أعربت بحركات مقدرة للنسبة نحو  
جاءني الخ (تنبيهات) الاول ما مشى عليه المصنف من أنها معربة بالحرروف وهو المشهور  
وبعضهم يدرجها بمحركات مقدرة عليها وهو مذهب سيبويه وجهه والبصريين قال ابن  
عقل وهو الصحيح قال في شرح التسهيل لكن اعرابها بالحرروف أسهل اه وفي لغة اعرابها  
بالحرركات الظاهرة قال الشاعر

بأبه اقتدى عدى في الكرم \* ومن يشابهه أبه فاطلم

حيث أعرب أب بالكسرة الظاهرة في الاول وبالفتحة الظاهرة في الثاني قال في شرح  
الشواهد وقد يقال لانه قد قيل له لا يمكن أن الاصل بأبيه وأباه حذف الياء والالف  
للضرورة اه (الثاني) ما مشى عليه المصنف من انها ستة هو المشهور أيضا وبعضهم  
عدها خمسة باسقاط الهم وبعضهم عدها سبعة بزيادة من في الحكاية (الثالث) انما أعربت  
بالحرروف مع انها من المفرد والاصل فيه الاعراب بالحرركات لانهم لم يألوا المنى والجمع  
الصحيح بالحرروف يقيمينها بين المفرد ووحدة فأخذوا من المفرد الاسماء الستة وأعربوها  
بالحرروف لتزول الوحشة بينهما وانما اختبرت هذه الحروف بالبينها وبين الحركات الثلاث  
من المناسبة الظاهرة وانما اختاروها ستة لان المنى والجمع الصحيح كل منهما معرب  
بأوجه الاعراب الثلاثة فناسب أن يألوا بأسماء ستة على قدر أوجه الاعراب فيها  
واختاروها بخصوصها مع أن هنالك أسماء محذوفة لا يعجز مثلها كيد ودم لانهم وجدوا

العرب نطقت بحزوف في آخرها صالحة للأعراب (و) الثاني (في كلا) حال كونه مضافا  
 الى مضمر (وذلك نحو) قولك (جامي كلاهما) بالرفع بالالف (ورأيت كليهما) بالنصب  
 بالياء (ومررت بكليهما) بالجر بالياء أيضا ومثل كلا كلتا وانما أعربا اعراب المنى لمشابهتهما  
 له لفظا ومعنى أمامعنى فظاهر وأما لفظا فلان المنى فيه ألف ونون أو ياء ونون وهما  
 كذلك لكن للزومهما الاضافة دائما لم تظهر نونهما وأما اذا أضيفا الى ظاهر نحو كلا  
 الرجلين أو كلتا المرأتين عندك أعربا بالحركات المقدرة لأن الظاهر أصل الضمير والاعراب  
 بالحركات أصل الاعراب بالحروف فجعلوا الأصل مع الأصل والفرع مع الفرع (تنبيهان)  
 الاول كلا وكلتا يلزمان الاضافة الى كلمة واحدة وأما قوله \* كلا أي وخليلي واجدى عضدا  
 فانه ضرورة نادرة وأجاز ابن الانباري الاضافة الى المفرد بشرط التكرير نحو كلاي وكلاك  
 محسنان وأجاز الكوفيون الاضافة الى التكررة المختصة نحو كلارجلين عندك محسنان  
 (الثاني) يجوز مراعاة لفظهما في الافراد نحو كلتا الجننتين آتتا كلها ومراعاة معناهما  
 وهو قليل وقد اجتمعنا في قوله

كلاهما حين جدنا جرى بينهما \* قد أقفلا وكلا أنفها رايا

قال ابن هشام وقد سئلت قديما عن قول القائل زيد وعمر وكلاهما قائم وكلاهما قائمان  
 أيهما الصواب فكتبت ان قدر كلاهما نو كيدا قيل قائمان لانه خبر عن زيد وعمر وان قدر  
 مبتدأ فالوجهان والاختيار الافراد ويتعين مراعاة اللفظ في نحو كلاهما محب لصاحبه  
 لان معناه كل منهما فالمعنى مفرد وكذا اللفظ فيتعين الافراد وعليه قوله

كلا ناغي عن أخيه حياته \* ونحن اذا متنا أشد تغانيا

(و) الثالث والرابع (في التنسية والجمع المعجم) أي في المنى والمجموع جمع سلامة على  
 حدهما كما صرح به في المفصل قلت فخذ المنى أن يكون معربا مفردا الى آخر الشروط  
 المجموعة في قول بعضهم

شرط المنى أن يكون معربا \* ومفردا منكرا ما ركبنا

موافق في اللفظ والمعنى له \* مماثل لم يقن عنه غيره

وزاد بعضهم أن لفظ كل وبعض لا يثنان وكذا أحد وعرب ونحوهما مما يلزم النفي  
 لاستغراق الافراد وقد نظم ذلك العلامة الامير فقال

ولم يكن كلا ولا بهما ولا \* مستغرافي النفي نلت الاملا

وحجب المذكر السالم ان يكون معربا فلا حظ للثنيات في الجمع فان أردت أن تجمع من  
 اسميه مثنى فأتبجمع ذو للذكور وجمع ذات للثؤنث وصفه ما مر انا منه لفظه نحو جاء

ذو سيبويه وذو برقي فخره وذوات حزام وقد نظم ذلك العلامة الأمير مع حاصل باقي شروط الجمع فقال

ويجمع تصحيحاً مذكر عاقل \* بناء ومن جيا مع التأه قد عدم  
وقفلان فعل مثله أفل لها \* فجمعهما التصحيح بأب من علم  
وان نسوى أنى يلفظ مع الذكر \* أو انعدم التانيث فالجمع منع عدم  
وذو مثل ذات يجمعان وضمهما \* إلى ما بنى أو و كسبه من الكلم  
بصدر مضاف جمع وهو فيهما \* يجوز الكوفي بشرى لمن فهم  
وقوله أو انعدم الخ أى كأن يكون وصفا لا مؤنثه نحواً كرف لا يقال أكررون وقد مثل  
المصنف لما سجمع الشروط فقال (نحو جافى مسلمان) بالرفع بالالف لأنه مشى  
(ومسلون) بالرفع بالواو لأنه جمع مذكر سالم (ورأيت مسلمين) بالنصب بالياء المفتوح  
ما قبلها المكسور ما بعدها (ومسلمين) بالنصب بالياء المكسور ما قبلها المفتوح ما بعدها  
وكذا يقال في قوله (ومررت بمسلمين ومسلمين) وإنما أعرب المثنى بالالف والياء والمجموع  
بالواو والياء للفرق بينهما وأعطى المثنى الالف ليكون مأمداً ولا يباع على التثنية مع الفعل  
اسمافى نحووا ضربوا وحرفافى نحووا كلوفى البراغيث وجر بالياء على الأصل وحمل النصب  
على الجرف فهاو لم يحمل على الرفع لمناسبة النصب للجدون الرفع لأن كلامهم مفاضلة وإنما  
فتحت نون الجمع طلباً للتخفيف من ثقل الجمع وكسرت نون المثنى للتخلص من الساكنين ولم  
تُحذف الفوات التثنية ووجهه سكونها أنها أعوض عما هو ساكن وهو التنوين أو أنها  
زائدة والزائد ينعى فيه التخفيف والساكن أخف **تنبيه** ما مشى عليه المصنف هو  
المشهور وفي لغة كسرت نون الجمع وعليها قول الشاعر

وماذا اتبني الشعرا منى \* وقد جاوزت حدة الأربعين

وفي أخرى الزام المثنى الالف مطلقاً وعليها قوله

أعرف منها الجيد والعينانا \* ومنخرن أشبهها فليبانا

وخرج بعضهم عليها قوله تعالى إن هذان لاصحان قال صاحب المغنى واختار هذا الوجه  
ابن مالك اه قال بعضهم وهذه اللغة هي القياس لأن الالف إنما تجتلب للدلالة على الاثنين  
فالقياس أن تلزم ويقتدر عليها الأعراب ولم تجتلب لعامل الرفع حتى تزول بزواله بل هي سابقة  
عليه اه وحكى الشينافى الضم مع الالف نحو قول الشاعر \* فالنوم لا تألفه العينان \*  
بالرفع ولما تكلم على ما يظهر أعرابه أتبعه بما لا يظهر فقال (وما) أى والمعرب الذى  
(لا يظهر الأعراب في لفظه) لتعذراً ونقل (قد ردى محله) سواء كان آخره ألفاً منقلبة عن واو  
(كعصا) فإن أصله عمو قال في المصباح والعصا مقصور وموتة والتثنية عصوان والجمع



أعص وعصى على فعول مثل أسد وأسود والقيس أعصاه مثل سبب وأسباب لكنه لم ينقل قاله ابن السكيت اه أو آخره ألف التانيث واليه أشار بقوله (وسعدى) أي أياه قبلها كسرة واليه أشار بقوله (والقاضي) والاول والثاني يسمى مقصورا القصير ومنعه عن حركات الاعراب كلها والثالث يسمى منقوصا لانه نقص منه مركبان من حركات الاعراب وهما الضمة والكسرة لثقلهما على الياء وأما النصب فيظهر تخففتها عليها ولذا قال المصنف (في حاق الرفع والجرح) كما علمت وقد أشارنا في الهمة بقوله

والباقي القاضي وفي المستشري \* ساكنة في رفعها والجرح

وتفتح الياء اذا ما نصبا \* نحو لقيت القاضي المهذبا

لكن هذا في غير المركب المزجي كرايت معدى كرب أما هو فتسكن الياء فيه بلا خلاف كما أشار اليه في النكت لكن نقل بعضهم جواز الفتح أيضا ومن العرب من يسكن المنتقوص مطلقا قال العلامة الصبان والاصح جواز في السعة لقراءة جعفر الصادق من أوسط ما تطعمون أهاليكم يسكون الياء والألف بعده الهاء اه في تنبيه كما يقدر الاعراب في المقصور والمنقوص كذلك يقدر في غيرهما اذا كان هناك مانع وقد نظم ذلك العلامة العطار فقال

في غير مقصور ومنقوص ابن \* اعراب اسم في سوى أحوال

اسكانه للسوق والتخفيف \* ثم حكاية لاتباعه السواي

واضافة للياء من متكلم \* وكذلك لإخظام له مع تال

ولا تطيل بذكر الامثلة فانها لا تخفى على ذي فطنة (واعلم) أنا الاسم يتبع من الصرف متى اجتمع فيه اثنان من أسباب تسعة أو تكرر واحد منها وقد أشار المصنف لذلك بقوله (وأسباب منع الصرف) أي الأسباب التي يمنع الاسم من التنوين بها (تسعة) بالقافية وحصرها في التسعة استقرائي قال العلامة الاميري هي نكت لما وقع من العرب وليست عللا باعثة والا لزم منع ضاربة للوصفية والتانيث فالمدار على السماع اه وقد نظمها بعضهم مع بيان ما يمنع وحده أو مع العلية أو الوصفية فقال

لنتمى الجوع منزع والألف \* عرفت مع الهمة تركيب ألف

تانيث الحاق وعرف أو صف \* مع وزن يعمل وزيادة تني

الاول (العلية) أي كون الاسم عللا ذكر أو مؤنث الثاني (التانيث) أي اللازم انظما أو معنى في نحو سعاد وطلمة كذا صرح به في المفصل قلت لكن بينهما فرق فان العلم اذا كان تانيثا لم يجب منع من الصرف مطلقا وان كان تانيثا بمعنى لا يجب الا اذا كان

زائد على ثلاثة أحرف كزئب أو متحركة الوسط نحو سقر أو أجمعيا نحو جود يضم الجيم  
اسم بلد كما قال ابن مالك

كذا مؤنث بهاء مطلقا \* وشرط منع العار كونه ارتقي

فوق الثلاث أو نحو أو سقر \* أو زيد اسم امرأة لا اسم ذكر

وذلك لأن الحرف الرابع ينزل منزلة تاء التانيث ولأن الحركة قامت مقام الرابع قال في  
المفصل وما فيه سببان من الثلاث الساكن الحشو كنوح ولو لم ينصرف في اللغة الفصيحة  
التي عليها التنزيل لمقاومة السكون أحد السببين وقوم يجرونه على القياس فلا يصرفونه  
وقد جمعهم الشاعر في قوله

لم تتلفع بفضل منزرها \* دعد ولم تسق دعد في العلب اهـ

وقد أشار لذلك ابن مالك بقوله

ورحان في العادم تذكرا سبق \* وبجمة كهند والمنع أحق

وذلك قال بعضهم والمنع أجود عند سيبويه اهـ وخرج بقولنا أي اللزوم نحو قاعة لأنها  
في قائم الثالث (وزن الفعل) أي الذي يكون غالبيا فيه نحو أفعل كأجد فإنه فيه أكثر  
منه في الاسم أو يخصه نحو ضرب بالبناء الجوهول أو انسمى به كما يؤخذ من صنيعه في المفصل  
وخرج بذلك ما يختص بالاسم كفعل بسكون العين نحو وضهم أو كان به أولى كفعا فعل نحو  
كاهل فإنه وإن وجد في الفعل كضارب أمر من ضارب الآن الاسم به أولى لكونه فيه  
أكثر أو كان مستويا فيهما كفعل يفتح العين وفعلل فإن الصيغة الأولى توجد في الاسم  
كشجر وجبر وفي الفعل كضرب والصيغة الثانية توجد في الاسم كجعفر وفي الفعل  
كدحرج فلا يمنع الصرف كما صرح به بعض شيوخنا المحققين الرابع (الوصف) وهو  
كون الاسم موضوعا لثابت باعتبار معنى هو المقصود وهو متفرع عن الموصوف لان معرفة  
حال كل شيء متأخرة عن ذاته وبشرط فيه الاصلة أي أن يكون اللفظ موضوعا للعنى  
الوصفي أو لا وان غلبت اسميته بعد ذلك نحو أدهم فإنه وصف أصله واستعمل بعدا عما كان  
قول الخجاج لا حلتك على الأدهم بخلاف العكس وذلك كما في أربع في نحو قولك مررت  
بنسوة أربع فإنه من أسماء العدد لكن العرب وصفت به فهو منصرف نظرا للأصل ولا  
نظرا لعرض له من الوصفية ولذلك قال ابن مالك

ووصف أصلي ووزن أفعلا \* ممنوع تانيث بتا كأشعلا

وألغين عارض الوصفية \* كأربع وعارض الاسميه

فالأدهم القيسد لكونه وضع \* في الأصل وصفا انصرفه منع

انطاس (العدل) أي عن صفة إلى أخرى في شعور وثلاث كذا في المفصل قلت وأشار

بذلك الى أن العدل قسمان تحقيقى أى ما يتحقق حاله بدليل يدل عليه غير منع الصرف  
 بحيث لو وجدناه أيضاً منصرفاً لكان هناك طريق الى معرفة كونه معدولاً وذلك نحو  
 ثلاث وتقديرى وهو الذى يصاد اليه لضرورة وجدان الاسم غير منصرف وتعدى بـ  
 آخر غير العدل فإن عمر مثلاً لو وجدناه منصرفاً لم نحكم بـ عدله عن عامر بل كان كأد  
 وأما نحو مصر ورجب فيصرفان ما لم يقصدهما معين والامتناع للتعريف والعدل عن آل  
 وفى المصباح أن رجب مصر وف مطلقاً وزعم صدر الأفاضل أن مصر مبنى على الفتح كـ  
 مبنيا على الكسر قات ويرد عليه قوله تعالى لا آل لوط نجيناهم بسحر التنوين  
 السادس (الجمع) أى الذى ليس على زنته واحد كساجد ومصابيح كفى المفصل قلت  
 وأشار بذلك الى أن المراد بهما كان على وزن صيغة منتهى الجموع أى الصيغة التى انتهى  
 الجمع لها ولم يتجاوزها أى لا يمكن ان يجمع جمع تكسير مرة أخرى وتلك الصيغة مخصصة  
 فى مفاعل ومفاعيل مثلاً الصواحيات جمع صواحب وصواحب لا يجمع جمع تكسير  
 بعد هذه الصيغة وإن جمع جمع سلامة على صواحيات لكن لما كان جمع السلامة لا يغير  
 الصيغة لم يطل نهايتها الجمعية على جمع التكسير وضابط هذا الجمع أن يقال هو كل جمع بعد  
 ألف تكسيره حرفان سواء كان فى أوله ميم أم لا كساجد وصوامع أو بعد ألف تكسيره ثلاثة  
 أحرف أو سطرها ساكن سواء كان أوله ميم أم لا كصابيح وقناديل قال بعضهم ولا بد أن  
 يكون خالياً من تاء التانيث فلذلك صرف ضوملا نكة وفراغنة وصياقلة وصيارفة لساكنها  
 للاتحاد نحو طواميم وكراهيه اه ان قلت لم استحق هذا الجمع منع الصرف قلت لأن صيغة  
 الجمع على ترجع للفظ وعدم نظير لها فى الاتحاد أو عدم مجاوزة الجمع لها وانماؤه عندها  
 علة ترجع للعنى السابع (التركيب) أى المزيج نحو معدى كرب ويعلبك كفى المفصل  
 وخرج بذلك الاضافى لأن الاضافة تخرجها الى الصرف والمركب اسناديا مثل نابط شرا لأنه  
 من قبيل المبنيات الثامن (الجهة) أى فى الاعلام خاصة كما صرح به فى المفصل يعنى انه  
 يشترط أن يكون ما فيه علم فى لغة العجم قبل استعماله فى اللغة العربية علماً نحو إبراهيم  
 وهذا ما جزمه ابن الحاجب ووافقه ابن مالك وهشام وهو ظاهر قول سيدييه لكن جمهور  
 النحويين على أنه لا يشترط وانما الشرط أن يكون علماً فى أول استعمال العرب وبه جزم  
 الرضى وذلك نحو فالون فى اللغة الرومية اسم جنس للجد ثم نقلته العرب الى العلم التاسع  
 (الالف والنون المضارعان) أى المشابهتان (لانى التانيث) المقصورة كحبل والممدودة  
 كعصا ووجه الشبه انهما فى بناء يخص المذكر نحو سكران وعثمان كما أن لنى التانيث فى  
 بناء يخص المؤنث ويشترط فى الاسم الذى يكونان فيه ان يكون علماً كعثمان وفى الصفة  
 انتفاء مجئ مؤنثها على فعلا نة كسكران فان مؤنثه مكسرى وقبل الشرط أن يكون فعلى

موجودا لانه متى كان مؤثته فعلى لا يكون مطردا في فعلانة خلافا لبي أسد قائم بصرفون  
كل صفة على فعلان فيوشونه بالتام ويستغنون فيسه بفعلانة عن فعل فيقولون سكرانة  
وغضبانة وقوعطشانة ولما كان السبب الواحد غير مانع وحده على مذهب البصريين بل  
لا بد من اجتماع علتين أو عدة تقوم مقامهما قال (ومع اجتماع في الاسم سببان منها) أي  
الاسباب المذكورة (أو تكرر واحد) منها هو ما ألف التأنيث والجمع كما تقدم (لم ينصرف)  
أي الاسم وذلك لثلاث لا يلزم منع صرف غالب الاسماء المخالف للاصل فيها لو لم نشترط وجود  
عتين أو عدة متكررة قال في الفصل وما يتعلق به الكوفيون في اجازه منعها بالسبب الواحد  
في الشعر ليس بسبب اه وما أحديسيه أو أسبابه العلمية فكذلك الصرف عند التشكيك كما  
قال (وكل علم لا ينصرف في المعرفة) لما تم من الموانع المتقدمة (ينصرف عند التشكيك)  
كقولك رب سعاد وقيام لبقائه بلا سبب أو على سبب واحد لا نحو أحرفا فيه خلافا بين  
الاخفش وصاحب الكتاب كما في الفصل أي فتنه سيبويه وأجازة الاخفش في أحد قوله  
ولذا قال (في الغالب) قال السيوطي في شرح ألفية ابن مالك ومن مقتضى الصرف التصغير  
المزيل لاحد السببين نحو حميد وغير اه (تبيينات) (الاول) بما يمنع من الصرف لكثرة  
الاستعمال والتخفيف كل علم موصوف بآب مضاف الى علم آخر نحو جاء في زيد بن عمرو  
وقولنا موصوف يخرج ما لم يكن موصوفا بآب بل كان ابن خبره كما في قولك زيد بن عمرو  
على انهم مبتدأ وخبر واشترط العلمين يخرج نحو زيد بن أخي (الثاني) قد ينصرف الممنوع  
للضرورة كقوله \* ويوم دخلت الخلد في مدرعته \* وهو اسم علم مؤنث وما أظف  
قول بعضهم

قد منعتم صرف الدائري عن \* ولكم في الوري هبات كثيرة

وأنا شاعر وفي شرع نظمي \* صرفها واجب لأجل الضرورة

وقد ينصرف للتناسب كقراءة نافع قوارير اقواريرا وزعم قوم أن صرف ما لا ينصرف  
مطلقا قال بعضهم حكى البكاسي وغيره من أهل الكوفة عن بعض العرب أنهم  
يصرفون جميع ما لا ينصرف الأفضل منك وقال الاخفش سمعنا من العرب من يصرف  
كل ما لا ينصرف لان الاصل في الاسماء الصرف وتركه لعارض فيها اه قلت وما جاء  
للتناسب أيضا تنوين سلاسل وأغلا في قراءة وقال المصنف يحتمل وجهين أحدهما أن  
يكون هذا التنوين بدلا من حرف الاطلاق الذي التزم كقوله فياصح ما هاج العيون الزفر  
والثاني أن يكون صاحب هذه القراءة ممن ضري برواية الشعر وممن لسانه على صرف غير  
المنصرف اه وقوله ضري بفتح فكسر أي تعود قال بعض المفسرين وفي هذه العبارة  
قطاعة وغلظة اه قال العلامة الخضري قال الاخفش وكان هنالك الشعراء

لأنهم اضطروا إليه في الشعر \* فخرت ألسنتهم على ذلك في الكلام اه وأجاز قوم منع صرف  
المتصرف اختيارا وإياه سيبويه (الثالث) قال أبو البقاء في الكلمات أو التيس عليك اسم  
ولم تعلم أهو منصرف أم لا وجب عليك أن تصرفه تسكبا لأصل اه ولمافرغ من الاعراب  
شرع في المرفوعات والمنصوبات والمجرورات مقدما المرفوعات لأن المرفوع عمدة كالمفاعل  
والمبتدأ والخبير والبواقي محمولة عليها والمنصوب في الأصل -ل- فضله لكن يشبه به بهاض  
الممد كلمان وخبر كان وأخواتها وخبر ما ولا والمجرور في الأصل منصوب المحل فقال  
(المرفوعات) جمع مرفوع أو مرفوعة (على ضربين) أي قسمين (أصل) في المرفوعات  
(ومطلق) أي مشبه (به) أي الأصل وإذا أردت بيان ذلك (فالأصل) على الراجح (هو الفاعل)  
لأنه لا لفظي وهو لغة من أوجد الفعل واصطلاحا مرفوع بفعل أو شبهه وقدم عليه  
ولذا قال ابن مالك

وبعد فعل فاعل فان ظهر \* فهو والا فمضمر استتر

أي وإن لم يظهر في اللفظ فهو ضمير مستتر فوقم وزيد قام وأجاز الكوفيون تقديمه مع  
بقاء الفاعلية تسكبا بقول الزب

مالجمال مشيها وندا \* أجنحلا يحجلن أم حديدا

برفع مشيها وأجيب بأنه ضرورة كافي قوله

صدت فأمولت الصدود قلنا \* وصال على طول الصدود وديوم

حيث قدم الفاعل على فعله للضرورة كما هو مذهب الأعلام وابن عصفور وظاهر كلام سيبويه  
وقيل يتبع مطلقا وقيل المبتدأ هو الأصل لأنه مبدؤه وقيل كل أصل قال الدماميني  
وتظهر ثمة الخلاف في نحو زيد جوا بلن قام فعلى الأول يترجح كونه فاعلا لفعل محذوف  
وعلى الثاني كونه مبتدأ محذوف الخبر وعلى الثالث يستوى الوجهان ولما كان  
مضمرة في الاستناد إليه كمنظهره قال (وهو) أي الفاعل (على ضربين) أحدهما  
(مظهر) كقولك (ضرب زيدو) ثانيهما (مضمرة) من الضمور لقلة حروفه عن حروف  
الظاهر وهو ما بارز (5) قولك (ضربت زيدا) لما مستتر جوازا كقولك (زيد ضرب)  
أو وجوبا وإليه أشار ابن مالك بقوله

ومن ضمير الرفع ما يستتر \* كفاعل أو وافق نعتبط اذن شكر

وتبنيه \* فدي نصب الفاعل شذوذا عند أمن اللبس كما قال في الكافية

ورفع مفعول به لا يلتبس \* مع نصب فاعل زووافلا تفس

مع خرق الثوب المسمار بنصب المسمار وقاسم ابن الطراوة بملا بقرعة فتلقى آدم من نبيه  
كلمات بنصب آدم ورفع كلمات ورد بأن التلقى نسبة من الجاسين وسبع أيضا نصب

الفاعل والمفعول كقوله \* قد سالم الحيات منه القديما \* في رواية من نصب الحيات  
وسمع أيضا رفعهما كقوله \* كيف من صاد عقعان ويوم \* فعقعان مرفوع بالالف  
ويوم عطف عليه وهو مفعول وصاد فاعله ضمير مستتر في محل رفع ويمكن أن يؤول فيهما  
فلا شاهد حينئذ بأن يقال القديما ثنية حذف تونه للضرورة ويوم مبتدأ حذف خبره أي  
ومعه يوم وعقعان منصوب بفتحة مقدرة على الالف وقد يكون الفاعل محجورا  
وبذلك ألفز أبو سعيد فريح بن قاسم المعروف بابن لب التحوي الأندلسي في منظومته النونية  
في الألفاظ التحوية فقال

ما فاعل بالفعل لكن جره \* مع السكون فيه ثابتان  
وجوابه ما أنشده ابن جني في الخصائص لطرفة بفتح الراء قال  
يحفان تعنرى نادينا \* من سنام حين هاج الصبر

الشاهد في الصبر فانه مرفوع فاعل هاج ومحجور بالإضافة هاج اليه بشاهد الكسرة التي  
على الباء فانها منقولة عن الراء المسكنة للروي والحفان جمع حفنة وهي القمعة  
والنادى المجلس والسنام أعلى ظهر الناقة والصبر البرد الشديد **حاشية** الأصل  
في الفعل والفاعل أن يذكر وقد يحذفان على خلاف الأصل فهما وجوبا أو جوازا فيصنف  
الفعل جوازا في موضعين ووجوبا في آخرين فحذفه جوازا إذا أُجيب به استفهام  
إما محقق كمثل زيد في جواب من قرأ أنا جعل التقدير قرأ زيد ومنه قوله تعالى ولئن  
سألهم من خلق السموات والأرض ليقولن الله أي خلقهن الله ولما مقدر كقراءتين  
عامر وشعبة بسج فيهما بالغدو والأصل رجال وقراءتين كثير كذلك يوحى اليك وإلى  
الذين من قبلك ببناء بسج ويوحى للجبهول ورجال والله رفع بالفاعلية لفعل محذوف  
كانه قيل من بسج ومن يوحى ومثل الاستفهام النفي نحو زيد لمن قال ما قام أحد  
وووجوبا إذا فسر بما بعد الفاعل من فعل مسند إلى ضمير أو ملامسة نحو وان أحد من  
المشركين استجارك وإذا السماء انشقت وهلا زيد قام أبوه أي وان استجارك أحد وإذا  
انشقت السماء وهلا لابس زيد وانما وجب الحذف في هذين لأن الفعل مفسر بما بعده  
والتفسير كالعوض ولا يجمع بين العوض والمعوذ كذا في الأشموقي وحواشيه ويترد  
حذف الفاعل في أربعة مواضع أيضا في باب النائب عن الفاعل نحو ضرب عمرو بالبناء  
للمجهول فان أصله ضرب زيد عمرا وفي الاستثناء المفرغ نحو ما قام الا هند وفي أفعال  
بكسر العين في التعجب أن ادل عليه متقدم مثله نحو أسمع بهم وأبصر وفي المصدر نحو  
أولطعام في يوم ذي مسغبة يتما كذا في التصريح وقد تظلم ذلك بعضهم فقال  
عند النيابة مصدر وتجب \* ومفرغ يقياس حذف الفاعل

والفعل بعد اذا وان مستلزم \* وجواب في أوجواب السائل  
وزاد بعضهم الفعل المؤكد نحو ولا يدنك فان واو الجماعة مقدرة فيه ويؤخذ من  
كلام ابن هشام في تعليقه موضع سادس وهو أن يقوم مقامه حارة نحو فتلحقه راجل  
رجل فان أصله فتلحقها الناس ورجلا رجلا وهذا استثناء ظاهري وفي الحقيقة لا حذف  
في هذه المواضع فتأمل هذا ولا يجوز حذف الفعل ولا الناعل في غير ما ذكرناه وقاعه  
بجز أي كلمة لا يستغنى بأحدهما عن الآخر كما في الاثموني ومجمله في الفاعل اذا لم يحذف  
زافه أيضا كما في التسهيل أما حذفه مع رافعه فيجوز لئلا يلزم وأجاز الكسائي حذفه مطلقا  
ولم يعدوا هنا من مواضع حذف الفعل النداء مع ان حذف الفعل وهو أدعوا واجب فيه لئلا  
يجمع بين العوض والمعوذ كما صرح به الدفوشي في باب المبتدأ والخبر من شرح الالفية  
كاتبه على ذلك العلامة الخضرى وغيره ولما تكلم على الأصل في المرفوعات شرع يتكلم  
على المحقق به فقال (والحق به) ينقسم (على خمسة أضرب) أحدها وانها (المبتدأ وخبره)  
جمعها لتلازمها ما غالباً وما ألفت قول بعضهم

وشادن يسألني \* ما المبتدأ وما الخبر

مثلهما لي مسرعا \* أجبته أنت القبر

وقد حذت هما بقوله (وهما الاسمان المجردان لأجل الاسناد) قال في المفصل نحو قولك  
زيد مطلق والمرداب التجريد باخلاؤهما من العوامل التي هي كأن وان وحسبت وأخواتها  
وانما اشترط في التجريد أن يكون من أجل الاسناد لانهم ما يوجد الا للاسناد لكانا في  
حكم الاصوات التي حقها أن يعقبا غير معرفة لان الاعراب لا يستحق الابعاد القدر  
والتركيب وكونهما مجزئين للاسناد هو رافعهما اه ان قلت يرد على قوله لأجل الاسناد  
قول الشاعر

غير ما سوف على زمن \* يتقاضى بالهم والحزن

فان غير مبتدأ وليس مسندا ولا مسندا اليه قلت لما أضيف الوصف كأنه هو والوصف  
شئ واحد فتدبر فروع ذلك الوصف وهو الجار والجر ونائب الفاعل مسدان للجر كما يست  
المرفوع المسند اليه نفس المبتدأ نحو أفاثم زيد وقوله هو رافعهما هذا مذهبه وذهب غيره  
الى خلافه وقد يلغزون في هذا الباب فيقولون زيد كرم بالجر وجوابه أن الكاف اسم  
بمعنى مثل والريم النظمي الخالص البياض وما ألفت قول بعضهم

بحار شوق بأمواج الهوى علفت \* ومرت حبل وصل من مجاريها

وحمرت مقلتي طيب الكرى شغفا \* بشادن قدسي ريم العسلاتيا

ولما كان لكل منهما أحكام تخصه شرع في بيانها فقال (وحق المبتدأ) أي قياسه (أن يكون

معرفة) أى لانه محكوم عليه فلا بد من تعيينه أو تخصيصه بمسوخ كما قال (وقديجي نكرة) أى قريبة من المعرفة وقربها بما مورسها المسوغات منها أن يكون فاعلا فى المعنى وذلك (مخوشأهردا ناب) أى جعل ذا الناب وهو الكلب مهرا أى مصوتا وهذا مثل يضرب لظهور أماراة الشر وانما كان فاعلا فى المعنى لان التقدير ماأهردا ناب الا شرأوشر عظيم وقد نظم شيخنا العلامة الايسارى فى الكواكب الدرية جميع المسوغات فقال

يجوز الابتداء بالنكرة \* فى سبعة مع عشرة مقرره  
عموما تخصيص أو تقديم \* خبراخص كعندى ريم  
أو كونه خارق عادة وأن \* تكون مهمة أو جواب من  
علمها والعطف ان جاز ابتداء \* بما عليه أو به العطف بدا  
كذا ارادة الحقيقة وإن \* هاهم المعنى الفعل حصرا عرف  
وقوعها أول جملة أنت \* حالا وتنويع كذا ان وقعت  
بعدا إذا أو بعدكم أولولا \* أولام الابتداء زدت فضلا

فقوله عمومها أى كسماه الشرط والاستفهام فحوم يقيم أكرمه ومن عندك وقوله تخصيص أى مخورجل صالح عندنا وقوله خارق عادة مخويرة تكلمت وقوله مهمة أى مقصودا إتمامها لان البليغ قد يقصده كقوله \* مرسة بين أرساغه \* وقوله أو جواب من يفخ الميم أى الاستفهام بها مخورجل فى جواب من عندك وقوله علمها أى فحوقا من الزيدان على رأى من أجازاه وقوله والعطف الخ أى مخوقول معروف ومغفرة خير وقوله ارادة الحقيقة أى مخورجل خير من امرأة وقوله وافهام الخ أى مخوسلام على آليس وقال المصنف فى قوله تعالى ويل يومئذ للكذابين فان قلت كيف وقع النكرة مبتدا قلت هو فى الأصل مصدر منصوب ساد مستفعله عدله الى الرفع للدلالة على ثبات الهلاك ودوامه للدعوى عليه ومخوسلام عليكم اه واعترض بان الذى ذكره ليس من المسوغات التى ذكرها التصويرون وانما المسوخ كونه دعاه وفائدة العدول الى الرفع ما ذكره وقوله حصرها أى كشال المصنف على أحد التقديرين وقوله وقوعها الخ أى مخوقوله

سرىنا ونعيم قدأضاه فمبتدا \* محياله أنخفى ضوه كل شارق

وقوله وتنويع أى مخوفريق فى الجنة وفريق فى السعير وقوله بعدا إذا أى الفجائية مخو خرجت فاذا أسد الباب وقوله أو بعدكم أى الخبرية كقوله \* كم عة لك يا جريرو خالة \* بناء على أن كم خبرية فى محل نصب وعمة مرفوع بالابتداء وخالة عطف عليه وقوله أو أولولا أى كقوله \* لولا اصطبار لادوى كل ذى مقة \* وقوله أولام الابتداء أى لتخصيص مفعولها



بالتاكيد بها فخور بل قائم وزاد بعضهم ان تكون معدودة كقوله أربع من كن فيه الحديث والمدار على حصول الفائدة ولذا لم يشترط سبويه والمتقدمون لجواز الابتداء بالنكرة غيره وانما رأى المتأخرون أنه ليس كل أحد يمدى الى مواضع الفائدة فتنبهوا فغن مقل محل ومن مكثر مورد ما لا يصح أو مورد لا مود متداخلة والذي يظهر انحصار مقصود ما ذكره فجملا ذكر كافى الاشموى قال العلامة الخضرى وانما لم يشترط ذلك فى الفعل مع أنه محكوم عليه أيضا لتقدم حكمه وهو الفعل أبدا فيتقرر مضمونه فى الذهن أولا ويعلم أنه صفة لما بعده وان كان غير معين فلا يتقرر السامع عن الاصغاء لحصول فائدتها قال (وحق الخبر أن يكون نكرة) أى لانه محكوم به كالفعل لا عليه قال العلامة الخضرى وكان حقه أن لا يتصف بتعريف ولا تنكير كالفعل لكن لما لم يمكن تجرد الاسم عنهما جردناه عما يطرأ ويحتاج لعلامة وهو التعريف ١٠ قال (وقد يجهل) أى المبتدأ والخبر (معرفتين معا ففعل الله الهنا ومحمد نينا) قال فى المفصل ومنه قوله أنت أنت وقول أبى النجم \* أنا أبو النجم وشعرى شعرى \* ولا يجوز تقديم الخبر هنا بل أيها قدمت فهو المبتدأ ١١ وقال فى الكلمات اتفق الخويون على أن المبتدأ والخبر اذا كانا معرفتين فأيهما قدمت كان هو المبتدأ والاخر الخبر لكن شوا ذلك على أمر لفظى هو خوف الالتباس حتى اذا قامت قرينة أو أمن اللبس جاز ١٢ قلت وظاهر كلامهم أنه لا يجوز التقديم وان تفاوتت رتبتهما فى التعريف فهو الفضل زيد وهو كذلك على المشهور كما صرح به صاحب المغنى وقال الزاى المشتق هو الخبر ورتبه صاحب التلخيص قال المصنف (والخبر على نوعين) أحدهما (مفرد) والمراد به هنا كما قاله العلامة الخضرى غير الجملة وشبهها فى شمل المتنى والجمع والمركب بأقسامه والمفرد كافى فى المفصل على ضربين خال عن الضمير (فخوزيد غلامك) ومضمن له نحو عمر ومنطلق (و) تأنيها (جملة) أى غير تأنيية ولا مصدرة بل يمكن أو بل أو حتى بالاجماع وأما القسمية والتأنيية ففيهما خلاف والعصم الجواز قال (وهى) أى الجملة (على أربعة أضرب فعلية) وهى ما صدرت بفعل (نحو زيد ذهب أبوه واسمية) وهى ما صدرت باسم (نحو عمر وأخوه ذاهب وشرطية نحو زيد ان تكرمه بكرمك وظرفية نحو خالد أملكك وبشر من الكرام) قلت هذا تقسيم للجملة بحسب الظاهر والأقوى فى الحقيقة نوعان فقط فعلية واسمية لان الشرطية الخبر فيها اما الجواب أو الشرط وعلى كل هى إحدى الجملتين وكذلك الجملة الطرفية على الصحيح والجملة الخبرية من الجمل السبع التى لها محل من الاعراب المنظومة فى قول بعضهم جل أنت ولها محل معرب \* سمع اذا حلت محل المفرد حالية خبرية محكية \* وكذا المضاف لها غير تردد

ومعلق عنها وتابعة لما \* هو معرب أو ذو محل فاعدد  
وجواب بشرط جازم بالفاء أو \* باذا وبعض قال غير مقيد  
وانما قدم المصنف المفرد على الجملة لان الاصل في الخبر الافراد وقدم الفعلية لانها موضوعة  
لخبر أصالة \* وقدم الاسمية على الشرطية لان الجملة واحدة والشرطية بجملتان والاخبار  
بالواحدة أحق بالتقديم ولما كانت الجملة الواقعة خبرا محتاج الى رابط يربطها بالمبتدأ لانها  
كلام مستقل وجعلها خبرا يصيرها جزأ من الكلام فلا بد من شيء يدل على الجزئية وذلك  
هو الرابط قال (ولابد) أى لا فرار ولا محالة (في الجملة الواقعة خبرا من ضمير يرجع الى  
المبتدأ) نحو زيد ذهب أبوه وأبوه ذاهب فالهاء هي الرابط وقد نظم العلامة العطار  
الرابط فقال

ان جملة خبرا عن مبتدأ وقعت \* ولم تكن عينه بضمير قرنت  
أوالاشارة أو تكرير مبتدأ \* أو العموم فهذه أربع تقطعت

فقوله أو الاشارة نحو ولباس التقوى ذلك خير وقوله أو تكرير مبتدأ نحو والخالقة ما الخالقة  
وقال الاخفش يحصل الرابط بتكريرها بالمتى وقوله أو العموم نحو زيد نعم الرجل فان  
الخبر عام يشمل المبتدأ قلت وانما اقتصر المصنف على الضمير لان الاصل في الرابط وذلك  
يربط مذكورا ومذكورا فهو عام فوعا نحو ان هذان لسا حاران اذا قدر لهما سحران ومنصوبا  
كقراءة ابن عامر في سورة الحديد وكل وعد الله الحسنى التقدير وكل وعد الله الحسنى  
وحذف الضمير اذا كان المبتدأ فيه كلمة كل متنازع فيه حكى ابن مالك في التسهيل  
الاجماع على منع حذفه ونقل غيره أن مذهب البصريين المنع ونص ابن عصفور على  
شدوذ قراءة ابن عامر وسلك الادب ابن أبي الريس فقال جاء في الشعر وفي قليل من  
الكلام كقراءة ابن عامر وحكى الصفار عن الكسائي والقراء جازة ذلك ويربط أيضا في  
جملة أخرى مرتبطة بالاولى لما بشرط كزيد يقوم عمرو ان قام أو عطف بالواو أو ثم كما قاله  
الرضي كزيد ماتت هند وورثها أو ثم ورثها ولا يجوز اخلافا للجملة منه (الا اذا كان معالوما)  
بأن يدل عليه دليل وذلك (نحو) قول بائع البر مثلا (البر الكبرستين درهم) فان تقديره  
الكبرستين درهمين والكرتوع من المكيال ولما كان الاصل في المبتدأ التقديم والاصل  
في الاخبار أن تؤثر لانها الملحقة بالوصف لكن هو تابع من كل وجه ولا كذلك الخبر  
فاشطرت بته عنه في التبعية وكان له نوع استقلال فلذا جاز تقديمه قال (وقد قدم الخبر)  
أى جوازنا (على المبتدأ) على خلاف الاصل (نحو منطلق زيد) اذا لضر في ذلك ومنه  
قوله تعالى سوا عليهم أندرهم أم لم تنذرهم المعنى سوا عليهم الانذار وعدمه كفى  
المفصل أو وجوبا وذلك في تسعة مواضع نظمها شيخنا الايباري فقال

وقد من خبر المحصور مع خبر \* لأن مفتوحة أو ما قد استملا

على ضمير عليه عاداً وخبراً \* له الصدارة أو مستملا مثلاً

أوما به رفع إيهام كلي وطر \* أوما بقصدي تأخيره خلا

أوفيه فاجزأ أو كان لاسم لاشا \* رة كتم أخى فاحفظ نكن نبلا

وقوله المحصور أي كالنا لا اتباع أحد وقوله لان مفتوحة أي نحو عندي أنك فاضل

وقوله على ضمير أي كقوله ولكن مل عين حبيها وقوله له الصدارة أي كأي من علمته

أصيراً وقوله أو مستملا مثلاً أي نحو في كل دار نوسع وقوله تأخيره خلا أي نحو قد مدرك

وقوله فاجزأ أي نحو الذي يأتي فله درهم وأما اذالزم محذوف فلا يجوز التقديم بل يجب

التأخير وذلك في عشرة مواضع تطلبها شيخنا الأبياري في الكواكب الحدرية فقال

في عشرة آخر وجوب الخبر \* ان كان فعلا صورة أو انحصر

أو استوى الجزآن أو قد أسندا \* للآزم الصدر وذى لام ابتدا

أو كان مقسرونا بقاء أوبيا \* زبدت كذا الذي يكون طلبا

أو كان مبتداه مذ أو منذاو \* ضمير انتسب فيهما قد روي

لغير غائب وعنه أخبرا \* بما بال عترف أوما نكرا

أوبالذي أو التي فككن على \* ذكر تمزدوما مراتب العلا

فقوله ان كان فعلا صورة أي كالذي فاعله مستتر نحو زيد قام وقوله وانحصر أي نحو وما

محمد الرسول وأما قوله \* وهل الاعليك المعول \* فشاذ وقوله أو استوى الجزآن أي نحو

صديق زيد وقوله للآزم الصدر أي كالأستفهام نحو من لي من هذا وقوله وذى لام ابتدا أي

نحو ولعبدمؤمن خير وأما قوله

خاني لانت ومن جر خاله \* ينل العلاء ويكرم الانحوالا

فشاذ وقوله بقاء أوبيا أي نحو والذي يأتي فله درهم ونحو ما زيد بقاءً وقوله طلبا نحو زيد

اضربه وقوله مبتداه مذ أو منذا أي نحو ما رأيت مذ أو منذا يومان وقوله أو ضمير الخ أي

نحو أنت الذي تضرب زيدا قال شيخنا ثم عثرت بعد ذلك على موضعين ذكرهما السيوطي

وهما ما إذا كان المبتداه مفعولاً محسوساً عليكم وما إذا وقع الخبر مؤخرًا نحو الكلاب على البقر

اه والاصل فهما المذكور (ويجوز) على خلاف الاصل (حذف) - دهما عند الدلالة

عليه وذلك (كقوله تعالى) حكاية عن سيدنا يعقوب عليه السلام (فصبر جميل) فقلت

أن تجعله خبراً لمبتداه محذوف أي فصبري كما قدره قطرب أو والذي أفعله كما قدره النليل أو

فؤ وكما قدره الفراء ولك أن تجعله من حذف الخبر أي فصبر جميل أجزل واختلف في

المحذوفات المقدرة في القرآن فذهب بعضهم إلى أنها منه وذهب كثير إلى أنها ليست منه

بل هي من تمام المعنى وحذفت لاقضاء المقام حذفها وهذا هو عين البلاغة فيكون المحذوف  
مراداً غير مقول له وهذا هو الأصل كما صرح به العلامة الصبان على البسامة ومن حذف  
المبتدأ قول الشاعر

لا يبعد الله التليب والسخارات إذ قال الخنيس ثم  
أي هذه ثم فهو واحد الأنعام خبر مبتدأ محذوف وأعرابه لاناقية ويعد فعل مضارع والله  
فاعل والتليب مصدر تليب إذا لبس السلاح مفعول والغارات جمع غارة بمعنى اغارة عطف  
عليه وأذ ظرف والخنيس فاعل ونم خبر مبتدأ محذوف كما علمت وغلط بعضهم فقال نم حرف  
جواب ثم طلب محل الشاهد فلم يجد قال في المعنى فظهر لي حينئذ حسن لغة كآنة في نم  
الجلابية وهي نم بكسر العين أي مع فتح النون اه ويحذف الخبر وجوباً في أربعة مواضع  
ذكرها ابن مالك بقوله

وبعد لولا غالباً حذف الخبر \* احتمل في نص عين إذا استقر  
وبعد واو عينت مفهوم مع \* كمثل كل صانع وما صنع  
وقبل حال لا يكون خبراً \* عن الذي خبره قد أضمر  
كضرب في العبد مسيئاً وأتم \* تبين الحق منوطاً بالحكم  
فقوله وبعد لولا أي تحوّلوا لا يدلّهالك عمرو هذا إذا كان الخبر عاماً أما إذا كان خاصاً فإنه  
يصح إنبائه كقول أماننا الشافعي

ولولا الشعر والعلم يري \* لكنت اليوم أشعر من لبيد  
قال في المعنى ولحن جماعة عن أطلق وجوب حذف الخبر المعزى في قوله في صفة سيف  
يذيب الرعب منه كل غضب \* فلولاً التمسك بمسكه لسلا  
وليس مجيد لا احتمال تقدير مسكه بدل اشكال على أن الأصل أن يمسه ثم حذفت أن  
وارتفع الفعل أي والخبر محذوف والمعنى فلولاً التمسك بما أنه موجود لسال أو تقدير يمسه  
جملة مترضة أي بين المبتدأ والجواب والخبر محذوف اه بزيادة وقوله في نص عين أي نحو  
لعمرك لا فعل أي لعمرك قسمي فحذف الخبر وجوباً للعلم به فان صراحة لعمرك في القسم  
دالة عليه وقوله وبعد واو الخ أي تحوّلوا كل رجل وضعته تقديره مقر وإن حذف ذلك للعلم  
به وسد العطف مستند ويحذف المبتدأ وجوباً في ستة مواضع نظمها شيخنا الأبياري في  
الكواكب الدرية فقال

واحذف وجوباً مبتدأ إن أخبر \* عنه بمخصوص ثم أخرا  
أو بش أيضاً أو بنعت قطعاً \* للرفع في مدح وذم ومعاً  
أو في ترخم كذا بجمع \* من مصدر بدل فعله مع

نحو فصر حسن ونحو في \* نعمتنا لنصدقن من زنى  
ونحو رعبا لك أو لاسيما \* زيد فخذ عذبا بدرت ظما

ف قوله لنم آخر الخ أى نحونم الرجل زيد ونس الرجل عمرو اذا قتر المخصوص خبرا فان  
كان مقدما نحو زيد نم الرجل فهو مبتدأ لا غير وقوله أو بنعت الخ أى بنحو الحمد لله المجد  
ومن الشيطان الزجيم والطف بعبدك المسكين وقوله من مصدر الخ أى نحو سمع وطاعة  
ومنه أيضا قول الشاعر

وقالت حنان ما و فو لك ههنا \* أذنو نسب أم انت بالحق عارف

وقوله ونحو في ذمتنا الخ أى نحو ما حكاه الفارسي من قولهم في ذمتي لأفعلن التقدير في ذمتي  
عهد أو ميثاق وقوله ونحو رعبا لك فلك خبر مبتدأ محذوف وجوبا أى هذا الدعاء أو الشكر  
لأن وقوله ولا سيما زيد نحو أكرم العلماء لا سيما زيد بالرفع فزيد خبر مبتدأ محذوف وجوبا  
قلت وقد كرا الجوهرى سابعا وهو قول العرب من أنت زيد والتقدير مذكور زيد والجملة  
حال من أنت لانه مفعول في المعنى اذا الغرض تحقيره وتعظيم زيد نص عليه سيمويه وثامنا  
وهو قولهم أعنى العرب لاسواء اذا التقدير هذان لاسواء أو لاهما سواء نص عليه سيمويه  
أيضا وأجاز المبرد والسري في الاظهار فيه وقد يحذف المبتدأ وان خبره معا عند العلم بهما  
كقولك نعم لن قال أزيد قائم وقوله تعالى واللاتى ليحضن أى فعدتهن ثلاثة أشهر وانا  
احتمل كون المحذوف مبتدأ أو خبرا فالاولى المبتدأ وقيل الخبر (و) الثالث (الاسم في  
باب كان) أى وأخواتها وهو المسند اليه بعد دخول الفعل الناصخ وذلك (نحو كان زيد  
منطلقا) فزيد اسم كان ومنطلقا خبرها وسيأتى الكلام على ذلك في باب الفعل ان شاء الله  
تعالى (و) الثالث (الخبر في باب ان) أى وأخواتها وهو الاسم المرفوع بعد دخولها وذلك  
(نحو ان زيداً منطلق) فزيد اسم ان ومنطلق خبرها ومثله ان العلم نافع قال في الفصل  
وارتفاعه عند أصحابنا بالحرف لانه أشبه الفعل في لزومه الاسماء والماضى منه في بنائه  
على الفتح فالحق منصوبه بالمفعول ومرفوعه بالفاعل وعند الكوفيين هو مرفوع بـ  
كان مرفوعا به في قولك زيد أخوك ولا عمل الحرف فيه اهـ ولما كان جميع ما ذكر في خبر  
المبتدأ حاصله فيه قال (وحكمه) أى خبر ان (بحكمه) أى مثل حكمه (خبر المبتدأ) في  
أقسامه من كونه مفردا أو جملة ونكرة ومعرفة وفي شرائطه من انه اذا كان جملة لا بد له  
من عائد ولا يحذف الا اذا علم ولما كان قوله حكم خبرا المبتدأ يشبهل جواز تقديمه أخرجه  
بقوله (الافى) جواز (تقديمه) فلا يقال ان منطلق زيدا كما يصح حبه المصنف وذلك  
لضعفها بالحرفية والقرمية (الاذا كان) أى الخبر (ظرفا) أو جارا ومجرورا فيجوز التقديم  
حينئذ وقد مبشيل لما ذكر بقوله (نحو ان زيداً منطلق) بالترتيب (ولا تقول ان منطلق زيدا)

لمأملت (ولكن تقول ان في النازيدين) وان عندك عمر افتقد خبر على الاسم لاعلى الحرف  
لانه الصدر كافي الحاجبية ليعلم من أول الامر استعمال الكلام على التأكيده وانما قد تم  
الخبر الظرفي هنا دون ما لقوة هذه بنسبها الفعل ولانها محمولة على الفعل المتصرف وما على  
الجماد وهو ليس كماالة العلامة ابن قاسم وانما توسعوا في الظروف لانه ما من فعل أو اسم  
الا هو في زمان أو مكان ما خلا اسم الله وجرى مجراه الجار والمجرور لان كل ظرف  
جار ومجرور في التقدير **وتنبه** حكم معمول خبر ان تحكم خبرها أي فلا يجوز تقديعه  
الا اذا كان ظرفا فهو ان عندك زيدا مقيم وقوله

فلا تلحقني فيها فان يجيبها \* أخذ مصاب القلب جميعه بلابه

أي لا تلحقني والجم والكثير والبلابل الاحزان (و) الرابع (خبر لا التي) حكم الخبر عن  
أفراد (الجنس) وهو الاسم المرفوع بعد دخولها وذلك نحو لا رجل أفضل منك (فرجل اسمها  
مبنى على الفتح في محل نصب وأفضل خبرها مرفوع بالضممة الظاهرة قال في المفصل  
وارتفاعه بالحرف أيضا لان لا محذوفها محذوفان من حيث انها انقيضتها ولازمة للاسماء  
ازومها اه والجازيون يحذفون خبر لا كثيرا فيقولون لا أهل ولا مال ولا بأس وقد أشار  
المصنف لذلك بقوله (وقد يحذف) أي خبر لا كثيرا عند الجازيين كما علمت لكن هذا اذا  
ظهر المراد من سقوطه وذلك (كقولهم لا بأس) فان الخبر محذوف (أي لا بأس عليك) أي  
لا شئ ولا خوف وقال العيني لا بأس فيه لارجح اه قال في المفصل وينوعيم لا يشقونه  
في كلامهم أصلا اه أي فالحذف عندهم واجب دائما والفرض انه معلوم خلا فالتا  
يوهمه كلامه وقد تحذف لا نفسها حتى سيبويه لا رجل وامرأة الفتح (و) الخامس  
(اسم ما ولا يعني ليس) أي المشبهتين بليس كما صرح به في المفصل قال وشبههما بليس في النفي  
والدخول على المبتدأ والخبر الا أن ما أوغل في الشبه بها الاختصاص بان في الحال اه ولذا ان  
كانت تعمل في المعرفة (نحو ما زيد منطلقا) فزيد اسمها مرفوع بالضممة الظاهرة وهو  
معرفة لأنه علم ومنطلقا خبرها منصوب بالفتحة الظاهرة (و) في النكرة نحو (ما رجل  
خير منك) برفع رجل اسم ما وهو نكرة ونصب خيرا خبرها وأما لا فهي للنفي مطلقا ولما  
لا تعمل الا في النكرات كما أشار اليه المصنف بقوله (ولا أحد أفضل منك) فأحدا اسم  
لامر فروع بالضممة الظاهرة وهو نكرة وأفضل خبرها منصوب بالفتحة الظاهرة ويمتنع  
لا زيد منطلقا كما صرح به في المفصل قلت وخالف في ذلك ابن جني وابن السجري فقالا لانها  
تعمل في المعرفة وعلى قوله ما جازيها قول النابتة

وحلت سواد القلب لا أنا باغيا \* سواها ولا عن جهات راخيا

ويمكن تأويله بأن الأصل لا مثلي باغيا لحذف المضاف وانفصل الضمير وأقيم مقام مثل

وهي لا تعرف بالاضافة أو أن الأصل لا يرى بأغيا حذف الفعل وينى نائب الفاعل وحينئذ  
فلا غير عاملة وتردد أى ابن مالك فأجاز فى شرح التسهيل القياس عليه أى أنها تعمل فى  
المعارف كما تعمل فى التكرات وتأوله فى شرح الكافية كالمجازين وعلى ظاهر قول النابغة  
بنى المتنبي قوله

إذا الجود لم يرزق خلاصا من الأذى \* فلا الحمد مكسوبا ولا المال باقيا  
ويشترط لعمله إبقاء الننى والترتيب والغالب حذف خبرها نحو \* فانا ابن قيس لا أبرح \*  
كما صرح به السيوطى فى شرح التيقا بن مالك ولصديقنا الفاضل الشيخ أحمد  
أبو الفرج الدمهورى فى لآلى لنى الوحدة

وضابطها أعمال ليس منكرا \* وما جاء معرفة نفسه تحاشيا  
كلا أعيد عندى بل اثنان واحد \* بحسب الطلاب والثاني هوى الفواتيا  
وقد غلط الشيخ الذى ساد شعره \* أبو الطيب المعروف بالمتنبيا  
وقد جاء هذا الحسن تظما بقوله \* لمن يخرج الاحسان للفقر والريا  
إذا الجود لم يرزق خلاصا من الأذى \* فلا الحمد مكسوبا ولا المال باقيا

وقد علمت الجواب عن المتنبي مما تقدم ولما تكلم على المرفوعات شرع يتكلم على  
المنصوبات فقال (المنصوبات على ضربين أصل وملحق به). وقد بين ذلك بقوله  
(فالأصل هو المفعول) وهو ما تعلق به الفعل على وجه كونه مفعولا وانما كان أصلا  
لان عامله أصل كما تقدم (وهو) أى المفعول (على خمسة أضرب) الاول (المفعول  
المطلق) أى الذى يصدق عليه قولنا لمفعول صدقا غير مقيد بجار حرف أو ظرف وبهذا  
استحق أن يقدم على بقية المفاعيل ولما كان الغالب أن المفعول المطلق يكون مصدرا  
فسميه فقال (وهو المصدر) أى مدلوله وهو الحدث لانه هو المفعول للفاعل حقيقة  
والمصدر للفظ الدال عليه على التحقيق لكن لما كان المصدر أثره متقاربا لم يفرق بينهما  
أهل اللغة وقالوا ان المفعول المطلق هو المصدر قال ابن السائغ فى شرحه الجمل انما سمي  
المصدر مفعولا مطلقا لانه المفعول حقيقة واطلاقهم على المفعول به أنه مفعول بغير تقييد  
عرف اصطلاحا ولا فريدا من ضربت زيدا ليس بمفعول لك حقيقة بل المفعول لك  
الضرب أو ما زيد مفعول به الضرب لكن متى أطلقوا مفعولا علم أنه المفعول به فإذا أرادوا  
المفعول حقيقة قيدوه بالاطلاق أو بما يخصه وهو المصدر اه قال فى الفصل سمي بذلك  
لان الفعل يصدر عنه ويسميه سمي به الحدث والحدثان ورعا سمي بالمفعول اه ثم اعلم أن  
المصدر على ثلاثة أنواع الاول المؤكدا عاملة وذلك (نحو) قولك (ضربت ضربا) وذلك  
لان معنى قولك ضربت أحدثت ضربا فلما كررت بعده ضربا صار بمنزلة قولك أحدثت

ضربا ضربا ومثله كتبت كتابه ومنه قوله تعالى يصدون عنك صدودا ولا يجوز تأخير عامله  
بخلاف النوع والعددى الثانى المدين للعدد زيادة على التأكيد وأشار إليه بقوله (وضربة  
وضربتين) وسماء فى المفضل المؤقت وسمى الاول المهم **تنبيه** المصدر المؤكد  
لاثنى ولا يجمع باتفاق والمختوم بئنا الوحدة كضربة بعكسه واختلف فى النوع والمشهور  
الجواز وظاهر مذهب سيبويه المنع واختاره الشاويين والثالث المبين للنوع فهو  
جلست جلوس الأمير ومنه قوله تعالى فقولاه قولنا وهو على نوعين ما يلا فى الفعل  
فى اشتقاقه فهو تعدت فعودا وما يلاقيه وقد أشار إليه بقوله (وقعدت جلوسا) وجست  
منعنا وسبويه بقدره عاملا فى قول تعدت وجلست جلوسا ومن هذا القبيل عنده قوله  
تعالى والله أنبتكم من الأرض نباتا أى فنبتم نباتا وخالفه المازنى فقال أنه منصوب  
بالفعل المذكور ووافق جماعه وقالوا أنه الصحيح **تنبيهان** (الاول) قد ينوب عن  
المصدر فى الاتصاف على المفعول المطلق ما يدل عليه كما قال الحريرى فى اللمعة

وقد أقيم الوصف والآلات \* مقامه والعهد الاثبات

فحوضرت العبد سوطا فهرب \* واضرب أشد الضرب من يغشى الرب

وأجلده حذا أربعين جلده \* وأحبسه مثل حبس مولى عبده

(الثانى) الاصل فى المصدر أن يذكّر عامله قبله وقد يكون لافعله أصلا وذلك نحو ويله  
وويلحه وويله يعنى ويله ويمتنع حذف عامل المؤكد كما صرح به ابن مالك ونافذ به ابنه الا  
فيمسمع حذفه جوازاً نحو أنت سيرا أو وجوبا نحو أنت سيرا وما أنت الاسير واضربا  
زيدا وأما غيره فقد يحذف عامله جوازاً وذلك نحو قولك للقادم من السفر خير مقدم  
ولن يخلف مواعيد مواعيد عروق والغضب بان غضب الخيل على الجسم وقد  
يحذف وجوبا قيا ساقى الامر كندلا فى قول الشاعر \* فندلا زريق المال ندل الثعالب \*  
وفى النهى نحو قيا ما لا يعودا أو سماعا نحو حمدنا وشكرنا كقرا وصرنا لاجرا عاوه عاوطاعة  
عند اجتماعها أو عند قصد الانشاء ومنه أيضا حنايك ودوايك ومنه أيضا ليك  
وسعديك ومعاذ الله وهذه الثلاثة لا تصرف أصلا فلا تنفى ولا تجميع ولا تصغر لانها سمعت  
هكذا وقد أشارنا لك الحريرى فى اللمعة بقوله

وربما أضمر فعل المصدر \* كقولهم نعلطوطو عافا خبر

ومثله سقياه ورعيا \* وإن نشأ جندعا له وكا

وذكر بعضهم ما حصله أن هذه المصادر وأمثالها اذا لم يأت بعدها ما يعينها وبين ما نالعت  
به فلا يجب حذف الفعل بل يجوز تقول سقاه الله سقيا ورعاه الله رعيًا وشكرت الله  
شكرا وحمدت الله حمدا أما ما بين فاعله بالاضافة فهو كتاب الله وصبغة الله أو بين



مفعوله كذلك نحو ضرب الرقاب وسبحان الله أو بحرف جر نحو شكر الله وحدها  
منك فيجب حذف الفعل ما لم يكن المصدر اسيان النوع نحو قوله تعالى وسعي لها سعيها  
ويكروا مكروهم فان العامل يذكروا (و) الثاني (المفعول به) وهو الذي يقع عليه فعل الفاعل  
حسباً وذلك (نحو قولك ضربت زيدا) فضرب فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من  
الاعراب والتاء ضمير المتكلم فاعل مبني على الضم في محل رفع وزيدا مفعول به منصوب  
بالفحة الظاهرة أو معنى كضرب عملت سواء كان له وجود قبل تعلق فعل الفاعل به كشال  
المصنف أو خرج من العدم الى الوجود نحو خلق الله العالم ونحو ما ضربت زيدا أصله  
ضربت والنفي طارئ عليه قال في المفصل وهو الفارق بين المتعدي من الأفعال وغير  
المتعدي اهـ والأصل فيه أن يذكروا بعد الفاعل كما مثل وربما آخر كما قال صاحب المحلة

وربما أخر عنه الفاعل \* نحو قد استوفى الخراج العامل

ونحو ضرب عررا زيد وقد يجب تقديمه على الفاعل كالأصل بالفاعل ضمير يعود الى  
المفعول ومنه قوله تعالى وإذا تبلى ابراهيم ربه وأما تقديمه على نفس الفعل فإثر كما قال ابن  
مالك \* وقد يجيئ المفعول قبل الفعل \* نحو عررا ضرب زيد ان قلت لم يأت بتقديم المفعول  
على الفعل وامتنع تقديم الفاعل عليه قلت لان اعراب الفاعل الرفع فلو قدم على  
الفعل لالتبس بالابتداء وهذا ما مون عند تقديم المفعول به لكون اعرابه النصب وهو  
مغاير لأعراب المبتدأ وقد يجب تأخيرها عن الفاعل كما إذا كان كل منهما معربا  
بحركات مختلفة على الألف ولأعلامه تميزاً أحدهما عن الآخر نحو كلهم موسى يعني فان  
وجدت علامة تميز الفاعل من المفعول يأتى بتقديم المفعول وذلك نحو أرضعت الصغرى  
الكبرى ويكثر حذفه بعد فعل المشيئة ونحوه نحو فلو شاء لهذا كم أجمعين أى فلو شاء  
هذا ينكم اللهم الآن يكون تعلق فعل المشيئة ونحوه بالمفعول غير باق فلا بد من ذكر المفعول  
ليتقرر في نفس السامع ويأنس به كقوله

ولو شئت أن أبكى دما لبيكته \* عليه ولكن ساحة الصبر أوسع

واعلم ان المفعول به منصوب دائما فلا يجوز رفعه الا اذا حذف فاعل الفعل وأقيم هو  
مقامه نحو ضرب عمرو أصله ضرب زيد عمرا ويجوز جوه اذا كان عاملا شبه الفعل نحو  
وماربك بظلام العبيد وعامله يكون مذكورا كما تقدم ويكون محذوفا كما قال (وينصب  
المفعول به بعامل مفعول) أى جواز القيام قرينة مقابلة نحو زيد أجابا لمن قال من أضرب  
أوجالسة وذلك (كقوله الساجدة) أى ادخل مكة (والراى القرطاس) أى تصيب  
القرطاس وكقولك خير المن قال رأيت رؤيا التقدير رأيت خيرا ومن ذلك قول الشاعر  
لن نراها وإن تأملت الا \* ولهافى مفارق الرأس طيبا

التقدير الاوترى لها أو وجوباً وذلك إما سماعي نحو أهلاً وسهلاً ومرحباً قال الاشتقاق  
قال في التسهيل الحق بالتحذير والاعتراف في التزام الضمائر الناصب مرحباً وأهلاً وسهلاً  
بتقدير أصبت ونحو الكلاب على البقر بتقدير أرسل وأمرأً ونفسه بتقدير ردع وأحسفاً  
وسوء كبله بتقدير أتبيع وغير ذلك مما نطقت به العرب منصوباً بالتحذير العامل اه أو قياسي  
وذلك في مواضع منها المنادى عند سيمويه وجهو والبصريين وإنما قال (ومنه) أي من  
المفعول به المنصوب بعامل مضمرة وجوباً قياساً (المنادى) فهو منصوب بمفعول مضمرة  
وجوباً بتقديره ادعوا عبد الله مثلاً وحذف لكثر استعمال وصار حرف النداء بدلاً  
عنه وإنما قال ابن أبي الربيع المنادى إذا حقق كان مفعولاً في المعنى كأنك قلت في يازيد  
أنادي زيداً ولهذا إذا غر كيب الحرف مع الاسم ونقل ابن الخليل عن المصنف أن اللفظ  
بهذا خطأ قال لأن النداء ركن من أركان المعاني واللفظ بالفعل يخرج به إلى الخبر وقال المبرد  
نصب بحرف النداء لسهل مسد الفعل اه وقيل ان يا وأخواتها أسماء أفعال وليس يصح  
وأقسامه على ما ذكره المصنف خمسة إذ منه ما هو منصوب لفظاً وقد أشار إليه بقوله (المضاف  
نحو يا عبد الله) فيا حرف ندأ صبي على السكون لا محل له من الاعراب وعبد المنادى منصوب  
بالفتحة الظاهرة لأنه مضاف إلى الاسم الشريف ومثله يا غلام زيد ومثل ذلك إذا لم يكرر  
مضافاً إلى غيره ككتبه عليه في شرح الحطّة والاجاز فيسه البناء على الضم والنصب وذلك  
نحو يا غلام غلام رجل وهذا في الاسم الأول وأما الثاني فانه واجب النصب قال ابن مالك  
في نحو سعد سعد الاوس ينصب \* ثان وضم وافتح أو لا نصب

فان لم يضاف لم يجب نصبه نحو يازيد زيد وقد عطف على المضاف قوله (والمضارع) أي  
المنشأ به (له) أي المنادى المضاف وهو كل اسم لا يتم معناه إلا بالضمم امر آخر اليه (نحو يا  
خير من زيد) فيا حرف ندأ وخير منادى منصوب بالفتحة الظاهرة لأنه شبيه بالمضاف ومن  
حرف جر وزيد مجرور بمن وعلامه جر الكسرة الظاهرة في آخره والجار والمجرور متعلق  
بضميرها ومثله يا طالعا جبلا فيا حرف ندأ وطالعا منادى منصوب بالفتحة الظاهرة وجبلا  
مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة لأن طالعا اسم فاعل يعمل عمل الفعل وفعاله ضمير مستتر  
ومن الشبيه بالمضاف المستغاث به نحو يازيد عند البصريين وقال الكوفيون انه من المضاف  
والاصل يا أكر زيد وقوله (والسكرة) أي غير المقصودة (نحو يا را بك) كقوله  
أبارا كما لم اعرضت فبلغن \* ندماي من بحر ان أن لا تلاقيا  
حيث نصب را بك لكونه منادى مفرداً ونكرة غير مقصودة كذا استشهد به في المفصل وغيره  
قال في شرح الشواهد قال أبو عبيدة أراد يا را بكاء للندبة فحذف الهاء كقوله تعالى يا أسفاً  
على يوسف ولا يجوز يا را بكاً بالنون لأنه قصد النداء بكاء بعينه اه ومنه ما هو منصوب

محلا وقد أشار إليه بقوله (وأما المفرد المعروف فمضوم) أي مبنى على الضم وذلك (نحو يازيد) فيا حرف ندا عز يد نادى مبنى على الضم في محل نصب لانه علم مفرد ومثله النكرة المقصودة وقد أشار إليها بقوله (ويارجل) وعلة البناء في ذلك شبه بكاف الضمير في نحو أدعوك وهي مشابهة لكاف ذلك وكان على حركة أيذا فاعروض البناء وكانت ضمة إعطاء له أشرف الحركات جبرا لما فاتته من الاعراب اللفظي وقد جعل بعضهم أقسام المنادى سبعة بإدخال المستغاث والمندوب وتظمها فقال

وسبعة للنادى يأ يا حسن \* يازيد يارا كبا يا أيها الرجل

يا حاربا لكسريا للسلين معا \* ونبطة الموت يازيدا متصل

ولما فرغ من الكلام على المنادى شرع يشكلم على صفة فقال (و) يجوز (في الصفة المفردة الرفع والنصب) وذلك (نحو يازيد الطريف) بالرفع تبعاً للفظ المنادى (والطريف) أي بالنصب تبعاً لمحلّه قلت ومنه ياسبويه العاقل بالرفع والنصب ولا يجوز الجزاء تبعاً للفظه لان حركة البناء الأصلية ضعيفة بسبب لزومها للكلمة وعدم مفارقتها إياها بخلاف الحركة العارضة وهي الضمة المقدرة بسبب النداء وقد ألغز بعضهم في ذلك فقال

يا هو لا ما خبر واسائلكم \* ما اسم له لفظ وموضعان

ولا يراى لفظه في تابع \* والموضعان قدرا عيان

وقد حل الجواب في الغز بقوله يا هو لا فإنه من أفراد المسألة (تنبيه) ظاهر كلام المصنف تقديم الرفع على النصب لكن ربح ابن الأثيرى النصب قائلاً لان الجمل على المحل هو الاختيار عندي لان الأصل في وصف المبنى هو الجمل على الموضع اه ويؤيده ما في شرح الكافية ان النصب على المحل هو القياس كما في سائر المبنيات قال (و) يتعين (في الصفة للمضافة) أي اضافة محضة (النصب) مراعاة للمحل ولا يجوز اتباعه للفظه لمعذر ضم النداء في المضاف وشبهه ولذا قال (لا غير) لانا في الجنس ولفظ غير مرفوع المحل خبرها واسمها محذوف والتقدير لاجل ان غير النصب وهو تركب صحيح كما قاله ابن مالك في شرح التسميل ووافقه ابن الحاجب وحققوا كلامه كالرضى وأنشد

نجوابه تنجوا عثمدا فوبرنا \* لعن عمل أسلفت لا غير تستل

خلا فالابن هشام حيث قال انه سئل وقد مثل للصفة المضافة بقوله (نحو يازيد صاحب عمرو) بالنصب لما علمت وصح كون ما ذكر من الاضافة المحضة لان المراد بصاحب الدوام وأنه غلبت عليه الاسمية وخرج بذلك نحو يارجل ضارب يزيد ففيه الضم والنصب قال (واذا وصف) العلم (المنادى بابن) أي أوابنة لا بنت لقلة استعمال ذلك بلا تخطل واسطة بين الابن وموصوفة (نظارية فان وقع بين عليين فتح المنادى) أي بنى على الفتح اختيارا وذلك (كقولك

يازيد بن عمرو) بالفتح لما على الاتباع لفظة ابن وعليه اقتصر في التسهيل أو على تركيب  
الصفت مع الموصوف وجعلها ماثلاً واحداً كنسبة عشر أو على الختام ابن وأجاز بعضهم  
فيه الضم على الأصل كما يؤخذ من قول ابن مالك

ونحو زيد ضم وافق من \* نحو أزيد بن سعيد لاتن

وقد أشار المحرر لما تقدم بقوله (والا) أي والا يكن المنادى علماً موصوفاً بن مضافاً إلى علم  
آخر (فضم) أي قالوا يجب فيه ضمه أي بناؤه على الضم على الأصل وذلك (نحو ي زيد بن  
أخي وي زيد بن زيد) بالضم لا غير وقد أشار إلى ذلك ابن مالك بقوله

والضم ان لم يل ال ابن علماً \* أو يل ال ابن علم قد حتمنا

ولما تكلم على المنادى المعلن شرع يتكلم على المبهم وهو أي موصوفة بجانيه آل أو اسم  
الإشارة أو الموصول فقال (وليس) يجوز على الرابع (في) نحو (ياها الرجل) كما أنها  
الإنسان وياها هذا أو ياها الذي (الرفع) نظر اللفظ ولا يجوز أن نصب فأى منادى والرجل  
صفة لاى فان قلت الرجل جامد فكيف يكون نعنا وشرط النعت الاشتقاق قلت انه  
مؤول بالمدعو أو بالتصريف بالرجولية فهو مشتق بحسب التأويل وحقق بعض أن  
مدخول آل إن كان جامداً فييان وإن كان مشتقاً فصفة وقيل انه ييان مطلقاً وكذا يجب  
رفع نعته اذا نعت نحو ياها الرجل الفاضل لسماعه هكذا فهو مستثنى من صفة المنادى  
المنفى المفردة وذلك أن المقصود بالنداء هو التابع وأي وصلته إلى ندائه وأتروها على غيرها  
لأنها ألصق بعبدها من غيرها لوضعها على الإبهام أي ورفع الوصف بعين المبهم كما في شرح  
الملمة وأجاز المازني فيه النسب قياساً على صفة غيره من المناديات المضمومة قال الزجاج  
لم يجز هذا المذهب أحد قبله ولا تابعه أحد بعده اه قلت وفيه أن ابن الباذش ذكر أنه  
سموع من لسان العرب وقد قرئ شاذاً قل ياها الكافرين بالنصب وهي تعصا للمازني  
كما قاله السخندوبى لكن الرابع ما عليه المصنف ولذلك أشار ابن مالك إلى رد الثاني بقوله  
في الخلاصة

وأيها معصوب آل بعد صفة \* يلزم الرفع لى ذى المعرفة

قال المصنف (ويجوز حذف حرف النداء) قياساً (من العلم المضموم والمضاف) وذلك (كقوله  
تعالى يوسف أعرض عن هذا) أي يا يوسف (وكقوله تعالى فاطر السهوات) أي يا فاطر وإن  
لزم عليه حذف النائب والمقرب عنه فلا نسلم أن العوضية تنافي الحذف كما قاله الفاضل  
الدماميني وقال بعضهم بالنسب لا عوض عن الفعل لكن لما وقعت في محله أشبهت  
العوض أمأخذ من العلم فلكثر الاستعمال وهي تستدعي الخفة وأما حذفه من المضاف  
فلأنه لا يتم إلا بالمضاف إليه فالولم يحذف بقيت الاستطالة الخافعة للأصل وكذلك حذفه

من المنادى اذا كان ايا اومن اطولهما بالصلة بخلاف النكرة ولسم الإشارة فلا يجوز  
الحذف معهما خلافا للكوفيين وابن مالك وإنما قال الحريري في المحلة  
وان تقل ياهذا ويأذا \* فحذف ياءمتنع ياهذا  
ومثلها لفظ الجلالة والمنادى البعيد والمندوب والمضمر والمستغاث والمتعجب منه كما في  
حواشي ابن عقيل وقد نظم بعضهم مواضع حذف حرف النداء فقال  
وحذف ياجزة في النداء أبدا \* مستثنيا لثمان ها كما سردا  
المستغاث كقوله يبعثه \* مندوبهم والمنادى اللدقاء به عدا  
كذا اسم جنس مجهول كيارجلا \* ومضمر ونداء شديد اذ وردا  
واسم المهين اذ لاميم تخلفه \* على المرح واسم الجفيس ان قصدا  
واسم الإشارة فاحفظها ثمانية \* والخلف في ذين للكوفي قد عفا  
أما النكرة فلان حرف التنبيه انما يستغنى عنه اذا كان المنادى مقبلا عليك متنبها لما  
تقول له وهذا لا يكون الا في المعرفة وأما اسم الإشارة فلا نه موضوع لما يشار به للمخاطب  
الى شئ وبين كون الاسم مشارا اليه وكونه منادى أى مخاطبا تناظر ظاهر قلبا أخرج في  
النداء عن ذلك الاصل وجعل مخاطبا احتيج الى علامة ظاهرة تدل على تغييره ويوجهه لمخاطبا  
وهي حرف النداء قال في المغني ولحن بعضهم المتنب في قوله  
هذي برزت لنا فجهت رئيسا \* ثم اثنيت وما شفيت نيسا  
أى ياهذي فحذف حرف النداء مع اسم الإشارة وأجيب بأن هذي مفعول مطلق أى برزت  
هذه البرزة ورده ابن مالك بأنه لا يشار الى المصدر الامنعونا بالمصدر المشار اليه كضربة ذلك  
الضرب وهنالك كالمصدر الواقع نعتا المشار اليه ويرده بيت أنشد به وهو قوله  
يا عمرو انك قد مللت مصابقي \* ومصابتيك اخال ذلك قليل  
قال الدماميني لم ينضج لي وجهه الرذ على ابن مالك بهذا البيت اه قال الشنقي وأقول وجهه  
ان ذلك إشارة الى المصدر الذي هو مصابتيك ولم ينعت اسم الإشارة بالمشار اليه بل أخبر عنه  
بقليل على الغامض المتوسط اه وقد يقال ان المتنبى كوفي وحذف حرف النداء مع اسم الإشارة جائز  
عند الكوفيين كما علمت في شتيهان (الاول) المراد بحرف النداء وخصوصا قال  
في المغني وهي أكثر أحرف النداء استملا لاول هذا لا يقتدر عندنا لحذف سواها نحو يوسف  
أعرض عن هذا ولا ينادى اسم الله عز وجل والاسم المستغاث وأيتها الالها ولا المندوب  
الالها أو بوا (الثاني) سكت المصنف عن حذف المنادى وابقا حرف النداء وأجاز ما بن  
مالك قبل الامر والدعاء كقوله جرحف النداء كما حذف حرف النداء كقوله بالمنادى  
ووجهه الدماميني بأنهم ما منطة النداء ووقعه معهما كثير فحسن التخفيف معهما

بالحذف ومنعه أبو حيان معلا بأن الجمع بين حذف فعل النداء وحذف المنادى إيجاف  
ولم يرد بذلك سماع من العرب وقد نظم ذلك بعضهم فقال  
وجاز حذف المنادى قبل الأمر كذا \* قبل الدامع الابق الحرف ندا  
وقيل مطلقا نبلغ الدليل وان \* يفقد في حرف تنبيه متى وجدنا  
ولما تكلم على المنادى شرع يتكلم على خصائصه فقال (ومن خصائص المنادى الترقيم)  
أي إذا اضطر الشاعر فرخم في غير النداء كما صرح به في المفصل وهو لغة ترفيق الصوت  
وتأنيده واصطلاحا حذف آخر المنادى تخفيفا يكسعا فيمن دعا سعاد وهو ثلاثة أقسام  
ترخم التصغير لا في باب كقولهم في أسود سويد وترخم الضرورة وترخم النداء وهو  
المقصود هنا والتعريف العام لها حذف أو آخر الكلم على وجه مخصوص وقد أشار  
المصنف لبعض شروطه بقوله (إذا كان علم التغيير مضاف وزائد على ثلاثة أحرف) أي  
وإن لا يكون مستغنا ولا منسوبا كما صرح به في المفصل قلت وأن لا يكون جملة أيضا  
وذلك لأنه لو كان غير علم لم يعلم أنه محذوف منه شيء أولا وقولهم في صاحب يا صاحب شاذ  
ولذا قال الحريري في المحنة

وقولهم في صاحب يا صاحب \* شذوذا في نفسه باصطلاح

أي لأنه نكرة عارية من تاء التانيث وقال ابن خروف أصليا صاحب فرخم أولا بحذف  
الكلمة الثانية اجراءه مجرى المركب المزجي ثم رخم تأنيبا بحذف الباء من صاحب وهو  
تعسف لا حاجة إليه اه ولو كان مضافا فان كان الحذف من المضاف اليه كان الترخم في  
غير المنادى وإن كان من المضاف كان الحذف قبل تمام الكلمة ولو كان المنادى ثلاثة  
أحرف وحذف منه كان إجماعا إذا قل ما يكون عليه الاسم ذلك لا إذا كان فيه تاء التانيث  
فإن العلية وإن يادة على الثلاثة فيه غير مشروطين كما صرح به في المفصل وذلك كقوله  
\* أفاطم مهلا بعض هذا الدليل \* ولأن الاستغانة تستدعي مدا الصوت والحذف  
مناف له والجملة محكية على حالها فلا تتغير بحالها لماتقله بعضهم ولذلك قال في  
المفصل وأما نحو تابطرا وبرق فخره فلا يرخم اه والمحذوف إما أن يكون حرفا واحدا  
وذلك (نحو) قولك في حارث (يا حار) بكسر الراء على لغة من ينتظر أي ينوي ثبوت المحذوف  
بعد حذفه للترخم أو بالضم على لغة من لا ينتظر المحذوف أو حرفين وقد أشار إليه بقوله  
(ويا أسم) في ترخم أسماء (ويا عثم) في ترخم عثمان أو حرف صحيح قبله مدة وقد  
أشار إليه بقوله (ويا منصور) بالضم في ترخم منصور وهذا كله في المقدروا أما المركب تركيا  
مزجيا فإنه يرخم بمحذوف الجزء الأخير نحو يا بعل في ترخم بعلبك وبالسبب في سيبويه وبالجسة  
في من سمي بخمسة عشر ومنع المثال الثاني الكوفيون والثالث الفراء (و) الثالث

(المفعول فيه) قدمه على المفعول معه لوصول العامل اليه بنفسه لا بصرف ملفوظ (وهو الطرفان) أى ظرف المكان والزمان وتسميته بذلك مجازية اصطلاحاً عليها البصريون وكلاهما منقسم إلى معيهم وغيره وحكم النصب فيهما مختلف كما قال (فالزمان) أى ظرف الزمان (ينصب كانه) على الظرفية مطلقاً أى سواء كان محدوداً (نحو أنته اليوم ويكرت وذات ليلة) أم لا نحو زماناً وحيناً وأورد ثلاثة أمثلة للإشارة إلى أنه إيمان يكون مما يستعمل ظرفاً تارة وغير ظرفاً أخرى كالثال الأول فإنه يقال مضى يوم ويوم الخميس يوم مباركة وأما أن يكون مما يستعمل الاطراف دائماً كالثال الأخير وأما أن يكون مما جاز فيه الصرف وعدمه كالثال الأوسط فإنه قد يكون نكرة فينتون وقد يكون معرفة إذا أريد به بكرة يوم بعينه فيكون غير منصرف العلية والتأنيث **(تنبيه)** الاضافة في ذات ليلة من اضافة المسمى إلى الاسم وهى جائزة قال في المفصل وقد أضيف المسمى إلى اسمه في نحو قولهم لقيته ذات مرة وذات ليلة اه وصرح العلامة الصبان بأنها قليلة ولذلك أن ختم يخرجون ذات وذات عن الظرفية كاحكامهم سيويوه فيقولون سير عليه ذو يوم وذات يوم بارفع (والمكان) أى وظرف المكان (لا ينصب منه) على الظرفية (الالمهم) أى ما ليس له صورة محدودة كسماء الجهات وذلك (نحو ق أمامك) وصلت وراى وما أشبهه وذلك لضعف دلالة الفعل وهو أصل العوامل على المكان لكونها بالالتزام فلم يتعد إلى جميع أسمائه بل ما شابه الزمان وهو غير المحصور ووجه المشابهة التغير والتبدل فوهم المكان كما فى الأزمنة الثلاثة كما قاله الرضى قال ابن الحاجب وأيضاً لو فعل ذلك فيه لآدى إلى الالباس بالمفعول به كثيراً ألا ترى أنك تقول اشتريت يوماً الجمعة وبعيت يوماً الجمعة وما أشبه ذلك ولا يلبس ولو استعملت الدار ونحوها هذا الاستعمال لالتبس بالمفعول به اه ولذلك قال المصنف (ولا بد للعدد) من ظرف المكان (من) لفظ (في) وذلك (نحو) قولك (صليت في المسجد) ولا تقول صليت المسجد ولا عدت السوق ولا جلست الطريق ولا دخلت الدار على أنه مفعول فيه بل على أنه منصوب يترفع الخاضع والاصل في الدار كذا قال ابن مالك وصوبه صاحب المغنى وقال الجرجى دخل متعدي بنفسه فباعه مفعول به على طريق التوسع للمفعول فيه والاصح أنه لازم وذهب جماعة منهم سيويوه أمام الفن أنه ظرف وعليه فهو مستثنى من قولهم ولا يقبله المكان الأمهما لكثرة الاستعمال (خاتمة) قد ينوب المصدر عن ظرف المكان فينصب انتصابه نحو جلست قريباً من مكان قرية ولا يقال أيتك جالوس زيد تريد مكان جلوسه أما نيابة المصدر عن ظرف الزمان فكثيرة يقاس عليها بشرط ذلك تعيين وقت أو مقدار نحو كان ذلك خفوق النجم وانظره حلب ناقة والاصل وقت خفوق ومقدار حلب ناقة فحذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه كذا

قالوا وقولهم ولا يقال الخ يعني ان ليس قياسا يبحث فيه العلامة ابن قاسم وقال ما محصله ما  
 المانع من كونه قياسا بحيث انه من حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه اه (و)  
 الرابع (المفعول معه) وهو المنصوب بعد الواو التي بمعنى مع وانما ي نصب اذا تضمن الكلام  
 فعلا كما اشار اليه بقوله (ثم ما تصنع وأبالئ) أى مع أيسك أو ما هو بمعناه وقد اشار اليه  
 بقوله (وما شئتك وزيدا) أى مع زيد ولذا قال (ولا يبدله من فعل) يعمل فيه (أو معناه) أى  
 بشرط في نصب الاسم المذكور كونه متقدما فعلا أو شبهه على الواو فان لم يتقدم ماذ كروجب رفع  
 الاسم الواقع بعد الواو والمذكورة نحو كل رجل وطبعه مثلا فال بعض النحويين وانما صرح  
 بذلك في هذا مع ان سائر المتأخرين كذلك لان فيه خلافا فان الشيخ عبد القاهر يجعل العامل  
 الواو واكثر النحاة على ان العامل فيه هو الفعل أو معناه بواسطة الواو وهو الاصح كما  
 صرح به ابن مالك واعلم ان للاسم المذكور بعد الواو ثلاث حالات الاولى وجوب نصبه  
 وذلك اذا كان العطف ممنوعا فنحو فت وزيدا الثانية ترجيح النصب نحو كن أنت وزيدا  
 كالاخ الثالثة أن يترجى العطف على النصب نحو فام زيد وعمر فالعطف فيه أرجح لكونه  
 الاصل مع عدم المانع وأما نحو قوله

اذا ما الغائبات برزن يوما \* وزججن الخواجيب والعبونا

فلا يمكن فيه العطف بل تأويل بل يقول على انه منصوب بفعل محذوف تقديره كلن يذل  
 عليه سياق الكلام أو مع ما وقف على تأويل زججن بعامل يصح تساطعه على ما قبل الواو وما  
 بعدها كزبن واعلم ايضا ان بعض العرب ينصب الاسم الى المعية بعد ما وكيف كما قال ابن  
 مالك

وبعد ما استفهام أو كيف نصب \* بفعل كون مضمير بعض العرب

فقالوا أنت وزيدا وقالوا كيف أنت وقصعة من تريد والاصل ما تكون وزيدا وكيف  
 تكون وقصعة قال العلامة عبد القادر ابن عمر البغدادي وهو قليل في كلام العرب اه  
 وفي الاشعري ان باب المفعول معه مما عي على ما ذهب اليه أبو الحسن الانخسني وذهب غيره  
 الى انه مقيس في كل اسم استكمل الشروط اه (و) انما من (المفعول له) ويسمى المفعول  
 لاجله ومن اجله وكلها متقاربة وهو ما فعل لاجله فعل مذكور (فحوضرته تأديباله) أو  
 مقدر وقد اشار اليه بقوله (وكذا كل ما كان عمله للفعل) نحو تأديبا في جواب لم ضربت  
 زيدا قيل في ذلك تعليل الشيء بنفسه لان التأديب هو الضرب كما صرح به الرضي ويجب  
 كما قاله العلامة الخضرى بأن المراد أثره وهو التأديب اه (واعلم) انه يشترط فيه اربعة  
 شروط على ما ذهب اليه الجمهور (الاول) كونه مصدرا فلا يجوز جئتك السمن والعسل  
 قاله الجمهور وأجاز يونس كونه غير مصدر عسك بقول العرب أما العبيد فذو عبيد بالنصب



وأنكره سيبويه وقال إن رواية النصب بدنية لا يجوز أن يخرج عليها (الثاني) كونه قلبيا فلا يجوز بحثك قراءة العلم وخالف في ذلك الفارسي كما يفهم من الهمع (الثالث) كونه علما قال في شرح المحلة ولا يتأني فقد العلم أصلا لأن المفعول له لا يكون إلا سببا وعلة لذلك الفعل اهـ (الرابع) كونه متعددا مع المعلن به في الوقت وفي الفاعل فلا يجوز تنهيات اليوم للسفر غدا ولا قت لامرنا أي وخالف في ذلك سيبويه والمتقدمون كان به عليه العلامة الضمان وليس بمنع جزمه باللام مع وجود الشرط المذكور كزهد ذاتي ويجوز تقديمه على عامه منصوبا كان أو مجزورا فحوز هذا قنع ولزهد قنع وكذلك يستوي فيه الأمران إذا كان مضافا لقول عدى بن حاتم

وأعقر عوراه الكريم اختاره \* وأعرض عن شتم التميمي تكريما

وأما إذا كان مجزرا من آل والأضافة نحو ضربت ابني فأدينا فالنكير نصب لانه أشبه الحال والتمييز في التنكير والتبيين والقليل جزمه باللام فالمفعول من أجله ليس من المنصوبات وجوبا كما صرح به في شرح المحلة **وتنبية** لا يجوز تعدد المفعول له نصب أو جر ومن ثم منع في قوله تعالى ولا تأسكوهن ضرا را التعتد والتعلق لتعسدا بالمفعول أن جعل ضرا را مفعولا بل هو متعلق بضرا را وإنما يتعلق به أن جعل حالا أي مضارين كافي الهمع وفي المسائل السفريه لابن هشام علام تنصب عرفا في قوله تعالى والمرسلات عرفا الجواب أن كان المرسلات الملائكة والعرف المعروف فعرفا إما مفعول لأجله وإما منصوب على نزاع الخافض والتقدير أقسم بالملائكة المرسلات للعرف أو بالمعروف وإن كانت المرسلات الأرواح أو الملائكة وعرفا بمعنى متتابعة فالتصايف على الحال والتقدير أقسم بالأرواح أو الملائكة متتابعة اهـ ولما تكلم على أصل المنصوبات شرع يتكلم على المحقق به فقال (والمحقق بسبعة أضرب) الأول (الحال) قال في المفصل شبه الحال بالمفعول من حيث أنها فضله مثله جاءت بعد مضي الجملة ولها بالنظر في شبه خاص من حيث إنها مفعول فيها اهـ وسمى بذلك لانه صفة للشيء في الوقت الذي أنت فيه لا الماضي ولا المستقبل والأصح في ضميره ووصفه التأنيث وفي لفظه التذكير يقال حال حسنة وألفها بدل عن وإلحها على أحوال وتصغيرها على حوله مشتقة من التحول وهو التنقل والغالب فيها ذلك (وهي) وصف فضله منتصب مسوق (إما البيان هيئة الفاعل) فحوقوله تعالى فخرج منها خائفا فان خائفا حال من الضمير المستتر في خرج وقول الشاعر

نمر الرداء إذا تبسم ضاحكا \* غلقت لخصمته زحاما

فان ضاحكا حال من فاعل تبسم وهو الضمير المستتر (أو المفعول به) فحوقوله تعالى وأرسلنا للناس رسولا فان رسولا حال من الكاف التي هي مفعول أرسلنا وقد مثل

لما يحتملها ما بقوله (نحو ضربت زيدا قائما) فقام حال إمام من الضمير الذي هو فاعل  
 وإمام من زيد الذي هو مفعول قال في المفضل وقد يكون منه ما ضربته على الجمع والتفريق  
 كقول لقبيته راكبين اه قال في المغني ونحو رازم تحسرى الوجهين في ادخاله في السهم  
 كافة وهيم لان كافة مختصة بمن يعقل اه وريد عليه في شرح الباب بأنه قد وقع كافة  
 في كلام البلغاء والفصحاء مستعملا في غير العاقل اه ونقل ابن برهان ثم الاستعمال الاحلا  
 قال أبو البقاء الحال وصاحبها يشبهان المبتدأ والخبر ولذلك يجوز أن يكون صاحب الحال  
 مقصدا ويعدد حاله نحو جاء زيدا كأوضحا كما اه ومنع بعضهم التعدد قال الدماميني  
 وشبهة المانع القياس على ظرف الزمان والمكان قال ولا وجه للقياس وذلك أن وقوع  
 فعل واحد في زمانين أو مكانين مختلفين محال نحو جلست لخلقك أمامك وضربت اليوم  
 أمس وأما تقيد الفعل بقيدتين فلا بأس به اه فإذا تعددت الحال وتعدد صاحبها نحو  
 لقبيته مصعدا متخدرا فقال في المغني يجب كون الاولى من المفعول والثانية من الفاعل  
 تقبيل الفصل اه وقال الرضي الاكثر فيه أن يجعل كل حال يجنب صاحبها نحو اقيت  
 مصعدا زيدا متخدرا ويجوز على ضعف أن يجعل حال المفعول يجنبه ويؤخر حال الفاعل  
 نحو لقبت زيدا مصعدا متخدرا والمصعد زيد اه فقد حكم على ما جعله صاحب المغني واجبا  
 بأنه جائز على ضعف وبينهما بون بعيد ولما لنا كيد كقول الشاعر

أنا ابن دار تمر وفاهم انسي \* وهل بداز قبال للناس من عار

وقد يحذف عاملها جواز المحو قولك للسافر را شدا مهديا أي شرت را شدا مهديا وجوبا  
 قياسا نحو هذا يساوي ألف درهم فصاعدا أو فنانزلا أي فيذهب العدد صاعدا وللصاحب  
 بهام الدين زهير

لن الله صاعدا \* وأباه فصاعدا \* وبينه فنانزلا \* واحدا ثم واحدا

وسمعا نحو هنيأ لك أي ثبت الخير هنيأ قال العلامة الصبان وقد يمنع حذف عاملها  
 كما إذا كان معنويا للضعف كاسم الإشارة والظرف اه وقد تحذف الحال للقرينة نحو  
 والملائكة يدخلون عليهم من كل باب سلام عليكم أي قائلين ذلك وقد يمنع حذفه وذلك  
 إذا توقف المراد عليها نحو قوله تعالى وما خلقنا السموات والارض وما بينهما باطلا كسأني  
 والغالب في الحال أن تكون متقلة وقد تنجي لازمة بنحو ولوم أبت حيا وأن تكون  
 مشتقة وقد تنجي مجامدة نحو كر زيدا أسدا أي كاسد كما صرح به الامام ابن مالك وقد  
 يحذف صاحبها نحو هذا الذي بعث الله رسولا أي بعثه ويجوز تقديم الحال على صاحبها  
 نحو رازم كجاءه زيد ويجوز أيضا أن توسط نحو جاء را بكازيد وقد صرح ابن مالك بجواز  
 التقديم إذا كانت منصوبة بفعل منصرف أو صفة مشبهة له وذلك نحو مسرعان را حبل

ومخلصا زيدا خلافا للكوفيين كما صرح به السيوطي في شرح الالفية قال ومحل  
التقديم ما يعارضه معارض من كون عامله صلة لآل أول حرف مصدرى أو مقر ونا بلام  
القسم أو الابتداء أو كونه جملة معها الواو اه لكن اختار بعضهم جواز التقديم في الجملة  
المصدرة بالواو وأما إذا كان العامل مضمنا معنى الفعل كليت وكان فلا يعمل مؤخرًا كما  
صرح به ابن مالك قال السيوطي لضعفه اه وندروسط الحال بين صاحبه وعامله إذا كان  
ظرفًا أو مجرورًا مخبرًا به وإن أجازته الفراءوا لانخفاض بكثره نحو سعيد مستقر في حجر كما قاله  
ابن مالك وقال الموضح انه قليل وأجازه الكوفيون في الضمير نحو أنت فأتيت في الدار  
وذهب في التسهيل إلى أنه يجوز بقوة أن كان الحال ظرفًا نحو زيد عندك أمامك أو حرف جر  
نحو زيد في الدار أمامك قال السيوطي ومنع بعضهم الصورة التي صرح ابن مالك بدورها  
كما منع تقديمه عليها إلا جاع اه لكن أجازوا الانخفاض في الجار والمجرور وابن برهان في  
الطرف وأما تقديم الحال على عامله في نحو زيد مفردًا أنفع من عمومها بالجار وليس  
بضعيف كما صرح به ابن مالك **وتبيينه** العوامل اللفظية تعمل في الحال إلا كان واخواتها  
وعسى على الأصح قال المصنف (وحققها) أي الحال أي قياسها (التشكيك) أي لأنها لو كانت  
معروفة لالتبس بالصفة في مثل ضربت زيدًا الركب قال الانجمي وأجاز يونس  
والبغداديون تعريفه مطلقًا بلا تأويل فأجازوا جاء زيدًا الركب اه وأجاز الكوفيون  
تعريفه أن تضمن معنى الشرط نحو عبد الله المحسن أحسن منه المسيء قال الشاطبي وما  
ورد عن العرب من تعريفها فهو سماعي مؤول نحو قول الشاعر

فأرسلها العرالة ولم يندها \* ولم يشفق على نقص الدخال

أي أرسلها مع تركه (وحقنى الحال) أي صاحبها (التعريف) أي لأنه لو كان نكرة  
لالتبس بالصفة أيضا في مثل ضربت رجلا قائما ولأنه مبتدأ في المعنى وهو لا يكون في  
الغالب المعرفة وقد يكون نكرة بمسوغ فكذلك صاحب الحال لا يحسن تشكيكه إلا  
بمسوغ كتقديم الحال عليه ولذا قال (فإن تقدم الحال عليه جاز تشكيكه) قياسا على  
المبتدأ إذا قدم خبره (نحو جاءني راكب رجل) ويقبح تشكيكه من غير مسوغ كافي الفصل  
ومسوغات تشكيكه عشرة نظمها شيخنا الأياري فقال

وصاحب الحال نكران يخص بوصف \* أو إضافة أو معمول أو ذكر  
مؤخر أو أنشئ أو مشابهه \* تلا أو الحال لا كالاصل فيه طرا  
أو جملة مع واو قد أنت وكذا اش \* ترا أو معرفة فيها له أنرا

ف قوله أن يخص بوصف أي نحو قوله

فجيت يارب نوحا واستجيت له \* في فلك ماخر في اليم مشحونا

وقوله أو إضافة أى نحو قوله تعالى فى أربعة أيام سوا السائلين وقوله أو معمول أى نحو  
عجبت من ضرب أخاك شديداً وقوله مؤخراً أى عن الحال نحو \* لمية موحشاً طل \*  
وقوله أولنقى أى أسبقه نقى كقوله تعالى وما أهلكنا من قرية إلا ولها كتاب معلوم وقوله  
أو مشابه أى كالاستفهام كقوله

يا صاح هل حم عيش باقيا ترى \* لنفسك العذر فى إدمانها لا ملا  
وحم بمعنى قدر أو النهى كإسغ امرؤ على امرئ مستسهلاً وقوله أو الحال لا كالاصل أى  
أن يكون الوصف بالحال على خلاف الاصل نحو هذا خاتم حديد فان الاصل أن يوصف  
بالمشتق وقوله أو جهة مع واو أى أن تكون الجملة مقرونة بالواو ونحو وكاذبى مر على قرية  
وهى خافية وقوله وكذا اشتراك أى أن تشترك الذكر مع المعرفة فى الحال نحو هؤلاء أناس  
وعبد الله منطلقين وقوله أو ترايضهم الهمزة أى تقل تكيل وقد جاء من غير الغالب  
نكرة بلا مسوق قليلا ومنه حديث وصلى وراءه رجال قياماً وهو مقبى عند سيوبه  
كفى التصريح قال خلافة الخليل ويونس ولا يلزم أن يكون العامل فى الحال هو العامل  
فى صاحبها عند سيوبه كما صرح به صاحب المغنى وحكام الرضى عن الماتى واختاره وفى  
تقديم الحال على صاحبها الجوز وبالحرف نحو مرت جالسة بهمند خلاف أجازة ابن مالك  
قال الأشموفى وقد ذكر ابن الأنبارى الاجماع على المنع اه قلت ونقل عن ابن كيسان  
وأبى على الفارسي وابن الدهان وابن برهان الجوز استدلالاً بقوله تعالى وما أرسلناك إلا  
كافة للناس ولأنك قال ابن مالك

وسبق حال ما بحرف جوقد \* أبوا ولا أمانعه فقد ورد

وقال المصنف أن كافة نعت لمصدر محذوف أى رسالة كافة اه وذات فرار من تقديم  
الحال على صاحبها الجوز وبالحرف فان سيوبه وأكثر البصريين يمنعونه لأن الحال تابع  
وفرع لصاحبها والجوز لا يتقدم على الجوارف كذلك تابعه قال السيوطى فى شرح ألفية  
ابن مالك وسبقها للرفع والمنصوب جائز خلافاً للكوفيين وسبقها للمحذور واجب كما جاء  
را بكلاً الأزبد وسبقها وهى محصورة تمتنع اه وأما مجى الحال من المضاف إليه فلا  
يجوز خلافاً للفارسي كما صرح به السيوطى فى شرح ألفية ابن مالك أى فانه أجازة بلا  
شرط كفى حواشى الشذور وقد أجاز ابن مالك بالشروط التى ذكرها فى الخلاصة بقوله

ولا ينجز حال من المضاف له \* إلا إذا اقتضى المضاف عمله

أو كان جرماً له أو ضميراً \* أو مشبلاً جرثه فلا تحيقاً

فقوله عمله أى فى الحال نحو إليه مرجعكم جميعاً وقوله أو كان المخ أى نحو وزعنا مافى  
صدرهم من غل أخوانا وقوله أو مثل المخ أى نحو مله إبراهيم حنيفاً قال السيوطى

في شرحه والصورتان الاخيرتان قال أبو حيان لم يسبق للمصنف الى ذكرهما أحد اه  
قلت قد نقلهما المصنف في فتاويه عن الاخفش وقد تبعه عليهما جماعة اه ثم اعلم انه  
يجب تقديم الحال اذا كان اسم استفهام نحو كيف جاز يدوجب تأخيرها اذا كان  
العامل فيه فعلا جامدا نحو ما أحسنه مقبلا ويجوز الوجهان اذا نصب بفعل متصرف  
نحو خشمنا أبا صرهم يخرجون كأن تقدم تنبيهات (الاول) محي الحال مصدر منكر  
نحو بغتة زيد طلع كثير ومعرفا قليل وليس ذلك بحق عند سيبويه والجمهور لان الحال  
نعت في المعنى والنعت بالمصدر لا يطرد لكن استظهر ابن هشام اطراده مطلقا كأن نقل عن  
المبرد أي فانه قاسه على ما كان نوعا من الفعل بحيث ركض فيقيس عليه بحيث سرعة وعند  
الامام ابن مالك وابنه بعد ما نحو ما عمل افعال وبعد خبر شبه به مبتدؤه كزيد هير شعرا أو  
قرن بال الدالة على الكمال نحو أنت الرجل علما (الثاني) الاصل في الحال أن تكون جازية  
الحذف وقد يعرض لها ما يمنع منه ككونها جوابا لنحو را بكال قال كيف بحيث أو  
مقصودا حصرها نحو لم أعد الا حرضا أو نائبة عن خبر نحو ضربني زيدا قائما أو منها  
عنها نحو لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى (الثالث) الاصل في الحال أن تكون مفردة وقد  
تكون جملة اسمية نحو جازيد والشمس طالعة أو فعلية فعلها ماض مثبت متصرف مجرد من  
الضمير ولا بد من قد في هذا الجملة ظاهرة نحو جاء الامير قد ركب أو مقدرة تنقر به من الحال  
نحو أوجاؤكم حصرت صدورهم أي قد حصرت هكذا زعم البصريون وخالقهم الاخفش  
والكوفيون فقالوا الاحاجة لتقدير قد إذ قد ورد كثيرا بدونها والاصل عدم التقدير قلت  
ولذلك قال السيد وتبعه العلامة الكاظمي لامعنى لاشتراط تقريبه من الحال بقدر  
ذكروه غلط نشأ من اشتراك لفظ الحال بين الزمان الحاضر وهو ما يقابل الماضي وبين  
ما بين الهبة المذكورة اه وقد اختار أبو حيان تبع الجماعة عدم الاشتراط كما لو وجد  
الضمير أو فعلية فعلها مضارع فان كان مثبتا منع فيه الواو على المشهور نحو جاء زيد  
يضرب غلامه وان كان منفي لا تمنع منه نحو جاء الامير ولم يضرب قال في المعنى ولا بد لها  
من رابط وهو الواو والضمير أو أحدهما وقد يتخلو منهما اللفظ فيقدر كقول الشاعر

نصف النهار المظلمه \* ورفيقه الغيب لا يدري

فجملة المظلمه حال من النهار والرابط مقدر أي والمظلمه غامره أو غامره فيه وزعم المصنف  
ان الرابط بالضمير وحده مشاذ نادر ورده صاحب المعنى بانه ورد في مواضع من التنزيل نحو  
كانهم لا يعلمون بعدئذ فيريق بل قال العلامة ابن قاسم هلا كان الرابط به أقوى لايهام  
اللفظ وفي الاشعري أن الرابط به مع قلته ليس نادر خلا للفر والفر نحو مشرى وقد أشار  
بعضهم لاقسام الجملة الحالية فقال

ولزم الواو مضارعا بقصد \* وانفرد الضمير في سبع ورد  
ماض تـ لا الاوتلوبأو \* كذا مضارع مجأ ولا تنقوا  
أومثب أوأ كدت جلة أو \* معطوفة والباقي مطلقا وروا

فقوله ولزم الخ أي نحو لم تأذوني وقد تعلمون أن رسول الله أي لانها أضعفت شبهه باسم  
الفاعل كذا قيل وهو انما ينج الجواز ولذلك قال السعد التقدير وأنتم قد تعلمون ومثل ما ذكر  
في لزوم الواو الجملة الفاعلة الضمير نحو جاء زيد وما طلعت الشمس وقوله الضمير أي ظاهرا  
أو مقدرا وقوله ماض تـ لا الخ أي نحو لا كافوا به يستهزئون وجوز بعضهم اقترانه بالواو نحو  
ما تكلم زيد الا وقال خير وقوله ومتاوا الخ أي نحو لا ضربه ذهب أو مكث أي لانه في تقدير  
فعل الشرط وهو لا يقترب بالواو وقوله بما أي نحو ما لكم لا تنصرون وجوز بعضهم  
الاقتران قال أبو حيان والقياس كون ان جزمه ما اه وقوله أولا أي نحو ولا تثن تستكثر  
وقوله أومثب أي نحو جاء زيد بضمك وأما تجوز البياض أي اعراب واية نستعين حال من  
فاعل نعت فلا ن الجملة مبدوءة بمول المضارع وقوله أوأ كدت أي نحو هو الحق لا شك فيه  
فلو قرن بالواو لزم عطف الشيء على نفسه صورة أي لان المؤكدين المؤكدة وقوله أو  
معطوفة أي نحو فجاءهم بأسناياتا أو هم فائون وقوله والباقي أي وهو ما عدا ما تقدم من  
الصور وقوله مطلقا أي بالواو أو الضمير أو بهما معا وانما خصت الواو لان الجمع والغرض  
اجتماع جملة الحال مع العامل فانه يشترط فيها أن تكون خبرية غير مصدرية يعلم استقبال  
وهي بطة بصاحبها لكن قال أبو حيان يستثنى التحيية ان قلنا انها خبرية اه (و) الثاني  
(التمييز) ويقال له التبيين والتفسير وهو لغة تخليص شيء من شيء ومنه وامتازوا اليوم أيها  
المجرمون أي انفردوا عن المؤمنين واصطلاح اسم صريح نكرة فضلا قال في المفصل وشبهه  
المميز بالمفعول أن موقعه في هذه الامثلة كوقعه في ضرب زيد عمرا وفي ضرب زيد اوسا ربان  
زيدا وضاربون زيد اوسا ربان اه قلت وقد ذكر بعضهم أن طاملة أي التمييز أي  
مفسر ويقع القاسم من العوامل اللفظية القياسية أي لانه أشبه اسم الفاعل في الاسمية  
والطلب وغير عنه بالاسم التام قال ونما به أحد أربعة أشياء التنوين نحو في السماء قدر راحة  
سحابا والتننية نحو منون سبنا والجمع نحو عشرون درهما والاضافة نحو ما تهرجل وقد  
قدمنا في الكلام على الاعراب أن أي العوامل اللفظية القياسية سبعة ونقول هذا منها  
كما علمت كأن منها الاسم المضاف وبقية اسم الفاعل واسم المفعول والمصدر والصفة  
المشبهة وستأتي في الاسماء المشبهة بالافعال وكذا العوامل السماعية ستأتي أيضا في  
محالها ونسلكم عليها وهو رفع ايهام اسم أو اجمال نسبة كما أشار اليه بقوله (وهو رفع  
الايهام) أي ايهام الذات وذلك لما (عن الجملة) ويكون غالباً محولا اما عن الفاعل كما

(في) فهو (قولك طاب زيد نفسا) أصل التركيب طابت نفس زيد ثم حول الاسناد ليكون  
أدخل في النفس فقيل طاب زيد فحصل إجماع في متعلق المنسوب اليه الطيب فيحتمل كونه  
داره أو عمله مثلاً فقيل نفساً وفي التنزيل واشتعل الرأس شيباً وإما عن المفعول كقوله  
تعالى وجفرا الأرض عيوناً التقدير وجفرا عيون الأرض ومثله غرست الأرض شجيرة  
ونحو ذلك أو عن المبتدأ كقوله أنا أكرم منك ما لا أصله ما لي أكثر من مالك وقد يكون غير  
محول كقول العرب لله مدره فارس بناء على أنه تمييز وبعضهم يعرفه حالاً قال بعضهم وهو  
ظاهر كما إذا أردت مدح زيد بقولك ما أكرمه صاحباً فتعرب صاحباً حالاً قال جرير

لا تطلبن خولة في تغلب \* فالزنج أكرم منهم أخوالا

فأخوالا يعرب حالاً لا تمييزاً فانك تمدح الزنج وخولتهم ولا تريد أن تمدح أخوالهم حتى  
تكون أردت شيئاً ينسب الزنج ثم يثبت به بعد كما هو شأن التمييز وقوله (أو عن المفرد)  
عطف على قوله عن الجملة يعني أن رفعه الإجماع تارة يكون عن الجملة وتارة يكون عن المفرد  
والمراد به هنا ما ليس بجملة ولا شبهها ويكون مقدرًا غالباً والمقدار ما محقق في كليل كما  
(في) نحو (قولك عندي راقود خلا) أصل التركيب عندي راقود وهو دون كبير وهذا مبهم  
فلما قلت خلا منزه وهو على تقدير من أي راقود من خل أو وزن وقد أشار إليه بقوله (ومنوان  
سمنا) تنبيه منا كصا قال الشاعر

وقد أعددت للعدال عندى \* عصافى رأسهم امنوا حديد

وهو رطلان وهذا وما قبله يجوز فيه الإضافة أيضاً فهو منواسم ويجوز جرعه عن نحو عندي  
رطل من زيت أو عدد صريح وقد أشار إليه بقوله (وعشرون درهماً) وأحد عشر كوكباً  
إلى المائة فنحوان هذا أخيه تسع وتسعون نبعة وهذا يجب فيه النصب كما صرح به  
الاشموني قلت وأما ما جاء من العدد بعد المائة فنحوض نحو عندي مائة كتاب وكذا بعد  
الألف نحو عندي ألف درهم وسأقي مزيد بيان له في باب العددين شاء الله تعالى واختلف  
في العدد هل هو من المقادير أم لا فظاهر صنيع المصنف وعليه ابن الحاجب أنه منها خلافاً  
لابن مالك وغير الصريح هو في كم الاستفهامية نحو كم عبداً ملكت فكلم هنا في محل نصب  
على أنه مفعول مقدم للمكت وعبد تمييز أو مقياس نحو على التمرة مثلها زبداً أو مساحة  
نحو عندي شبر أرضاً أو شبهها وقد أشار إليه بقوله (وملته) أي الألام (عسلاً) وما في السماء  
موضع راحة محاباً فقد علمت أن التمييز يذكر بعد المقادير الأربعة وقد أشار إلى ذلك الحريري  
في الملمة بقوله

وان ترد معرفة التمييز \* لكي تعد من ذوى التمييز  
فهو الذى يذكر بعد العدد \* والوزن والكيل ومنزوع اليد

ومن أنواع التمييز تمييز فاعل نعم وبئس وجبذا كإسائي في أفعال المدح والذم ان شاء الله تعالى  
وتسلكم عليه وقد أشار له الحريري أيضا بقوله

ومنه أيضا نعم زيد درجلا \* وبئس عبدا دار منه بدلا

وجبذا أرض القبيح أرضا \* وصالح أظهر منك عرضا

تنبه في التمييز لا يتقدم على عامله اذا كان اسما تاما بالالتفاق وأما اذا كان فعلا  
متصرفا فالاصح انه لا يتقدم أيضا ولما قال ابن مالك

وعامل التمييز متقدم مطلقا \* والفعل ذو التصريف نزرا سبقا

قلت وذلك لان التمييز كالنعت في الايضاح وهو لا يتقدم على عامله فكذا ما أشبهه وقيل  
يجوز تأخير الفعل المتصرف كقوله

أنفسا طيب بئيل المنى \* وداعى المنون ينادى جهارا

وأجاز الكسائي والمازني والمبرد والجرى القياس عليه قال السبوطي في شرح القية ابن  
مالك واختاره المصنف في شرح العمدة اه قال في شرح الشواهد أي قياسا على سائر

الفضلات المتصورة بفعل متصرف وتساكب مع منه اه قلت ومنعه سيبويه والجمهور  
لما تقدم وأجابوا عن ذلك بأنه ضرورة أو منصوب على التمييز بفعل محذوف يدل عليه

المذكور قال شيخنا ومحل الخلاف في غير نحو كني زيد درجلا فإنه يمنع فيه التأخير إجماعا  
لان كني وإن كان فعلا متصرفا الا انه في معنى غير المتصرف وهو فعل التعجب لان معناه

ما أفكاه درجلا ويجوز حذف التمييز قال تعالى ان يكن منكم عشرون صابرون أي رجلا  
عليها تسعة عشر أي ملكا وهذا في غير باب نعم وأما فيه فلا كائن عليه سيبويه تمنع

شدوه مكابرة غير مسموعة في خاتمة فيقف الحال والتمييز في خمسة أمور ويفترقان في  
سبعة وقد نظم ذلك شيخنا الأياري فقال

الحال والتمييز يتفقان في \* خمس هما اسمان منصوبان

ومنكران وفضلتان ورافعا \* نلبهم وكذلك يفترقان

في سبعة فالحال تأتي جملة \* ونحبي ظرفا تارة لا لثاني

والحال للهيئات بين لا التوا \* ت وعكسه التمييز في التبيان

وتو كذا الحال العوامل دونه \* وكذا تعدد وهو فرد الشأن

والحال يغلب الاشتقاق بها وذا \* لك جامد في غالب الاحيان

ومقدما من عامل حال أتى \* وبدونه قد لا تتم معان

وبضته التمييز لكن نظروا \* في ذا الاخير فكن أخاه فزان

وأشار بقوله وكذا تعدد الى انه لا يتعدى بخلاف الحال لكن قال العلامة الصبان أي بدون



عطف أمابه في تعدد اه وأما توسطه فمخوطا بنفسا زيدا فنقل بعضهم الاجماع على جواز  
 وأشار بقوله لكن نظروا الخ الى اعتراض الشئ بقوله لقائل أن يقول ان التمييز قد يتوقف  
 معنى الكلام عليه فمخوطا بزيدا لنفسا اه (و) الثالث (المستثنى بالا) وهو مفعول  
 في المعنى كما صرح به السيوطي في شرح الفية ابن مالك فلو ذكره المصنف عقب المفاعيل  
 لكان أحسن والمراد الا أو احدى انخواتها كما سيأتي حال كونه واقعا (بعد كلام)  
 تام (موجب) بفتح الجيم أى مثبت وذلك (نحو) قولك (جاءني القوم الا زيدا) بالنصب  
 وجوزا على الاستثناء وذلك قال ابن مالك في التوضيح على الجامع الصحيح حق المستثنى بالا  
 من كلام موجب أن ينصب مفردا كان أو مكملا معناه بما بعده فمخوطا لمخوهم أجمعين الا  
 امرأته قدرنا ثم المن الغابرين ولا يعرف أكثر المتأخرين من البصريين في هذا الا بالنصب  
 وقد أغفلوا وروده مرفوعا ثابت الخبر ومحدوفا فمن الاول قول أبي قتادة أحرموا كلهم الا  
 أبو قتادة لم يحرم فالا بمعنى لكن وأبو قتادة مبتدأ ولم يحرم خبر ومن الثاني قوله صلى الله عليه  
 وسلم ولا تدرى نفس باى أرض غوت الا الله أى لكن الله يعلم ذلك اه قلت ومنه قراءة  
 بعضهم فشر بوا منه الا قليل منهم بالرفع أى لكن قليل منهم لم يشرب والجملة في محل نصب  
 (أو غير موجب) بأن كان منقيا وذلك (نحو) قولك (ما جاءني أحد الا زيدا) بالنصب  
 جوازا على الاستثناء (وان كان الفصح فيه هو البدل) قال تعالى ما فعلوه الا قليل بالرفع على  
 البدلية والنصب على الاستثناء قال السيوطي قال ابن مالك وهو عربي جيد اه وقوله تعالى  
 ومن ينقطع من رحمة رب الا الضالون أجمعت السبعة على الرفع ولوقرى الا الضالين بالنصب  
 على الاستثناء لم يتنوع ولكن القراءة سنة متبعة ولذا قال ابن الصاح كل ما جاز فيه الاتباع  
 جاز فيه النصب على الاستثناء ولا عكس اه (والمستثنى المقدم) أى على المستثنى منه على  
 المختار اذا كان منقيا (نحو ما جاءني الا زيدا أحد) لاه الفصح السائع قال كيت ابن زيد  
 الاسدي من قصيدة يمدح بها بني هاشم

وما الى الآل أجد شيعه \* وما الى الامم الحق مذهب

ويجوز رفعه قال حسان ابن ثابت الانصاري

لانهم يرجون منه شفاعه \* اذا لم يكن الا التيسون شافع

قال سيويه وحديثي بنون أن قوما وثق بعريتهم يقولون ما الى الا بولن ناصر وأما اذا  
 كان الكلام موجبا فنحو قام الا زيدا القوم فانه ينصب وجوبا كما صرح به صاحب شرح  
 الشواهد وغيره (والمستثنى المنقطع) وهو ما ليس داخلا فيما تقدم لكن ينيه وبينه علاقة  
 وذلك (نحو) قولك (ما جاءني أحد الا جارا) بالنصب على الاستثناء وجوبا في لغة  
 الحجازيين وهي الفصحى ولا يجوز قام القوم الاتعبانا وقد أجمعت السبعة على النصب في

قوله تعالى ما لهم به من علم الا اتباع الظن وعن تميم فيه ابدال وقع يقولون ما قام أحد الاحجار  
ومنه قوله

\* ولا تبلى الا المشرق في المصمم \* واذا لم يذ كر المستثنى منه تفرغ العامل لمبا بعد الا  
يجرى على مقتضاها فقام الازيد وما رأيت الازيدا وما مررت الابرز يد وهذا يسمى  
الاستثناء المفرغ لان ما قبل الاتفرغ للعمل فيما بعده ولم يشغله عن شئ <sup>في تنبيه</sup> (الاول) ترك المصنف من أدوات الاستثناء خلا وعدا وحاشا وليس ولا يكون أما الثلاثة  
الاول فالمستثنى بها يجوز فيه النصب على أن يقدرن أفعالا نحو قام القوم خلا زيدا والجهر  
على أن يقدرن حروف جر نحو قام القوم خلا زيدا هذا هو الصحيح ولم يجوز سيمويه في المستثنى  
بعدا غير النصب ولا في المستثنى بها شاعرا غير الجهر واذا تقدمت ما على خلا وعدا تعين  
النصب وزعم الجري والكسائي والفارسي وابن جني أنه قد يجوز الجرح حيث دخل تقدير  
ما زائدة لمصدرية وقال الازدي بيلى شارح هذا الكتاب ان المستثنى بخلا وعدا وحاشا يجوز  
فيه الرفع أيضا على انها أفعال لازمة وما بعده فاعلمها اه وأما المستثنى بليس ولا يكون  
فلا يكون الامتنوب <sup>ياك</sup> كقولك قام القوم ليس زيدا وقام القوم لا يكون زيدا (الثاني)  
اختلف النحويون في عامل النصب في المستثنى فقال السيبوطي في شرح ألفية ابن مالك  
ان منصوب بالاعند ابن مالك وبما قبلها عند السيرافي ومقدرة عند الزجاج اه وقال  
البصريون الفعل المقدم أو معناه وقال المبرد والزجاج العامل فيه الا وقال الكسائي  
بأن مقدرة بعد الا بخذوفة الخبر فتقدير قام القوم الازيدا قام القوم الآن زيدا لم يقم  
وقال بعضهم هو منصوب بأستثنى كما أن المنادى منصوب بأنادي وقال ابن الحاجب شارح  
المفصل العامل المستثنى منه بواسطة الا وأما المستثنى بغير وسوى فلا يكون الا مجرورا  
بالإضافة نحو قام القوم غير زيد وسوى زيد ويجرى على غير وسوى ما يجري على المستثنى  
بالا ولما قال المصنف (وحكم غير) أي وسوى فهي كغير على الاصح وقال سيمويه انها  
لا تستعمل الا ظرفا وردها ابن مالك وقال الرماني انها تستعمل ظرفا غالبا وكغير قليلا واختاره  
ابن هشام (حكم الاسم الواقع بعد الا) من النصب والاتباع والجري على مقتضى العامل  
(تقول جاني القوم غير زيد) بنصب غير وجوبا (وما جاني أحد غير زيد) برفع غير على  
الفصح (وغير زيد) بالنصب على خلافه وكذلك تقول ما جاء غير زيد بالرفع وما رأيت غير زيد  
بالنصب وما مررت بغير زيد بالجرح وما جاني أحد غير جار بالنصب قال في المفصل وقد أوقع  
الفعل موقع الاسم المستثنى في قولهم نشدتك بالله الا فعلت والمعنى ما أطلب منك الا  
فعلت اه قلت ومثله أنشدك الله لما فعلت أي ما سألتك الا فعلت قال الاشوش في جرت عادة  
النحويين أن يذكروا لا يجمع أدوات الاستثناء مع أن التي بعدهما منه على أولويه بها

نسبها قبلها فلا يكون مستثنى اه وقد يحذف المستثنى وذلك بعد الاو غير المسبوقتين  
 بليس نحو قبضت عشرة تليس الأوليس غير وأجاز بعضهم بعد لم يكن وليس بمشروع  
 وأما حذف الاداة فقال ابن هشام في المعنى لأعلم أن أحدا أجازة الا السهيلي اه قال  
 الدماميني وهذا عجيب كيف لا يعلم المصنف أحدا أجازة الا السهيلي والمسالمة مذكورة في  
 التسهيل وقد كتب منه نسخا وملاءمها وشبهه وقد صرح به ابن الحاجب أيضا  
 (و) الرابع (الخبر في باب كان) وهو الاسم المستداليه بعد دخولها وذلك (نحو) قولك  
 (كان زيد منطلقا) وهو كخبر المبتدأ لكنه يتقدم على الاسم وهل يقع مضافا أم لا  
 خلاف منعه ابن درستويه وأجازاه الجمهور والاحسن حينئذ اقترانه بقدر فقد قال بعضهم  
 وإذا قرئت كان بفعل ماض حسن أن يفصل بينهما بقدر نحو كان زيد قد قام اه بل أوجب  
 ذلك الكوفيون كائن عليه ابن هشام ولا يحذف الاسم ولا الخبر في هذا الباب وأما  
 حذفهما في فان خبرا غير قسيع لكان وأجاز بعضهم حذف الخبر لقرينة (و) الخامس  
 (الاسم في باب ان) وهو الاسم المستداليه بعد دخولها (نحو) قولك (ان زيدا قائما) وان  
 العلم نافع وسيأتي مزيد الكلام على ذلك (و) السادس (اسم لا) التي (لنفي) حكم الخبر  
 عن جميع أفراد (الجنس) نصا وتسمى لا التبرئة أيضا قال السيوطي والاولى التعبير بلا  
 المحولة على ان كما قاله ابن مالك في نكتته على مقدمة ابن الحاجب لان المشبهة بليس  
 قد تكون نافية للجنس ويفرق بالقرائن وانما سميت لانها المقاصد بها نفي الجنس على  
 سبيل الاستغراق اختصت بالاسم ولم تعمل جر التلايتوهم أنه بمن مقدرة ولا رفعًا لا  
 يتوهم أنه بالابتداء فتعين النصب جلالها على ان لانها التوكيد النفي وتلك لتوكيد  
 الاثبات ولا تعمل الا في نكرة متصلة بها فلا تعمل في معرفة ولا في نكرة منفصلة بالاجماع  
 كفي التسهيل ومحل وجوب نصب الاسم (اذا كان مضافا) وذلك (نحو) قولك (لا غلام  
 رجل عندك) ومنه قول أبي الطيب

فلا ثوب مجد غير ثوب ابن أحد \* على أحد الابلوم مرفع

ثوب مجد اسمها وقوله غير صفة وقوله مرفع خبر لا والمعنى لا ثوب مجد غير ثوب ابن  
 أحد حال كونه على أحد لا مرفع بلثوميه قل أن على أحد هو الخبر (أو) كان (مضارعا)  
 أي مشابهها (له) أي المضاف وذلك (نحو) قولك (لا خير منك عندنا) ولا ضار بنا زيدا في  
 الدار ومنه قول أبي الطيب

فقال ليلها على فلا \* أقل من نظرة أزودها

فأقل اسم لا والخبر محذوف ومن نظرة معوله وقوله أزودها بفتح الواو صفة لنظرة أي آخذها  
 زادها أي الضبوبة (وأما المفرد) والمراد به هنا ما ليس مضافا ولا شبيهه (ففتوح) أي

مبنى على الفتح أبدا لتضمنه لمن الاستغراقية ولا يكون الانكسرة وذلك (نحو لا غلام لك)  
وأما نحو قضية ولا بأحسن لها فعلى تقدير ولا مثل وقد يحذف كافى قولهم لا عليك أى  
لا بأس عليك وذلك للعلم به كافى الكافية وأما حذف الخبر فقد تقدم الكلام عليه قال فى  
شرح الكافية وزعم الزمخشري وغيره أن بنى عيم يحذفون خبرا لمطلقا على سبيل اللزوم  
وليس بصحيح لأن حذف خبر لا دليل عليه يلزم منه عدم الفائدة والعرب يجمعون على ترك  
التكلم بالافائدة فيه اه وقد نظم صديقنا الفاضل الشيخ أحمد أبو الفرج الدمنهورى ضابطا  
لألقى لنقى الجنس فقال

بسبح شروط اعملن لا كان يا \* أنا العلم قد نلت المنا والمعالي  
تكون لنقى ثم المنتقى بها \* هو الجنس فصان فيه ليس خافيا  
ولا بسبقها حرف جر كلاروا \* بكاء بلا صد على الصب راضيا  
ولا بينها والاسم يفصل فاصل \* كلا لاى عمرو حبيب كاليا  
وأن لا يكون الاسم معرفة كلا \* غزال الحما فى الحب أجرى دموعيا  
كذا الخبر المرفوع أيضا واجب \* له عندنا التأخير إذا المعاليا  
كلارب معبود بحق سوى الذى \* قضى أنتى أهوى نديما وساليا  
وهذا لنقى الجنس واحذر من التى \* تجبى ملنى الوحشة افهم كلاميا

(و) السابع (خبر ما ولا) التثنية (يعنى ليس) وهو الاسم المستبعد بدخولهما وذلك (نحو)  
ما زيد متطلقا ولا رجل بالرفع (أفضل منك) بالنصب (وهى اللغة المجازية) وهم ساجاه  
التنزيل قال تعالى ما هذا بشرا (و) اللغة (التيمة) رفعهما على الابتداء قرأ ابن مسعود  
ما هذا بشر ونقل عن عاصم ما هن أمهاتهم بالرفع قال يس وهى القياس اه قال الاشعورى  
أى لعدم اختصاصها بالامه اه وما ألفت قول الشاعر

ومنهف الا عطف قلت له انتسب \* فأجاب ما قسلى الحب حرام.

رفع الخبرين واعلم أنه يشترط لعل ما عمل ليس متشروط الأول أن لا يتقدم معمول  
خبره على اسمها وهو غير ظرف. الثانى عدم زيادة معناها نحو ما ان زيد قائم الثالث أن  
لا تتكرر الرابع أن لا يسدل من خبرها موجب بالانحوا ما زيد شى الاشى لا يعبأ به  
الخامس عدم تقدم الخبر السادس عدم انتقاض النقى بالا ولذا قال (وإذا تقدم الخبر)  
أى عليها أو على اسمها ولو ظرفا أو مجرورا (أو انتقض النقى بالا) أى عن خبرها كافى الشذور  
فلا يضر نقصه عن معمول الخبر اجلا نحو ما زيد قائم الا فى الله اولاته ليس معمولها وقوله  
(الرفع) جواب اذا أى فيجب حينئذ الرفع وذلك (نحو) قولك (ما منطلق زيد وما زيد لا  
منطلق) وأما قول الفرزدق

فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم \* انهم قرئش واذن مثلهم بشر  
فشاذ أو أن نصب مثل على الحال والخبر محذوف أى موجودا قال المصنف فى المفصل  
ودخول الباء فى الخبر نحو قولك ما زيد بمنطلق أى يصح على لغة أهل الحجاز لانك لا تقول  
زيد بمنطلق اه قلت هو تابع فى ذلك لآبى على الزاعم ذلك بناء على أن مقتضى زيادة الباء  
نصب الخبر وليس كذلك فان مقتضى نصبه بدليل دخولها فى نحو ألم أكن بشام  
وامتناعها فى كنت قائما وان ارد عليه الاشموى حيث قال لا فرق فى دخول الباء فى خبر ما  
بين أن تكون مجازية أو تسمية كما اقتضاهم اطلاقه وصرح به فى غير هذا الكتاب لوزعم أبو  
على أن دخول الباء مخصوص بالمجازية وتبعه على ذلك الزخشرى وهو مردود فقد نقل  
سيبويه ذلك عن تميم وهو موجود فى أشعارهم كقول الفرزدق  
لعرل ما معنى بشارك حقه \* فلا التفات الى منع ذلك اه ولما نكلتم على المنصوبات  
شرع يشكل على المجرورات فقال (المجرورات) جمع مجرور أو مجرورة (على ضربين) على  
الراجح أحدهما (مجرور بالاضافة) وهى لغة الاسناد قال امرؤ القيس  
فلما دخلناه أضفنا ظهورنا \* الى كل حارى جدي مشطب  
قال فى شرح الحجة والضمير فى قوله دخلناه يرجع الى البيت الذى صنعه غلمانه من ثياب  
حيث رفعوهما فوق الرماح لما أمرهم بذلك والحارى المنسوب الى الحيرة والمشطب  
ذو الطرائق أى أضفنا ظهورنا الى سيف أو رجل جديد صاحب طرائق اه وفى الاصطلاح  
ضم اسم الآخر على تقدير حرف من حروف الجر وظاهر قول المصنف بالاضافة أنها هى  
التي علمت الجر وهو مذهب الاخفش وقد صرح بذلك فى المفصل حيث قال لا يكون  
الاسم مجرورا الا بالاضافة وهى المقتضية للجر كما أن الفاعلية والمفعولية هما المقتضيتان  
لرفع والنصب اه وقال سيبويه ان العامل هو المضاف وهو الصحيح وهو من العوامل  
السبعة اللغوية القياسية كما نبهنا على ذلك فى الكلام على عامل التمييز وقال الامام ابن  
مالان العامل هو حرف الجر مقتدرا (و) ثانيهما (مجرور بحرف الجر) وهو واحد من  
من والى وعن وعلى وفى ورب والكاف واللام والباء والواو والتاء ومنذ ومنذوا وشا وعدا  
وخلا وحى وسأى يانها فى باب الحرف وتشكل عليها ان شاء الله تعالى بما يعنى عن المزيد  
فالمجرور بالاضافة (كقولك غلام زيد) المجرور بحرف الجر كقولك (سرت من البصرة الى  
الكوفة) يبدأ به ابن هشام فى الشذور قال وبدأت بالجرور بالحرف لانه الاسم ومقابل  
الراجح انها أربعة بن زيادة الجرور بالمجاورة نحو هذا بحر ضرب خرب قال فى الشذور وهو شاذ اه  
والجرور بالتبعية نحو فاسمهورا وسكم وأرجلكم قال ابن هشام فى شرح الشذور ولما علم  
أن ذكر الجرور بالتبعية كما فعل جماعة لان التبعية عنده ليست هى العلامة اه فرجع الجر

الى الحرف والاضافة (وهي على ضربين) على الرابع أيضا أحدهما (معنوية) منسوبة الى  
المعنى لانها تفيد تعريف المضاف نحو غلام زيد أو تخصيصه نحو غلام رجل وتسمى محضة  
وحقيقية أيضا لانها خالصة من تقدير الانفصال وفائدتها راجعة الى المعنى كالأول وذلك  
هو الغرض الاصل من الاضافة ثم ينبا بقوله (وهي التي بمعنى اللام) قلت وليس المراد بمعنى  
اللام انه يلزم أن يصح التصريح بها بل يكفي اعادة الاختصاص الذي هو مدلول اللام فقوله  
علم النصب بمعنى اللام ولا يصح اظهارها فيه (أو بمعنى من) السياسة فالتى بمعنى اللام (كقوله  
غلام زيد) اذ التقدير غلام لزيد والتي بمعنى من أشار إليها بقوله (وخاتم فضة) وثوب خزاذ  
التقدير خاتم من فضة وثوب من خز قلت وانما لم يذكر المصنف التي بمعنى في نحو مكر الليل لان  
الصحيح الذي عليه سيبويه والجهوز أن الاضافة لا تعدو أن تكون بمعنى اللام أو من وموهوم  
الاضافة بمعنى في محمول على أنها فيه بمعنى اللام توسعا قال في الكليات وصرح الرضى  
بأن الاضافة بمعنى في من محترقات ابن الحارث اه قال الاشمونى وذهب بعضهم الى  
أن الاضافة ليست على تقدير حرف محذوف ولا على نيته وذهب بعضهم الى أن الاضافة  
بمعنى اللام على كل حال قال بعضهم قلت يظهر لى في الاضافة وجه آخر وهو أن يقدر  
فيها الحرف الذي يتدى به الفعل فقوله كالتعاقب الثوب يقتدر فيه الباء لان التعاقب يتدى بها  
ونحو محافظة الصلوات انهم وقوله التعاقب الثوب يقتدر فيه الباء لان التعاقب يتدى بها  
وقس على ذلك اه (و) فأنهما (لفظية) منسوبة الى اللفظ لانها تفيد تخفيفا فيه وتسمى  
غير محضة ونجاسة لان فائدتها راجعة الى اللفظ بتخفيف أو تمحيصين وهي في تقدير  
الانفصال (وهي اضافة اسم الفاعل الى المفعول نحو ضارب زيد) الآن أو غدا فلا بد أن  
يكون عن مضميه بمنزلة أن كان بمعنى الحال أو الاستقبال وأما إذا كان بمعنى الماضى فلا  
تكون لفظية بل معنوية لانه حينئذ لا يقوى على العمل ليعتده عن المضارع فهو مضاف  
لغير معموله فيتعرف به ومثله الصفه كما قال (والصفة) أى وضافة الصفه (المشبهة) أى  
باسم الفاعل في انما تادل على حدث وما قام به (الى فاعلها كقوله حسن الوجه) أصل  
التركيب حسن وجهه بالرفع وانما حوّل الى الاضافة لرفع القبح من حيث خلو الصفه من  
ضمير الموصوف لان الكلمة لا ترفع نظاها وضهير امها وفي نصبه اجراء الفعل القاصر مجرى  
المتعدي (وتسهيلا) (الأول) زاد في التسهيل ضربا ثالثا وهو المشبهة بالصفة وحصر ذلك  
في سبع اضافات (الأولى) اضافة الاسم الى الصفه نحو مسجد الجامع (الثانية) اضافة  
الاسم الى الاسم نحو شهر رمضان (الثالثة) اضافة الصفه الى الموصوف نحو صديق عمارة  
وهي كعكسها مقسمة عند الكوفيين (الرابعة) اضافة الموصوف الى القائم مقام الصفه  
كقوله \* علاز يدنا يوم النقا وأمن زيدكم \* أى علاز يد صاحبنا بأمن زيد صاحبكم

خذف الصفتان وجعل الموصوف خلفا عنهما في الاضافة (الخامسة) اضافة المؤ كدالى  
المؤ كد وأكثرا يكون ذلك في أسماء الزمان نحو يومئذ وحينئذ وقئذ (السادسة)  
اضافة الملقى الى المعتبر كقوله \* الى الحول ثم اسم السلام عليكما \* (السابعة) اضافة  
المعتبر الى الملقى نحو اضرب أيهم أسام وقوله

أقام بغداد العراق وشوقه \* لاهل دمشق الشام شوق مبرح

قال العلامة الصبان والذي يظهر انه ليس زائدا في الحقيقة على هذين النوعين بل هو قسم  
من غير المحضة بدليل تسميته مشبها بالمحضة اهـ (الثاني) من الاضافة ما يوههم اضافة الشيء  
الى مرادفه كقولك يوم الخميس وشهر رمضان ومدينة مصر وتأويله أن يراد بالاول المسمى  
وبالثاني الاسم والمعاينون يسمونها الاضافة البيانية ويقدرون بين المضاف والمضاف اليه  
ضميرا فيقولون مدينة هي مصر مثلا وقد أشار ذلك ابن مالك بقوله

ولا يضاف اسم للملح التحد \* معنى وأقل موههما اذا ورد

قال الحريري أى لان الشيء لا يضاف الى نفسه ومنه ما يوههم اضافة الموصوف الى الصفة  
كقولهم حبة الحقاء وملاة الاولى ومسجد الجامع وتأويله أن يقدر موصوف أى حبة  
البقلة الحقاء وملاة السابعة الاولى ومسجد المكان الجامع ومنها ما يوههم العكس  
كقولهم جرد قطيفة اذا لاصل قطيفة جرد وتأويله شيء جرد من جنس القطيفة وأجاز  
بعضهم اضافة الشيء الى ما هو بعينه لاختلاف اللفظين وبعملوا من ذلك حق اليقين وجعل  
الوريد وعند قول الحريري لان الشيء لا يضاف الى نفسه قال السارح ليس يصحح لانه من  
اضافة العام للخاص كتصغير أراك وقد تكون الاضافة لادنى ملاسمة كقولك لقيته في  
طريقى اهـ ولما كانت الاضافة تستدعي حذف التنوين في المفرد والنون في المثنى والجمع  
وكذلك تستدعي تحريك المضاف من التعريف قال (ولابني) أى عند البصريين (في) الاضافة  
(المعنوية من تعجريد) أى خلوا (المضاف عن حرف التعريف) (وقال كافي المفضل من  
التعريف لكان أولى فكأنك لا تقول الغلام زيد لا تقول زيد عمرو مع بقائه زيد على تعريف  
العلمية بل يجب أن تعجزد الغلام من آل وان تعتقد في زيد الشيوخ والتشكير وذلك  
لان المضاف اليه امام معرفة أو نكرة فان كان معرفة لم تحصل الحاصل وان كان نكرة لم  
طلبه لادنى وهو التخصيص مع حصول الاعلى وهو التعريف وأجاز الكوفيون تعريف كل  
من المضاف والمضاف اليه في نحو الثلاثة الاثواب قال في المفضل وما قبله الكوفيون  
من قولهم الثلاثة الاثواب والخمسة الدراهم فمعزل عند أصحابنا عن القياس واستعمال  
القضاء قال الفرزدق \* فسمها فأدرى خسة الاشبار \* اهـ ولما قال في التسهيل اذا  
قصده تعريف العدد فادخل حرف التعريف على الاخبار ان كان مضافا ونظمها شاذوذا

لقياسا خلافا للكوفيين قال وهل يصح أن يقال الألف درهم تعريف المضاف فقطحكي  
 ابن عصفور جواز وهو قبيح لاضافة المعرفة فيه للنكرة ومن ثم امتنع الحسن وجهه ولكن  
 وردان خمسة أثواب وأجاز ابن كيسان المائة درهم والألف ثوب وورد في كلام البخاري  
 وأبي بالالف دينار اه وفيه أنه يحتمل أن ال زائدة أو أن المعنى بالالف ألف دينار فلا حاجة  
 ولما كان المقصود من الاضافة اللفظية تخفيف اللفظ بحذف شيء وهو يحصل مع التعريف  
 قال (ويقول في) الاضافة (اللفظية الضارب يارب الضارب يارب الضارب الرجل) قال  
 الله تعالى والمغبي الصلاة والاصل الضاربان يزيدا والضاربون زيد اخذت النون للاضافة  
 لفعل التخفيف ومثل الضارب الرجل ما اذا وصلت ال بالذئ أضيف له الثاني نحو زيد  
 الضارب رأس الخافي أو بما يعود عليه ان كان ضميرا كما في التسهيل كررت بالضارب الرجل  
 والشائمه ومنع المبرهذه بخلاف الضارب زيد فانه لا تخفيف فيه ولما قال (ولا يجوز)  
 أي عند غير الفراء (الضارب زيد) أي لان الاضافة لا تفيد فيه خفة كما فادتم في المثني  
 والمجوع وحكي ابن هشام عن الفراء أنه يجوز الضارب زيد ولما قال السيوطي في شرح  
 الفيتا بن مالك وجوز الفراء اضافة ما فيه ال الى المعارف كلها كالضاربك والضارب زيد  
 بخلاف الضارب رجل وقد استعمل الامام الشافعي رضي الله عنه في خطبة رسالته فقال  
 ابلعنا من خيرامة أخرجت للناس اه قلت ووافق الفراء المبردو الرائي في غير الضمير كما  
 صرح به بعض المحققين وأما جواز الضارب الرجل فبالجل على الحسن الوجه (و)  
 الاضافة (المعنوية تعزف كل مضاف الى معرفة) كما تقدم (الأنحو غير ومثل وشبهه) من  
 الاسماء التي توعلت في الابهام ككنظير وشبيه وسوى فهي نكرات وان أضيفت الى  
 المعارف ولذلك وصفت بها النكرات (تقول مررت برجل غيرك ومثلك وشبهك) ودخل  
 عليها رب قال الشاعر \* يارب مثلك في التسامعزيرة \* وذلك لان مغايرة المخاطب مثلا  
 ليست حصة تخص ذاتا دون أخرى لكن اذا أضيف غيرا الى معرف له ضد واحد فقط تعرف  
 لاختصاص الغيرية ولذلك كان قوله تعالى غير المغضوب عليهم صفة لتخصيصه بالمرضى عنهم  
 وكذلك اذا اشتهر شخص بمثلث في شيء من الأشياء كالعلم فليل جام مثلك كان معرفة وهل  
 يعرف غير بالالف واللام أم لاخلاف قال الحريري في درة القواص ويقولون فعل الغير  
 ذلك فبدخلون على غير آلة التعريف والمحققون من النحويين ينعون من ادخال الالف  
 واللام عليه اه قال شارحه ما ادعاه من عدم دخول ال على غير وان اشتهر فلا مانع منه  
 قياسا وانما المهم فيه اثبات السماع عن العرب اه وفي تهذيب الازهري قال ابن أبي  
 الحسن في شامله منع قوم دخول الالف واللام على غير واكل وبعض لانها لا تتعرف



بالإضافة فلا تتعرف باللام اه قال وعندي انه لا مانع من ذلك لان اللام فيها ليست  
للتعريف ولكنها اللام المعاقبة للإضافة فحقوقه تعالى فان الجنة هي المأوى وغير لا يثنى  
ولا يجمع فلا يقال غيران وأغبارا لا في كلام المولدين اه **وتنبية** الامور التي  
يكسبها المضاف من المضاف اليه أربعة عشر نظمها شيخنا الأياري فقال

ويكتسب الاسم المضاف تصدرا \* وجعبا كحاجب النياز وتخفيفا  
وتذكيره التانيث أيضا ورفعاه \* لقمح وتخفيرا كذلك تشريفا  
وظرفية والمصدرية والبناء \* وأعرابه التخصيص أيضا وتعريفا  
فذي أربع من بعد عشر تفردت \* بعقد تراه ان فهمت منيفا

فقوله تصدرا أي نحو غلام من عندك وعلت أبومن زيد فأبومن مبتدأ مقدم وزيد خبر  
أو العكس ووجب رفع أبولاضافته لواجب الصدارة فلذا علق علم عن العمل ولم يقل أبامن  
والجمله في محل نصب سدت مسدفعولي علم والى هذا يشير بعض الفضلاء بقوله

عليك بأرباب الصدور فن غدا \* مضافا لأرباب الصدور تصدرا  
وإياك أن ترضى صحابة ناقص \* فنحط قدرا من علاك وتخفيرا  
فرفع أبومن ثم خفض مزمل \* بين قولي مغريا ومجذرا

يشير الى قول امرء القيس

كأن أبا نافي عرائن وبله \* كبير أناس في بجاد مزمل

فان مزمل ملامفة لكبير فكان حقه الرفع ولكنه خفض لجاورته للخفض وقوله كحاجب  
النياز أي في قول الشاعر

وماحب النياز شغفن قلبي \* ولكن حجب من سكن النياز  
وقوله وتخفيفا أي كما في ضارب زيد وقوله وتذكيره أي نحو ان رحمة الله قريب وقوله  
التانيث أي نحو قوله

وتشرق بالقول الذي قد اذعته \* كالمشرق صدر القناة من الدم  
فان الصدر مذكروا ولكن اكتسب التانيث لما أضيف للقناة والى هذا البيت يشير ابن حزم  
بقوله

تجيب صديقا مثل ما واخذ الذي \* يكون كعمرو بين عرب وأجم  
فان صديق السوء يزى وشاهدي \* كالمشرق صدر القناة من الدم  
فقوله مثل ما أي الموصولة فانها مفتقرة للعائد والصلة وقوله كعمرو أي فانه أخذ ما ليس له  
وهو الزاوي في الخط وقوله ورفعاه لقمح أي نحو حسن الوجه فان رفع الوجه قبح خلوا لصفة  
عن ضمير الموصوف وفي نصبه قبح أجراء وصف القناصر مجيز وصف المتعدي وفي الجر

تخلص منهما وقوله ونحقيق أى كبيت العنكبوت وقوله تشرى أى كبيت الله وقوله  
وظرفية أى نحو كل حين وقوله والمصدرية أى نحو كل الميل وقوله والبناء أى نحو مثل ما أنكم  
تنطقون وقوله واعرابه أى نحو هذه خمسة عشر زيد عندهم أعربه وقوله التخصيص أى أن  
كان نكرة نحو غلام رجل وقوله وتعرى أى أن كان معرفة نحو غلام زيد والاصل فى  
المضاف والمضاف إليه الذكر (وقد يحذف المضاف) أى إذا أمن اللبس كما صرح به فى  
المفصل لقيام قرينة تدل عليه (ويقام المضاف إليه مقامه) ويعرب بأعرابه غالباً وذلك  
(كقوله تعالى) حكاية عن أخوة سيدنا يوسف (واسأل القرية) أى أهل القرية لانه  
لا يلبس أن المسئول أهلها لاهى ونحوه قوله تعالى وجاء بك قال فى حواشى المغنى ذهب قوم  
الى أن القرية عبر بها عن أهلها مجازاً من سلاله لاقاة الهلمية ولا حذف فيه والتأنيث فيها  
تظن اللفظ وقيل أريد الحقيقة على سبيل المجيزة وقيل القرية اسم مشترك بين المكان وأهله  
نقلها بن داود الظاهري عن بعض أهل اللغة كفى عروس الأفراح لابن السبكي اه بخلاف  
ما إذا خيف اللبس ولذا لا يقولون رأيت هنداً يعنون رأيت غلاماً هنداً وقد جاء اللبس فى  
الشعر قال نوارمة

عشية فر الحارثيون بعدما \* قضى نحبهم فى ملتقى القوم هو بر

أى ابن هو بر وقد حذف المضاف وترك المضاف إليه على أعرابه فى قولهم ما كل سوداء عمرة  
ولا بيضاء شعمة قال سيويه كأنك أنظهرت ~~كل~~ فقلت ولا كل بيضاء وهو قليل  
بشرط أن يكون ما حذف مما لا يلبس عليه قد عطف كالمثال المذكور والا كان غير مقبس  
كقراءة ابن جازر والله يريد الأثر بما جرح كذا قالوا لكن نقل ابن قاسم عن الأكثرين أنه  
مقبس ومثله فى القلة الفصل بين المضاف والمضاف إليه باليمين نحو غلام والله زيد كحكاية  
الكسائي وأما الفصل بالفعل فقد أجاز ابن مالك تبعاً للكوفيين قال بعض المحققين  
وهو المختار ومنه قراءة ابن عامر قتل أولادهم شركائهم برفع قتل ونسب أولاد وجرح شركاء  
وخصه البصريون بالضرورة وتبعهم المصنف رحمه الله وورد قراءة ابن عامر المذكورة قال  
العلامة الضبان ولا عبرة بردمع بثبوتها بالتواتر اه وسأنى الرد عليه أيضاً فى ذلك عند  
الكلام على عمل المصدر إن شاء الله تعالى فان قلت كيف يرد المصنف القراءة المتصلة بالنون  
صلى الله عليه وسلم قلت أنه يرى أن القراءات كلها آحاد ولذلك تراهم يطلقون عنان القول فى  
تخطئة بعض القراء السبعة وأما الفصل بأجنبي من المضاف كقوله كخط الكتاب بكف  
بوما يهودى فلا يجوز إلا اضطراراً وكذلك النعت نحو من ابن أبى شيخ الإبطح طالب \*  
وكذا التثنية قال السوطى مثله فى شرح الكافية بقوله

كأن بردوناً بأعصام \* زيد جاردنى بالجمام

ويحتمل أن يكون على لغة إجراء أب بالالف على كل حال وزيد بدل منه أو عطف بيان قالة  
 ابن هشام وقد يحذف المضاف إليه نحو لله الأمر من قبل ومن بعد وقد جاء المحذوفين معاني  
 قول أبي داود يصف البرق \* أسال البحار فأتني للعقيق \* أي أسال سقيما صباه وجعل  
 منه المصنف قوله تعالى فانها من تقوى القلوب حيث قال أي فان تعظيمها من أفعال ذوى  
 تقوى القلوب اه واعترضه أبو حيان بأن ما قدره عار من ضمير يعود الى من يربط  
 جملة الجزاء بجملة الشرط قال الدمامي قلت الذى يظهر لى أن فى تقدير الزمخشري إشارة  
 الى الراجع وهو ضمير يعود الى من والتقدير فان تعظيمه اياها وحذف لفهم المعنى وأضيف  
 المصدر للقول فلزم الاتيان به متصلا وهذا لا حرج فيه وبعد هذا كله فالظاهر أن من  
 تعليلية لا بسعفيه أي فان تعظيمها لاجل تقوى القلوب أولا ابتداء الغاية أي فان تعظيمها  
 ناشئ من تقوى القلوب فلا حاجة لتقدير المضافين اه وقد يحذف مضافان فاكثر فيقوم  
 الأخير مقام الاول نحو ومجملون ذرركم أنكم تكذبون أي وتجهلون بدل شكر رزقكم  
 تكذيبكم وجعل منه المصنف قوله تعالى فكان قاب قوسين حيث قال أي فكان مقدار  
 مسافة قربه قاب قوسين اه تنبيه سكت المصنف عن المضاف الى ياء المتكلم ولنتكلم  
 عليه فنقول اذا كان المضاف لياء المتكلم مقصورا فالشهور ابقاء الف على حالها نحو  
 عصاى وقتاى وهذا قلب الف ياء فتقول عصى ومنه سبقوا عوى وتفتح الياء أيضا فى  
 مثل غلاماى فى الرفع وتدغم فى حالى النصب والجر نحو غلاماى وتدغم أيضا فى الاسم  
 المنقوص كالقاضى فى الاحوال الثلاث تقول هذا راى ورأيت راى ومررت براى وكذلك  
 تقول فى الجمع هو لا راى أصله راى فى جذفت النون للاضافة فبقى راى ثم قلبت الواو  
 ياء وقلب الضمة كسرة ومنه قوله عليه الصلاة والسلام أو يخرجى هم وان كان صحيحا  
 نحو زيدى فتحقت ما قبل الياء فى المتنى وكسرت فى الجمع ولما تكلم على المتبوعات شرع  
 يشكلم على التوابيع وهى الاسماء التى لا يسبها الاعراب الاعلى سبيل التبع لغيرها فقال  
 (والتوابيع) جمع تابع نقل من الوصفية الى الاسمية وفاعل اسمها يجمع على فواعل نحو  
 كاهل وكواهل والمراد تابع المرفوعات والمنصوبات والجرورات وهو فى عرف النحاة كل  
 ثان تبع ما قبله فى اعرابه (وهى خمسة) على المشهور وقيل أربعة فأدرج تحت  
 العطف البيان والنسب وقيل ستة بجمل الناكيد اللفظى بابا ونحوه والمعنوى كذلك  
 أبدها (الناكيد) بالهمز وتركه وبالأول لغات وهولاء التقوية والتشديد قال فى المفصل  
 وجدوى الناكيد أنك اذا كررت فقد قررت المؤكيد وما علق به فى نفس السامع وبكنته فى  
 قلبه وأمطت شبهة بما قبله أو توهمت غفلة أو ذهبا عما أنت بصدده فأزنته وكذلك اذا  
 جئت بالنفس والعين فان لظان أن يظن حيث قلت فعل زيدا لسان الفعل اليه تجوز أو

سهوا ونسيان وكل واجعون يجيدان الشمول والاحاطة اه وهو صريح وغير صريح  
فالصرح ويسمى القفطي يكون في الاسم نحو رأيت زيدا زيدا والفعل نحو قام قام زيد  
والحرف نحو \* لحنام حنّام الغناء المطول \* وكثيرا ما يقرن بعاطف نحو وأولى لك  
فأولى ثم أولى لك فأولى ويجب تركه عند إيهام التعدد نحو ضربت زيدا ضربت زيدا  
ولا يجوز ثم ضربت زيدا لتلايئهم تكرار الضرب مرتين متراخيتين والغرض أنه لم يقع  
الامر فلا وجه لتوقف بعضهم في العطف قال القائل

قويل ثم وويل ثم وويل \* لقاضي الارض من قاضي السماء

وغايته ثلاثة ألفاظ كما قاله ابن مالك واستدل عليه بقول الشاعر

الاجنذا جندا جندا \* حبيب تحملت منه الاذى

وغير الصريح ويسمى المعنوي محصور في ألفاظ معلومة منها النفس (نحو) قولك (جاءني  
زيد بنفسه) والزبدان أنفسهم ما وزيدون أنفسهم والعين نحو جاءني عينه والزبدان  
أعينهما ما وزيدون أعينهم وكلا نحو قولك جاءني الزبدان كلاهما (والرجلان كلاهما)  
لثنى المذكر وكلا لثنى المؤنث نحو جاءني الهندان كلاهما وكل نحو جاءني الجيش كله أو  
جميعه ولا يجوز جاءني زيد كله ولا جميعه ولا يجوز حذف الضمير استغناء بنية الاضافة خلافا  
للقر والمصنف وذكري التسهيل أنه قد يستغنى عن الاضافة الى الضمير بالاضافة الى الظاهر  
وجعل منه قول كثير \* يا أشبه الناس كل الناس بالقر \* (و) أكلوا بعد كل بلفظة  
أجمع نحو جاءني (القوم كلهم أجمعون) وقد يأتي دون كل كقوله تعالى لا تغويهم أجمعين  
وهو قليل وقد يتبع أجمع يا كنع وكنعامو كنعين وكنع وقد يتبع أكتب يا بصع وبصعاء  
وأبصعين وبصع ولا يجوز في ألفاظ التوكيد القطع الى الرفع ولا الى النصب في تنبيهاتكم  
(الاول) لا يحذف المؤكد بالفتح ويقام المؤكد بالكسر مقامه على الاصح وأجاز ذلك الخليل  
وسيوه ووافقهم على ذلك جماعة فقد أجاز جاءني زيد ومررت بعمر وأجمعهم بالرفع  
والنصب على تقديرهم أو أعني فالحذف عندهما لا ينافي التأكيدهما خلافا للاخفش  
والفارسي وابن جني وتبعهم ابن مالك فقال لا يجوز حذف عامل المصدر المؤكد كضربت  
ضربا وبجئت معه وادبه الدين في ذلك فقال ما محصله ان حذف عامل المؤكد جائز نقلا  
وعقلا فاذا ذكره الشيخ نفى والده ممنوع ولا دليل عليه اه (الثاني) لا يلبى العامل شيء  
من ألفاظ التوكيد وهو على حاله في التوكيد الأجمعيا وعامة فتقول القوم قام جميعهم  
وعامة ثم رأيت جميعهم وعامة ثم ولا يجوز قام نفس زيد (الثالث) لا يجوز عطف  
بعض ألفاظه على بعض فلا يقال قام زيد بنفسه وعينه ولا جاء القوم كلهم وأجمعون  
وأجازه بعضهم وهو قول ابن الطراوة وهو الذي في نسخ سیدی المكوذي رحمه الله (الرابع)

إذا أتبعنا المتصل المنسوب بمنفصل منصوب نحو رأيتك يا الفذ ذهب البصريين أنه بدل  
ومذهب الكوفيين أنه لو كيد ويجب كائن على ابن هشام في المؤكد كونه معرفة عند  
البصريين ولنا قال المصنف (ولا يؤكدها) أي التماسك التوكيد (التكرات) فلا يقال  
جاء في رجل نفسه مثلاً تناقض الكلام وذلك لأن المؤكد يقتضي الخصوص لأن ألفاظ  
التوكيد كلها معارف سواء المضاف لفظاً وغيره والمؤكد التكرية يقتضي العموم فيلزم  
تخالفهما نعتياً وافتقاراً وهو ممنوع عندهم وقد أجاز ذلك الكوفيون فيما كان محدوداً  
كقوله \* باليت عدة حول كله رجب \* وقد أشارنا لك في الخلاصة بقوله

ولن يفسد توكيد منكور قبل \* وعن نخلة البصرة المنع شمل

قال ابن الدهان في شرح الفرة الاسم يتقسم ثلاثة أقسام قسم بوصف ويؤكد كزبد وقسم  
بوصف ولا يؤكد كرجل وقسم يؤكد ولا يوصف كالضمرات اه قلت وأجازنا لكسائي  
نعت الضمير كما يفهم من كلام صاحب المغني (و) الثاني (الصفة) ويراد فيها الوصف  
والنعت على المختار لكن النعت عبارة الكوفيين وهما البصريين وهي الدال على بعض  
أحوال الذات وقائدها التخصيص أو التوضيح وقد تكون مجرداً للثناء والتعظيم كأوصاف  
الباري ولضد ذلك كالتهم والتحقير ولنا كيد كأش الدبر واعلم أن الأكثرين للوصف  
ذهبوا إلى أن النعت لا بد أن يكون مشتقاً وذلك (نحو) قولك (جاءني رجل ضارب  
ومضروب وكريم) أمؤؤؤؤؤؤ وقد أشار إليه بقوله (وعدل وهاشمي وذو مال) فإنه مؤؤؤ  
بصاحب عدل ومنسوب إلى بني هاشم وصاحب مال ومثل ذلك مررت بـ رجل أسد أي  
شجاع واسم الإشارة فهو مررت بـ يذهب إلى الحاضر وذهب جمع محققون كابن الحاجب  
إلى أنه لا يشترط بل الضابط دلالة على معنى في متبوعه كالرجل الدال على الرجولية قال  
في المفصل ومن حق الموصوف أن يكون أخص من الصفة أو مساوياً لها اه يعني أن  
النعت دون المنعوت في رتبة التعريف أو مساوياً فيها أي حيثئذ فلا يكون النعت  
أعرف من المنعوت وذلك لأن التابع لا يشرف على المتبوع هذا كلامه وفيه أن النعت  
موضع أو مخصص للمنعوت فقطضاً ما أنه يجوز أن يكون أشرف منه كافي حواشي المغني  
واستظهر العلامة الصبان ناقلاً عن ابن هشام وغيره واختاره العلامة الأمير  
أيضاً في حواشي الشذور ولذلك قال بعضهم لا وجه لاشتراط أن لا يكون النعت أعرف من  
المنعوت واعلم أنه كما يوصف بالمفرد يوصف بالجملة الخيرية لكن لا يوصف بالالتكرات  
الحصة ولنا قال (ويوصف التكرات) أي المحضة فخرجت المعارف فلا يوصف بالجملة  
ويستثنى منها المعروف بلام الجنس فإنه لقرب مسألته من التكرية إذ لا يعين شيئاً من الأفراد

يجوز نعتهم بها نحو \* ولقد أمر على التميم يسبق \* كما يجوز نعتهم بالنسبة المخصوصة  
نحو قولهم ما ينبغي للرجل مثلك أن يفعل كذا (بالجل) أي الخيرة وهي التي تحتل الصدق  
والكذب نحو جاني رجل بكرم الاضياف وأما نحو قول أبي الدرداء رضي الله عنه وحدث  
الناس أخبرتة فبتأويل وجدتهم مقولاً فيهم هذا المقال وقد أشار ذلك ابن مالك بقوله  
وامنع هنا إيقاع ذات الطلب \* وإن أنت فاق قول أضمر نصب

ولا بد لها من ضمير يربطها به كما أفاده ابن قاسم قال بعض مشايخنا ورأيت بخط بعض  
الفضلاء أن الصحيح عدم تقييد الربط بالضمير اه قلت وهو كذلك وفاقاً للمصنف حيث  
أجاز ربطها بالواو خلافاً لابن مالك وغيره وهي إما اسمية (نحو مررت برجل وجهه حسن)  
أو فعلية وقد أشار إليها بقوله (ورأيت رجلاً أعجبني كرمه) والوصف بها أقوى من  
الاسمية وبالمضى أكثر من المضارع كما في البسيط وأعلم أن النعت نوعان حقيقي وهو ما رفع  
ضمير إرجع إلى المنعوت وسببي وهو ما رفع اسماً ظاهراً متصلاً به ضمير المنعوت فالحقيقي  
يتبع منعوته في أربعة أمور من عشرة وقد أشار إلى ذلك بقوله (والصفة نوافق) أي تتبع  
(الموصوف) في عشرة أمور يوجب خدمتها في كل تركيب أربعة (في إعرابه) رفعاً ونصباً وجرّاً  
(وأفاده وتثنيته وجعه وتعريفه وتذكيره وتذكيره ونائبته) وذلك نحو جاني رجل عاقل  
واحرأنا عاقله ورجلان عاقلان وحرأنا عاقلتان ورجال عاقل وأما قوله تعالى من  
نطفة أمشاج فسلأه أي المفرد في معنى الجمع كقوله رفرق خضر وأما قول المصنف أن  
الوصف هنا مفرد فقال أبو حيان أنه مخالف لنص سيويه والنحويين على أن أفاده لا يكون  
مفرداً اه ولا يجوز نعت النسبة معرفة ولا العكس على الرابع وأجاز بعضهم وصف المعرفة  
بالنسبة وأول الجمهور ما جاء منه فلا تقول مررت برجل الفاضل ولا مررت بزيد فاضل  
والسببي يتبع منعوته في اثنين من خمسة في واحد من أنواع الأعراب وواحد من التعريف  
والتذكير قال في شرح المحلة وهو في الأفراد أخويه وفي التذكير والتأنيث بحسب  
مرفوعه فهو مع جملة الفعل مع فاعله اه وذلك (نحو مررت برجل منيع جاره ورجب  
فناؤه ومؤنث بخدا مة) عند الامثلة إشارة إلى أنه لا فرق بين اسمي الفاعل والمفعول والمصدر  
وكذلك تقول مررت برجل قائم أبوه ورجل قائمة أمه ورجل قائم أبواه ورجل قائم  
أوقيام أباه قال ابن هشام وقوم يجهونه على الأفراد واليسه اذهب اه (وتنبيهات) (الاول)  
إذا نعت بمفرد ونظرف وشبهه وجله قدم المفرد ثم النظرف ثم الجملة على طريق الاول  
قال تعالى وقال رجل مؤمن من آل فرعون يكتم إيمانه ويجوز خلافاً كقوله تعالى  
كتاب أثرناه إليك مبارك فسوق يأتي الله بقوم يحبهم ويحبونه اذلة على المؤمنين وأوجب  
ابن عصفور الترتيب كما يتعافر ورد عليه بالاثنتين السابقتين ولذا قال السيوطي في ألفيته

ورتب المفرد ثم الطرفا \* جملة من غير حتم يلقي

(الثاني) يمنع تقديم التابع على المتبوع على المشهور وأجاز صاحب البديع تقديم الصفة إذا كانت لتعدد تقدم بعضه كقوله

ولست مقرا للرجال ظلامه \* أي ذلك عني الأكرمان وخاليا

وقد يقدم النعت على المنعوت مبدلا منه كقوله تعالى إلى صراط العزيز الخليل الله (الثالث) يمنع فصل التابع من متبوعه بأجنبي محض عن كل منهما كررت رجل على فرس عاقل أيضا بخلاف ما ليس كذلك كعمول التابع نحو حشر علينا يسير أو المتبوع كيهبني ضربك زيدا الشديد أو الجملة المقسرة نحو قوله تعالى إن امرؤ هائل ليس له ولد فهي ليست أجنبية كما قاله صاحب المغني خلافا لابن الحارث وأما قول العلامة الدماميني أنه يحتمل أن ليس له ولد حال كونه ماصرح به بعض المعربين فليس فيه فصل بين الصفة والموصوف بالمفسرة ففيه أنه إما حال من امرؤ وهو نكرة وإما حال من ضمير هالك وهي مفسرة ليست مقصودة فالضمير الذي فيها ليس مقصودا أو الجملة المعترضة نحو قوله تعالى وأنه لقسم لو تعلمون عظيم فالفصل بهما مغنر واقع في الفصح نثرا ونظما وكذا الفصل بالواو والأعلى ما عليه المصنف وتبعه أبو البقاء قال صاحب المغني وكلام النحويين بخلافه (الرابع) يجوز قطع النعت أي عدم اتباعه لمنعوته في الأعراب إذا كان المنعوت معلوما بدونه نحو الحمد لله الحميد برفع الحميد على أنه خبر مبتدأ محذوف والنصب على أنه مفعول لفعل محذوف نحو أمدح الحميد والاتباع هو الأصل (و) الثالث (البديل) وهو لغة العوض قال تعالى عسى ربنا أن يدلنا خبرنا منها وعرفا التابع المقصود بالحكم بلا واسطة (وهو) على ما ذكرناه (على أربعة أضرب) فقد أشار إليها ابن مالك بقوله

كرره خالد وقبله اليدا \* وأعرف محقه وخذني لمدى

أحدها (بديل الكل من الكل) أي بديل هو كل البديل منه وذلك (فحوا) بـ زيد أخاك ومنه قوله تعالى أهدنا الصراط المستقيم صراط الذين أنعمت عليهم وسماهم ابن مالك بـ لا مطابقا لوفوعه في أسمائه تعالى نحو إلى صراط العزيز الخليل الله بالجذر وإنما يطلق الكل على ذي أجزاء تعالى الله عن ذلك (و) ثانيها (بديل البعض من الكل) أي بديل هو بعض البديل منه واشترط كثير مصاحبه ضمير أو لمقدرا عا ئدا على البديل منه وأما ابن مالك كما صرح به السيوطي في شرح الخلاصة فإن قلت أين الضمير في نحو ما جاءني أحد الأزيد وقد صرح صاحب المغني بأنه بديل بعض من كل عند البصريين قلت لم يشترطوا الضمير في بديل البعض من حيث هو ضمير بل من حيث كونه رابطا فإذا وجد الربط بدونه حصل الغرض كأنها لا يخرج الالبعض بخلاف ما كانت الرغبة ثلثه وذلك (فحوا) ضربت زيدا رأسه قال بعضهم وأما العكس أي بديل

الكل من البعض فوجدت له شاهدا في التنزيل وهو قوله تعالى فأولئك يدخلون الجنة ولا يظنون شيئا جات عدن اه وفيه انه يصح كونه بدل كل من كل يجعل آل في الجنة للجنس (و) ثالثا (بدل الاشتغال) أي بدل مسبب عن اشتغال أحد المبدلين على الآخر والمراد من الاشتغال الارتباط أي مطلق الارتباط بغير السكينة والجزئية ليغابر الضربين الاولين كما ثبته عليه بعض المحققين ويشترط فيه كما اشترط في بدل البعض من ضمير يعود على المبدل منه ولو مقتدرا عند الجمهور خلافا لما في شرح الكافي وذلك (محو سلب يذوبه) ونفعي زيد عليه (و) رابعا (بدل الغلط) أي بدل مسبب عن الغلط وذلك (نحو) قولك (مررت برجل حمار) أردت أن تقول بحمار فسبق لسانك الى الرجل ثم تداركته قال في المقصود وهذا لا يكون الا في بدية الكلام اه وجعل بعض المتأخرين كما في شرح المطية أقسام البدل ستة فأدرج تحت الغلط بدل الاضراب وبدل النسيان ويحتمل الثلاثة قولك تصدقت بدرهم دينار فهو محتمل لان تكون أخبرت بانك تصدقت بدرهم ثم ظهر لك ان تخبر ما يباينك تصدقت دينار فيكون بدل اضراب ومحتمل لان تكون أردت الاخبار بالتصدق بالدينار فسبق لسانك الى الدرهم فيكون بدل غلط ومحتمل لان تكون قد أردت الاخبار بالتصدق بالدرهم فلما نطقت به تبين فساد ذلك القصد فحنت بالدينار بدل الدرهم فيكون بدل نسيان والمصنف وكثير من التحوين لم يفرقوا فسموا ذلك بدل غلط ورد المبرد وغيره بدل الغلط وقالوا انه لا يوجد في كلام العرب الا نظاما ولا اثرا وزعم قوم منهم ابن السيد أنه وجد في كلامهم كقول ذي الرمة

لميا في شفتيها حوة لعس \* فاللعس بدل غلط ولا حاجة لامكان تأويله بأنه محمول على التقديم والتأخير أي في شفتيها حوة وفي لسانها لعس كذا قال بعضهم وفيه انه يلزم عليه تقدم ما في حيز الوال والعاطفة عليها وهو باطل فصح الاستدلال وقد تبدل الظاهر من الظاهر نحو جاني زيدأ خولوا والمضمر من المضمر نحو ضربته هو كان نو كيدا بالاتفاق وقد تبدل المضمر من الظاهر نحو ضربت زيدا اياما وأسقط هذا ابن مالك أيضا وزعم انه ليس بمسحوق قال ولو سمع لا عرب نو كيدا لا بدلا ونملاذ كه قطر كيف وقد أجازا التحوين في قول العرب زبيد هو الفاضل أن يكون بدلا قال المصنف (وتبدل النكرة من المعرفة وعلى العكس) أي وتبدل المعرفة من النكرة نحو الى صراط مستقيم صراط الله وليبدل النكرة من المعرفة (كقوله تعالى لنسفعا بالناسية ناصية كاذبة) وقد تبدل المعرفة من المعرفة كما في اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين أنعمت عليهم والنكرة من النكرة فبحر ان لتبين مقارنا احداثا وإذا أبدلت النكرة من المعرفة فذهب الكوفي عن اشتراط وصف النكرة كإسمية وقد وافقهم المصنف هنا حيث قال (ويشترط في النكرة المبدلة من المعرفة أن تكون موصوفة) أي



لأنه لا يكون المقصوداً نقص من كل وجه من غير المقصود من كل وجه لكن وجوبه إذا كان  
 البديل عين المبدل منه لا مطلقاً كما صرح به بعضهم وقد وافق الكوفيين على ذلك ابن  
 صاحب كما صرح به صاحب الباب ووافقهم على ذلك أيضاً البغداديون كما صرح به  
 صاحب شرح الشواهد نقله عن ابن جني حيث قال قال ابن جني في أعراب الجاسية إبدال  
 النكرة من المعرفة بغير لفظ المعرفة شيء أباه البغداديون ويقولون لا تبدل النكرتين  
 المعرفة حتى يكونان من لفظ واحد نحو قوله تعالى لنسفة عبالناصية ناصية كاذبة اه قلت  
 ومذهب البصريين أنه لا يشترط ذلك إلا أنه حسن ووافقهم المصنف في المفصل على ذلك  
 حيث قال وليس عسروط أن يتطابق البديل والمبدل منه تغريفاً وتذكيراً بل أن تبدل  
 أي النوعين شئت من الآخر خلا أنه لا يحسن إبدال النكرتين المعرفة لا موصوفة  
 كخاصية اه قال الأشعري وقد تبدل الجملة من الجملة كقوله \* أقول له ارجل لا تقعين عندنا \*  
 وأجاز ابن جني والمصنف وابن مالك إبدال الهام المفراد ويبدل الفعل من الفعل كمن يصل  
 الينا يستعن بنايغن (و) الرابع (عطف البيان) قال الحفيد عطف البيان مجرى مجرى  
 التثنية في تكميل متبوعه ومجرى التوكيد في تعيين دلالة ومجرى البديل في صلاحية  
 الاستدلال وليس يفت لان تكيله بشرح وتبيين لادلالة على معنى في المتبوع أو شيء  
 من سببه وليس بتوكيد لانه لا يرفع توهم مجاز وليس بدلاً لان متبوعه يكمل به غير منوي  
 الاطراح بخلاف البديل فالغالب كون متبوعه منوي الاطراح اه وقد ذكر المصنف  
 بقوله (وهو أن تبسغ المذكور بأشهر اسميه) عند الناس فيكشف عن المراد كشف الصفة  
 وينزل من المتبوع منزلة الكلمة المستعملة من الغريبة ويجب أن يطابق متبوعه المبدل في  
 أوجه الاعراب وفي الافراد والتذكير والتذكير وفروعها على ما ذهب اليه الكوفيون  
 وكثير من البصريين من أنهم ما قد يكونان منكرين نحو اسقني شراباً حليماً كما يكونان معرفين  
 نحو ذكرت الله في الوادي المقتس طوى وخصه بعضهم بالعارف قال ابن عصفور واليه  
 ذهب أكثر الثوريين قلت وعليه المصنف أيضاً كما صرح به السيوطي عند قول ابن مالك  
 فقد يكونان منكرين \* كما يكونان معرفين

حيث قال وأشار بانه بكاف التشبيه المفهومة للقياس الشبهى بل الأولى لان احتياج  
 النكرة الى البيان أشد من غيرها الى خلاف من منع انما هما نكرتين كالزنجشري  
 وذهب الى اشتراط زيادة تخصصه قال بعض المحققين والتحقيق مذهب الكوفيين اه أى  
 لان النكرات تتفاوت في الوضوح فتبين النكرة غير الواضحة بالواضحة فكل ما جاز أن يكون  
 بياناً جاز أن يكون صفة على الصحيح ولذلك قال بعضهم الحق انه لا يشترط في البيان أن يكون  
 أعرف ويوثق به إما لا يصح متبوعه وذلك (بحججهم) أنحولت يدواً وعبد العزيز (ولما

لتخصيصه كقوله تعالى أو كفارة طعام مساكين فمن نؤن كفارة ورفع طعام وإما المدح كما  
 صرح به المصنف عند الكلام على قوله تعالى جعل الله الكعبة البيت الحرام حيث  
 قال ان البيت الحرام عطف بيان على جهة المدح فهو لا ينحصر عند المصنف في كونه  
 للتوضيح والتخصيص خلافا للجمهور كما في حواشي المغشي والفرق بينه وبين البدل في  
 عشر مسائل نظمها شيخنا الايبارى في الكواكب الدرية فقال

عطف البيان مقارن في عشرة \* بدلا فخذها ضمن نظم أزهر  
 عطف البيان ضميرا أو تبعاله \* أو فعلا أو تبعاله لم يذكر  
 ويوافق المتبوع في نغريفه \* أبدأ وفي التنكير ان يتنكر  
 وبلطف الاول لا يكون ولا يعمل محله في نية المتبصر  
 وكذلك ليس بجسلة أبدأ ولا \* من جملة أخرى يقتدر فانظر  
 والقطع فيه وكون متبوعه \* في حكم طرح لا يجوز فقرر

وأما قول المصنف ان أن اعبدوا الله يان للها في الاما مرتب به لا بدل لوجهما منه أن ذلك  
 يحصل بعائد الموصول مع أن المضر هو المخلو من العائد في اللفظ لا في التقدير فتردود أى  
 لتضالهما تغريذا وتذكيرا وكذا قوله ان مقام ابراهيم عطف بيان على آيات مرودا أيضا  
 أى لتضالهما فافراد جمعا وقد يقال ان هذا مبني على اشتمال المقام على آيات متعددة وفيه  
 أن هذا وان ساغ معنى الا أنه يرده عليه أن آيات تنكرة ومقام ابراهيم معرفة وقد صرح  
 أبو حيان بأنه لا يجوز التلصص في عطف البيان باجتماع البصريين والكوفيين ولذلك صرح  
 بعض المحققين بأنه مخالف لاجماعهم فالاولى اعراضه مبتدأ حذف خبره أى مقام ابراهيم  
 منها أو خبر محذوف المبتدأ أى أحدهما مقام ابراهيم وقيل انه بدل بعض وأجاب عنه  
 صاحب المغشي بأنه أطلق العطف وأراد البدل بجماع أن كلامين فهو مجاز واعلم أن كل

ما جاز جعله بدلا جاز جعله عطف بيان وبالعكس الا في مسائل نظمها المرادى فقال  
 لتدجاء في عطف البيان مسائل \* يخص بها عطف ولا تلك مبدلا  
 ففي التارك البكرى بشر وضوءه \* وفيما به ربط الكلام تحصلا  
 وفي نحو زيد أفضل الناس متبعا \* بلطف رجال والنساء مفصلا  
 وتفصيل مجرور بأى كذا كلا \* وباب الندافيه المسائل تحتلا

فقوله في التارك الخ إشارة الى قول القائل \* أنا ابن التارك البكرى نشر \* فبشر لا يجوز  
 كونه بدلا من البكرى لان البدل في نية احلاله محل الاول ولا يضاف ما فيه الالف واللام  
 الا مثله خلافا للفرأ وقوله ونحوه أى من كل تركيب عطف فيه اسم خال من ال على معرف  
 بهما متضاف اليه وصف محلى بها وقوله وفيما به ربط الكلام تحصلا أى نحو قولك هند قام

زيداً خوفاً خوفاً مجتمع كونه بدلاً لأنه لا يصح الاستغناء عنه لاشتماله على ضمير رابط  
 للجملة الواقعة خبراً للهند وجعل بدلاً يصير من جملة أخرى فتحلوا الجملة المخبر بها عن رابط  
 وقوله وفي نحو زيد الخ أي من كل تركيب أضيف فيه اسم التفضيل إلى عام واتبع ذلك  
 بفصل نحو زيد أفضل الناس الرجال والنساء فممتنع جعل الرجال بدلاً من الناس لأنه لو نوى  
 إحلاله محل الناس لنوى إحلال ما عطف عليه وهو النساء محل الناس فيكون التقدير زيد  
 أفضل النساء وذلك لا يجوز لأن اسم التفضيل إذا قصد به الزيادة على من أضيف إليه اشترط  
 فيه أن يكون منهم وقوله وتفصيل مجرور بأي أي كافي قولك بأي الرجلين زيد وعمر ومرت  
 فممتنع كون زيد وما عطف عليه بدلاً لأنه لو نوى إحلالهما محل الأول للزم إضافة أي إلى  
 المفرد المعرفة وهي لاتضاف إليها إلا إذا كان بينهما جمع مقدور نحو أي زيد أحسن أي أي  
 أجرائه أحسن وليس المعنى في هذا المثال عليه وقوله كذا كذا أي كافي قولك كذا أنوعيك  
 زيد وعمر وعندى فإنه ممتنع كون زيد وعمر بدلاً لأنه لو نوى إحلالهما محل الأول للزم  
 إضافة كذا إلى مفروق وهي انما تضاف إلى مثنى غير مفروق وشذ كذا أي وخليسي وقوله  
 وباب النداء الخ أي كافي قولك يا أيها الرجل غلام زيد ويا زيد الحارث ويا زيد هذا فإنه ممتنع  
 فيما ذكر البديل لما يلزم من اتباع أي في النداء بغير ذي آل وادخال أي على ذي آل واسم الإشارة  
 بدون وصف ومحصل ما ذكرناه أن البديل لا يفي به من أن يصح الاستغناء عنه وأن يصح  
 إحلاله محل الأول ونظر ابن هشام في الشرط الأخير بأنهم يفتقرون في التواني ما لا يفتقرون  
 في الأوائل وقد جوزوا في أنك أنت زيد كون أنت تو كيدا وكونه بدلاً مع أنه لا يجوز أن  
 أنت وهذا المسائل كلها مستتات من القاعدة الأولى ويستثنى من الثانية المشار إليها  
 بقولنا وبالعكس نحو يا عبد الله كرز بالضم ويا رجل أخوك فإنه يتعين في ذلك الإبدال  
 إذ لو كان عطف بيان لوجب النصب (و) انما من (العطف بالحرف) ويسمى عطف  
 النسق لأنه على نسق ونظام ما قبله وهولغة ثنى الشئ قال في المصباح عطف الشئ  
 عطفاً ثنيته اه وعرفا هو التابع المقصود بالنسبة مع متبوعه بتوسط أحد حرفي العطف  
 وذلك (نحو جاءني زيد وعمر) وكذلك إذا نصبت أو جررت بتوسط الحرف بين اثنين  
 فيشركهما في أعراب واحد وما ذكر مثال لعطف الاسم ويجوز عطف الفعل على الاسم  
 وعكسه كما قال ابن مالك

واعطف على اسم شبه فعل فعلاً \* وعكسا استعمل مجردهم لا

وجعل من الأول فالغيرات صحباً فأثر فيه ثبعا وجعل من الثاني يخرج المحي من الميت  
 ونخرج الميت من الحي وأما العطف على ضمير الرفع المتصل فلا يصح قياساً إلا بعد انفصل  
 بالضمير المنفصل أو غيره نحو لقد كنتم أنتم وآبؤكم في ضلال مبين ونحو يدخلونهم ومن صلح

فن عطف على الواو من بدخالونها وإجاز ذلك للفصل بينهما ضمير المفعول وأما قوله صلى الله عليه وسلم في الحديث كنت وأبو بكر وعمر فلا يقاس عليه خلافا للكوفيين وأما العطف على الضمير المحفوض بعد إعادة الخافض نحو قل الله ينجيكم منها ومن كل كرب فلا يجب إعادة الخافض على ما ذهب إليه يونس والآنحش والزجاج والكوفيون وتبعهم ابن مالك حيث قال

وعود خافض أدى عطف على \* ضمير خفض لازما قد جعل

وليس عندي لازما أنقد أنى \* في النظم والنثر المصحح مثبنا

خلافا لأكثر البصريين ووافقهم المصنف في المفصل حيث قال ولا يقال مررت به يزيد وقراءة جرته والارحام ليست بتلك القوية اه قلت وهو مراد من وجهين أما الأول فلان ضمير الجرح وان كان شيئا بالتكوين لأنه لا يمنع من العطف عايه والالتماع من تركه ولا بدال منه مع أن ذلك جائز بالإجماع وليس يشترط حلول كل من المعطوف والمعطوف عليه محل الآخر والالتماع رب ربحل وأخيه وأما الثاني فللقراءة المذكورة وهي قراءة جرته وابن عباس والحسن ومجاهد وقتادة والنخعي والأعشى وغيرهم وحكاية سيبويه فابن والأيام من عجب وحكاية قطرب ما فيها غيره وفرسه وفي المفتي أن أقسام العطف ثلاثة أحدها العطف على اللفظ وهو الأصل فيحولس زيد بقاءم ولا فاعدا بخافض والثاني العطف على المهل فيحولس زيد بقاءم ولا فاعدا بالنصب والثالث العطف على التوهم أي توهم أن العامل الموحود معدوم أو توهم أن المعدوم موجود فالأول نحو أنك وزيد ذا هبان فزيد عطف على الكاف على توهم عدمه والثاني فيحولس زيد قائما ولا فاعدا على توهم دخول الباء على قائما ومنه قوله

ما حب جلد أن يهجر \* ولا حبيب رافة فيجبر

بجز حبيب أي ولا حبيب وقوله

بداني أني لست مدرك ماضى \* ولا سابق شيئا إذا كان جائبا

أجاز ميمويه الخفض في سابق على توهم وجود الباء في مدرك ومنه أيضا قوله

وما زرت ليلى أن تكون حبيبة \* التي ولا دين بها أنا طلبة

أي لأن تكون ولا دين في تنبيهات (الاول) يشترط لصحة العطف صلاحية المعطوف أو ما هو عنه لما يشرقا العامل فالأول نحو قام زيد وعمر ووالثاني نحو قام زيد وأنا فإنه لا يصح قام أنا لكن يصح قت والتاء بمعنى أنا فان لم يصح هو أو ما هو عنه لما يشرقا العامل أضمره عامل يلائمه فجعل من عطف الجمل نحو أقوم أنا وزيد أي ويقوم زيد كذا قبل (الثاني) يجوز عطف الاسم على الفعل والماضى على المضارع والمفرد على الجملة وبالعكس في الأصح أن

اتحاد بالتأويل في أن الاسم يشابه الفعل والماضى مستقبل المعنى أو المضارع ماضى المعنى  
والجمله في تأويل المفرد بأن تكون صفة أو حالا أو مفعولا لظن (الثالث) في عطف الانشاء  
على الخبر بخلاف فتنه البيانين وأكثر النحاة وأجازهم منهم جماعة وكذلك عطف الجمله  
الاسمية على الفعلية متعنه قوم وأجازة آخرون (الرابع) يجوز في العطف بالواو والفاء  
حذف المعطوف عليه كقولك وليك لمن قال مرحبا بك وكقوله تعالى أنضرب عنكم  
الذكر أى أنهم ملككم فنضرب وأما مع أو فتندر (وحروف العطف تذكرفي باب الحرف)  
وتستكمل عليها هناك بما يعنى عن المزيدين شاء الله تعالى ولما تكلم على العرب شرع بكلم  
على المبني وهو خامس أصناف الاسم فقال (والمبني وهو الذى سكون آخره وحركته  
لا باعمل) وهو نوعه أعنى البناء الأصلي والعارض محصور في الضمائر وأسماء الإشارة  
وأسماء الاستفهام وأسماء الشرط وأسماء الأفعال والأسماء الموصولة والأعداد المركبة من  
أحد عشر إلى تسعة عشر وما جرى مجراها كبيت وصباح مساء وأول أول ويوم يوم  
والمركبات المزجية المقتومة بويه واسم لا والمبادئ المفردة حيث وانذوا ذواب قبل ويعد  
ويحسن ولا يجب بناء أسماء الزمن المضافة إلى محل مصدرية يعنى ويجوز بناء كلمة غير ومثل  
وشبه اذا أضيفت لمبنى وأما أفراد الأصل فهى المضمرات وأسماء الشرط والاستفهام  
وأسماء الإشارة والأسماء الموصولة وأسماء الأفعال والأصوات قال في المفصل والبناء على  
السكون هو القياس اه أى نخبته وثقل الحركة والمبنى ثقیل ولذا قدمه فقال (نحوكم)  
سواء كانت استفهامية أو خبرية أما الأولى فلتضمها معنى الهمزة وأما الثانية فلتضمها  
معنى رب التثنية كفى الاشتمول وقد يكون البناء على الفتح وأشار إليه بقوله (وإن)  
لتضمها معنى الاستفهام أو الشرط أو الكسر وأشار إليه بقوله (وأمس) بنى عند  
الجلزين لتضمه معنى حرف التعريف لانه اسم لمعين وهو اليوم الذى يليه يومك وشروط  
بنائه خمسة ذكرها الاشتمول في باب ما لا ينصرف وهى أن ياديه معين وأن لا يضاف وأن  
لا يصغر وأن لا يكسر وأن لا يعرف بال فان فقد شرط منها أعرب إجماعا تقول فعلت ذلك  
أمس أى في يوم من الأيام الماضية قال الشاعر

مررت بنأول من أموس \* تمس فينا ميسرة العروم

وتقول ما كان أطيب أمسا وقال تعالى كأن لم تغن بالأمس أو الضم وأشار إليه بقوله  
(وحيث) ويقال حوث وبعضهم يعرفه وقرئ سنستدرجهم من حيث لا يعلمون بالكسر  
فيتمثل الاعراب والبناء قال في المفصل وشبهه حيث بالغايات من حيث ملازمته  
الإضافة اه أى الإضافة إلى جله اسمية نحو اجلس حيث زيد جالس أو فطمة نحو اجلس  
حيث جالس زيد وندرت أضافتها إلى المفرد بل صرح في شرح الشواهد بانه شاذ ومن

أضافها إليه أعربها ووجد بخط الضابطين \* أما ترى حيث سهيل طالعا \* بفتح حيث  
 وخض سهيل وإذا قلت حيث سهيل طالعا كان الخبر محذوفا تقديره موجود وطالعا حال  
 وأعلم أنها السكان وقال الاخفش إنها ترد للزمان قال بعضهم ويستدل به بقوله  
 حيثما تستقيم بقدرك الله سبحانه في غابر الأزمان

أي أي وقت الخ كذا قيل وفيه أنه محتمل أن يكون المعنى أي مكان الخ فلا يكون دليلا  
 قطعا على ورودها للزمان ثم عاين كونه ما ذكر من بنيان بقوله (فإن كل ذلك) أي ما ذكر من  
 السكون والحركات (بما ليس) بسبب (عامل) كإمالة وظاهر صنيع المصنف أنه لا واسطة بين  
 العرب والمبنى وهو الصحيح كما أشار إليه المحققون ثم شرع في ألقاب البناء فقال (وسكونه) أي  
 البناء (يسمى) وفقا (وحركته) تسمى (فتحا وكسرا وضما) كما أن ألقاب الأعراب تسمى بالرفع  
 وأخواته ولما كان البناء خلاف الأصل في الأسماء فلا بد له من سبب لأن الغرض من  
 الأعراب تمييز المعاني المتواردة على الكلمة في الأسماء أن لا يبنى منها شيء التمس التحويلات  
 على بناء ما يبنى منها كما قال (وسبب بنائه) أي الاسم المبنى (مناسيته) أي مشابهته (غير  
 المتكهن) أي غير العرب والمراد به الحرف فإن الرجوع إلى بناء الاسم منحصرة في مشابهته  
 الحرف خلافاً لمن يجعل البناء بغير شبه الحرف أيضا كشبه الفعل ثم إن المراد بالمناسبة  
 القوية فلا ترد أي لأن زومها لا إضافة التي هي من خواص الأسماء عارض شبهها الحرف  
 وعبارة في المفصل وسبب بنائه مناسيته ما لا يمكن له بوجه قريب أو بعيد بتضمن معناه  
 نحو أن وأمس أو شبيهه كالمهمات أو وقوعه موقعه كزال أو مشا كنه الواقع موقعه  
 كفساق ونجار أو وقوعه موقع ما شبهه كالمندى المضموم أو إضافته إليه كقوله تعالى هذا  
 يوم لا ينطقون فمن قرأ بالفتح اه وما يشبه العرب من الأسماء ذكره المصنف في هذا الكتاب  
 كلفصل في سبعة أبواب وهي المضمرات وأسماء الإشارة والموصولات وأسماء الأفعال  
 والأصوات وبعض الظروف والكليات والمركبات وقد شرع في ذكرها فقال (ومنه)  
 أي المبنى وكذا يقدر فيما يأتي (المضمرات) من الضمور وهو الهزال أقله حروفه عن الظاهر  
 وهو ما وضع لتكملة أو مخاطب أو غائب وانما يبنى لمناسبة بعضه الحرف في الوضع والباقي  
 حل عليه وما ألق ما قبل

بنيت ضمائرنا على كتم الهوى \* ولها استتار واجب لا يجب

رام العسا اعرابها مني فهل \* أنصرتو أن الضمائر تعرب

(وهي أي المضمرات (على ضربين) أحدهما متصل) وهو الذي لا يستقل بنفسه بل  
 يحتاج إلى العامل قبله ليصل به ويكون كالجزم منه وهو إما مستكن أو بارز والبارز إما  
 مجرور بالأضافة وهو مخاطب وذلك (نحو أخوك) بشق الكاف وأخوك إلى أخيكم

لأنه كره وأخول بكسرهما إلى أخين للوث والما منصوب وهو مخاطب أيضا وقد أشار إليه بقوله (وضربك) بفتح الكاف إلى ضربك للذ كره وضربك بكسرهما إلى ضربك للوث وإما بحرف الجر وأشار إليه بقوله (ومضربك) بفتح الكاف إلى مضربك للذ كره وبكسرهما إلى يكن للوث أو بالاضافة وهو غائب وأشار إليه بقوله (وداره) إلى دارك وداركن أو مجرور بالاضافة وهو متكلم وأشار إليه بقوله (وثوبى) أو مرفوع وهو غائب وأشار إليه بقوله (وضربوا وضربوا) أو مرفوع وهو متكلم وأشار إليه بقوله (وضربت وضربنا) وضربت إلى الضربين (وكذلك المستكن) أى فانه مبنى وذلك (فى) فهو قولك (زيد ضرب) للغائب (وأفعل للتكلم) وحده (ونفعل) لمن معه غيره أو المعظم نفسه (وتفعل) للمخاطب والغائبة (ويقول للغائب (و) ثانيهما (منفصل) وهو الذى يتبدأ به ويلى الا فى الاختيار وهو ما غائب مرفوع وذلك (نحو هو وهى) إلى هم وهن أو مخاطب مرفوع وأشار إليه بقوله (وأنت) بفتح التاء إلى أنتم للذ كره وأنت بكسرهما إلى أنتن للوث أو متكلم مرفوع وأشار إليه بقوله (وأنا ونحن) للذ كره والمؤنث (وإياك) بفتح الكاف للمخاطب إلى إياكم للذ كره وإياك بكسرهما إلى إياكن للوث والكاف فيما ذكر حرف خطاب مثل كاف ذلك على ما ذهب إليه سيبويه وهو الصحيح (ومنه أسماء الإشارة) يعنى أن التالى من المبنى أسماء الإشارة وهى ما وضع لمشار إليه (فحوزا) للفرد المذكر والمراد المفرد حقيقة أو حكما كهذا الجمع وذلك الفريق ونحو عوان بين ذلك أى المذكر من الفارض والبكر وقد يستعمل فى الجمع كقول لبيد

ولقد سئمت من الحياة وطولها \* وسؤال هذا الناس كيف لبيد

قال بعض المحققين ومثل ذاءاء بهز مكسورة ذاءاء بها بعدها كذلك ذاءاء بالضم مع المد فى الكل ويروى بالآخرين قوله

هذاهم الدقر خير دفتر \* فى بدقم ما جدم صدر

قال المصنف (وتأوى) للوث (و) يقال (تمى) بالاشباع (ونه) بالسكون (وهى) بالاشباع (ونه) بالسكون ويقال ذه بلاشباع زاد بعضهم ذات بالضم نحو ذات المرأة والاسم ذا والتاء التانيث قال بعضهم وهى أعربها وأصل الجميع ذاقبت الالتيا والذال تاء فى ذى وفى ثم الياء هاء فى ذه وتوفى الباقى (وأولاه) بالجمع المذكر والمؤنث عاقلا كان أو غيره ونحو قوله تعالى ان السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسؤولا وبئيت أسماء الإشارة لمشاريتها الحرف فى الاحتياج لانها تحتاج إلى المشار إليه فى رفع الاجسام عنها (وقد) (يلحق) بالبناء للجهول أو المعلوم (يا وأئلهما) أى أسماء الإشارة (حرف التنبيه) وهوها (نحو هذا) وهاتوا وهذى وهذه وهؤلاء بالمد فى لغة الجازيين والقصر فى لغة تميم وقيس وريبعة وأسد

وقد تبدل الهمزة الاولى من أولامها فيقال هلام وقد تضم الهمزة الاخيرة وقد تشيع نحو ولا كطوى قال في شرح المفصل قولهم في هؤلاء حمد ومقصود تسميع لان ذلك من ضرب الاسماء المتكئة اه (و) قد (يتصل بأواخرها كاف الخطاب) وذلك (نحو ذلك) وذلك (لذكروا الموت) قال في المفصل وقولهم ذلك هو ذلك زيدت فيه اللام وفرق بين ذا وذاك وذلك فقبل الاول للقريب والثاني للتوسط والثالث للبعيد اه ويتمتع الجمع بين الهاء واللام فلا يقال هذا لك كانه عليه ابن مالك (وزيك وتاك) وتاك وهي قلبية كافي المفصل (وتيك وتاك وتاك) بتخفيف التون وتشديدها قال تعالى فذا لك برهانان من ربك قال في المفصل وعن المبرد أن ذاك مشددة تثنية ذلك اه (وتاك) وتيك (وأولئك) وأولئك قال في المفصل ويتصرف مع المخاطب في أحواله من التذكير والتأنيث والتثنية والجمع اه قال المصنف (ومنه الموصولات) يعني أن الثالث من المبني الموصولات جمع موصول وهو في الاصل اسم مفعول من وصل الشيء بغيره جعله من قلمه اذ لا يتم معناه الا بالاصلة ولذلك يسمى مبهما وانقضا ولا يخفى أن المراد الموصول الاسمي وهو ما احتاج الى صلة وعائد وما ألفت قول بعضهم

أنا كالذي احتاج ما يحتاجه \* فاقبل ثنائي والثواب الوافي

وأما الموصول الحرفي وهو ما أول مع صلتته بمصدر فليس مراداهنا وإنما يذكروا المصنف ويستكلم عليه في باب الحرف ان شاء الله تعالى بما يعني عن المزيد وذلك (نحو الذي) للفرد المذكوف به لغات تخفيف الباء وتشديدها وحذفها مع كسر ما قبلها وسكونه وعنده بعضهم من الموصولات الحرفية وضعفه في الكافية وأما قوله تعالى وخضتم كالذي خاضوا فقبل انه موصول حرفي أي كنحوضهم والصحيح انه اسم وحذف عائدته وموصوفه أي كالنحوض التي خاضوه وقبل أصله الذين حذف فونه على لغة وقبل الجمع نظر اللفظ أي كالفرق الذي خاضوا (واللذان) لثناء المرفوع وحذف فونه لغة قال الشاعر

ابن كليب ان عي الدنيا \* قتلا الملوك وفككا الاغلالا

(والذين) لثناء المجرور والمنصوب (والذين) لجمعه (واتي) للفردة المؤنثة وفوات كذلك وقد تعرب (واللتان) لثناء المرفوع (والتين) لثناء المجرور والمنصوب وبعضهم أعرب اللذان واللتان وكذا اللذين والذين في الاحوال الثلاثة كافي حواشي الشذور ويجوز تشديد فون اللذان واللتان مع الالف وكذا مع الباء كما هو مذهب الكوفيين واختاره ابن مالك كما شئت في دين وتين اسمي اشارة ولا تثبت يا الذي والتي في التثنية للفرق بين تثنية المغرب وتثنية المبني (واللتي) بياء ساكنة لجمع المؤنث خاصة (واللات) بغير ياء وذوات عند بعضهم وقد تعرب أعرب مسلمات (واللاتي) بالهمزة والياء (واللاء) بالهمزة المكسورة لا غير



(واللذان) ياممكنسورة أو ساكنة (واللوان) بالثاء والياء ويقال اللوا بالحدف والالفاظ  
 الست جمع التي ولما فرغ من التثنية للوصول الخاص شرع في ذكر الوصول المشترك  
 فقال (وما) بمعنى الذي وأصل وضعها الغير العاقل نحو ما عندكم ينقد وقد تستعمل في غيره  
 حتى أبوزيد سبحانه ما يسبح الرعد بحمده وأما من قال إنها مختصة بما لا يعلم عكس من  
 فقد وهم كما قاله السيوطي في شرح ألفية ابن مالك (ومن) بمعنى الذي أيضا وأصل وضعها  
 لمن يعقل وقد تستعمل في غيره نحو فمنهم من يمشي على بطنه الخ ويستوى فيهما أي من وما  
 المذكر والمؤنث والثني والجمع ويجوز في ضميرهما مراعاة اللفظ والمعنى لكن لوروعيا  
 جميعا حسن مراعاة اللفظ أولا لأنه في الخالج قبل المعنى والواحد قبل الجمع ولوعكس  
 جاز وزعم ابن عطية أنه لا يجوز الرجوع من جمع إلى توحيد وهو مردود وبأنين لمعان  
 نظمها العلامة المحقق الحضري فقال

محامل من خمس فشرط يفهم \* وموصولة تشكير نقص واما

وهذه الامام في كلف تعجب \* تفسير معنى مع تهيء اعلا

وزائدة تأتي كذا مصدرية \* مع الظرف أو لا فانهم لتعجا

أي يأتي كل منهما شرطاً واستفهاماً وموصولاً ونكرة موصوفة أو تامة فالوصوفة  
 نحو مررت بما أومن بمجيبك وادعي أبو حيان أن من تكون موصوفة إذا وقعت في  
 مكان يختص بالنكرة في الأكثر وفي غير ذلك قليل حتى إن بعضهم أنكروا التامة كما التسمية  
 عند البصريين ونحو \* فتم من هو في سر وعلان \* أي تم شخصاً وتريد ما عن من  
 كونها تسمية وزائدة ونافية وكافة نحو اتما الحكم الله ومصدرية ظرفية وغير ظرفية  
 ومهيشة كرميأودها رب الفل ومغيرة كلوما ضربت غيرت لو من الشرط إلى التضيض  
 وبنى الإبهامية نحو أعط شيئاً وجعلها ابن مالك زائدة وسياق مزيد الكلام على ذلك  
 في باب الحرف أن شاء الله تعالى (وأي) للذكر (وأية) للمؤنث ومحل البناء إذا أضيفت  
 وحذف صدر صلتها لتأكل مشابها الحرف من حيث افتقارها إلى ذلك الحذف كذا  
 قبل وقال بعضهم ما حصله وكان حقها أن تبنى في كل موضع كسائر الموصولات تشبهها  
 الحرف بافتقارها لما بعدها من الصلة لكنها لما زمت الإضافة رجعت إلى الأصل وإنما  
 عادت البناء لأنه ما حذف صدر صلتها زاد نقصها المعنوي وهو الإبهام والافتقار للصلة  
 بنقص الصلة التي هي كبريتها فقويت مشابها الحرف ولم يرض كثير من العلماء ما ذهب  
 إليه سيبويه اهـ ثم يناقها على الضم لشبهها بقبل وبعد لانه حذف من كل ما يبينه وذلك  
 نحو قوله تعالى ثم لنزغن من كل شيعة أيهم أشد فمن قرأ بالضم أي أيهم الذي هو أشد قاله  
 سيبويه وخالفه الكوفيون وجماعته من البصريين وقالوا إنها في الآية استفهامية

والفعل محذوف أى ثم لنزعه الذين يقال فيهم أنهم أشد قال الزجاج ما تين لى أن  
سيوبه غلط الا في موضعين هذا أحدهما وقال الجرجى خرجت من البصرة فلم أسمع  
منذ فارقت الخندق الحكة أحد يقول لا ضربن أيهم فأتى بالضم قال في شرح الشذور  
وقرى ثم لنزعه من كل شيعة أيهم أشد بالنصب قال سيوبه وهي آفة جيدة اه قال في  
المغنى وزعم ابن الطراوة أن أيا في الآية مقطوعة عن الاضافة فلذلك بنيت وأنهم  
أشد مبتدا وخبر وهذا باطل برسم الضمير متصلا بأى وبالاجماع على انها اذا لم تنصف كانت  
معربة وجوز المصنف وجاعة كونها في الآية موصولة مع حذف مفعول تنزع  
وتقدير سؤال محذوف وحذف مبتدأين وكان قبل ثم لنزعه بعض كل شيعة ثم قدر أنه  
سئل من هذا البعض فقيل هو الذى هو أشد ورده صاحب المغنى بأنه تعسف ظاهر وقال  
الخليل ويونس ان أى معربة مطلقا وقال نعلب انها لا تكون موصولة وحكى ابن  
كيسان أنه على لغة من يلحقها التاء يقال أيا وأيتان وأيون وأيات وأيتن وأياهم وأيتاهن  
وأيوهم وأيتهن (تبيين) (الاول) بقى من الموصول المشترك أل نهى موصول اسمى  
وقال المازنى حرفى ورد بأنه لا ينسبك بالمصدر وقال الاخفش حرف تعرف ونزو عند طى  
كما نقله الازهرى وبعضهم يعربها وذا بعدما أو من الاستفهاميتين اذا لم تلغ فى الكلام بأن  
تكون زائدة أو يكون المجموع للاستفهام ويشترط أيضا ان لا تكون للشارة فحوماذا  
التوافى ولم يشترط الكوفايون تقدم ما أو من مستدلين بقوله \* وهذا لتحملين طليق \*  
وأجيب بان هذا طليق جملة اسمية وتحملين حال أى محمولا وقال الشيخ سراج الدين  
البليغى يجوز أن يكون محاذيف فيه الموصول من غير أن يجعل هذا موصولا والتقدير  
هذا الذى تحملين قال ولم أر أحدا خرج به اه قال السيوطى وهو حسن أو متعين (الثانى)  
قد تكون من أى للاستفهام ويحكى بها قلنا استفهمت عن علم مذكور فتأتى به  
محمدا على هيئته كما اذا قيل جاف زيد فتقول من زيد وأما اذا كان منكرا فأتاك تحكى في  
من نفسها جميع أعرابه وتذكره وتأنثه واقراده وتثنيته وجمعه فتقول لمن قال جاف رجل  
منوقس بقية الامثلة ومنوحيث ثمنية على سكون مقتدر منع من ظهوره حركة المناسبة  
وهي مبتدا وخبر محذوف والتقدير منوحيث وهذا فى الوقف وأما فى الوصل فن لا تغير عن  
الافراد وتسكين النون وأما اذا استفهمت عن المنكر المذكور أى فأتاك تحكى فيها جميع  
أحواله وصلا ووقفا فانما قيل جاف رجل أو امرأة قلت أى أو آية وهي مبتدا وخبر  
محذوف أى أى جامعا ولما كان سبب بناء الموصولات مشابهتها الحرف فى الاتفاق لان  
الحرف يشترك فى دلالة على معناه الى متعلقه وكذلك الموصول يقتصر الى الصلة والعائد  
قال المصنف (والموصول) أى الاسمى كما علمت مما تقدم هو (ما) أى لفظ (لا بد له من جملة)

خبرية خالية من معنى التعجب معهود معناها غالباً كذا قال السيوطي في شرح ألفية ابن مالك قلت وقوله خبرية أى خلافاً للكسائي ويزاد أيضاً أن لا تكون بحجية خلافاً لابن خروف وأن لا تستدعي كلاماً سابقاً فلا يجوز جاء الذى لكنه قائم وأن لا تكون معلومة لكل أحد ويجوز الفصل بين الصلة والموصول بالجملة القسمية والندائية والاعتراضية ولا يجوز تقديم الصلة ولا شئ منها ولو ظرفاً أو جاراً ومجروراً على الموصول وأما تقديم بعض أجزائها الصلة على بعض أجزائها نحو جاء الذى قائم أبوه وقد بلى معمول الصلة الموصول أن لم يكن حرفاً وأل قال المرادى وفصل في الحرف قوم فأجاز وفى غير العامل ومنه وفى العامل واختار قوم كابن الحارث جواز تقديم معمول صلة آل إذا كان ظرفاً واختار السيوطى ما نقله فى الهمع عن الكوفيين من جواز تقديم الظرف المتعلق بصلة الموصول اسماً كان أو حرفياً ثم وصف الجملة بقوله (تقع صلة) له أو شبهها وذلك نحو من عندي والذى فى الدار الذى ابنه كفل ويتعلق الظرف والمجرور الواقعة صلة باستقر محذوفاً وجوبا بالجملة الواقعة صلة من الجمل التى لا يحمل لها من الاعراب وهى تسبع وقد نظمها بعضهم فقال

وأنت تسبع ما لها من موضع \* صلة وعارضة وجملة مبتد  
وبعيد تخصيص وبعد معلق \* لاجزم وجواب ذلك أورد  
وجواب لإقسام وما قد فسرت \* فى أشهر والحق غير مبعد  
وكذلك تابعة لشيء ماله \* من موضع فاحفظه غير مقيد  
واعلم أن الجمل وشبهها بعد المعارف تعرب أحوالاً أو ما بعد التكررات فهى صفات وقد نظم ذلك بعضهم فقال

إن الظروف والحروف والجمل \* إذا تلت موصولها فهى الوصل  
وهن حال بعد تعريف حصل \* وبعد ذى التكرير نعت لم تزل  
وقد عطف على قوله من جملة قوله (ومن ضمير) لآتى بالموصول أى مطابق له أفراداً وتذكيراً  
وغيرهما (يعود إليه) أى إلى الموصول وينسجى عائداً وقد يخلفه الظاهر معاً كقوله  
\* وأنت الذى فى رجة الله أطمع \* أى فى رجة قال ابن هشام وهو قليل اه بل قال  
أبو على فى التذكرة من الناس من لا يبيزه وقال بعضهم «هذا لم يجز مسيوه فى خبر المبتدأ  
فأحرى أن لا يبيزه فى الصلة وصرح فى المغنى فى أوائل الجمة الثالثة من الباب الخامس  
بأن ذلك مختص بالشعر وليس فى التسهيل ما يدل على قلته ولا على اختصاصه بالشعر فإنه  
عزى الموصول بأنه ما افتقر أبداً إلى عائداً أو خلفه إلى جملة صريحة أو موصولة غير طلبية  
ولانسانية فأشار بقوله أو خلفه إلى ما تقدم ومنه فى التثنية قولهم أبوسعيد الذى رويت

عن الخدري أى عنه كذا قيل قلت وصرح الأشموني بأنه شاذ فلا يقاس عليه ومنه قوله  
 سعادتي أضالك حب سعادا \* وإعراضها عنك استمر وزادا  
 وقد جعل عليه المصنف قوله تعالى الحمد لله الذى خلق السموات والأرض وجعل الظلمات  
 والنور ثم الذين كفروا بهم يعدلون حيث عطف ثم الذين على الجملة الفعلية التى قبلها فى  
 أحد تقديرية قال ابن هشام وهو جمل ضعيف ولعلك قد علمت وجهها آخره وأعلم أنه  
 يجوز بكثرة حذف العائد المتصل المنصوب بفعل كن ترجوا به أى ترجوه أو وصف نحو  
 خير الخير ما كان عاجلا أى عاجله كما قاله ابن مالك نسلا فالقوم لكنه ليس كل منصوب  
 بالفعل فى الكثرة ويشترط فيه أى الوصف أن يكون غير صلة الالف واللام فلا يجوز حذف  
 المنفصل كما الذى ياء ضربت ولا المنصوب بصلة الالف واللام كما الذى أنا الضاربة وأما  
 حذف العائد الجرور فلا يجوز قياسه مطردا إلا بسبعة شروط كفى الصبان على الأشموني  
 وقد تظمها شيئا لا يسارى فقال

وشروط حذف العائد الجرور \* فى غير عمد ولا محصور  
 وغيره وموصول بما دلجرا \* به وحرف ماله فـ قد جـ  
 كذا اتحاد ما به تعلقا \* كل من الحرفين أيضا مطلقا  
 كذلك الجرور باسم الفاعل \* وهكذا موصوف موصول جلى

ف قوله فى غير عمد تخرج به نحو مرتب بالذى مر به بالبناء المجهول وقوله ولا محصور تخرج  
 به نحو مرتب بالذى ما حرت الابه وقوله وغير موصول الخ تخرج به ما إذا كان الموصول  
 غير مجرور أو ما حرت الابه ومررت به وما إذا كان مجرورا بغير حرف بل بضافه مثلا  
 إذا لم تكن فى وصف عامل نحو جاء الذى أنا ضاربه أمس وقوله كذا اتحاد الخ تخرج به  
 ما إذا لم يكن الجار له موافقا لما جره العائد نحو رغبت فيما رغبت عنه وما إذا كان  
 موافقا لفظا لا معنى نحو مرتب بالذى مررت به تعنى بالحدى الباء من السببية والاخرى  
 الاتصاف وقوله كذلك الجرور الخ أى كقوله تعالى فاقض ما أنت قاض أى قاضية فخرج  
 الجرور بغير وصف نحو جاء الذى وجهه حسن وقوله وهكذا موصوف الخ أى كقوله  
 لا تركن الى الامر الذى تركت \* ابتداء يصريح باضطررها للتقدير

أى تركت اليه ومثله المضاف للموصول نحو مرتب بغلام الذى مررت أى به والمضاف  
 للموصوف نحو مرتب بغلام الرجل الذى مررت أى به وجملة الصلة اما اسمية وذلك (نحو  
 جاءنى الذى أبوه منطلق أو) فعليه نحو قولك جاءنى الذى (ذهب أخوه) جاءنى (من)  
 أى الذى (عرفت به) جاءنى (ما) أى الذى (طلبته) أو مضارعية نحو جاءنى الذى  
 يكرمه الامراء وهذا فى غير صلة آل وأما هى فلان تكون الصفة صريحة كسمة الفاعل

والمفعول نحو الضارب والمضروب بخلاف غير الصريححة وهي التي غلب عليها الاسمية  
كلا بطح ووصلها بالجملة الاسمية ضرورة باتفاق كما صرح به السيوطي ويجوز حذف  
الصلة لدليل لالفاظ نحو اعط الذي والتي وصلتك أو معنوى كقول الشاعر

فمن الاول فاجمع جو \* عك ثم وجههم النينا

أي عرفوا بالشجاعة بدليل المقام وأما حذف الموصول دون صلته فقد أجازوه الكوفيون  
وتبعهم الاخفش وابن مالك وشرط في بعض كتبه كونه معطوفا على موصول آخر نحو  
آمن بالذي أنزل النينا وأنزل اليكم أي والذي أنزل لان القرآن المنزل النينا مغاير لما أنزل  
للهود من التوراة ويجوز الفصل بين الصلة والموصول بالجملة القسمية والندائية  
والاعتراضية ولا يجوز تقديمها ولا معمولها على الموصول لانها كالجزم التمس له ولو ظرفا  
أو جارا ومجرورا لكن اختار قوم كابن الحاجب جواز تقديم معمول صلة ال اذا كان ظرفا  
نحو وكأنا فممن الزاهدين قالوا لانها على صورة الحرف ألا ترى ان صلته مخالفة لسائر  
الصلات وأما تقديم بعض أجزاء الصلة على بعض جأزئها نحو جاء الذي قائم أبوه كما تقدم قال  
المصنف (ومنه أسماء الافعال) يعني ان الرابع من المبنى أسماء الافعال وهي من العوامل  
اللفظية السماعية كما صرح به بعضهم وقد أشرنا اليه فيما تقدم وهي الفاظ جاءت في  
لغة العرب أشبهت الفعل في العمل وخالفته في الصيغة ولما سميت أسماء أفعال. ومن  
النحويين من جعل هذا النوع قسما مستقلا غير داخل في أقسام الكلام والصحيح الذي  
عليه جمهور البصريين انها أسماء حقيقة وقال بعضهم انها أفعال اسمية لم تستعمل  
الاسماء وذهب الكوفيون الى انها أفعال حقيقة وذهب كثير من النحويين منهم الاخفش  
وابن مالك ونسبه بعضهم الى الجمهور الى انها الاموضع لها من الاعراب وذهب المسازني  
ومن وافقه الى انها في موضع نصب ونقل عن سيبويه والفارسي القولان وذهب بعض  
النحاة الى انها في موضع رفع وهي على ضربين ضرب لتسمية الاوامر وضرب لتسمية  
الاجاب والغبلة للأول وهو ينقسم الى متعدد وغيره فالمتعدى (ك) قولك (رويد زيدا)  
بناءً رويدا على الفتح ونصب زيد وأصل التركيب أرويد زيدا أو واد أي أمهله أمهالا  
فصغر ثم نقل الى اسم فاعل الامر وتارة يكون صفة لموصوف محذوف قال الشاعر  
\* تمشي رويدا وتكاد تمكس \* وتارة أخرى يضاف الى مفعوله نحو رويد زيدا وتارة  
يكون منصوبا ناصبا للمفعول نحو رويد زيدا ومثله به زيدا أي اتركه قال في المفصل  
ويقال تسد زيدا بمعنى رويدا ه (وهلم شهداءكم) أي قتر بهم وأحضر وهم وهار زيدا  
أي قتر بهم وأحضره قال الجوهري هار يارجل يفتح الميم بمعنى تعال قال النخيل أصله لم من  
قولهم لم الله شيعته أي جمعه كأنه أراد لم تفسك النينا أي اقرب والتهنية وانما حذفت

ألفها الكثرة الاستعمال وجعل اسمها واحدا يستوي فيه الواحد والجمع والتأنيث في لغة  
البحار قال الله تعالى والقاتلين لآخوانهم هلم إلينا وأهل نجد يصرفونها فيقولون للآتين  
هلم والجمع هلموا وللرأهلى والنساء هلمن والاول أنصح وقد نوصل باللام فيقال هلم لك  
وهلم لكما قالوا في هيت اه قال في المفصل وحكى الاصمعي ان الرجل يقال له هلم  
فيقول لا أهلم وإذا قيل لك هلم كذا قلت لأهله أى لا أعطيك اه وقال بعضهم  
هلم اسم فعل لا يصرف عند أهل البحار وفعل يثنى ويجمع ويؤث عند بني تميم وهو مبنى على  
ما اشتهر من أن ما ذكر من خصائص الافعال وعن أبي على الفارسي ان الضمائر قد تنصل  
بالكلمة وهى حرف كدس أو اسم فعل كهات لمناسبة الافعال وعلى هذا تكون هلم اسم  
فعل مطلقا كما في شرح التسهيل وعليه الرضى حيث قال وبني تميم يصرفونه فيذكرونه  
ويؤثونونه ويجمعونه نظرا إلى أصله وأصله عند البصريين هلم من لم إذا قصد حذف الالف  
لتقدير السكون في اللام لان أصله ألم وعند الكوفيين هل أم فنقلت ضمة الهمزة إلى اللام  
وحذفت كما هو القياس واستبعد بأن هل لا تدخل الامر ودفع بحاققه الرضى عنهم من أن  
أصل هل أم هلام وهلا كلمة استعجال بمعنى أسرع فغير إلى هل لتخفيف التركيب ثم فعل  
به ما فعل ويكون متعديا بمعنى أحضر وائت ولازم بمعنى أقبل اه قال بعضهم ومذهب  
البصريين هو الاقرب للصواب وقيل انما بسيطة اه ومن المتعدي أيضا هاجمى خذ  
ويجوز مد ألفها فتقول هاجمى زيد ويستعملان مع كاف الخطاب وبدونها ويجوز في  
الممدودة أن يستغنى عن الكاف بتصرف همتها تصرف الكاف فيقال هاجمى لزيد  
بالفتح وهاجمى بالثؤن بالكسر وهاجمى بالثنى وهاجمى بالجمع ومنه هاجمى كتابيه ومنه هات  
الشيء أى أعطنيه قال تعالى قل هاتوا برهانكم تقول هات يارب جل بكسر التاء أى أعطنى  
وللاثنين هاتيا مثل آتيا والجمع هاتوا وللرأهاتى بالياء وللرأتين هاتيا وللنساء هاتين  
ومنه تراكها ومنعها أى اتركها وامنعها ومنه عليك زيد أى الزمه وعلى زيد أى  
أولنيه (و) منه أيضا (حيل التريد) أى اتته وهو كما في المفصل مركب من حى وهلم مبنى  
على الفتح ويقال حيل بالثنون وحيل بالالف ذكر هذه اللغات سيويه وزاد غيره  
حيل كسه وحيل بسكون الهاء وفتح اللام وحيل ويستعمل حى وحده بمعنى أقبل  
ومنه قول المؤذن حى على الصلاة وهلا وحده قال الشاعر \* ألا بلغا ليلى وقولاه هلا \*  
وقد جاءه عن نفسه كشال المصنف وبالباء نحو حيل بفلان أى عليك به وادعه كما في  
القاموس ويعلى كما تقدم وبأى أيضا كما في المفصل وغير المتعدي منه ما هو معنى الخبر  
وأشار إليه بقوله (وهيات ذاك) أى بعد قال الجوهري هيات هيات كلة تبعيد قال جرير  
فهيات هيات العقيق وأهله \* وهيات نخل بالعقيق فخا وله

والتام مفتوحة وأصلها هاء وناس يكسرونها وقد تبدل الهاء الاولى همزة فيقال آيات  
 اه قال في المفصل ومن العرب من يضعها ومنهم من يقول آيات وآيان وآيها ومنهم من  
 يقول هيان بالنون وهيآت بسكون التاء اه (وشتان ما بينهما) أي افرق وقيد المصنف  
 في المفصل بالافتراق في المعاني والاحوال كالعلم والجهل والصحة والسقم فلا يقال شتان  
 الخصمان عن مجلس الحكم والذي عليه الضعفاء شتان زيد وعمر وشتان ما زيد وعمر  
 ولا يجوز عند الاصمعي شتان ما بين زيد وعمر وجوزة غيره محتمل بقوله  
 \* لستان ما بين يزيد بن في النسي \* قال في المفصل ولم يستبعده بعض العلماء عن  
 القياس اه قلت وأما قول بعض المحدثين

جازي تقوى بالوصال قطيعة \* شتان بين صنيعكم وصنيعي

فلا تقوم به حجة للاصمعي لانه ليس من كلام العرب قال في شرح الشذور وقد يخرج على  
 اضمار ما موصولة بين وذلك على قول الكوفيين ان الموصول يجوز حذفه اه (وأف)  
 بمعنى أنضرب وفيه لغات فيفتح ويضم ويكسر وينون في أحواله ولحق به التاء منوناً في  
 الاحوال كما في المفصل وأف تأففاً وتأفف قالها كافي القاموس ونسبه ما هو بمعنى  
 الامر وأشار اليه بقوله (ومه) أي اكشف فحوها آدم قال الشاعر  
 قال لي العاذل تساو قلت مه \* ان أسباب هولها عكسه

ومنه أي حدث ومنه أيضاً قط أي انته على ما ذهب اليه السعد وقال غيره بمعنى يكتفي  
 فبقال قطنى بنون الوقاية كما يقال قننى ومنه هيا بالتشديد بمعنى أسرع كما قاله الشريشي  
 وقال في القاموس انما زجر ومنه أيضاً هيآت فهو هيآت وهيك وهل كما في المفصل  
 (ومه) أي اسكت (ودونك) القرطاس أي خذ (وعليك) زيدا أي الزمه وعلى زيدا  
 أي أولنيه واليك أي نزع وآمين أي استجب ومنها ما يقوم مقام حلة مثل همهام ومجماح  
 ومجماح بفتح فسكون ساكنة الاواخر أي لم يبق شيء \* تنبيهات (الاول) انما بنيت  
 أسماء الافعال لانها دخلها معنى الامر والمضى والاستقبال التي هي من معاني الحروف  
 اذا اخرج أن مدلولها لفظ الفعل (الثاني) هذه الاسماء ثلاثة أقسام الاول ما يستعمل  
 معرفة ونكرة وعلامة التنكير لحاق التنوين فحوها ومه الثاني ما لا يستعمل في المعرفة  
 فحوها وآمين الثالث ما التزم فيه التنكير فحوها في التعجب يقال واها له ما أطيبه  
 (الثالث) في اثبات اسم فعمل المضارع خلاف فبعضهم منعه وبعضهم أجازوه وهو  
 والماضي غير مقبسين كما صرح به ابن عقيل (الرابع) اسم الفعل يخالف الفعل في أنه  
 لا يجوز تنوينه - ديم معموله خلافاً للكوفيين ولا يعمل محذوفاً على الاصح وأجاز به ابن مالك  
 بشرط تأخر دال على المحذوف (الخامس) أهمل المصنف أسماء الاصوات مع انها مثل

أسماء الأفعال كما صرح به ابن مالك وذلك نحو عدس زجر للبالغ وهلا للخيال وهيد وهاد  
 زجر للابل وغاف حكاية صوت الغراب وطاف حكاية صوت الضرب وطق حكاية صوت  
 وقع الحجارة بعض ما ببعض وقب حكاية وقع السيف وفي حكاية صوت الذباب حاز باز  
 وهس زجر للغنم ونفخ صوت عندنا خفا البعير قال في المفصل ومن الاصوات قول المتندم  
 والمنجيب وي تقول وي ما أغفله ومنه قوله تعالى وي كأنه لا يفلح الكافرون اه لكن  
 صرح بعضهم بأنهم اسم فعل لا ينجب قال بعض الشراح وهو المنهور وقيل ان وي  
 حرف تنبيه للردع والزجر كما اذا وجد رجل يسب أحدا فيقال له وي أي انزجر وقال  
 الكسائي أصل ويك ويكالك فالكاف ضمير مجرور وأما ويك ان الله فقال أبو الحسن  
 وي اسم فعل والكاف حرف خطاب وأن على اضمار اللام والمعنى أعجب لان الله وقال  
 الخليل وي وحدها وكان كلمة مستقلة للتحقيق والارجح أن علة بناء أسماء الاصوات  
 هي مشابهة المعروف المهمة كلام الابتداء وحرف التنقيص خلافا لمن قال مشابهتها  
 لأسماء الأفعال قال المصنف (ومنه بعض الطرُوف) يعني ان الخامس من المبني بعض  
 الطرُوف لا كلها بل ما وجد فيه الشبه وذلك (نحو) فأنظر طرف للمضى من الزمان وبنت  
 لافتقارها للاضافة ولوضعها على حرفين فضاف للجملتين نحو جئت اذ زيد قائم واذ قام  
 أو يقوم زيد وقد تكون للزمن المستقبل نحو يومئذ تحت أخبارها وزعم الاخفش  
 اعربها في هذه الحالة ورده في المعنى وقد تكون حرف تعطيل كما صرح به في المصباح  
 نحو ضربته اذا ما وقد تكون حرف مفاجأة نحو \* فبينما العسر اذا دارت مياسير \*  
 (واذا) فأنظر طرف لما يستقبل من الزمان وعلة بنائها تضمينها معنى الشرط نحو اذا جاء فصر  
 الله والفتح ورأيت الناس يدخلون في دين الله أفواجا فسبح وتختص هذه بالجل الفعلية  
 وقد تحبى للماضى نحو ولا على الذين اذا ما أولئك وقد لا تضمن معنى الشرط نحو والذين  
 اذا أصابهم البسنى هم يتصرفون وقد تكون للفاجأة أيضا مثل اذ فتنب عن الفاء نحو  
 وان تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم اذا هم يقنطون قال أبو حيان السماع بعد ان وبعد اذا  
 ودرج الجمع بين الفاء واذا نو كيدا كما في آية حتى اذا فكت يا جوج الآية فتجعل اذا نو كيدا  
 للفاء في الربط وقال المصنف في قوله تعالى واذا ذكرا الذين من دونه اذا هم يستبشرون فان  
 قلت ما العامل في اذا ذكر قلت العامل في اذا المفاجأة تقديره وقد ذكرا الذين من دونه فاجعوا  
 وقت الاستبشار اه قال أبو حيان اما قول الرمنشري فلا أعلم من قول من ينتمى الى النحو  
 ثم قال اذا الاولى تنصب على الترفيصة والثانية على المفعول به اه ويقع ان أى اذا  
 واذا الفعليتين في جوابيننا وبيننا كقولنا يئنا زيد قائم ان جاء عمرو وبيننا نحن مكان  
 كذا اذا فلان قد طلع علينا قال في المفصل وكان الاصمعي لا يستفصح الاطرحة ما في



جواب ينأوينهما وأنشد \* فينأ نحن نرقبه أنا \* اه قلت وجهه الحريري لنا حيث  
قال ويقولون ينأزيد قائم اذا جاء عمرو فيتلقون ينأ باذ والسموع عن العرب ينأ زيد قائم  
جاء عمرو بلاذ لان المعنى بين أثناء الزمان جاء عمرو اه قال شارحه وهذا غير مسلم قال نجم  
الائمة الرضى قد تقع اذا وان جواب ينأوينهما وكلتا هما للنأ جاء اه (ومتى) وهى الزمان  
مطلقا وعلية بنائها تضمنها معنى الاستفهام نحو متى كان ذلك أو الشرط نحو متى تأتى أكرمك  
(وأيان) وهى مثل متى الا انها تختص بالزمن المستقبل وبالامور العظام نحو أيان يوم الدين  
ولا يقال أيان يوم قدوم زيد (وقبل وبعد) للزمان والمكان وعلية بنائها مشبهها بالحرط  
فى الاحتياج ومحل ذلك اذا حذف المضاف اليه ونوى معناه وأما اذا نوى لفظه فينصبان  
من غير تنوين أو مع التنوين اذا قطعما لفظا ومعنى على حد قوله

ونحن قتلنا الاسد أسد حقيقية \* فاشربوا بعدا على لغة خرا  
وقد يجزان هما ولدان وعذ ودون وقد نظم ذلك بعض النبلاء فقال  
وانصب اذا أضفت قبلا بعدا \* أولافنون إن فقدت القصد  
وانصبها اذا قربت المبني \* وابن بضم ان أردت المعنى  
وفهم ما بين يجوز بالمر \* كعند دون ولدان لا غير

وانما بنيت لدلالة التماس على الملاصقة والقرب زيادة على الظرفية كما فى البحر لا بى حيان  
ومن الظروف المبنية مذ ومنذ اذا كان ما بعدهما ظرفا نحو ما رأيتهم منذ أو منذ يومان  
أو وجهه فعليه أو اسمية وأما اذا جرت افعالها حرفان ومنها الآن وهو ظرف زمان أى الزمان  
الحاضر قال بعض المحققين وقد يستعمل فى غير مجازا واختلف فى علة بنائه ف قيل لتضمنه  
معنى آل الحضورية وقال الزجاج لتضمنه معنى الإشارة وقيل للشبه بالجوئى اذ لا يثنى  
ولا يجمع ولا يصغر ومنها قط بفتح القاف وتشديد الطاء مضمومة فى أفصح اللغات وهو ظرف  
زمان لاستقرار ما مضى ولا يختص بالنفى خلافا للحريرى ولذلك قال بعضهم ان استعمال  
قط غير مسبق قبل النفى مما خفى على النحاة وقد استعملها المصنف والعامل فيها غير ما مضى  
حيث قال فى تفسير قوله تعالى فهم مقتصدان ذلك الاخلاص الحادث عند الخوف لا يثنى  
لاحد قط اه فأعمل فيه لا يثنى وهو مضارع قال أبو حيان فى البحر بعد نقله كثرة  
استعمال المصنف قط ظرفا والعامل فيه غير ما مضى وهو مخالف لكلام العرب اه ونحو  
كيف وأنى جار مجرى الظروف أيضا قال المصنف (ومنه المركبات) يعنى أن السادم من  
المبنى المركبات أى بعضها والا فالركب الاضافى فى معرب نحو غلام زيد وكذا المركب  
توصيفا نحو الرجل القائم وهى على ضربين ضرب يقتضى تركيبة أن يبنى الجرا أن معا  
كتر كيب الاعداد نحو أحد عشر وقد اقتصر المصنف عليه هنا حيث قال (نحو عندى

خسة عشر) بالبناء على الفتح أما العجز فلتضمنه معنى حرف العطف وأما الصدر فالوقوعه  
موقع ما قبل تاء التانيث وضرب لا يقتضى تركيبه الانباء الاول فهو معدى كرب  
وقال قلا كذا قال المصنف في المفصل وتبعه بعض الشراح وأقول فيه تسمح فقد صرح  
المحققون بأن هذا سيكون بنية لانباء فتنبه وألحق بذلك ما شاها من ظرف الزمان نحو  
قولك (أتيت صباح مساء) أى كل صباح ومساء فحذف العاطف وركب الطرفان تركيب  
خسة عشر للتخفيف قال الشاعر

ومن لا يصرفه الواشين عنه \* صباح مساء يغوم خبالا  
ومن ظرف المكان وذلك نحو قولك بين بين أى وقع بين هذا وبين هذا قال عبيد  
\* وبعض القوم بسطة بين بينا \* وهما اسمان جعلا سما واحدا وبنيا على الفتح قال  
الحريري في درة الغواص ويقولون المال بين زيد وبين عمرو بتكرير لفظة بين فيوهمون  
فيه والصواب أن يقال بين زيد وعمرو اه قال شارحه قال ابن بري اعادة بين جارة  
على جهة التأكيد وهو كثير في كلام العرب قال عدى بن زيد  
\* بين النهار وبين الليل قد فضلا \* (و) كذلك ما شابهه من الاخوال وذلك نحو قولك  
(هو جارى بيت بيت) أى يتالى بيت أى هو جارى ملاسقا وقدم الظرف على الاحول  
لائها كدرو قوعا (و) قد ألحق بذلك ما ليس بظرف ولا حال وذلك كقولهم (وقعوا في حيص  
يحص) أى وقعوا في حيص ويحص أى في فتنة تمنعهم متقدمين ومتأخرين ويقال في  
ضيق وشدة وهما اسمان جعلا واحدا وبنيا على الفتح وأنشد الاصمعي لاثمينا بن أبي  
عائذ الهذلي

قد كنت خراجا لولجا عسيفا \* لم تلخصني حيص بيص لحاص  
يقال الخصه الى ذلك الامر أى ألبأ اليه ولحاص فعال من تلخص مبنية على الكسر  
اسم للشدة والداهية كلقا اسم للنية وهى فاعلة تلخصنى وموضع حيص بيص النصب  
على نزح الخلف يقول لم تلخصنى أى لم تلحقنى الداهية الى ما لا يخرج الى منه وفيه قول  
آخر يقال الخصه الشئ أى تشب فيه فيكون حيص بيص نصبا على الحال من لحاص  
ويقال أيضا حيص بيص بالكسر قال الرازي

صارف عليه الارض حيص بيص \* حتى يلف عيضة بعيصى  
وحكى انك تلصّب على الارض حيصا بيصا بالتونين وزعم بعضهم انها اسمان من  
حيص وبوص جعلا واحدا وأخرج البوص على لفظ الحيص ليزدوجا والحيص  
الرواغ والخلف والبوص السبق والفرار ومعناه كل أمر يتخلف عنه ويغرمه  
وصرح ابن هشام في الشذور بأن هذا التركيب أى تركيب ما ليس بظرف ولا حال

شاذ وبأنه لم يقع في التنزيل تركيب الظروف ولا تركيب الاحوال ولما وقع فيه تركيب  
 الاعداد نحو اني رأيت أحد عشر كوكبا قال المصنف (ومنه الكتابات) يعني أن السابع  
 من المبنى الكتابات أي بعضها ولكنهم اصطخوا في باب المبنيات على أن يريدوا البعض المعين  
 ولذا لم يقل بعض الكتابات كما قال بعض الظروف وهي جمع كناية ومعناها لغة وعرفا  
 التعبير عن شيء معين بلفظ غير صريح في الدلالة عليه لغرض من الاغراض كالإيهام على  
 السامعين وذلك (نحو) قولك (كم مائة) كم مبتدأ ومائة خبر والعكس وهو أولى كما يعلم  
 مما تقدم في باب الخبر وبنت لوضها وضع الحروف قال الجوهري كم اسم نافع مبني على  
 السكون وله موزعان الاستفهام والخبر تقول اذا استقهمت كم رجلا عندك فتنبه  
 ما بعده على التمييز وتقول اذا أخبرت كم درهم أنفقت تريد التأكيد فتخفض ما بعده اه  
 يعني ان كم على قسمين استفهامية بمعنى أي عدد وخبرية بمعنى كثير وكل منهما مفتقر الى  
 تمييز فميز الاستفهامية كم مئتي عشرين واخواته يعني انه يجب فيه الافراد والنصب نحو  
 كم شخصاسما وكم عبدا ملكك ولا يجوز جمعه خلافا للكوفيين قال ابن هشام وهذا لم  
 يسمع ولا قيام يقتضيه اه قلت وذلك لان معناها أي عدد متوسط فيها يجعل غير هاتين  
 المتوسط وهو أحد عشر الى تسعة وتسعين ولا يجوز مجرهما مطلقا خلافا للفراء والراجح  
 والسيرافي وقيل يجوز اذا جر كم بحرف الجر نحو بكم درهم اشترت هذا وأما غير الخبرية  
 فتارة يكون كم مفعلة فيكون جمعا مجرورا كقوله \* كم ملوك بادلكم \* وتارة يكون  
 كم مفعلة فيكون مفردا مجرورا أيضا كقوله \* كم ليلة قدبها غير آثم \* وقوله  
 كم ليلة من هموم الدهر مظلة \* اضاع من بعدهما صيغ من الفرج  
 وزعم قوم ان لغة قديم جواز نصب مميز كم الخبرية اذا كان مفردا وقد ذكر ابن الجلبج  
 ان من تدخل على مميز الخبرية بكثرة نحو وكم من ملك والاستفهامية بقلة قال  
 الرضي ولم أعثر على شاهد له ورد في المطول بقوله تعالى سل بني اسرائيل كم آياتناهم  
 من آية بينة وجوز المصنف في كم هذه الخبرية والاستفهامية وعلى كل علق سل  
 عن مفعوله الثاني قال صاحب المغني ولم يذكر التحويون ان كم الخبرية تعلق العامل عن  
 العمل اه وهو عجيب فانه ذكر في الباب الخامس أن كم الخبرية تعلق خلافا لكثرهم وقال  
 المصنف في قوله تعالى وكم أهلكنا قبلهم من قرن هم أحسن الخ انهم صفة لكم ورد بأن  
 كم بتسميها لا توصف ولا يوصفها لانها متوغلة في شبه الحرف فالصواب انها صفة  
 لقرن كما صرح به صاحب المغني وفيه أن هذا لا يمكن لمتع وصفها وماذا يصنع في نحو كم  
 من رجبل قام وكم من قرية هلكت فانه لا يظهر فيه الا أنه متعلق بمحذوف صفة لكم  
 ومثل كم الخبرية في معناها وهو الدلالة على عدم مبهم والتكثير كما ين (و) مثله أيضا

كذا تقول (عندي كذا درهم) بالنصب اجزاء فلا يجوز جره عن اتصافه ولا بالاضافة خلافا للكوفيين وأصله كلف التشييم وهذا الاشارة ثم صارت كلمة واحدة بمنزلة كم مكنتي بها عن العدد ولا تستعمل غالبا الا معطوفا عليها نحو كذا وكذا بل زعم ابن خروف انهم لم يقولوا كذا درهمان غير تكرار ولا كذا كذا درهمان غير عطف قال ابن مالك هو مسموع ولكنه قليل اه (و) مثل كتابة العدد كناية الحديث تقول (كان من الامر كيت كيت) ويقال كيت كيت مثل ذببت وذبت بالفتح والكسر والضم كانه عليه المصنف في المفصل قال صاحب الصحاح وأصل التامع هماه وانما صارت تام في الوصل وحكي أبو عبيدة كان من الامر كينه وكينه بالهاء وهما كنيان عن الحديث والجملة ولا يستعملان الا المكررين وانما يشلان كل واحد منهما كلمة واقعة موقع الجملة التي هي من حيث هي جملة لا تستحق اعرابا ولا بناء لانهم من خواص المفردات فلما وقع المفرد موقعها ولم يجوز خلوها عنهما راج جانب البناء الذي هو الاصل في الكلمات قبل التركيب والسادس من اصناف الاسم (الثنى) اسم مفعول من ثبت الشيء اذا عطف بعضه على بعض (هوما) أي اسم معرب (لحق آخره) مفعول مقدم و (ألف) فاعل مؤخر وذلك في حالة الرفع نحو قال رجلان (أو يا مفتوح ما قبلها) مكسورا بعدها وذلك في حالتها النصب والجرح نحو الرجلين وانما لحق ما ذكر (لمعنى التثنية) أي لمعنى هو التثنية أي للدلالة عليها (و) لحقه أيضا (نون مكسورة) غالبا تكون (عوضا عن التنوين والحركة) الثابتين في الواحد كما كانت الزيادة الاولى على الضم واحدا في واحد وانما حذف عند الاضافة مثل المفرد كما قال (ويسقط النون) المذكورة (عند الاضافة) وذلك (نحو) فولك جامتي (غلاما زيدا) كما تقول غلاما زيدا يحذف التنوين وما ذكر مثال لحالة الرفع ومثال حالتها الجرح والنصب ليست ثوبى بكر وتمت في ثوبى عمرو (و) كما تسقط النون كذلك تسقط (الالف) المذكورة وذلك لدفع الثقل (انما لقيها ما كن نحو غلاما الحسن وثوبانك) وجاء صاحب القوم فهو مرفوع بألف مقدرة منع من ظهورها الثقل وقد أشار لذلك بعضهم بقوله

وفون تلى الاعراب تحذف عندهما \* يضاف كوافاني غلاما أبي بكر  
ويحذف تنوين كذلك كسرنا \* ليا نعر روض تنشق أرج الزهر

هذا في تثنية الصحيح وأما ما كان آخره حرف علة فقد أشار إليه بقوله (وما) أي والاسم المعتل الذي (في آخره ألف مقصورة ان كان ثلاثيا رد) عند التثنية (الى أصله) ان علم ذلك كأن نتي وأما الفعل فيعلم أصله برده اليك وقد أشار لذلك بعضهم بقوله  
وتثنية الاسماء تكشفها وان \* رددت اليك الفعل صادفت منها

سواء كان أصله الواو كعضا وقد أشار إليه بقوله (نحو عصوان) وقفوان ومنوان تشبیه  
 منا كعضا أو الياء كرجى وقد أشار إليه بقوله (ورجيان) في لغة من قال إن أصلها الياء  
 وفي لغة إن أصلها الواو فيقال حينئذ رجوان ومثله في قال تعالى ودخل معه السجن  
 فتيان ويقال فتوان أيضا وإن جهل الأصل يتفرقان أميت قلبت ياء كقولك مبيان  
 وبليان في مسمين حتى وبلى والقلب واوا كقولك لدوان وألوان في لذي وإلى وقد  
 صرح بمفهوم قوله ثلاثيا بقوله (وليس فيما يجاوز الثلاث) بأن كان رباعيا فصاعدا (إلا  
 الياء) فیرد الياء سواء كان واويا في الأصل كأعشى وقد أشار إليه بقوله (نحو أعشيان)  
 أو ألفا لتأنيث كجلى وقد أشار إليه بقوله (وجليان) أو ياء كعطفى وقد أشار إليه  
 بقوله (ومصطفيان) وحسنيان ومستقصيان وإن كان آخره همزة فإن كانت منقلبة  
 عن ألف التأنيث المقصورة قلبت واوا لا غير وقد أشار إلى ذلك بقوله (وإن كان آخر الممدود  
 ألفا لتأنيث) الممدودة (كحمراء) وحمراء وسوداء (قلت) في التثنية (جراوان)  
 وحمراؤه وسوداوان ولا يجوز غيره وإن كانت غير منقلبة عن ألف التأنيث فلا يتخلوا ما  
 أن تكون أصلية كقرا مووضاء أو منقلبة عن حرف أصل كرداء وكساء أو زائدة في حكم  
 الأصلية كعلباء وجرباء وحكم ذلك بقاء الهمزة على أصلها ولذا قال (وقول في) تثنية  
 (كساء وقراء وجرباء كسائن وقرائن وجربيان) وردا أن قال الشاعر

نصيبك مما تجميع الدهر كله \* ردا أن تطوي فيهما وحروط

ولأن قلب الهمزة واوا نحو كساوان وريداوان ولذا قال في المفصل وقد أجزأ القلب  
 أيضا اه والاول أجود كما صرح به بعض المحققين (وتنبه) سكت المصنف عما حذف  
 آخر ما عطاها وحكمه أن يقال إن كان المحذوف يرد في الأضافة نحو أخ وأب ونحو جرد في  
 التثنية أيضا فيقال ابوان واخوان كما يقال أبوك وأخوك وإن كان لا يرد نحو يود ودم فففيه  
 الوجهان الرد وعدمه فيقال يدان ودمان وقد جاء يديان وديمان ودموان أيضا كما في  
 المصباح هذا في الایم وأما الفعل فقد عملت مما تقدم أن أصله يغير يرد الياء وقد جمع  
 الامام ابن مالك ما جاز من الأفعال بالواو والياء في منظومة وهي

قل إن نسبت عزوته وعزيت \* وكنوت أجد كنية وكنيت  
 وطلوت في معنى طغيت ومن قنى \* شيا يقول قنونه وقنيت  
 وطلوت عودا قاشرا كعبته \* وحسنوته عوجنه كنيته  
 وقلوته بالنار مثل قليته \* ورؤوت خلا مات مثل ريثه  
 وآتوت مثل أتيت قلبه لمن وثى \* وشأوته كسبته وشأته  
 وصغوت مثل صغيت نحو محدث \* وحلوته بالحلى مثل حلته

وسخوت ناري موقدا كسقيتها \* وطهوت لحاطا بها كطهيتها  
 وجبوت مال جهاتنا كحيثه \* ونزونه كزجرته ونزيرته  
 وزفوت مثل زقيت قلبه لطائر \* ومخوت خط الطرس مثل مخيته  
 أحشوكفي الترب قل بهامعا \* وسخوت ذاك الطين مثل سخيته  
 وكذا طاولت طلي الطلي كطليته \* ونقوت غ عظامه كنفقته  
 وهذوقوكهذيقوفي قولكم \* وكذا السقام ماوته ومايته  
 مالى غي يغى وينمسو زادلى \* وحشوت عدلى يافقى وحشيته  
 وأوت مثل أبت جنت فقلهما \* وفي الاختيار منبوه كنبته  
 ونخوته ونحيته كقصده \* فاعجب لبرد فضيلة وشيده  
 وأسوت مثل أسيت صلحا بينهم \* وأسوت جرحى والمرضى أسبته  
 أدو وأدى السليب خشورة \* وأدوت مثل حليته وأديته  
 وبأوت ان تفخر بأيت وان يكن \* من ذلك أبهى قل بهوت بهيته  
 والسيف أجلاه وأجليه معا \* وغطوته غطيته وغطيته  
 وجاءوت برمتنا كذلك بجأيتها \* وحكوت فعل الرمن مثل حكيته  
 وجنوت مثل جنيت قل متفطنا \* ودأوته كنفنته ودأبته  
 \* وحفاوته وحفايه لطفابه \* وحبوتيه أعطيته وحبيته  
 وحزوت مثل حزبت جئت مسرعا \* ودهبوتيه عصبية ودهيته  
 وخفا اذا اعترض السحاب بروقه \* ودحوت مثل بسطته ودحيته  
 ودفوت مثل دنيت قد حكا معا \* وكذلك يحكى في شكوت شكبته  
 ودعوت مثل دعيت جاء كلاهما \* وذروت بالشئ الصبا وذريته  
 وكذا اذا ذرت الرياح ترابها \* ودريرت شيأ قل مثل دريته  
 ذأوا وذأيا حين تسرع عانة \* وفقت في شمونه وشعبته  
 \* ووطوتها ووطيتها جامعها \* واذا استطرت بقوة وبقيته  
 وريوت مثل ريت فيهم ناشا \* وبفوت جر ما جاء مبل بغيته  
 وبأوت نوي قل سأيت مدده \* وشروت أعنى الثوب مثل شريته  
 وكذا شنت تشنوشنى وقتنا \* ومهاينا ورعوته ورعيتيه  
 والضمور والضبي البروز لشمشنا \* وعشوته لما كول مثل عشيته  
 ضبي وضبور غبيرة البارأو \* شمس كذله مامضوت مضيه  
 وطبوتيه عن رأيه وطبتيه \* وكذا طبوت صينا وطبتيه

والله يطحو الارض بطمها معا \* وطمحونه كذفعته وطمحيته  
 يطمو ويطمى البحر عند عاوه \* وقاوت رأس الشئ مثل نأيتيه  
 عنواوعنيا حين ثبت أرضنا \* وكذا الكتاب عنونه وعنيته  
 عجواوعجيا أرضعت في مهلة \* وفلونه من قبله وفليته  
 غمواوعجيا حين يسقف بيته \* وعظونه آلمته وعظيته  
 غفوا اذا ماتت قل هي غفية \* وقفوت جثت وراه وقفيته  
 وعدوت للعدو الشديد عديت قل \* بهما كروث النهر مثل كريتيه  
 نضوا ونضيا جثته متسترا \* ولصونه كذقتيه واصبتيه  
 ومشوت ناقتنا كذلك مشيتها \* واذا قصدت شحونه ونحيته  
 ومقوت طستى قل مقبت جليته \* واذا طليت عروته وعريته  
 وناوت مثل نأيت حين بعدت عن \* وطى وعودى قد بروت برتته  
 وثوت مثل ثيت نشر حديثهم \* وكذا العصب غنونه وغذيته  
 لغو ولغى للكلام وهكذا \* مقوومنى فادر ما أيديتيه  
 عني همت نهمو ويهمي دمعها \* وجوته المأكول مثل جيته  
 ومع ذلك فقد استدرك عليه أفعال أخرى غير ذلك جاءت بالوجهين فمن ذلك ما زاده بعضهم  
 بقوله

ومتون تعبلا أو متيت مددته \* وسنوت بابا أى فحمت سنيته  
 (و) السابغ من أصناف الاسم (المجموع) وهو ما دخل بصيغته على الأحاد وأغنى عن العاطف  
 بخلاف اسم الجمع كقوم ورهط هو (على ضربين) لا غير أحدهما (مصحح) أى صغته واحدة  
 وقد أشار إليه بقوله (وهو ما لحقت آخره) وواو مضموم ما قبلها) في حالة الرفع نحو جاء الزيدون  
 وقد قلب ياء ويكسر ما قبلها نحو مسلمي وقد تكون مقدرة نحو قولك جاء صالحوا القوم فانه  
 مرفوع أو او مقدرة منع من ظهورها الثقل (أو ياء مكسور ما قبلها) في حالي النصب والجر  
 نحو رأيت الزيدون ومررت بالزيدين وقد تقدّر هذا الياء للثقل نحو رأيت صالحى القوم  
 ومررت بصالحى القوم ولما كان ذلك ربما يصدق على مثل محبوب ومسكين أخرجه بقوله  
 (لغنى الجمع) أى للدلالة عليه (وفون مفتوحة) للتحفة المناسبة لثقل الجمع لتكون (عوضا عن  
 الحركة والتنوين) في المفرد وقد تكسر تلك النون كما في قوله \* وأنكرنا زعنايف آخرين \*  
 (تبيينه) ما مشى عليه المصنف من أن النون عوض عن التنوين في المفرد هو الذى اختاره  
 الرضى وغيره وذهب سيمويه إلى أنها في المثنى والجمع عوض عما قبلها من الأعراب بالحركات  
 الظاهرة فانه يقول انهم ما معربان بحركات مقدرة على الحرف ولا يكون ذلك للجمع الا (في

المذكر العاقل علما كان نحو زيدون وعامرون أو صفة (كسلون) ومذنبون في الرفع  
(ومسلمين) في النصب والبحر وأما نحو أرضون وسنون فساد ملحق بالجمع المذكر في اعرابه  
(ويختص ذلك) بالجمع (بمن يعلم) لما علمت وذلك لانه أشرف الجموع لصحة بناء واحد والمذكر  
العاقل أشرف من غيره ولما فرغ من جمع المذكر السالم أشار لجمع المؤنث بقوله (أو ألف وتاء)  
أي أو ملحق آخره ألف وتاء من يدين نفرج نحو وكنتم أموانا ورأيت قصاصة ونظمت أيسانا  
ولا يكون هذا الجمع الا (في المؤنث) علما كان أو صفة (وتكون) التام (مضمومة في) حالة  
(الرفع و) تكون (مكسورة في) حالتى (النصب والبحر) وذلك (كسلمات وهذات)  
تقول جاء المسلمات بالرفع ورأيت المسلمات ومررت بالسلمات ومثله الهندات يجر  
وينصب بالكسرة فعمل نصبه على جره لان جمع المذكر كذلك فلعل يمكن المؤنث مثله لازم  
للرفع من ية على الاصل وجوز الكوفيون نصبه بالقصة مطلقا وهشام فمحذفت لانه  
حكي جمعت لغاتهم ورأيت بناتهم بالنصب قال فان ردت في الجمع نصب بالكسرة  
كأخوات وسنوات وقد أطلق يجمع المؤنث السالم أولات وما جعل منه علما فلا سميت انسانا  
بهذات مثلا أعرب بأعرابه قبل التسمية وقد قطع العلامة الأمير ما ينقاس فيه هذا الجمع  
فقال

ومطر د الجمع المؤنث سالما \* مواطنسه خمس فذوالثناء مطلق  
ونفخرج شاه مرأة شفة أمه \* ومعرب اعلام المؤنث حققوا  
وثالثها وصف المذكر خاليا \* من العقل والتصغير بالوصف يلحق  
وخامسها الجنس المؤنث غير ما \* مذكروه وصف لتخصيصه اتقوا  
وغير الذي أسلفت بالسمع ثابت \* فحفظ منه ما به العرب تنطق  
وقوله وصف المذكر أي نحو أيام معدونات وقوله والتصغير نحو دريهمات وقوله الجنس  
أي اسم جنس المؤنث نحو حبيبات وقوله غير الخ أي نحو حجارة فلا يقال حراوات وقوله  
وغير الذي الخ يعني ان ما عدا ذلك مقصور على السماع كسموات وجمامات واصطبلات  
(و) الثاني (مكسر) وقد أشار اليه بقوله (وهو ما يتكسر) أي يتغير (فيه بناء الواحد)  
أي صيغة مفردة عن حالته قبل الجمع سواء كان مذكرا أو مؤنثا وذلك (كرجال) جمع  
رجل (وأفراس) جمع فرس (و) هذا الجمع (يعم ذوى العلم) أي العقلاء (وغيرهم  
كأعلم من الثميل بخلاف ما قبله) كما تقدم وقد أشار الحريري لجمع التكسير في اللهه بقوله  
وكل ما كسر في الجموع \* كالاسد والايان والربوع  
فهو نظير الفردي في الاعراب \* فاسمع مقال واتبع صوابي  
وقوله (والمذكر والمؤنث من) الجمع (الصحيح) مبتدأ أخبره قوله (يسوى فيهما بين لفظي



التصنيف والجرح) وان اختلفت العلامة فمع ما فان المذكر ينصب بالياء والمؤنث ينصب بالكسرة (تقول رأييت المسلمين والمسلمات) ينصب الاول بالياء والثاني بالكسرة كما بينهما عليه (و) تقول (مررت بالمسلمين والمسلمات) بجر المعطوف عليه بالياء والمعطوف بالكسرة وهذا وان علم مما تقدم الا انه اعم فوضيحا واعلم ان الجمع كما ينقسم الى معجم ومكسر ينقسم ايضا الى جمع قلته وجمع كثرة وقد اشارنا الى ذلك بقوله (والجمع المعجم مذكوره ومؤنثه للقلته) حقيقة وللکثرة مجازا ولذلك قال في شرح الكافية ويشارك هذه الابنية في الدلالة على القلته جمعا التصحيح ما لم يقترب بهما الالف واللام الدالة على الاستغراق كقوله تعالى ان المسلمين والمسلمات او بوصفهما بديل على الكثرة اه واستظهر الرضى بما لابن خروف انه مطلق الجمع المتحقق في الكثرة والقلته بلا تنظر الى خصوص أحدهما فيصليان لهما حقيقة بالاشتراك المعنوي كحيوان للانسان والفرس لا اللفظي كما هو هم قال المحقق الصبيان ولي بهما اسوة اه قلت وسند المصنف انه ما أشبه بالتنبيه في سلامة الواحد وقد نقلنا النايبة قال لسان بن ثابت لما أنشدته قوله

لنا الخفقات الغري لمن في الضحى \* وأسيافنا يعطرن من نجدة دما

قلت جفونك وسيفك قال المصنف (وما كان من) الجمع (المكسر على) وزن (أفعل) كأجبر (و) على وزن (أفعال) كأوطال (و) على وزن (أفعلة) كأستلة (و) على وزن (فعله) كفتية (فهو) أي ما كان منسه على هذه الاوزان الاربعة (جمع قلته) أيضا وهو ما لمن الثلاثة الى العشرة بدخول الغاية وقد نظم ذلك أبو البقاء في الكليات فقال  
جمع السلامة من كورايرابه \* من الثلاث الى عشر فلا تزد  
وأفعل ثم أفعال وأفعلة \* وفعله مثله في ذلك العدد  
كأفلس وكأثواب وأرغفة \* وغلة فاحفظنها حفظ مجتهد

قال وهي أقرب الى الواحد من ابنية الكثرة ولذلك يجري عليه كثير من أحكام المفرد من ذلك جواز تصغيره على لفظه بخلاف الجمع الكثير وجواز وصف المفرد بها نحو ثوب أسمال وجواز عود الضمير عليه بلفظ الافراد نحو وان لكم في الانعام الآية اه وزاد الفراء فعلة واستدل بقولهم هم كلمة رأس أي قليلون يكفهم رأس واحد ورد بان القلة مفهومة من قرينة شعبهم بأكل رأس واحد ونقل التبريزي أن منها أفعلاء كما صدقاه وهو مردود أيضا كما في الاشتقاق وقد جاء في كلام العرب من جوع التكسير ما لا واحد له من ذلك محاسن ومذاكير وعبايد وغير ذلك فيصفت ولا يقاس عليه وقد اشارنا الى بقوله (وما عدا ذلك) أي المذكور من الاوزان الاربعة فهو (جمع كثرة) وهو ما دل على أكد من العشرة الى ما لا نهاية وقد يقام بعضها مقام بعض وهذا اذا كان للاسم جوع كثير

نحو بحر وأبحر وبحار وبحور فيقال ان البحر والابحار جمع اقالة والبحور جمع كثرة  
وأما ما لم يكن للاسم الجمع واحذفانه يكون للكثرة والقلة كاربحل والقيز بالقراش وقد  
أساء بعضهم بلجوع الكثرة بقوله

في السفن الشهب البغاة صوره \* مرضى القساوب والبحار عسبر  
علمانهم للاشقياء عله \* قطع قضبان لاجل الغيلة  
والعقلاء شرّد ومنتهى \* جوعهم في السبع والعشر انتهى

وبالجملة فالجمع المكسر غير مطرد في العربية فان أغلب البلجوع سماعي ومحل الكلام عليه  
كتب اللغة وقد أهمل كثير من النحويين الكلام عليه ولذلك قال أبو سعيد في كفاية  
المستوفى ولا يستغنى في الجمع والتأنيث عن السماع وقوله (وما جمع بالالف والتاء) حال  
كونه (من فعلة) بفتح الفاء ويكون العين حالة كونها (صحيفة العين) أي سالبة من  
الاعلال والتضعيف مبتدأ خبره قوله (فالا اسم) الدال على الجمع (منه متحركة العين) أي  
بالحركة التي شكت بها الفاء وجوبا وذلك (نحو قرأت) بالفتح جمع قرعة بالسكون  
هذا في الاسم (والصفة منه) أي من الاسم الذي جمع بالالف والتاء (مبقة العين)  
(على مكونها) وذلك (نحو ضفحات) بسكون الخاء جمع ضفحة صفة من الضفامة وانما  
سكنت عين الصفة وفقت عين الاسم للفرق وانما لم يعكس لان الصفة أليق بالسكون  
لتقلها باقتضائها الموصوف ومشابهة الفعل ولذا كانت إحدى علل منع الصرف وقد  
صرح بمفهوم صحيفة العين فقال (وأما معتلها) أي العين (فعلى السكون) أي فيبقى على  
السكون في حال الجمع وذلك (كبيضات وجوزات) جمع بيضة وجوزة ويجوز فيه  
الاتباع على لغة هذيل وانما سكن معتل العين للقرار من الثقل العارض بتعريك الواو  
والياء وكذا المضاعف بتعريك أول المثليين وأما فعلة بضم الفاء وسكون العين فنحو غدة  
فان كانت مضاعفة فالاسكان لازم مع الف والباء فنحو غدت وان كانت معتلة العين  
ولا تكون الابلواو كنسورة فالسكون ولا يجوز الاتباع أي تحريك العين تبعاً لمركبة الفاء  
وقياس لغة هذيل جواز الفتح كما في بيضات وجوزات وروضات وان كانت صحيفة العين  
فان كانت صفة كملوفا فالاسكان لا غير وان كانت اسما فان لم تكن الالام ياء جاز في العين  
الاسكان والفتح والاتباع سواء كان الالام واوا كخطوات وألا كغرفات والاتباع أكثر  
وأما فعلة بكسر الفاء فان كانت مضاعفة فلا يجمع بالالف والتاء ابسكون العين نحو  
قدات وان كانت معتلة العين ولا يكون الالام اما أصلية كبيعة أو منقلبة كديعة فلا يجوز  
فيه الاتباع اجماعاً ولا الفتح الاعلى قياساً لغة هذيل وعبرات جمع عبر شاذ عند غير هذيل  
وان كانت صحيفة فان كانت صفة فالاسكان كعلميات وان كانت اسما فان كانت

اللام واو المتنع الاتباع اتفاقالاستتقال وجاز الفتح والاسكان على مانص المبرد  
 كرسوات وان كانت اللامياء كلحمة جاز الفتح والاسكان وان صحت اللام نحو كسرة جاز  
 الثلاث (وقواعل يجمع عليه فاعل) أى اذا كان اسماء الغير مذكرا من يعقل وذلك  
 (نحو كواهل) جمع كاهل وهو ما بين الكتفين (أو وصفة) لكن (اذا كان) فاعل  
 (يعنى فاعله) بان كان صفة لمؤنث وذلك (نحو حوائض وطوالق) جمع حائض وطالق  
 بمعنى حائضة وطالقة كما يقال فى جمعه أيضا حيض وطلق كرا كع وركع قال الأزهري  
 وكاهم يقولون طالق بغير هاء اه وقال الجوهري وعن الفراء حائضة وطالقة وأنشد  
 كحائضة يزى بها غير طاهر \* وأنشد أيضا قول الأعشى  
 أيا جازنا يعنى فانك طالقة \* كذلك أمور الناس غاد وطارقة

وأجيب بأنه أراد طالقة غدا وانما جاز أعليه لانه يقال طلقت فعمل النعت على الفعل  
 وبأن الهاء ضرورة التصريح على انه معارض بما رواه ابن الأثير عن الأصمى قال  
 أنشدني امرأيتي من شق اليمامة البيت فانك طالق من غير تصريح فتسقط الحجة اه  
 (و) كذلك (فاعله) جمعها فواعل أيضا سواء كانت (اسما أو وصفة) وقد أشار لأول  
 بقوله (نحو كواثب) جمع كاتبة وهى ما يقع عليه يد الفارس عند الركوب من عنق  
 القرس والصفة بقوله (وضارب) وصواهل جمع ضاربة كصاحبة وصواحب وصاهلة  
 وصواهل قال ابن مقبل

ترى النعرات الخضر خول لبانه \* أحادومنى أضغقتها صواهل  
 وأما مذكرا من يعقل فلم يأت فيه فواعل قياسا وإنما قال (وقد شد) قياسا (نحو فوارس)  
 جمع فارس كما فى قول الشاعر

لولا فوارس من نعم وأسرتهم \* يوم الصليفاء لم يوفون بالجار  
 وقياسه فرسان كما فى قول الآخر

فلنتلى بهم قوما نذار كبا \* شنوا لآغا فرسانا وركبانا  
 والفارس هو الركب على الحافر فرسا كان أو بغلا أو حملا قال الشاعر

ولم يفرموا للخيال عنسدى مزينة \* على فارس البرنون أو فارس البغل

وقال أبو زيد لأقول لصاحب البغل والجار فارس ولكن أقول بغل وجار ونحوه فى  
 الشذوذ فوا كس وهو الك وفوا كس وسوابق وخواف وصواحب وشواهد لكن تأولها  
 بعضهم بأن قولك فارس من الفوارس مثلاً تقديره فارس من الطوائف الفوارس فيكون  
 قياسا لانه حينئذ يجمع فاعله لافاعل (فائدة) الشاذ على ثلاثة أقسام قسم مخالف  
 للقياس دون الاستعمال كاستحوذ فان القيناس قلب حرف العلة ألفا قال صاحب المصباح

وهذا أقوى في نفسه ويصح الاستدلال به وقسم بالعكس كقوله \* وأم أوعال كها وأقربا \*  
فإن الاستعمال أن يقول مثلها وهذا يصح الرجوع اليه وقسم مخالف لهما كقوله  
\* الحمد لله العلى الاجل \* وهو مردود فإن القياس والاستعمال الاجل بالانعام ولما  
تكلم على جمع المفرد أخذ يشكلم على جمع الجمع فقال (و) قد (يجمع الجمع) أى  
على غير القياس كما صرح به صاحب فقه اللغة للدلالة على المبالغة في السكرة وذلك (نحو)  
أكلاب) وزن أفاعيل جمع أكاب وزن أفعال جمع كاب فالكلب يجمع على أكاب  
وكلاب وكلابات أيضا قال الشاعر

أحب كلب في كلابات الناس \* إلى تنجما كلب أم عيس

ويجمع أيضا على كلب كعبيد قال الجوهري وهو عزيز اه وأكليب جمع الجمع  
كأكلاب (وأساور) وزن أفاعيل جمع أسورة وزن أفعلة الذي هو جمع سوار قال في  
المصباح وسوار المرأة معروف والجمع أسورة مثل سلاح وأسلحة وأسورة أيضا وربما  
قبل سور والاصل بضمين مثل كلاب وكتب لكن أسكن للتخفيف والسوار بالضم لغة  
فيه اه وبه يعلم ما في كلام بعض الشراح (وأناعيم) وزن أفاعيل جمع أنعام وزن  
أفعال جمع نسيم وهى ما يرى من الحيوان كما قاله بعض الشراح وقال أبو عبيد  
الجمال فقطوقيل الأبل والبقر والغنم (ورجالات) جمع رجال الذى هو جمع رجل قالوا  
وقد جمع قيسلا رجل على رجلة وزن تمرة حتى قالوا لا يوجد جمع على فعلة بفتح الفاء  
الارجلة وكذا جمع كذا وقيل كذاة لواء واحدة مثل نظيره من أسماء الاجناس (وجالات)  
جمع جمال الذى هو جمع جل قال تعالى انها ترى بشر راكقصر كانه جالات مسفر  
ويجمع الجمال أيضا على أجال وأجل وجاله بالهاء ومن ذلك أوان فانه جمع أنية الذى هو  
جمع انه ككساء وأكسية وكثير من الناس يظن ان الانية مفرد وهو غلط لما علمت  
وكذلك أسام جمع أسماء التى هى جمع اسم وصواحيات جمع صواحب وهى جمع صاحبة  
ولما فرغ من الكلام على التنسية والجمع شرع يشكلم على المعرفة والنكرة فقال (المعرفة  
والنكرة) يعنى ان الثامن والتاسع من أصناف الاسم المعرفة والنكرة وهما اسما  
مصدر لشكر وعزف المشدود مصدران للتحفف يقال نكرت الرجل بالكسر ضد عرفته  
قال الشاعر

وان أنكرتني بلدة أو نكرتها \* خرجت مع البازي على سواد

ثم وضع الاسم المعرفة والمنكر وقدم المعرفة لأنها أشرف من حيث دلالتها على معنى  
ومن قدم النكرة كابن مالك نظر لكثرتها ولسبقها تعقلا واعتبارا لانها تبدل على الشيء  
من حيث هو وأما المعرفة فلا بد لهما من تعيين ولذا قال (المعرفة) هى (ما) أى اسم (دل)

وضعا (على شيء) واحد (يعنيه) فحوزيد ونخرج بذلك التكررة فهي مادل على شيء  
لا يعنيه فهذا التعريف شامل لجميع أنواع المعارف فخرج لسائر التكررات نقول ابن مالك  
في شرح التسهيل من تعرض لهذا المعرفة بعجز عن الوصول اليه بدون استدراك عليه اه فيه  
استدراكه عليه ثم شرع في ذكر أقسامها فقال (وهي) أي المعرفة من حيث هي (على  
خسة أضرِب) على ما ذكرنا وبعضهم عدّها ستة بزيادة الموصوف ولعل المصنف  
أدرجه في المبهم أو غيره وبعضهم عدّها سبعة فزاد التكررة المقصودة في النداء كما ربحا ليعين  
واختار في التسهيل أن تعريفه بالإشارة اليه ونقله في شرحه عن نص سيبويه وزاد ابن  
كيسان ما ومن الاستفهاميتين وابن خروف ما في دقته ما قلنا ولعل المصنف أدرجه في  
المعرف بالفقيل أن تعريفه بال محذوفة وناب حرف النداء عنها قال أبو حيان وهذا  
الذي صححه أمهاتنا الأول (العلم) وهو ما وضع على شيء يعنيه غير متناول ما أشبهه سواء  
كان علم شخص كزيد أو علم جنس فهو أسامة مذكرا أو مؤنثا قلا وأ غيره والثاني (المضمر)  
وهو مادل على متكلم أو مخاطب أو غائب وهذه عبارة البصريين والكناية والمكنى عند  
الكوفيين والثالث (المبهم وهو شيان أسماء الإشارة والموصولات) الاسمية وسميت  
مبهمة لأن معانيها لا تعلم بالتحسين بل بالإشارة والصلة واختلف في تعريف الموصول فقيل  
بالصلة وقيل باللام أن كانت فيه وبينتها أن تكون (و) الرابع (المعرف باللام) المعرفة  
بأقسامها بخلاف الزائدة والموصولة قلت وفي قوله باللام إشارة إلى اختيار مذهب سيبويه  
من أن المعرفة هو اللام فقط وأقوى بالمهزلة توصلا للنطق بالسكن وحزم ابن مالك في  
فصل زيادة همزة الوصل بأن همزة آل همزة وصل يشعر بترجيحه لهذا القول وعليه  
الجمهور كما قاله أبو البقاء في شرح التكملة. ولسيبويه قول آخر وهو أنها مجملتها حرف  
تعريف واللفظة مذهب الخليل أن المعرفة هي ما عا ورجحه ابن مالك في شرح  
التسهيل والسكاكبة فالهمزة همزة قطع وعاملوها معاملة الوصل في الدرج ومذهب المبرد  
أن الهمزة هي المعرفة زيدت عليها اللام للفرق بينها وبين الاستفهامية (و) الخامس  
(المضاف إلى أحدهما إضافة حقيقية) أي معنوية نحو غلام زيد وغلامه وغلام هذا  
وغلام الذي وغلام الرجل نفرجت اللفظة نحو جاء ضارب زيد لأن أوغدا لانها لا تفيد  
الاختصاص فكأن تقدم في محض الإضافة بشرط أيضا أن لا يكون المضاف متوغلا في الإبهام  
كشبل وغيره ونشبه وأن لا يكون واقعا موقع تكرة نحو جاء زيد وحده وهل المضاف في  
رتبة ما أضيف إليه أو في رتبة العلم ذهب الجمهور إلى الثاني قال ابن هشام بدليل قولهم  
مررت بزيد صاحبك اذ لو كان المضاف إلى الضمير في رتبته لزم أن تكون الصفة أعرف  
من الموصوف اه قلت وفيه انه لا مانع من ذلك كما قدمته في توضيحها ولذلك أطلق ابن مالك

وكذا المصنف في المفصل حيث قال وأما المضاف فيعتبر أمره بما يضاف إليه اه  
 تبيينه في انبائه بالمعارف على هذا النسق إشارة إلى اختيار مذهب الكوفيين من  
 أن أعرف المعارف العلم ثم ما بعده إلى آخر ما ذكره لأن العلم لم يقع صدبه حين الوضع  
 الا واحد معين بخلاف سائر المعارف والمنقول عن سيبويه وعليه جمهور النحاة وصرح به  
 المصنف في المفصل أن أعرفها المضمرا الخ وهو الاصح كما صرح به الاشتغاف وهو ظاهر لانه  
 أخص المعارف وانما كان العلم أعرف من اسم الإشارة لما علمت بخلاف اسم الإشارة فان  
 مدلوله عند الوضع أي ذات معينة وكان اسم الإشارة أعرف من الموصول لأن مدلوله يعرف  
 بالعين والقلب معا واختار ابن مالك أن الموصول والمحملي بأل في مرتبة واحدة ولكن  
 المشهور أن الموصول أعرف لشبهه باسم الإشارة واختار ابن كيسان أن المحملي أعرف لأن  
 الموصول قد يقع تحتها فحقول من أنزل الكتاب الذي وقد علمت ما فيه قال العلامة الأمير  
 اعلم انه وقع في ترتيبها في التعريف خلاف مبسوط موجه بتوجيه ليست بالقاطعة وأنا  
 لا تظهر لي الا أن ذلك اصطلاح فقط بل أصل المعرفة والنكرة مجرد اصطلاح اه ولما تكلم  
 على المعرفة شرع يتكلم على النكرة فقال (والنكرة) هي (ما) أي اسم (شاع) استعماله (في)  
 افراد (أمته) بالضم والتشديد أي جامعته أي ما وضع ليدل على شيء لا بعينه يعني انه يصدق  
 على كل فرد من الافراد على سبيل البديل عن الفرد الآخر فكما يطلق على واحد من الافراد  
 يطلق أيضا على كل واحد ويقبل آل مؤثرا فيه التعريف تقول الرجل وفرس بخلاف  
 فحوصن فان آل الداخلة عليه لا تؤثر فيه تعريفا فليس نكرة كما صرح به السجوطي في  
 شرح ألفية ابن مالك وذلك (فحوصن) رجل وفرس في قولك (جاءني رجل وركبت فرسا)  
 فان ما ذكر من رجل وفرس لا يختص به واحد دون آخر من الافراد بل هو شائع لكن  
 باعتبار مدلوله لأن الالفاظ لا شيع فيها وانما الشيع في المدلولات وانما يذكركه لانه أقساما  
 كل معرفة بل اقتصر على المثال لانه الممكن والمراد الامة الموجودة أو المقدرة لتشمل فحوصن  
 شمس ويفهم من صنيعه عدم الواسطة بينهما وهو الاصح خلافاً لمن أثبتا فحوصن لا يندخله  
 تموين ولآل كن وما ثم شرع يتكلم على المذكر والمؤنث فقال (المذكر والمؤنث) يعني  
 ان العاشر والحادي عشر من أصناف الاسم المذكر والمؤنث وقدم المذكر لانه الاصل بدليل  
 انه ما من مذكر ولا مؤنث الا و يطلق عليه شيء وهو مذكر وبدليل تغليب المذكر ان اجتماع  
 مع المؤنث الا في موضعين أحدهما في تنبيه الضمير فرار من اجتماع الزوائد والثاني  
 في التانيخ مراعاة للاسبق ولانه لا يفتقر إلى زيادة والتأنيث يفتقر إليها ولذا لا يحصل  
 الا بزيادة كما قال (المذكر) هو (ما) أي اسم (ليس) فيه تاء التأنيث ولا ألفه المقصورة  
 والممدودة فحوصن وعمر والالف المقصورة ألف لينتزعائدة على نية الكلمة للدلالة

على التأنيث والمدودة كذلك الا انه يزاد قبلها ألف فتقلب هي همزة وقدم التاء لانها  
أكثر وأظهر دلالة على التأنيث من الالف وعبارته في المفصل المذكور ماخلع  
العلامات الثلاث التامو الالف والياء في نحو غرفة وأرض وحبل وجرأ وهذى والمؤث  
ما وجدت فيه احداها اهـ (والمؤث) هو (ما) أى اسم وجد (فيه احداها) أى  
المذكورات اما لفظا (كغرفة وحبل وجرأ) أو تقديرًا كزنب وأرض وهذى  
وبعرف التقدير للتاء في الاسم بالضمير اذا أعيد اليه نحو الكنف ثم شتت ونحوه كالأشارة  
اليه نحو هذه جهنم والرد لها في التصغير ككتيفة وفي الحال نحو هذه الكنف مشبوبة  
والنعت والخبر نحو الكنف المشبوبة لذينة وكسوة وطها في عدده والا كتر فيها أى التاء أن  
يجامعها للفرق بين صفة المذكور وصفة المؤث كسلم ومسلّة وقل جميعه في الاسم كاهرى  
وامرأة ورجل ورجلة وجاءت لتمييز الواحد من الجنس كثيرا كتمرة وتمرّة ولعكسه قليلا ككأ  
وكأة وللبالغة كراوية وإنا كدها كنسابقولنا كيد التأنيث كنهجة والتعريب ككيالطة  
وعوضا عن فاء كعدة وعن كاهامة ولا م كسنة ومن زائد على كاشعنى واشاعة وأغير معنى  
كزبدق وزنادقة ومن مدة تفعل كزكية كآهاله السبوطى في شرح ألفية ابن مالك وقوله  
ككيالطة هو كيال جعان للكيالطة وهى ميال كآفى القاموس قال بعض حواشيه اطلاقه  
صرح في أنه مفتوح وصرح به غيره وفي المصباح والمغرب وغيرهما أنه بكسر الكاف اهـ  
واعلم ان العرب قد اعتبرت التأنيث في بعض الاشياء لأسباب فعاملاوها معاملة الاناث  
كالشمس اعتبروها أنثى لوقوعها في مقابلة القمر والكأس لوقوعها في مقابلة البريق  
ومن ثم قال أهل العربية مؤنث حقيقى لنوات الفروج ومؤنث مجازى لغيرها ولنا قال  
المصنف (والتأنيث على ضربين حقيقى) وهو ما بآرائه كفى الحيوان كآفى المفصل  
وذلك (كتأنيث المرأة والحبل والناقّة) ونحوها (وغير الحقيقى) وهو المجازى يعنى الذى  
ليس له فريج (كتأنيث الظلمة والبشرى) والنعل وغيرها مما يتعلق بالوضع والاصطلاح كما  
في المفصل ثم ان الاشياء التى لا تميز ذكرها من أنثاها ما كان منها بالياء فمؤنث ككلمة  
وبعوضة وما خلا منها فذكر كبرغوث وجندب فإعراى اللفظ لعدم معرفة المعنى في الواقع  
فلا يجوز تأنيث المذكور منه ولو أريد به مؤنث ولا العكس كما صرح به العلامة الصبان نقلًا  
عن أبي حيان (والتأنيث الحقيقى أقوى) من المجازى (فلذلك امتنع) في حال السعة  
على التصريح أن يقال (جامه سند) باسقاط علامة التأنيث في الفعل الماضى ومثله الضمير  
والوصف ألا ما يستوى فيه التذكير والتأنيث فلا تلحقه التاء وكذا المضارع فلا تلحقه  
لاستغنائها بتاء المضارعة وكذا الامر لاستغنائها بالياء كما صرح به السيوطى في شرح ألفية  
ابن مالك وقد أشار لئلك الحريرى في ملحة الاعراب بقوله

ونلحق التاء على التحقيق \* بكل ما تأنيثه تحقيق  
كقولهم جاءت سعاد ضاحكة \* وانطلقت فاقه هند رائكة

لان التاء لفرق الفصل المسند الى المذكر والمؤنث لا لفرق المذكر والمؤنث فهي للدلالة  
على تأنيث المسند اليه وليست اسماء اخلافا لمزعمه الخواص فقد رد عليه ابن هشام بأنه خرق  
لإجماعهم وقال السيوطي في شرح ألفية ابن مالك حكى سيمويه عن بعضهم قال فلانة  
اه وصرح الاشموني بشذوذه وحكى بعضهم جواز أن تقول جاء هند قال المبرد والحذف  
ليس من كلام العرب ولذا قال ابن الانباري ولما التزموا التاء في المستقبل فقالوا تقوم هند  
كرهوا أن يقولوا في الماضي قام هند لئلا تختلف العلامات وقال بعضهم وأما نحو قام هند  
وزيد فلا يجوز عند الجمهور ومن العرب اه يعني انه يلزم بقاء التاء اذا عطف عليه مذكر  
كما يلزم حذفها في نحو قام زيد وهند والغلب خاص بنحو هند وزيد قائمان كما صرح به  
العلامة الصبان (وجاز) أن يقال (طلع الشمس) باسقاط علامة التأنيث لانه غير حقيقي  
وان كان المختار طلع على الاصل وهذا اذا لم يفصل بين الفعل والفاعل الحقيقي التأنيث  
بفاصل (فان فصل) بينهم بفاصل ما (جاز) تجريد الفعل من علامة التأنيث (نحو جاء اليوم  
هند) وأتى القاضي بنت الواقف قال تعالى ولو كان بهم خصاصة وقال الشاعر  
ان امرأ غرمسكن واحدة \* بعدى وبعذك في الدنيا مغرور

قلت وذلك لان الفاصل سهل الحذف وصار كالعرض من التاء ولكن الانبات أجد بل  
قيل واجب واذا كان الفصل بالا وسوى وغير نحو مازكي الافتاة ابن العلاء فالحذف  
يفضل عند الامام ابن مالك على الانبات اذا الفعل في المعنى مسند الى مذكر لان تقديره  
ما زكي أحد الافتاة ابن العلاء كما صرح به السيوطي وقال الجمهور عدم الحذف خاص بالشعر  
كقوله

ما برئت من ربة وذم \* في حربنا الانبات الع

وهذا في حقيقي التأنيث كما رأيت وأما الفصل في المجازي فقد أشار اليه بقوله (وحسن  
طلع اليوم الشمس) بترك علامة التأنيث اظهارا لفضل الحقيقي على غيره هذا مراده  
واستظهر الدماميني استحسان انبات العلامة محالفا للصنف وغيره قال لان الكتاب  
العزير قد كثرة الانبات بالعلامة عند الاسناد الى ظاهر غير حقيقي كثرة فاشية اه وفيه  
أن كثرة الانبات في القرآن يحتمل أن تكون لاقتضاء المذموم وقوله (هذا) أي مائة قدم من  
جواز الامرين محله (انا أسند الفعل الى ظاهر الاسم) حقيقيا أو غيره كمثل (وأما اذا  
أسند) أي الفعل (الى ضميره) أي الاسم (نعين) أي وجب (الحاق العلامة) بالفعل  
وذلك (نحو) قولك (الشمس طلعت) والمرأة قامت ولا يجوز طلع وقام لانهم يعاينهم



السامع ان الفاعل مذكر يحجب بعد ذلك نعم يجوز ذلك في ضمير الجازي في الشعر كما في قوله  
 فان الحوادث اودى بها \* كذا قاله ابن مالك واجازه ابن كيسان في التثنية ايضا فيقال  
 الشمس طلع كطلع الشمس واما ضمير الحقيقي فنص الدماميني في حاشية الغني على انه  
 لا يقال هندد قام مثلا على تأويل هندد شخص ولما كانت تاء التانيث تارة تظهر في اللفظ  
 وتارة تقدر قال (والتاء الدالة على التانيث (تقدر في بعض الاسماء) الخالية منها  
 لفظا سواء كانت ثلاثية وعليها اقتصر هنا حيث قال (نحو ارض ونعل) وعين وأذن  
 اوربانية كما صرح به في المنصل نحو عناق وعقرب وذراع والدليل على تقديرها في  
 الثلاث شيان الاسناد والتصغير كما صرح به في المفصل خلافا لقول بعض الشراح  
 التصغير لا غير وان اقتصر عليه المصنف هنا حيث قال (بديل) قوله في التصغير  
 (أريضة ونعيلة) لان التصغير كالجعل يرد الاشياء الى اصولها كلساني والاسناد نحو  
 وأخرجت الارض أثقالها والدليل على تقديرها في الرباعي الاسناد فقط نحو وبرزت  
 الحميم لمن يرى كذا قاله بعض الشراح تبعا للمصنف في المنصل وفيه ان التصغير لا يختص  
 بالثلاث بل مثله الرباعي اذا صغر للترخيم نحو عنيفة في عناق وذريعة في ذراع كما صرح به  
 الشاطبي قال المصنف (ومما يستوي فيه المذكر والمؤنث) فلا تلحقه تاء التانيث فارقة  
 (نقول) أى الذى بمعنى فاعل ولو صرح به لكان أحسن وهو الاصل ومنه فعل  
 ومفعيل كما صرح به في المفصل ومفعول أيضا كما صرح به ابن مالك (وفعيل) الذى (بمعنى  
 مفعول) ان تبسح موصوفه نحو رجل قتيل وامرأة قتيل لكن غالبا كما يؤخذ من قول ابن  
 مالك

ومن فعيل كقتيل ان تبسح \* موصوفه غالبا التا تمتنع  
 والا قلت هذه قتيبة قال الاثموني ولو قال

ومن فعيل كقتيل ان تعرف \* موصوفه غالبا التا تصنف

لكان أجود ليدخل نحو رأيت قتيلا من النساء فانه مما يصنف فيه التا لعل موصوفه اه  
 وقدم مثل الاول بقوله (نحو حلوب وبني) كصبور وشكور فيقال رجل صبور وامرأة  
 صبور ورجل شكور وامرأة شكور وللتا بقوله (وقتيل وجريح) بمعنى مقتول  
 وجرح فيقال رجل قتيل وامرأة قتيل مثلا كما تقدم وليس ما ذكرنا من اتیان فاعول  
 بمعنى فاعل وفعيل بمعنى مفعول مقبسا خلافا لبعضهم كما في التسهيل (وتنبيهات)  
 (الاول) انما قلت فارقة لانها قد تلحقه غير فارقة كقولهم ملوثة من الملل وقررة من الفرق  
 بنفختين وهو الخوف فان التاء فيهما البالغة لا الفرق ولذلك تلحق المذكر والمؤنث (الثاني)  
 انما قيدت كلام المصنف بالذى بمعنى فاعل لان الذى بمعنى مفعول قد تلحقه التا نحو كولة

بمعنى مأكولة وركوبة بمعنى مركوبة قال تعالى فتهاركو بهم قال المصنف في الفصل  
وقرى ركوبتهم ومثله حاوية بمعنى محمولة (الثالث) انما قلت وهو الاصل لانه أكثر من  
فعل بمعنى مفعول فهو أصله (الرابع) انما قال المصنف بمعنى مفعول لان فاعلا بمعنى  
فاعل تلحقه التاء نحو رحيم وظريف وجيل واطيف فيقال امرأه جميلة ولطيفة  
(الخامس) انما قلت لكن غالباً لانه أى فاعل المذكور قد تلحقه تاء الفرق جلا على الذى  
بمعنى فاعل كقول العرب صفة ذميمة وخصلة حميدة كالحمل الذى بمعنى فاعل عليه فى التجرد  
ومنه قال من يحيى العظام وهى رميم ان رحمة الله قريب على بعض الاقوال ولما كان مأمراً  
من لزوم التامع الظاهر الحقيقى التائيت خاصاً بالمفرد ومثله المثنى ولن لم يذكر المصنف  
بخلاف الجمع قال (وتأيت الجموع) ومثلها اسم الجنس والجمع (غير حقيقى) بل مجازى  
لانه بمعنى الجماعة وهى من المؤنث المجازى قلت وشمل الجموع العاقل وغيره والمذكر  
والمؤنث والسالم كزيدون والمكسر كزبود فكل ذلك يجوز فيه ترك التاء وهذا مذهب  
الكوفيين وتبعهم ابن باب شاذ وعليه قول المصنف

ان قوى تجمعوا \* ويقتل تحذوا

لا أبالى بجمعهم \* كل جمع مؤنث

ونذهب البصريون الى وجوب تأنيث جمع المؤنث ووجوب تذكير جمع المذكر السالمين  
والبنون جرى مجرى التكسير لتغير نظم واحده كبنات بخلاف ابقية لان سلامة  
الواحد فيها صيرته كذلك كور لكن مقتضى اطلاق كلام ابن مالك فى الاختلاص جواز  
الحذف فى جمع المؤنث السالم قال السيوطى واليه ذهب أبو على وفى التسهيل تخصيصه  
بما كان مفرداً مذكراً كطلحات أو مغيرة كبنات أما غيره فحكمه حكم واحده ولا يجوز  
قام الهندات الا فى لغة قال فلانة اه وقوله (ولذلك) أى لكونه غير حقيقى (قيل فعل  
الرجال) كما يقال فعلت فتوسع فيه بالحق العلامة وتركها (وجاءت المسلمات) كما يقال  
جاءت (ومضى الايام) كما يقال مضت هذا اذا كان الاسناد الى ظاهر الاسم (وتقول فى  
الضمير) أى قىماً اذا كان الاسناد للضمير (الرجال فعلاً) فتأتى به جمعاً على الاصل (وفعلت)  
فتأتى به مفرداً مؤنثاً لكونه بمعنى الجماعة (والمسلمات جن) فتأتى به جمعاً مؤنثاً على الاصل  
(وجاءت) فتأتى به مفرداً مؤنثاً ولكونه بمعنى الجماعة قال الشاعر

واذا العذارى باللسان تقنعت \* واستجملت نصب القدور فلت

(والايام مضين) ومضت على ما تقدم قال الشاعر

تذكرت أياماً مضين من الصبا \* فهيات هيات اليك رجوعها

ولما كان اسم الجنس الجنى كالجنى فى جواز التذكير والتأنيث فيه قال (وشغوا النخل والتمر

مما يفرق بينهما وبين واحد من التاء أو الياء نحو روم ورومي (يذكر ويؤث) قال تعالى  
 كأنهم أبصار فضل منقعر وقال كأنهم أبصار فخل خلوية وقال الشاعر

والمهايا لا تعد الحبرى مكحول \* وهذه عبارة التحوين وأهل اللغة يقولون إن التمر جمع  
 تمر مثلاً قال المصنف في المفصل ومؤنث هذا الباب لا يكون له مذكراً من لفظه لالتباس  
 الواحد بالجمع وقال يونس فإذا أرادوا ذلك قالوا هذه شاة ذكر وجملة مذكراها والثاني  
 عشر من أصناف الأسم (المصغر) أي المحقر إذا التصغير معناه التحقير قال السيوطي في  
 شرح ألفية ابن مالك عبر به سميويه وبالتحقير وهو تفضيلها وقادته الإيجاز لانه يستغنى به  
 عن وصف الاسم فتنبه يا المصغر عن الصفة وقد يكون لتقريب المسافة فتصوحت  
 قبيل المسجد والتمنن نحو ياتى ويأتى ويأخى ويأخى قال الشاعر

ما قلت حبيبي من التحقير \* قد يعذب اسم الشيء بالتصغير

وأشد الحريرى في شرح الملحمة قول الشاعر

بنيا لك الوادى أهيم ولم أقل \* بنيا لك الوادى وبنيا لك من زهد

ولكن إذا ما حب شئ تولعت \* بما حرف التصغير من شدة الوجد

والله أنفع جورجيل قال الكوفيون وقد يأتى لتعظيم ما يشوههم أنه صغير نحو دويبة  
 قال البيه

وكل أناس سوف يدخل منهم \* دويبة تصغر منها الأنامل

ورده البصريون إلى التصغير بناءً عليه بأنه إشارة إلى أن حشف النفوس الذى يرتب عليه  
 أعظم الشاق قد يكون بصغار الدواهي وأعلم أنه يشترط في المصغر أربعة شروط الأول  
 أن يكون اسماً فلا يصغر غير الاسم وشدة تصغير فعل التمجيد في قوله يا ما أملج غزلانا الثاني  
 أن يكون متمكناً أي معرباً وشدة تصغير بعض أسماء الإشارة والموصولات كما سيأتى الثالث  
 أن يكون الاسم خالياً من صيغته أي التصغير فلا يصغر نحو كيت ومبيطر الرابع أن يكون  
 الاسم قابلاً للتصغير فلا تصغر الأسماء المعظمة شرعاً ما دام بها اسمياتها الأصلية ولا يرد  
 مهموز لضعفه هكذا وقد عرفه بقوله (وهوما) أي اسم متمكن (ضم أوله وفتح ثانيه) أي ولو  
 تقدير افعي ما نحو غراب وغزال وكذلك ما بعد الباء في نحو زرج فيقدوز وال الحركة الأصلية  
 واثنان غيرها كما جزم به ابن أياز (ولحقه ياء ثالثة ساكنة) تسمى يا التصغير أما ضم أوله فلا  
 فرع المكبر ودال عليه كما يدل الفعل المبني للجهول على المبني للفاعل فضم مثله وأعلم يكتبوا  
 بضم الأول لجواز أن يكون أول المكبر مضموماً فلا يحصل الفرق وأما فتح ثانيه فلا  
 أخف من الكسر وأما زيادة الياء فلا يحصل الفرق بين المصغر والمكبر كما فى مثل  
 صرد وخص اليا معون غيرها لأنها أخف من الواو ولأنها زيدت للجمع في مثل درايم وأما

جعلها ثالثة فلان الحرف الثالث من الفعل المبني للفعول يقلب ياء اذا كان حرف لين  
كعدى وأقيم فناسب أن تراد الياء الثالثة لما بينهما من المشاكلة وأما جعلها سا كثة فثلاثا  
تنقلب ألفا ولما كان المصغر لا يتجاوز ثلاثة أمثلة كما صرح به في المفصل لانه ما ثلاثي  
أورباعي أو خماسي وان كان تصغيرا لمجلى مستكرها كتكسيه لسقوط خامسه كما  
صرح به في المفصل أيضا قال (وأمثله) أى التصغير أى صيغة ثلاثة (فعل كفليس)  
تصغير فليس وهو ثلاثي (وفعل كدريهم) مصغر درهم وهو رباعي (وفعل عيسل  
كدنيير) مصغر دينار وهو خماسي قال في شرح اللمعة وأصل دينار دينار بتشديد  
النون والحرف المشددين ثانيا فأبدلوا من النون الاولى ياء فصارت ديناراً والتصغير كالجع  
يرد الاشياء الى أصولها فلذلك ردت النون التي أبدلت الياء اليها الى أصلها في التصغير  
ولكن فك الانغام ضرورة وقوع ياء التصغير ثالثة ففصلت بين النونين وماعدا ذلك فهو  
خارج عن الاصل كما ساقى اه وفي المفصل أن تصغيرا لمجلى مستكره كتكسيه لسقوط  
خامسه فان صغر قيل في نحو فرزدق فريزد ومنهم من يقول فرزق والاول الوجه وقال  
الاخفش سمعت من يقول سفير رجل متعرج كالتركسير والتصغير من واحد اه وفي  
شرح اللمعة أن العرب استنقأت تصغير الاسم المجلى ان لم يكن رابعة حرف علة وكذا  
السداسي فاذا كان في المجلى حرف علة اختص الحذف به نحو فرقرى اسم مكان فتقول  
قرير قال وأما السداسي والسباعي فيحذف من كل ما فيه من الزيادة فتقول في  
مستخرج مخير وقس ما أشبه ذلك عليه اه وتخصيص التصغير بهذه الاوزان  
اصطلاح خاص بهذا الباب اعتبر فيه مجرد اللفظ تقريبا بتقليل الاوزان وليس جارا  
على مصطلح الصرفين ألا ترى أن وزن أحمر ومكريم وسفيرج في التصغير فاعيل  
وفي التصريف أفعل ومفيعل وفعليل وما جاء على خلافها فاعلة منعت من أحدا الاوزان  
المدكوكة بان كان المصغر على وزن أفعال فان تصغيره على أفيعال وقد أشار لذلك بقوله  
(وقالوا) أى على خلاف الاصل (أجيبال) تصغير أجال أو كان آخره ألف التانيث  
المددودة نحو حراء وقد أشار اليه بقوله (وحبراء) أو ألف وفون مشاهتان لاني التانيث  
نحو عثمان ولذلك لم يجمع جمع تكسير بان يقال عثمانين وقد أشار اليه بقوله  
(وسكران) تصغير سكران أو ألف التانيث المقصورة اذا كانت رابعة فتحو حبل وقد  
أشار اليه بقوله (وحبلى) فان زادت فان كانت سابعة أو سادسة حذفت وان  
كانت خامسة لم تنسب قهامة حذفت أيضا والافانث بالجار نحو حبارى وذلك  
(الحاقطة على الالفات) لانهم لو قلبت ياء لم يبق الجمع ولالتانيث علامة وأما نحو  
سكران فلشابهته ما حوفظ عليه ومثل ذلك ما اذا كان آخره تاء التانيث فتحو قصعة

فإنك تقول قصبة أو باء النسب نحو بصري أو كان مركبا من جيا أو اضافيا نحو يعيلبك  
وعبيد النار أما الاسنادى فلا يصغر أو كان منسقا أو جمع مذكرا لم نحو زبيد بن  
وزيد بن فهذا كله خارج عن الاصل وجازلان الزيادة فيه في تقدير الانفصال فكأنها  
كلمات مستقلة والتصغير وارد على ما قبلها ولما كان التصغير جاريا مجرى الجمع  
في رد الاشياء المتغيرة الى أصولها قال (وتقول في) تصغير (ميزان و باب و ناب  
وعصا موزين) بدليل موازين في الجمع اذا أصل ميزان موزان بالواو ثم قلبت ياء لسكونها  
وانكسار ما قبلها (و بوب) اذا أصله بوب بدليل أبواب وعذا مثل لما كانت ألفه مبدلة  
من واو كما علت ومنه ما اذا كانت مبدلة من همزة نحو آدم تقول في تصغيره أو يدم ومنه  
أيضا ما اذا كانت أصلية ونلك نحو ضارب تقول ضروب ومثل ذلك أيضا ما اذا كان ياء منقلبة  
عن واو نحو قومة ودومة تقول قومة ودومة (ونيب) لان ألفه مبدلة من ياء بدليل أنياب  
وأجاز الكوفيون في نحو ناب وب كالأجاز واشوئج في نحو شيخ ويثر يدها مع في يفسه  
بويضة ومثل ذلك ما اذا كان واو مبدلة من ياء نحو موقن وموسر تقول ميقن وميسر من  
اليقين واليسار (وعصية) أصلها عصوة لكن قلبت الواو ياء لاجتماعها مع الياء واذا  
كان ياء مبدلة من همزة ردي التصغير همزة فتعوز ب و ذ ثيب واذا كان ياء بدليل سرف صحب  
رد لاصله كديتار كما تقدم عن شرح الملحمة ومثله قيراط وديوان تقول قيريط ودويون  
وفي لغز ديتة ابدالها واو وعليه قول العامة شوية في تصغير شيء وهذه أمثلة للتغيير  
بالقلب كإزيت وأما التغيير بالحذف فقد أشار اليه بقوله (و) تقول (في) تصغير (عدة)  
اسم من الوعد (وعيد) برد الفاء المحذوفة اذا أصله وعد حذفت الواو وعوض عنها الهاء  
وقد أشار المحذوف لانه بقوله (و) تقول (في) تصغير (يد يديه) برد لاه اذا أصلها يدي  
حذفت الياء اعتبارا فلما صغر ردت اليه وقد أشار المحذوف عينه بقوله (و) تقول (في)  
تصغير (سه) اسم الدبر (ستية) اذا أصله ستة حذفت عينه تخفيفا فلما صغر ردت الي  
أصله ولذا قال (ترجع) أي الكلمات في التصغير (الى الاصل) أي الى أصولها  
لما علت من أن التصغير كالتكسير يردان الالفاظ الى أصولها وقد أشار لذلك في الملحمة  
بقوله

واردد الى المحذوف ما كان حذف \* من أصله حتى يعود منتصف

يعني انه لا بد من رد الثالث المحذوف حين التصغير ليتمكن في الاسم بناء فاعيل فيصير باعيا  
ياء التصغير وهذا معنى قوله حتى يعود منتصف أي حتى يرجع رد الثالث وياء التصغير على  
أربعة أحرف ونصفها اثنان ومن ذلك فم فانه يصغر على فوه لان المحذوف منه واو لانه  
يجمع على أفواه ولحن من قال قيم وأما قولهم في عيديد ففساد كما صرح به ابن مالك اذ قياسه

عوي دلان من عادي عود لكن خافوا الالتباس بتصغير عود كما قالوا في جمعه أعياد فلذلك  
وترك المصنف ما إذا كان التغيير بالزيادة نحو رسالة وحكمه أن تحذف الزيادة فيقال رسالة  
واعلم أن التأنيث ان كانت ظاهرة في الاسم فهي ثابتة أبدا وإن كانت مقدرة فاما أن  
تكون في التلافي وقد أشار إليها بقوله (وتأنيث المقدرة في) الاسم (التلافي ثبت)  
وجوبا (في التصغير) فهو ضرورة وعينية ومحل ذلك ما لم يحذف لبس كشجر وبقر وخس فلا  
تقول شجرة لا لتباسه بتصغير شجرة وأنت تريد تصغير شجر وقس الباقي وانما قيدت بالاسم  
لان الصفة لا تلحقها التاني فيقال ملحمة خليف فرقا بينهما كما صرح به صاحب المصباح وأشار  
إليه المصنف في المفصل وقد شدّد التجريد من التاء في بعض الاسماء ولذا قال (الاماشمن  
نحو عريس) تصغير عرس بكسر العين (وعرب) تصغير عرب بفتحها ونحوه قويس ونعيل  
ولما أن تكون في الرباعي وقد أشار إليها بقوله (ولاستثنت) التاء (في) الاسم (الرباعي)  
وذلك (كقولك) في تصغير عريب (عريب) لان التاء وان كانت كلمة رأسها لانها بحرف  
الكلمة المتصلة هي بها والحرف الاصل يحذف اذا كان خامسا وشذ الحاق التاء بغير  
التلافي كما أشار لذلك بقوله (الاماشمن نحو قديعة) تصغير قدام (ووريشة) تشديد الياء  
ونحوه أمية تشديد الياء تصغير امام لانها من الظروف وجميعها من كسرة ما عدا  
المذكورات فالعلم يظهر لظن انها مذكرة كذا قيل والمفرغ من الكلام على تصغير  
المفرد شرع تكلم على تصغير الجمع فقال (وجمع القلة يحقر) أي بصغرا (يا) على بناءه  
مكسرا كان (نحو كيلب) تصغيراً كلب (واجبال) مصغراً جبال أو مصغراً نحو  
الزيدون والهنيدات في زيدون وهنديات وذلك لقرب القلة من معنى التصغير (وجمع  
الكثرة يرد إلى واحدة ثم يصغر ثم يجمع جمع السلامة) ان لم يكن له جمع قلة وذلك (نحو  
شوبرون ومسجدات في) تصغير (شعراء ومساجد) ولا يصغر على بنائه للتنافي بين التصغير  
والكثرة فان كان المفرد جمع قلة أضافه مذهبان كما أشار إليه بقوله (أو) يرد إلى جمع  
قلة إن وجد) المفردة وذلك (نحو غلغة في) تصغير (غلان) فقد قال في المصباح وسمع أئمة  
على غير قياس ٨١ (وان شئت) رددته إلى مفردة ثم تصغره ثم يجمع جمع السلامة لما  
بالواو والنون فنقول (غليون) أو بالالف والتاء نحو دورات كما تقول أدبر في تصغير دور  
قال في المفصل وحكم اسماء الجموع حكم الاحاد تقول قويم ورهيط وأيل وغنيم ٨٢ واعلم  
أنه قد يقتصر من الاسم على أصوله ويصغر ويسمى تصغيرا الترخيم وقد أشار إليه بقوله  
(وتحقيق) أي تصغير (الترخيم) هو (أن يحذف زوائد الاسم) حتى تصير الكلمة على  
حروفها الاصول (ثم يصغر) فان كانت أصوله ثلاثة صغر على فاعيل وذلك (نحو زهير  
وحيث) كعطف تصغير معطف وشيم وجيد (في) تصغير (أزهر وحارث) وهاشم

ومحمد وجماد وأحمد وحمدان والاعتماد في بيان المراد على القرينة وإن كانت أربعة  
فعل في فعل نحو قورطس وعصيفر في قورطاس وعصفور فإن صغرت ما ذكر بلا ترخيم  
قلت أنهر وحورث وهوشم وحويد في حامد وحيدن في حمدان ومحمد في محمد  
وجميد في جماد ومحمد في محمود وبصغر ابراهيم واسماعيل تصغير ترخيم على  
ما قاله سيبويه على بره وسيمع بحذف الهجرتين والالف والياء وحذف ميم  
ابراهيم ولام اسماعيل وهوشاذ وإذا قال في شرح الكافية ولا يقياس عليها وأما  
تصغيرهما فغير الترخيم فعلى ربههم وسيمعيل وهو مذهب سيبويه أيضا وهو الصحيح  
ثم من الأسماء ما لا يصغر كالضمان وكأين ومتى وحيث وعند ومع وغير وحسبك  
ومن وما وأمس وغد وأول والبارحة وأيام الأسبوع والاسم الذي بمنزلة الفعل نحو اسام  
الفاعل فلا يقال في نحو ضارب ضويرب ولما فرغ من تصغير القياس شرع في تصغير  
ما شذذ ومنه بعض أسماء الأشارة والموصولات فقال (وتقول في) تصغير (ذاوتا)  
مفردين (ذاوتا) بفتح الذا والياء وشذذ الياء فيهما والاصل ذيا ثلاث ياءات وإنما  
غيرا للفرق بينهما وبين الأسماء المتكئة وقالوا في تثنيتهما ذيان وتيان وعامع تصغيره  
أيضا أولا بالقصر والمذ فقبل في الأول وأليا في الثاني أوليا بالهمز ولم يصغر من الأشارة  
غير ذلك (و) تقول (في) تصغير (الغى والى) مفردين (الذيا والتيا) بفتح اللام وإدغام  
ياء التصغير في يائهما ثم ألغى التعويض وضم لامهما لغة كافي التسهيل خلافا لمن أنكرها  
كالحريري في درة الغواص وقالوا في تثنيتهما السنيان والتيان وفي الجمع اللذون  
والذيين والتيات بالفتح جمع التى وقالوا في اللاتى اللوتيا وفي اللاتى اللويا بالإدغام  
وسق شذوذ المذ كورات شبهها بالأسماء المتكئة من حيث كونها توصف ويوصفها  
ونذكر وتوث وتثنى وتجمع فاستيج تصغيرها لكن على وجه نحو لقبه تصغير المتكئ  
كأريت قال السيوطي في شرح ألفية ابن مالك ومنع ابن هشام تصغيره استغناء بها  
والله واللاتى استغناء بالتيات وانفقوا على منع تصغير ذو اللباس ويصغر أيضا من  
غير المتكئ شذوذ أفعل في التعجب نحو ما أحسنه والمركب تركيب مخرج اه ومما شذذ  
أيضا قولهم أنيسبان ومغبربان في انسان ومغرب والقياس أنيسين ومغبرين ومما شذذ أيضا  
قولهم روجيل في رجل والقياس رجيل فكفليس ومما شذذ أيضا تصغيرهم ليله على إيلية  
والقياس ليلية وكذلك تصغيرهم عشبة على عشينشة والقياس عشبة والثالث عشر من  
أقسام الاسم (المسبوق) قال في المنهاج وينسب إلى ما يوضح ويميز من أب وأم وبني وقيلة  
وبلد ونسبائة وغير ذلك اه وقد عرفت بقوله (هو الاسم المحقق بالآخر ما مشددة) مكسور  
ما قبلها أو الحقت (للنسبة إليه) أى لتدل على النسبة إليه وذلك لأن النسبة بمعنى حاث

فلا بد لها من علامة وكانت من حروف اللين تخففتها وخلصت الآخر لانها بمنزلة الاعراب  
وكانت ياء لانها لو كانت ألفا لصار الاعراب تقديريا ولو كانت واوا للزم الثقل وبذلك  
العمل يصير الاسم وصفا يمت به ويعمل عمل الاوصاف نحو مررت بعصري أبوه وإذا كان  
الاسم مخنوما بنا التانيث يجب حذفها منه عند النسبة اليه فتكون النسبة اليه  
كالنسبة الى الخالي منها فتقول في النسبة الى فاطمة فاطمي والى مكة مكي ولذا قال  
(وحقه) أي المنسوب أي يجب فيه (أن يحذف منه تاء التانيث) لانك لو نسبت مذكرا  
الى مؤنث بالتاء وأبقيتها لكنت مؤنثا لذكر ثم عطف على تاء التانيث قوله (ولو نون  
الثنية والجمع) أي المصحح بقرينة ما يأتي ولو قال وزيادة الثنية والجمع لكان أولى لينتم  
الالف والياء في التثني والواو والياء في الجمع ولذا قال ابن مالك

وعلم الثنية احذف للنسب \* ومثل ذا في جمع تصحيح وجب

أي لان المعنى يحصل بالنسبة للفرد فاذا بقيت الزيادة كانت ضائعة وقدم مثل لما حذفت  
منه التاء بقوله (كعصري) في المنسوب البصرة وتقول اذا نسبت الى مسلمين منى والى  
مسلمين جمع مذكر والى مسلمات هذا مسلمي في جميعها وقد أشار لذلك بقوله (وقنصري)  
في المنسوب لقنصرين اسم بلد وهذا أي حذف الزيادة اذا سمى بها كالأب والابن  
النون فتقول مسلماني ومسلموني وقنصريني واعلم انه اذا لزم اجتماع كسرتين مع ياء  
النسب في اسم ثلاثي وجب فتح عينه عند النسب دفعا للثقل وقد أشار لذلك بقوله (وأن  
يقال) أي ويجب أن يقال (في نحو عمر) يفتح أوله (ودئل) بضم أوله وكسر ثانيه أي  
من كل اسم ثلاثي كليل بكسر أوله ونائبه (نحري) بفتح الميم (ودؤل) بفتح الهمزة وبالي  
بفتح الباء وأما الارباعي نحو تغلب أو الخلسي نحو حميرش فالأصح أن لا يغير وكذلك  
يجب حذف الباء من كل كلمة على وزن فعيلة بفتح فكسر فكون بشرط كونها مصححة  
العين ولا تضعيف فيها وقد أشار لذلك بقوله (وفي حنيقة) أي وتقول في المنسوب الى  
حنيقة وزن فعيلة (حنني) وزن فعلي قال ابن مالك \* وفعل في فعيلة التزم \* أي  
التزم في النسبة الى فعيلة حذف التاء لانها لا تجتمع ياء النسب وحذف الياء فراقين  
المذكر والمؤنث كحنني وشريني في النسب الى حنيف وشريف وأما قول الشاعر  
ولست بضوي ياولد لسانه \* ولكن سليلي أقول فأعرب

فشاذا لان قياسه سلقى وأما اذا كانت معتلة العين كالطويلة فلاحذف فيقال طويلي  
لانهم لو حذفوا الباء وقالوا طولي لزم قلب الواو ألنا والا لزم الثقل كما قاله الجاربردي  
وكذلك ما كان مضاعفا كالجبلية فيقال جبليلي بلا تغيير والا لزم اجتماع المثليين ومثل  
فعيلة فلياذ كرفعولة بفتح فضم نحو قولة وصرورة فيقال قوولي وصروري للمذكر



ولا يقال قولى مثلاً خلافاً لسيويه وتبعه المصنف في المفصل وكما التزم فعل في فعيلة كذلك  
التزم في فعيلة بضم ففتح فسكون نحو جهينة فيقال جهنى واعلم انه اذا كان آخر  
المتقوص ياء مشددة وكان قبلها أكثر من حرف فالتباس قلبها واوا وقد أشار لذلك بقوله  
(و) تقول (في) المنسوب الى (غنية وضريبة) اسم قرية لبنى كلاب (وأمية) وزن قصبة  
اسم قبيلة (غنى وضروى) بفتح الفاء (وأموى) بضم الفاء وشذفتها ومثل هذا الين  
إشارة الى أنها تقلب واوا في كل ما كان على وزن فعيل بفتح الفاء وكسر العين وفعيلة بضم  
الفاء وفتح العين قال في شرح الملة وفيما ذكر وجه آخر وهو عدم القلب فنقول غنى  
وضرى وأمى اه. قلت وهذا الوجه ليس قويا بل هو شاذ كما صرح به المرادى ثم ان الاسم  
الذى في آخره ألف لا يخلو ما ان تكون ثالثة أو رابعة أو خامسة أو سادسة وقد أشار لبعض  
أحكام ذلك فقال (و) تقول (فيما آخره ألف ثالثة أو رابعة منقلبة عن واو) وذلك  
(كصا) فان ألفه ثالثة منقلبة عن واو (وأعشى) فان ألفه رابعة منقلبة عن واو  
(عصوى وأعشوى) بالقلب واوا ومثل الثالثة المنقلبة عن واو والثالثة المنقلبة عن ياء  
كرعى تقول رحوى والاصلية كرى المسمى به تقول منوى ومثل الرابعة المنقلبة عن واو  
الرابعة المنقلبة عن ياء نحو مرمى تقول مرموى وهذا على الأشهر ويجوز حذفه افتقولا  
أعشى ومرمى وهذا في الرابعة المنقلبة كما رأيت وأما الزائدة فقد أشار اليها بقوله  
(و) يجوز (في) الالف (الزائدة الرابعة الحذف) وهو أحسن كما صرح به في المفصل  
واختار ما بن مالك وغيره أى لان شبهها ابتداء التانيث أقوى من شبهها بالانقلبة عن أصل  
(والقلب) واو وتشبها بالفتح نحو ملهى وقدمثل الحذف بقوله (كحبل) في النسبة الى  
حبل والقلب بقوله (وحبلاوى) ويجوز حينئذ زيادة ألف قبل الواو وتشبها بالممدودة نحو  
حبلاوى وديناوى وجعل ذلك في شرح الملة تبعاً للمفصل وجهاً ثالثاً ونص على ضعفه  
وهذا اذا كان نافي الاسم ساكناً كما رأيت وأما اذا كان متحركاً فالحذف لا غير نحو جزى  
في النسب الى جزى بفتح الجيم والميم والراى لان الحركة كحرف خامس في النقل فيخفف  
بالحذف (وفي) الالف (الخامسة الحذف لا غير كحبارى في) النسبة الى (حبارى)  
لطول الاسم فيزيد ثقله اذا لم يخفف ومثل الخامسة ما زاد كالسادسة والسابعة ولو قال وفيما  
زاد على الرابعة لكان أولى كما قال ابن مالك \* والالف الجائز أن يعلزل \* وسواء في ذلك  
كانت الالف أصلية فهو مصطفي فقول العامة مصطفي ومه مصطفاوى لحن وللتأنيث  
كشال المصنف وأولاً للاحاق نحو جبرى ولذلك قال في المفصل وقبعثرى وجزى في حكم  
حبارى اه. ولم يفرغ مما آخره ألف شرع فيما آخره ياء وهي أيضاً ثالثة أو رابعة  
أو خامسة أو سادسة فقال (وفيما) أى وتقول في كل اسم ثلاثى منقوص (آخره

بـاء ثالثة كم) بكسر الميم من عى عليه الامر التيس نحو شمع ويد (عموى) بالقلب واو او كذا  
 شجوى ويدوى يفتح ما قبل الواو كما صرح به ابن مالك أما القلب فلكراهة اجتماع الياءات  
 وأما الفتح فلتخفيف وتوصلا الى القلب (وفى) الياء (الرابعة كقاض) وقال وجهان  
 الحذف واليسه أشار بقوله (قاضى) وقالى والقلب واوا واليه أشار بقوله (وقاضى)  
 وحافى قال الشاعر

وكيف لنا بالشرب ان لم تكن لنا \* دراهم عند الحافى ولا نقد

(والحذف أفصح) من القلب كراهة اجتماع الياءات والكسرتين ولذلك قال فى المفصل  
 وهو أحسنهما اهـ ومفاد كلامه كغيره ان القلب مطرد ولكن ذكر بعضهم أنهم شواذ  
 النسب عند سيبويه امام الصناعة قيل ولم يسمع الا فى البيت المتقدم (وفى) الياء (الخامسة  
 الحذف لا غير) وذلك (كشورى) فى النسبة لمشتروفا قال ابن مالك

\* كذا لا يا المنقوص خامسا عزل \* قلت ومثل الخامسة السادسة نحو مستقى واعلم  
 ان ما آخره همزة بعد الالف لا يخلو اما ان تكون ثنائيت أو أصلية أو منقلبة عن أصل  
 أو زائدة للاحق وقد أشار لاحكام ذلك فقال (و) تقول (فى) الاسم (المنصرف) حال  
 كونه (من الممدود) نحو كساء ورداه وعلبا وحرباء مما ألفه منقلبة عن أصل أو للاحق  
 (كسافى وحرباءى) بالابقاء تشبيها بالهمزة الأصلية فى نحو قرأ ويجوز فيه أيضا القلب  
 واوان تشبيها بالهمزة التى للثانيت نحو كساوى وعلباوى كما صرح به فى المفصل قال  
 فى شرح المجلة والاثبات أحسن اهـ أى فى المنقلبة عن أصل نحو كساء وسماه ورداه وماه  
 والاف قد صرح بعض المحققين بأن القلب أحسن فى الزيادة للاحق نحو علبا وحرباء  
 المحقق بقرطاس (و) تقول (فى) الاسم (غير المنصرف) حال كونه (من الممدود) نحو حمرأه  
 وزكرياء مما ألفه للثانيت (حمرأوى وزكرياوى) بالقلب واو والتخفيف اذا الهمزة أثقل من  
 الواو ولم تقلب ياء لئلا يجتمع ثلاث ياءات مع الكسرة ولما تكلم على المفرد والجمع المصحح  
 شرع بشكلم على الجمع المكسر فقال (واذا نسب الى الجمع) المكسر باقيا على معنى الجمعية  
 (ردائى واحده) لان كانه واحدا ينسب اليه ولم يشابه المفرد وذلك (كفرضى وصحنى)  
 وككلى (فى) النسوب الى (الفرائض والعائت) والكتب وأما قولهم فرائضى وصحنى  
 بغنمين خطأ وكذلك قولهم كنى كذا قالوا وتبعهم بغض الشراح لكن قيل ان فرائض  
 عمل جرى كالعلم كائنصار فلا يكون النسب اليه خطأ فان لم يكن باقيا على الجمعية بل صار  
 علما جوبا باقوا على لفظه وذلك نحو مساجد علما فتقول مساجدى وكذا اذا لم يكن له  
 واحد ينسب اليه نحو عبايدى فى عبايد وهى الخيل المتفرقة وكذا اذا صار بمنزلة المفرد  
 كائنصار فانه ينسب على لفظه نحو انصارى لاستعماله استعمال الاسماء (خاتمة) كما يحصل

النسب بالحاق الياء المشددة للاسم المنسوب اليه يحصل أيضا ببناءه على صيغة فعال قال في المهمة

وانسب أيا الحرفة كالقبال \* ومن يضاهيه الى فعال

وصيغة فاعل نحو لابن وتامر وفعل نحو طم ونهر ومفعال نحو معطار ومفعيل نحو ناقة  
مخضبة أى ذات جري وهذه الصيغة غير مقبولة خلافا للبرد والصنف الرابع عشر (أسماء  
العدد) وقد تقدم معناها أول الكتاب وقد سلك سبيل قياس التذكير والتأنيث في الواحد  
والاثنتين ففعل واحدة واثنان أو ثنتان وخولف عنه في الثلاثة الى العشرة كما قال (تقول  
ثلاثة) بالياء (الى عشرة فى) جمع (المذكر) نحو عندى ثلاثة رجال (و) تقول (فى) جمع  
(المؤنث ثلاث) بلاتاء (الى عشر) نحو عندى ثلاث نسوة قال تعالى صغرها عليهم سبع  
ليال وعناية أيام وقال والفجر وليال عشر وانما أنت فى جانب المذكر لا اعتبار معنى الجماعة  
ولم يؤنث فى المؤنث للفرق بينهما وذلك أن ما زاد على الثلاثة فيه معنى الجماعة فاحتاج الى  
علامة والمذكر سابق فآخذها فلأولوا جمع المؤنث لزم اللبس وانقلبت جمع لان اسمى  
الجمع والجنس العبرة بلفظهما تذكيرا وتأنيثا تقول ثلاثة من القوم والغنم بالياء  
لتذكيرهما وثلاث من الابل والنحل بالياء وثلاث أو ثلاثة من البقر على ما فى ذلك من  
الخلافا قال صاحب المصباح وهذا فى غير التاريخ فقد قالت العرب سبعة عشر والمراد  
عشر ليال بأيامها فغلبوا المؤنث هنا على المذكر ومنه قوله تعالى يترصدن بأنفسهن أربعة  
أشهر وعشرا قال وفى إضافة العقود نحو عشرو زيدا وعشرون وجهان حكى الكسائى  
عن بعض العرب الجواز ومنعه الأكثر اه وقوله وهذا فى غير التاريخ أى محل وجوب  
التأنيث مع المذكر والعكس فى غير التاريخ أى وأما فيه فيغلب المؤنث فانهم أرخوا بالياء الى  
دون الايام فيقولون خمس خلون ولا يقولون خمسة خلن فلما قالوا خمس بالياء فى العيد  
كان ذلك ظاهرا فى أنهم غلبوا الياء الى لسانها كما ذكرنا الجرجاني وجعاعة وصرح  
به صاحب المغنى والاشموني وغيرهما من المحققين وقوله ومنه أى من التغليب اذا مراد  
وعشرة أيام بلياليهن لكن أنت لتغليب الياى ومن التغليب أيضا ضبعان فى تشبيه ضبع  
للوئث وضبعان لذلك كراذم يقولوا ضبعان وحكى ابن الاثير انهم قالوا لذلك  
ضبع كما قالوا اللانثى وعلى هذا فلا تغليب وأجاز البغداديون والكسائى أن يقال ثلاث  
سجاعات بمعنى أنهم اعتبروا لفظ الجمع قال الاشموني ولم يقل به الفراء ثم ان كان  
لفظه مذكرا ومعناه مؤنثا أو بالعكس يجوز فيه الوجهان وربما أولم ذكر بجوئث  
والعكس نحو ثلاث شغوص أى نسوة وتسعة فائق أى مشاهد (واعلم) أن محل وجوب  
ما ذكر إذا ذكر المعداد بعد اسم العدد كما مثلت أما اذا قدم وجعل اسم العدد صفة فيه

الوجهان كما نقل عن شرح الكافية تقول مسائل تسع ورجال تسعة وبالعكس وكذا  
لو حذف الممدود مع قصده في المعنى كحديث وأتبعه ستامن شوال وأما إذا لم يقصد كانت  
كلها باقية كالألف في خمسة وتمنع الصرف للعلية الجنسية والتأنيث خلافا لبعضهم ولما  
كان العدد يحتاج إلى تمييز لأبوابه قال (والميز مجرور ومنصوب فالجر ور مفرد وهو ميز المائة  
والالف) أي جنسهما ولو غير مفرد كائنا ثوب وثلاثة آلاف فرس وقديما مفردا منصوبا  
ومنه قول الشاعر \* إذا عاش الفتى مائتين عاما \* وهو شاذ فلا يقاس عليه وأجاز ابن  
كيسان المائة درهم والألف دينار وإنما كان مفردا مجرورا للاشتغال بالمائة على العشرة  
والعشرين فأخذت من العشرة لاضافة ومن العشرين الافراد وأما الألف فموضوعة  
عن عشرين فموضوعة لتمامها (ومجموع وهو ميز الثلاثة إلى العشرة) ليطلقها في الجمعية  
وكذا في القلة الآية وأروا جره على نصبه تخفيفا بحذف التنوين وقد مثل لأقسام  
التمييز بقوله (فخمائة درهم وألف دينار وثلاثة أبواب وعشرة غلة) وما خالف ذلك لخارج  
عن القياس ولذا قال (وقد شذفتوا ثلاثة وأربعمائة) إلى تسعمائة لأن قياسا أن يكون  
جمع بحيث يقال ثلاث مئات أو مئتين قال في المنفصل وقد رجع إلى القياس المرفوض  
من قال

ثلاث مئتين للولاء وفيها \* ردائي وجلت عن وجوه الأهاتم  
وهو شاذ وأضروا كما صرح به المحققون ولما تكلم على الميز الجور أخذت تكلم على  
المنصوب فقال (والمنصوب هو) ميز أحد عشر إلى تسعة وتسعين ولا يكون الامفردا فهو  
رأيت أحد عشر كوكبا وعلى خمسة عشر كبا وعشرون دينارا وتسع وتسعون نجمة  
أما نصبه في العقود فلهذا لاضافة وأما فيما عداها فلا تنهم كرهوا أن يصيروا ثلاثة أسماء  
كالاسم الواحد وأما افراده فلأنه لم يصار منصوبا صار فضلة فاعتبر افراده لتكون  
الفضلة قليلة وهذا مذهب الجمهور وأجاز القراجمه عسكا يظهر قوله تعالى اثنى عشرة  
اسباطا وتبعه في ذلك الشيخ بدر الدين ابن مالك كما رأيت في شرح شيخ الاسلام على شذو  
الذهب لابن هشام وظاهر الآية يشهد له وأجيب بأنه بدل والتمييز محذوف أي فرقة  
قال الأشموني وهو الوجه قال (وميز العشرة فلدونها) إلى ثلاثة (حقه) أي الأصل  
والاكثريه (أن يكون جمع قلة) ليطابق الميز الميز وذلك (فمئة عشرة ألفا)  
وخمسة أبواب وخمسة أجر بمئة عشرة غلة (الألف أعوز) جمع القلة قال الجوهري أعوز  
الشيء إذا لم يوجد أنه بان لا يكون مسموعا عن العرب فيؤتى له حينئذ بجمع كثره وذلك  
(فمئة ثلاثة شموع) عجيبة فهملة جمع شمع بكسر أوله وسكون ثانيه وهو أجدس والنعل  
فإنه لم يسمع عنهم أن شمع ولا أشباع كذا قال بعض الشراح قلت ولعل مراده أنه لم يسمع

الانادرا فيجعل كلعديم والافتقد قال في الفصل وقدرى عن الانخفش انه أثبت أشسعا  
وقد يكون غير العشرة فخلدونها جمع كثر ومع وجود جمع القلة القياس فيكون قليلا ولذا  
قال في الفصل وقديستعار جمع الكثرة في موضع جمع القلة كقوله تعالى ثلاثة قروء اه  
يعنى انه قد وضع أحدا لجمعين موضع الآخر اتساعا لفهم المعنى والافهذه الاضافة على  
غير قياس والقياس ثلاثة اقراء لانه جمع قلة مثل ثلاثة أفلس ولا يقال ثلاثة فلوس  
هذا كلامه وقال بعض النحويين هو على التأويل والتقدير ثلاثة من قروء وذهب بعض  
الى أنه يجوز أن يكون جمع كثر من غير تأويل فيقال خمسة كلاب وستة عبيد ولا يجب  
أن يقال خمسة كلاب ولا ستة أعبد وقد شرع في حكم الاعداد المركبة فقال (وتقول  
في تأنيث الاعداد المركبة) والمراد بها ما تركب من الاحاد والعشرة (احدى عشرة) فحو  
عندى احدى عشرة امرأة وألفها التانيث على رأى الاكثرين ولا تستعمل احدى  
الامركة أو موطوفا عليها أو مضافة كاحدى الكبر لا مفردة (واثنتا عشرة) امرأة  
وهو مرفوع بالالف لانه ملحق بالثنى وعشرة واقع موقع فون المثنى (وثلاث عشرة) وأربع  
عشرة) وغنى عشرة وفيها أربع لغات فتح الياء وسكونها وحذفها مع كسر النون  
وقصها ومنه قوله

ولقد شربت ثمانيةا وثمانيا \* وثمان عشرة واثنتين وأربعا

وقد تحذف ياؤها يضافى الافراد ويجعل لأعرابها على النون كقوله

لها ثمانيةا أربع حسان \* وأربع فتغرها ثمان

وهو مثل قراءة بعض القراء وله الجوار المثنيات بضم الراء وأجاز الكوفيون اضافة صدر  
المركب الى مجزئية قولون هذه خمسة عشر فيكون المصدر على حسب العامل والمجز مجرور  
لا غير ومنه قول الشاعر

كف من عنائه وشقوته \* بنت ثمانى عشرة من حننه

بجر عشرة فغنونا (الى تسع عشرة قنوت) الجزء (الاول) بأن تأتى بها فى احدى واثنتا بالياء  
والهاء وفى ثلاث الى تسع مجرود من التاء كراهة اجتماع علامتى تأنيث فيملهو كالكلمة  
الواحدة فلا يقال ثلاثة عشرة والحاصل ان للعشرة فى التركيب عكس ما لاقبله (وتسكن  
الشرين فى عشرة) فى جميع ما تقدم على لغة أهل الحجاز وهى الفصلى (أو تكسرهما) فيه  
على لغة تميم الصنف الخامس عشر (الاسماء المتصلة بالانفعال) أى من حيث انها تعمل عليها  
وعدها فى هذا الكتاب خمسة وفى الفصل ثمانية بزيادة أسماء الزمان والمكان والالة  
وبجعلها صاحب الشذوذ عشرة مذ كاسم المصدر واسم الفاعل وأمثال المبالغة ولما كان  
المصدر يعمل ماضيا وغيره لانه أصل الفعل كما قال صاحب المعجم

والصدر الاصل وأى أصل \* ومنه يا صاح اشتقاق الفعل  
قدمه فقال أحدها (المصدر) وقد عرفه على المذهب البصري المنتخب فقال (وهو الاسم  
الذي يشتق منه الفعل) وشبهه اشتقاقا صغيرا وهو رد لفظ الى آخر مع الترتيب كالناطق  
من النطق أو كبيرا وهو ما ذكرناه لا ترتيب فيه كما في الجذب وجذب أو أكبر وهو ما ليس فيه  
جميع الاصول كما في التلم وتلب وهذا أى الاشتقاق بأنواعه غير التحت ومنه في القرآن  
واذا القبور يعثرن من بعث وأثير قال المصنف أى بعث موتاهن وأثير ترابها ومنه بسمل في  
قول عرابن أبي ربيعة

لقد بسملت ليلي غداة لقيتها \* فيا حبذا ذلك الحديث المبمل  
وفى كونه قياسيا أو سماعيا خلاف ومن المولد الفضلكة والبلكفة التي أخذها المصنف  
من قول أهل السنة أن الله تعالى يرى بلا كيف ورد عليهم بناه على زعمه الفاسد بقوله  
قد سمعوه وبخلفه وتخوفوا \* شنع الوري فتستره وبالبلكفة  
وانما كان أصلا لان كل فرع ينضم الى الأصل وزيادة والفعل والوصف بالنسبة الى المصدر  
كذلك دونه كذا قال بعض المحققين وقال بعض الشارحين والدليل على أنه أصل والفعل  
فرع مشتق منه انه يستقل بنفسه ويستغنى عن الفعل وأيضا الفعل يدل بصيغته على  
شيئين حدث وزمان والمصدر على واحد وهو الحدث ولا شبهة في كون الواحد قبل الاثنين  
وأصلا اه قلت وفيه نظرا ما قوله ويستغنى عن الفعل فعنا ما نه غير محتاج اليه في الافادة  
التي هي الغرض من وضع الالفاظ لان التركيب من اسمين يفيد بخلاف التركيب من  
فعلين فالفعل محتاج الى الاسم في ذلك ولا شك أن المحتاج اليه أصل للمحتاج وأنت خير بان  
الاصالة في الافادة عند التركيب لا تستلزم التقدم في الوضع الذي الكلام فيه وأما قوله  
ولا شبهة الخ ففيه انه يجوز أن يكون المصدر باعتبار مفهومه متقدما وباعتبار وضعه  
متأخرا فالخلة القوية للبصريين أن يقولوا كل فرع يصاغ من أصل ينبغى أن يكون فيه  
ما في الاصل مع زيادة وهي الغرض من الصوغ كالباب من الساج وانتهاء من الفضة  
وهكذا حال الفعل فيه معنى المصدر مع زيادة أحد الأزمنة الثلاثة التي هي الغرض من  
وضع الفعل لانه كان يحصل في قوالك لزيد ضرب نسمة الضرب الى زيد لكنهم طلبوا بيان  
زمان الفعل على وجه الحصر فوضعوا الفعل الدال بجوهره ورفعه على المصدر أى الحدث  
وبوزنه على الزمان وأيضا انه منى مصدرا لصدورا شيئا معنه وقال الكوفيون ينبغى  
أن يكون الفعل أصلا لان اعلاله سبب لاعلال المصدر وجودا وعما أما الاول ففي  
بعد عدة وقام قياما وأما الثاني ففي بوجله وجل وقاوم قولما وهذا مما يدل على اماتته  
وفيه ان هذا الاعلال ليس السببية بل للشاكلة كتحذف الواو في تعدد والهمزة في يكرم

يعني أن اعلال المصدر إذا أعل فعلة انما هو للشاكلة أي الموافقة في الاعلال بسبب  
الناسبة بينهما في اللفظ والمعنى ولهذا قد يعمل كل منهما بدون اعلال الآخر نحو رعى رعيما  
واعشوشب اعشيشا با فلان بدل الاصل في الاعلال على الاصل في الاشتقاق كحذف  
الواو في تعدأصله تعد فانه لما كتبه يعد وحذف الهمزة في يكرم فانه لما كاة أكرم  
فكما أن الحذف للشاكلة لا يدل على الاصل في الاشتقاق كذلك الاعلال للشاكلة  
لا يدل على الاصل فيه واعلم أنه يعمل متونا وهو أقدس كما صرح به السيوطي في شرح  
ألفية ابن مالك لانه يشبه الفعل بكونه نكرة نحوأوأطعام في يوم ذي مسغبة بينهما وقد  
أشار اليه بقوله (ويعمل) أي المصدر ماضيا كان أو مستقبلا (عمل فعلة) نحو عجبت  
من ضرب) بالتثنية (زيد عمرا ومن ضرب) بالتثنية أيضا (عرازيد) ومعرفا باللام  
وهو قليل كما صرح به صاحب الشنور بل قال السيوطي في شرح ألفية ابن مالك وهو  
أندر نحو قول زيد كثير العطاء اخوانه ونال كثير الاساءة جيرانه ومضافا وهو أكثر كما  
صرح به السيوطي في شرح ألفية ابن مالك وقد أشار اليه بقوله (ويضاف الى الفاعل  
فيبقى المفعول منصوبا نحو عجبت من ضرب زيد عمرا) والفاعل حينئذ مجرور لفظا مرفوع  
محلا ومنه قول الشاعر

أظلم ان مصابكم رجلا \* أهدي السلام تحية ظلم

فالمزة للندا ومصابكم اسم ان وهو مصدر ميمي مضاف لفاعله ورجلا مفعول وبجمله  
أهدي السلام صفة وتحية مفعول مطلق لاهدي كقعدت جاسا وظلم خبر ان وبعضهم  
مثله باسم المصدر فانه يعمل عند الكوفيين والبغداديين اذا كان غير علم كيسار وبشار  
بشرط أن يصح تأويله بالفعل نحو قول الشاعر

قالوا كلامك هنداهي صاغية \* يشفيك قلت صميم ذاك لو كانا

فالكلام اسم مصدر ونصب هنداهي على انها مفعول به واعماله قليل كما أشار اليه ابن مالك  
وقيل شاذ ويصح في هذا الحالة أن يعنى اذا أضيف المصدر الى الفاعل رفع المعطوف عليه  
والصفة تقول عجبت من دق القصار التوب وصاحبه بالرفع وكذا الصفة تقول الخاذق  
قال ابن مالك اضافة المصدر الى الفاعل مفصولا بينهما بمفعول المصدر جائزة في الاختيار  
اذ لا محذور فيها اه ومنه قراءتوكذلك الثغرين لكثيرين من المشركين قتل أولادهم شركائهم  
وأما قول المصنف ان ذلك ضعيف في العربية معدود من ضرورة الشعر اه فقد أنكر  
جماعة عليه ذلك بأن القراءة المذكورة صحيحة متواترة وتركيبها صحيح في العربية فلا  
يجوز الطعن فيها (و) يضاف (الى المفعول فيبقى الفاعل مرفوعا نحو عجبت من ضرب

عمر وزيد) والمنعول حيثئذ منصوب محلا ويجوز حينئذ مرعاة محله بل هو حسن كما  
صرح به ابن مالك ومنه قول الشاعر

قد كنت دأيت بها حسانا \* مخافة الافلاس واليأسا

فقد نصب المعطوف جملا على محل المعطوف عليه كجمل لبس الصفة على محل الموصوف  
في قوله \* طلب المعقب حقه المظالم \* أى طلبها طلبا كطلب الغريم المظالم حقه فهو  
مصدر مضاف الى فاعله والمظالم بالرفع صفة له على المحل وهو حسن ولكن الاحسن  
مرعاة اللفظ نحو عجيبت من شرب العسل زيد والسمن بالجر لا بالنصب وعجيبت من شرب  
زيد الظريف بالجر لا بالرفع بل قال في شرح الشواهد مرعاة الحمل منعها سيبويه امام  
الفن ومن واقفه ويؤولون ما ورد يجعل المرفوع فاعلا لمخذوف والمنصوب مفعولا لمخذوف  
وربما ن شواهد مرعاة الحمل شاهدة بعمته والاول خلاف الاصل **تنبيهات**  
(الاول) قوله عمل فعله يشمل اللازم نحو يعجني قيام زيد والمتعدي لواحد نحو عجيبت من  
ضرب زيد عمرا والمتعدي الى اثنين نحو يعجني اعطاء عمرو زيدا درهما والى ثلاثة نحو  
عجيبت من اعلام خالد بكرا عرا قائما (الثاني) ظاهر كلامه أن أعمال المضاف للمفعول  
مثل أعمال المضاف للفاعل وليس كذلك بل هو قليل لان نسبة الحدثان أوجده أظهر  
من نسبتهم لن أوقع عليه بل زعم بعضهم أنه مختص بالشعر كما صرح به في الشذور (الثالث)  
يجوز ترك الذاكر الفاعل والمفعول نحو عجيبت من ضرب زيدا ومن ضرب عمرو (الرابع)  
المصدر من العوامل السبعة اللفظية القياسية كما صرح به بعضهم وأشرناه فيما تقدم  
واعلم أنه يشترط لأعمال المصدر شروط وقد أشار المصنف لبعضها فقال (ولا يتقدم عليه  
معموله) فلا يقال زيد اضربك خيرة كالأيقال زيدا ان تضرب خيرة لانه يشترط لأعماله  
أن يعمل محله أن المصدرية والفعل أو ما المصدرية والفعل كذا في شرح الخلاصة  
واللمعة وأقر بعض الشراح لكن في التسهيل أن ذلك غالب لا شرط ولذلك قال بعض  
المحققين ان الشرط كون المصدر معنى الفعل وان لم يصح حاوله محله وجعل المصنف  
عطاء في قوله تعالى عطاء حسابا منصوبا بجزاء نصب المفعول به ورده أبو حيان بأنه جعل  
جزاء مصدرا مؤكدا لمضمون الجملة التي هي إن للتقين قال والمصدر المؤكد لا يعمل  
لأنه لا ينحل لحرف مصدرى والفعل ولا تعلم في ذلك خلافا له وجوز الرضى تقديم  
معموله الظرف واختاره السعد وغيره لتوسعهم فيه نحو طلبا بلغ معه السعي وجعله  
متعلقا بمخذوف حال من المصدر تكلف ويشترط أيضا ان لا يكون مضرا خلافا  
للكوفيين فلا يجوز ضربك السيء حسن وهو المحسن فيج على الأصح وأن لا يكون  
مضرا على الصحيح ولا بناء الوحدة كضربة وهو الذي عبر عنه السيوطي والاشموني



في شرح الفية ابن مالك بالمحدود أما التي من ثنية الكلمة فلا تضر كرجة ولا مقصولا  
من معموله فلا يجوز أن يجزى ضربك المبرح زيدا لأن معموله كالمصلة من الموصول فلا يفصل  
بينهما وأما قوله تعالى أنه على ربحه لقادر يوم تبلى الح أفيوم معمول لمحدوف أي يرجعه  
لأرجعه الفصل بخبر إن ولا محذوفا على الأصح ويشترط أيضا أن يكون مفردا وشذ  
قول الشاعر

قد جربوه فازادت تجاربهم \* أباقدامة الالامجد والفتحا

بالفاء والنون والعين المهملة أي التيسير والكرم (و) الثاني (اسم الفاعل) وهو من  
العوامل السبعة اللفظية القياسية كما صرح به بعضهم ونهنا عليه فيما تقدم وهو ما دل  
على فاعل الحدث وجري مجرى الفعل في إفاضة الحدث وهو يتقسم إلى مقرون بال  
الموصولة ومجرد عنها فالأول يعمل مطلقا كما صرح به صاحب الشذور وغيره نحو الضارب  
زيد أمس مثلا والثاني لا يعمل إلا بأربعة شروط وقد أشار إليه بقوله (ويعمل) أي اسم  
الفاعل المنون وهو خلاف الأصل خلافا لابي حيان فإنه اختار أنه أصل لغير المنون كانه  
عليه بعضهم (عمل يفعل من فعله) فإن كان فعله لازما فهو مثله نحو زيد قائم فقام رفع  
ضميما يعود على زيد فهو نظيره يقوم زيد وإن كان متعديا فإنه ينصب مفعولا أو أكثر نحو  
سعيد بكرم عثمان فانك تقول في الفعل سعيد بكرم الضيفان ونحو خالد معط زيدا  
درهما فانك تقول خالد يعطي زيدا درهما وقد أشارنا للحري في ملحمة الاعراب بقوله

وان ذكرت فاعلا منونا \* فهو كالوصكان فعلاينا

فأرفع به في لازم الافعال \* وانصب اذا غنى بكل حال

تقول زيد مشترأوه \* بالرفع مثل يشتري أخوه

وقل سعيد بكرم عثمان \* بالنصب مثل بكرم الضيفان

قلت وذلك لأنه في حالة التنوين يشبه المضارع فيعطى حكمه لكن بأربعة شروط الأول  
أن يكون معتدلا على ما يقر به من الفعل كما قال ابن مالك

وولي استفهاما أو حرف ندا \* أو نفي أو خاصة أو مسندا

والا فلا يعمل خلافا للاختش والكوفيين والثاني أن لا يصغر خلافا للسكاني كما في  
شرح السيوطي على ألفية ابن مالك والثالث أن لا يوصف قبل عمله والرابع أن ذكره المصنف  
بقوله (إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال) أي أو الاستقرار أيضا وإنما اشترط ذلك لأنه إنما  
عمل بأشبهته المضارع فليزمن أن لا يخالفه في الزمان سواء كان مفردا وذلك (نحو زيد  
ضارب غلامه عمرا اليوم أو غدا) أو مثني أو مجمعا وذلك نحو هما ضاربان زيدا وهم  
ضاربون عمرا اليوم أو غدا (ولو قلت أمس لم يجز) أن يعمل في المفعول إذا لم يكن أن يصح

وقوع المضارع موقعه نحو كان زيد ضاربا عرا أمس لصحة كان زيد يضرب بخلاف هذا  
ضارب زيدا أمس لعدم صحة يضرب بـله (الاذا أريد به) أي اسم الفاعل (حكاية حال  
ماضية فانه يجوز أن يعمل حيثنذ وحكاية الحال أن يقتدر الحاسي ان الماضي كالوجود  
في هذا الزمن وذلك نحو قوله تعالى وكلهم باسط ذراعيه بالصيد كذا قال بعض الشراح  
تبعا للصنف في الفصل وغيره وفيه انه لا حاجة الى الحكاية لان حال أهل الكهف  
مستمر الى الآن فيجوز أن يلاحظ في باسط جانب الحال فيعمل وأجازا لكسائي وهشام  
وابن مضطعل عملهما مضيا مستلذين بهذه الآية وهو مردود لماعلت واعلم أن مثل اسم  
الفاعل في هذا العمل صيغ المبالغة وهي فعال ومفعال وفعل وكذا فاعل وفعل كما صرح  
به ابن مالك ومنها فعال نحو بكار قال تعالى ومكر وامكرا بكارا قال عيسى ابن عمر  
لغة يمانية وعليها قول الشاعر

بيضاء تصطاد القلوب وتستبي \* بالحسن قلب المسلم القراء  
وقوله والمرء يلققه بفتيان الندى \* خلق الكريم وليس بالوضاء

وفعال نحو عجاب كرجل طوال وسراع قال تعالى ان هذا الشيء عجاب ويقال عجاب بتشديد  
الجيم وهو أكثر كما صرح به صاحب المختار ومنها أيضا فاعل يفتح فكسر نحو حذر وفعل  
بضمهما نحو غفل لكثير الغفلة وفعل يفتح فضم نحو يقط ومفعيل كعطير وفعله بضم  
فتح كفضة ومفعول بكسر فسكون نحو يجزم ومنها أيضا نحو علامة كساعة وزاوية  
ومفعلة بكسر الميم نحو مخدمة وفروقة خلافا للكوفيين حيث أنكروا الأعمال وقالوا ان  
النصب بعدها بفعل مضمر (و) الثالث (اسم المفعول) وهو من العوامل السبعة اللفظية  
القياسية كما صرح به بعضهم وأشارنا اليه فيما تقدم وهو اسم من وقع عليه الفعل  
(ويعمل عمل يفعل من فعله) المبني للجهول سواء كان ثلاثيا (نحو زيد مضروب غلامه)  
أو رباعيا (نحو زيد مدحج يسدهما طير أو خاسيا نحو منتظر مجيئه أو سداسيا نحو  
زيد مستقر حمتاه ويشترط له ما اشترط لاسم الفاعل كما قال ابن مالك

وكل ما قرر لاسم فاعل \* يعطى اسم مفعول بلا تفاضل

(و) الرابع (الصفة المشبهة) أي باسم الفاعل المتعدي لواحد في دلالاتها على حدث ومن  
قام به لكن على معنى الثبوت وفي الأفراد والتذكير والثنية والجمع وصيغها ليست  
قياسية وذلك (نحو كريم وحسن) وصعب وشديد وقد جاءت من الاوان والعيوب الظاهرة  
وذلك كأسود وأبيض وأدعج وأعور ومذهب المصنف وابن الجلباب انها  
لا توازن المضارع وأما نحو منطلق اللسان فاسم فاعل قصدي الدوام يعني انه مطلق بالصفة  
المشبهة وليس منها حقيقة قال المحقق الحضري والمختار خلافه اه قال المصنف في

المفصل فان قصدا بالصفة المشبهة بالحدوث قيل هو حاسن الآن أو غدا وكرام وطائل ومنه قوله عز وجل وضائق به صدورك اه وقوله وكرام وطائل أى فى كرم وطويل (علمها) أى الصفة المشبهة (كعمل فعلها) المعنى لواحد وهى من العوامل السبعة اللفظية القياسية كما صرح به بعضهم وأشرنا له فيما تقدم والمراد العمل صورة والاقتصوب منه مفعول به حقيقة ومنصوبها شبيهة به أو يتميز به أى أنه منصوب على التشبيه بالمفعول به فى المعرفة وعلى التمييز فى النكرة كما صرح به السيوطى فى شرح ألفية ابن مالك وقد أشرنا لذلك ابن مالك بقوله

وعمل اسم فاعل المعنى \* لها على الحد الذى قد حدثا

وتخالف اسم الفاعل فى عدم جواز تقدم معمولها بخلاف غير معمولها كالجار والجرور فيجوز تقديمه عليها كما صرح به السيوطى فى شرح ألفية ابن مالك وفى أنه لا بد أن يكون ذا سببية أى تعلق وارتباط بموصوفها وفى استعسان الجريها وفى صوغها من اللزوم وفى عدم لزوم جريها على المضارع وفى عدم جواز فصل معمولها منها وقدمنا ذلك بقوله (نحو زيد كرم حسب وجهه) وصعب جانبها رفع على الفاعلية للصفة وجوز الفارسى كونه بدل بعض من ضمير مستتر فى الصفة ويجوز النصب والجر أيضا وهى أمان تكون باللام أو مجردة ومعمولها كذلك مضافا أو مجردة من نوعا أو مجردة أو منصوبة اثان ممتنعان وهما فيما إذا كانت مع ال وخلا الاسم منها أو من اضافته لتاليها فلا تعلق الحسن وجهه بالجر ولا وجهه أبىه ولا وجهه أب بالجر والباقي ما كان فيه ضمير واحد فهو أحسن وما كان فيه اثان فهو حسن وما لا ضمير فيه فهو قبيح ومنها الضعيف كسكن الوجه بالنصب (و) الخامس (أفعل التفضيل) قد صار فى الاصطلاح اسما للدال على الزيادة مطلقا فيشمل نحو أجهل وأبخل مما يدل على التنقيص وهو الاسم المشتق على أفعل من فعل ثلاثى غير مزيد فيه متصرف غير مبنى للجهول قابل معناه للكثرة غير لازم للثنى ليس يعيب ولا لون لزيادة صاحبه على غيره نخرج بقولنا من فعل نحو قولهم ما بالبادية أقوامه أى أعلم بالأنواء فانه شاذ ونخرج غير الثلاثى ونخرج الجاهل فلا يقال أنتم وأليس ونخرج بقابل للكثرة نحو غربت وطلعت فلا يقال الشمس اليوم أغرب منها أمس ونخرج بغير لازم للثنى نحو ما تبس بكلمة فلا يقال هو أبس منك خلافا لبعض النحاة فى المزيد والملازم للثنى والملازم للبناء للجهول ونخرج بقولنا ليس يعيب ولا لون العيوب الطاهرة والألوان فلا يقال هو أعور منه ولا أسمر منه وأما العيوب الباطنة فيبقى منها نحو فلان أبلغم من فلان وأجهل منه ويتوصل الى التفضيل فيما منع منه بأن يصاغ أفعل مما يصاغ منه ثم يعزى بصادرها نحو هو أسرع انطلاقا وأشد سمرقا فجم عوبا وانما الذين من الألوان والعيوب

القاهرة لان غالبها تأتي أفعالها على افعال وافعال أى مزيدة وقيل لانها جرت مجرى  
 الاعضاء الثابتة كاليد والرجل أى فلا يتعجب منها وفي شرح درة الغواص للسلامة  
 الخفاجي ذهب الكسائي وابن هشام الى بناء اسم التفضيل من الالوان مطلقا اه وهو  
 (لا يعمل في) الاسم (القاهر) أى لخالقته اسم الفاعل لان أصل استعماله بمن وما دام كذلك  
 لا يثنى ولا يجمع ولا يوثق (فلا يقال حررت رجلا أفضل منه أبوه) أى على أن أفضل  
 صفة لرجل مجرور بالافضة وأبوه فاعله لما يلزم من الفصل بين العامل الضعيف وهو  
 أفعل ومعموله وهو أبوه بأجنبي وهو منه بل يتعين على الراجح القياسي كون أييه مبتدأ  
 مؤثرا وأفضل خبرا مقدما لافى مسألة الكحل المشهورة والمراد بالتأخر في كلام المصنف  
 ما قابل المستتر في شمل الضمير المنفصل ولذلك قال صاحب الشذور ويعمل أفعل في تميز  
 وحال وظرف وفاعل مستتر مطلقا لافى مصدر ولا مفعول به مطلقا ولا فى فاعل ملقوظ به  
 لافى مسألة الكحل اه قلت وقوله ولا فى فاعل ملقوظ به أى ما لم يصح أن يقع موقعه فعمل  
 بعينه كما صرح به ابن مالك وذلك نحو قولك ما رأيت واديا أقل به ركب كوادى السباع  
 فركب فاعل لافى الواقع صفة لواديا لانك تقول فى أقل يقل قال المصريح ولا ينصب  
 المفعول معه والمفعول المطلق والتمييز اذا كان فاعلا فى المعنى نحو زيد أحسن  
 الناس وجها اه وقال بعض الشارحين وأما نصبه المفعول به فكلهم متفقون على  
 منعه وإن وجد بعده ما يوجب ذلك فافعل دال على الفعل الناصب له نحو قوله تعالى هو  
 أعلم من يصل عن سبيله أى أعلم من كل واحد يعلم من يصل اه قلت وفيه نظر فقد أجاز  
 صاحب البديع محمد بن مسعود وذلك قال بعضهم غلط من قال ان أفعلي التفضيل  
 لا يعمل فى المفعول به لورود السماع بذلك كقوله تعالى هو أهدى سبيلا وليس غير لانه  
 ليس فاعلا فى المعنى اه وأما قوله تعالى الله أعلم حيث يجعل رسالته حيث مفعول به  
 لفعل مقدر دل عليه أعلم أو مفعول به على السعة كذا قالوه قال أبو حيان وقواعد النحو  
 تأباه لنصهم على أن حيث لا يتصرف وقد أشار المصنف لبعض أحكامه فقال (ويلزمه  
 التنكير) اذا كان (مع من) ويكون حينئذ مفردا مذكرا لا غير نحو زيد وأحمد أفضل  
 من عمرو والزيدان أو الهندان أفضل من عمرو والزيدون أو الهندات أفضل من عمرو وذلك  
 لان من كأنها من تمام الكلمة لان أصل استعمالها بها فلو ثنى وجمع وأنت لكان كتنية  
 الاسم وجمعه وتأتيه قبل كاله ولذلك قالوا لا بد من أن يتصل به أى المجرى من ويمتنع  
 حذفها بدليل ولأما به فكثير اذا كان أفعلي التفضيل خبرا نحو قوله تعالى أنا أكثر منك  
 مالا وأعز نفرا أى منك وأما اذا كان غير خبر فقليل نحو قول الشاعر  
 دنوت وقد خلناك كالبدرا جلا \* فظل فؤادى فى هواك مضلا

الشاهد في قوله أجملا حيث حذف من البدر بعده دلالة ما قبله وهو كالبدر وهو مجرد من آل والاضافة وغير خبر بل حال من التاء فهو قليل ولا بد من أن لا يفصل بينهما وبين معوله بأجنبي بل يعمل أفعال نحو النبي أولى بالمؤمنين من أنفسهم أو بأول وما اتصل بها كقوله

ولفولك أجليب لو بذلت لنا \* من ماء موهبة على خر  
وكذا بالبداء كما صرح به الدماميني لا بغير ذلك وهل من هذه لا ابتداء الغاية أو للجاوزة  
اختار ابن مالك الثاني وهل يجوز تجريد أفعال التفضيل عن معنى التفضيل قال في  
شرح الشواهد هو سمع على الصحيح وقيل قياسي وقيل لا يجوز لاسماعا ولا قياسا  
وما خالف ذلك فهو قول اه قال المصنف (فإذا فارقتك) من (فالتعريف) أي فالواجب تعريفه  
(باللام أو) با (الاضافة) وذلك (لمحوزيد الأفضل وأفضل الرجال) وقد ذكر باقي  
الاحكام بقوله (ومادام منكر) أي بأن كان مع من كما تقدم (استوى فيه) الذي كور  
والاناث والاثنا والجميع) لما تقدم ولا به يشبه أفعال التعجب فليزم لفظا واحدا مثله قلت  
ومثله أي المجرى المضاف لذكره فهو زيد أفضل رجل والزيدان أفضل رجلين والزيدون  
أفضل رجال وهند أفضل امرأة والهندان أفضل امرأتين والهندات أفضل نسوة لانه  
منكر مثله كما أشار إليه ابن مالك وابن هشام وغيرهما وصرح به المحققون (فإذا عرف  
باللام أنت وثني وجمع) أي يلزم أن يكون طبق من هو له وذلك لان قرنه بها أضعف  
الشبه بأفعال التعجب تقول زيدنا لأفضل وهند الفضلي والزيدان الانضالان والهندان  
الفضليان والزيدون الانضالون والهندات الفضليات بجميع التعصيم أو الفضل بضم  
ففتح بجميع التكسير ولا يجوز فيه أي أفعال التفضيل التالى لال أن يجمع بينهما وبين من  
فلا يقال عندهم زيدنا لأفضل من عمرو وأجابوا عن ما ورد منه بأنه مؤول (وإذا أضيف)  
أي لمعرفة (ساخ) أي جاز (فيه الامران) أي المطابقة وعدمها أما المطابقة فلما شابهته  
لما فيه آل في خلقه عن لفظ من وأما عدمها فلما شابهته المجرى في نية معنى من كما قاله العلامة  
الصبيان تقول الزيدان أفضل القوم أو أفضل القوم الخ قال تعالى ولتعبدنهم أحرص  
الناس وقال أكلبرجرمها قال صاحب السذور وتلها المطابقة أولى بل قال ابن  
السراج يجب تركها وودعه قوله تعالى الا الذين هم أزلائنا اه قلت وقد عرض ابن مالك  
بالرد عليه في قوله

وتأول طبق وما لمعرفة \* أضيف ذو وجهين عن ذي معرفة  
ولما تكلم على القسم الاول من أقسام الكلمة وهو الاسم شرع بتكليم على القسم الثاني  
وهو الفعل بمقدامه على الحرف لانه يقع الجدي في الجملة بخلاف الحرف فقال

## باب الفعل

بالتنوين وتركه وهولغة الحدث الذي يحدثه الفاعل واصطلاحاً كلمة دلّت على معنى في نفسها واقتربت بزمان وضعها وقد عرف المصنف بالخاصة فقال (هو واضح أن يدخله قد) الحرفية وسبأ في الكلام عليها في باب الحرف أن شاء الله تعالى وهي مشتركة بين الماضي والمضارع (وحرف الاستقبال) والمراد به واحد من السين وسوف وأن ولن كما سبأ في باب الحرف وتنكلم عليه بما يغني عن المزيد أن شاء الله تعالى (والجوازيم) الآتي بيانها فهي مختصة بالفعل الثقلة وهذا وما قبله مختص بالمضارع (واقصّل به الضمير المرفوع) البارز (وتاماً للتأنيث) أي المدالة على تأنيث المسند إليه (الساكنة) أصالة لتقل الفعل وهذا وما قبله مختص بالماضي ولا يضر تحريكه أي التاء لعارض نحو قالت امرأَةُ العزيز وقد أشار لذلك صاحب المطبعة بقوله

وتكسر التاء بلا محالة \* في مثل قد أقبلت الغزالة

وترك المصنف ما يختص بالامر وهو قبول يأمر المخاطبة فنحو اضربني ولو صرح به لكان أحسن وقدم مثل لما ذكره على ألف والنشر المرتب فقال (نحو قد ضرب) زيد (وقد يضرب (وسضرب) زيد (وسوف يضرب) ولن يضرب وأن يخرج (ولم يضرب) زيد (وضربت) بالمركات الثلاث (وضربت) هي بسكون التاء وقد ذكر أنواع الفعل مجتمعة مثل ما صنع في الاسم فقال (وأصنافه) أي أنواعه المذكورة هنا أحد عشر الأول (الماضي) والثاني (المضارع) والثالث (الامر) والرابع (المتعدي) والخامس (غير المتعدي) والسادس (المبني للفعول) والسابع (أفعال القلوب) والثامن (الأفعال الناقصة) والتاسع (أفعال المقاربة) والعاشر (فعل المدح والذم) والحادي عشر (فعل التمجيد) وقد ذكرها مفصلة على ألف والنشر المرتب ليكون أدخل في النفس فقال معرّفاً لها ومبيناً أحكامها مقدماً الماضي لسبق مدلوله فقال (الماضي هو الذي يدل) وضعا دلالة مطابقة (على حدث وجد في زمان قبل زمانك) أي على حدث مقيد بكونه مقترناً في الوضع بزمان سابق على تلفظك به ولذلك قال في الفصل وهو الدال على اقتران حدث بزمان قبل زمانك وذلك (نحو ضرب) فانه دال وضعا على الحدث والزمان فقط وهذا الذي عليه الجمهور والذي دل على النسبة جملة الكلام وأما دلالاته على الفاعل والمكان فهي التزامية كما صرح به المحققون ثم ذكر حكمه فقال (وهو) أي الماضي (مبني على الفتح) أما بناؤه فلا يشل عنه اذ هو الأصل في الأفعال لأنها لا تلابس الأسماء كالحروف وأما كونه على حركة فلهما به المضارع أي في وقوعه صفة وصله وحالاً وخبراً تقول رجل ركب جاءني هذا الذي ركب

مررت بن يدوقدركب زيدركب كما تقول رجل يركب الخ كما صرح به السيوطي في شرح  
 ألفية ابن مالك وأما كونه مخصوص الفتح فلنقل الفعل ثم اذا كان صحيح الاخر كان الفتح  
 ظاهرا كثال المصنف وأما اذا كان آخره حرف علة كان مقدرا نحو موسى وري (واعلم)  
 أن بناء الماضي لا خلاف فيه وإنما الخلاف فيما بنى عليه فقيل انه بنى على الفتح في سائر  
 أحواله ظاهرا نحو ضرب أو مقدرا للتعذر نحو روى أو للنقل نحو ضربت أو للتأنيب  
 كضربوا وهو الذي عليه الجمهور قال المحققون وهو الرابع ذهب المصنف الى أنه ان  
 اتصل به واو الجماعة يبنى على الضم وإن اتصل به ضمير رفع مقدره يبنى على السكون  
 حيث قال (الاذا اعترض) أي دخل (عليه ما يوجب سكونه) أي بناءه على السكون  
 (أوضحه) أي بناءه على الضم وذلك اذا اتصل به تاء الفاعل أو فون النسوة نحو ضربت  
 والنساء قدعن أو واو الضمير نحو ضربوا كما علمت ومشى على هذا المذهب شارح المهجة  
 وقد صرح المحققون بأنه مرجوح ولستكم على الماضي أخذ يتكلم على المضارع  
 فقال (المضارع هو ما اعتقت) أي جاءت متعاقبة (في صدره) أي أوله (احدى  
 الزوائد الأربع) وهي حروف أنبت وسميت زوائد لزيادتها عن حروف الفعل  
 ونصت لانها أخف من غيرها وقدمت لها بقوله (نحو يفعل) بما لا غيبة ويقعلان  
 ويقعلان ويفعلن (وتفعل) بالتاء الدالة على الخطاب وتفعلان وتفعلون وتفعلن  
 (وأفعل) بالهمزة الدالة على التكلم (ونفعل) بالنون الدالة على المفرد المعظم نفسه أو مع  
 غيره فني دخل حرف محذو كمر الشرط المشار اليه على لفظ علم أنه فعل مضارع **تنبيه**  
 يجب تحريده الفعل من علامة التنبيه والجمع اذا استند اليهما نحو سعد الزيد وسعد  
 الزيدون على اللفظ المشهورة وقد تطلق به على لغة بعض العرب فهو قامة أخواله وضربوني  
 قومك وعليها قول الشاعر

تولى قتال المارقين بنفسه \* فأسلمه مبعود وجسم

قال أبو حيان في الارتشاف جمهور النحاة على ضعف هذه اللغة وكثرة ورودها تدل على  
 انها ليست ضعيفة اه واختلف في تحريكها فقال ابن مالك ان الظاهر مستند للفعل  
 والواو والالف والنون علامات وقيل ان الفاعل هو الواو والالف والنون والظاهر  
 مبتدا والجملة قبله خبر وقيل ان الظاهر يدل من الضمير ومنع أبو حيان أن يقال على هذه  
 اللغة جاؤني من جالك لانهم لم يسمع في ذلك وضعفه في المعنى وجوز المصنف في  
 لا يملكون الشفاعة الا من اتخذ عند الرحمن عهدا كون من فاعلا والواو علامة (واعلم)  
 ان الانعالم الثلاثة أعني الماضي والمضارع والامر تشتك في أمر وهو الدلالة في نفسها  
 على معنى مقترن بزمن وتنفرد بالعلامات والخصوصيات فالماضي يختص بدلالة على

زمن مضى قبل زمنك الذي أنت فيه قبل التكلم كما علمت وسيأتي ان الامر يختص بدلالته  
 على زمن مستقبل فقط والمضارع اختلف فيه فذهب الرضى الى انه حقيقه في الحال  
 مجازي في الاستقبال قال السيوطي وهو المختار عندى لتبادر الحال عند الاطلاق لانهم من  
 علامات الحقيقه وذهب بعضهم الى عكس ذلك وذهب المصنف وعليه السيد أيضا  
 الى ان مدلوله كل من الزمانين فهو مشترك بينهما حيث قال (ويشترك فيه الحاضر)  
 أى الحال وهو الزمن الذي أنت فيه أى وقت التكلم (وال مستقبل) بفتح الباء أو كسرهما  
 والمراد به ما يترقب وجوده بعد زمانك الذى أنت فيه وما عليه المصنف هو الاصح كما صرح  
 به المحققون لانه يطلق عليهما اطلاق كل مشترك على أفرادهما ومحل ذلك عند عدم القرينة  
 الخاصة للحال أو الاستقبال ولذا قال (الا اذا دخل اللام) أى لام الابتداء نحو ان زيدا  
 ليفعل أى فانه حينئذ يختص بالحال كما اشار اليه في المفصل وهو ظاهر كلام سيوطيه  
 أيضا وذلك لانه حينئذ أشبه ان زيدا لفعل قالوا ومنه انى يعجزنى أن تذهبوا به قال  
 ابن مالك وفيه أن هذا الفعل مستقبل لان فاعله الذهاب وهو لم يوجد عند نطق يعقوب  
 به ولا يسبق الفعل فاعله اه قلت ويحاج بان التقدير قد أن تذهبوا به والقصد حال  
 فيكون الفعل حالا وقد تنجس اللام للتوكيد ويضجر عنها معنى الحالية كما في قوله  
 تعالى ولسوف يعطيك ربك فترضى ولسوف أخر حجا قال في شرح الملحة ومثل اللام  
 ما اذا أتى بلفظة الآن بعده نحو يقوم زيد الآن اه قلت وجوز بعضهم الاستقبال  
 حينئذ كما في قوله تعالى فمن يستمع الآن ومثل ذلك ما في معناه أى الآن كالساعة واللحظة  
 واللمحة تقول يفعل زيدا الساعة واللحظة أو اللمحة ثم عطف على قوله اللام قوله (أوسوف) فهو  
 ان زيدا سوف يضرب فانه حينئذ يختص بالاستقبال ومنه سوف تعلمون ومثلهما السين  
 نحو سوف يقوم خالد فالسين وسوف للاستقبال والمختار أن السين ليست ممتدة من سوف  
 خلافا للكوفيين ولان رجح مذهبهم ابن مالك فانه مردود وأنهما متساويان كما عليه ابن  
 مالك خلافا للبهريين حيث فرقوا بينهما بأن سوف للزمن البعيد والسين للقريب واستدل  
 بقوله تعالى وسوف يؤتي الله المؤمنين أجرا عظيما والمؤمنون بالله واليوم الآخر أولئك  
 سنؤتيهم أجرا عظيما وقد يحاج بأنه يمكن أن المعبر في حقهم بالسين السابقون الأولون  
 بخلاف المعبر في حقهم بسوف وأوضح من عبارتهم قول المصنف وغيره حرف استقبال  
 وكان القائل بالفرق نظر الى ان كثرة الحروف تدل على كثرة المعنى وليس بمطرد وسيأتي  
 مزيد الكلام على ذلك في باب الحرف ان شاء الله تعالى ومثل ذلك أيضا ما اذا اقترن بحرف  
 من حروف النصب نحو قوله تعالى لن نرجع عليه عاكفين حتى يرجع اليك موسى ومثل  
 ذلك أيضا نحو قولك في غدي يقوم زيد وقد علمت مما تقدم ان الاصل في الانفعال البناء



ولكن لما شبه المضارع الاسم في الابهام ثم التخصيص بدخول ما ذكر عليه أعرب مخالفا  
لسائر الافعال كما قال الحريري في ملحة الاعراب

وليس في الافعال فعل يعرب \* سواء والتماثل فيه يضرب

ولذا قال المصنف (ويعرب) أي المضارع (بالرفع والنصب والجزم) أي مكان الجر كما صرح  
به في الفصل أما الرفع والنصب فلان الاصل في الاعراب أن يكون بالحركة وأما اختصاصه  
بالجزم فلما سبق ولان الجرور محكوم عليه في المعنى فقولك مرتب زيد في قوة قولك زيد  
ممرور به والمحكوم عليه لا يكون الاسما كذا علل المصنف قال الحق الا ميراقول  
كذلك المنصوب محكوم عليه فهو ضربت زيدا فانه في قوة زيد مضروب بل المرفوع  
محكوم عليه حقيقة وبالمسئلة الاحسن عندي التعويل في هذا وتقليد على السماع اه  
ومحل اعراب المضارع ما لم تصل به فون التوكيد خفيفة فهو بضرين أو تقبله فهو  
بضرين أو النون الموضوع للسنو نحو السنو بضرين والافيني على الفتح في الاوّل  
والسكون في الثاني ولا محل له حيثئذ على الرابع ما لم يدخل عليه ناصب أو جازم وذلك  
لكونهما من خواص الافعال فأضعفنا شبهه بالاسم وكان على حركة مع فون التوكيد  
للاشارة الى أنه أصلا في الاعراب وكانت فصلا للغة وكان على السكون مع فون الاناث  
لانه أنشبه الماضي المتصل بها في كونها جزأ منه وهذا مذهب الجمهور ونقل الحلبي عن  
ابن طلحة اعرابه بمركات مقدرة مع فون الاناث كما نقل عن ابن هشام اعرابه مع  
فون التوكيد وفيه العلامة الامير (واعلم) انه اختلف في رفع المضارع فقال الكسائي  
أحرف المضارعة لانه أي الرفع حدث بها ورد بان جزء الشيء لا يعمل فيه وقال ثعلب انه  
نفس المضارعة ورد عليه بأنها انما اقتضت اعرابه من حيث الجملة ثم يحتاج كل فرع من  
أنواع الاعراب الى عامل يقتضيه وقال البصريون وقوعه موقع الاسم وعليه المصنف  
حيث قال (وارتفاعه) أي المضارع (بمعنى) أي يعامل معنوي نظير المبتدأ (وهو وقوعه  
موقع الاسم) أي وقوعه بحيث يصح وقوع الاسم موقعه وذلك (فهو زيد يضرب) كما نقول  
زيد ضارب لان ما بعد المبتدأ من مطلقان محضة وقوع الاسماء فأعطى أيسبق اعرابه  
وأقواه وهو الرفع وقد اعترض على هذا بانه قد يرتفع في مواضع لا يقع فيها موقع الاسم  
كارتفاعه بعد حروف التضيض فهو لا تفعل وأفعال الشروع فهو جعلت أفعل لان  
حروف التضيض محضة بالتفعل وأفعال الشروع بالجملة وأجيب بان المراد وقوعه موقع  
الاسم في الجملة وقال الكوفيون انه مرفوع بالتجريد من الناصب والجازم واختاره ابن  
مالك لسلاسته من النقص قال الحقون وهو الصحيح ولما تكلم على ارتفاع المضارع  
أخذيتكم على انتصابه جازيا على مذهب جمهور البصريين وهو الرابع من ان الناصب

بنفسه أربعة فقط وهي ان ولن وكى واذن وما سوى ذلك النصب بأن مضمره بعده إما  
جوازاً وإما وجوباً وذهب الاخفش الى ان كى جارية دائماً والنصب بأن بعدها وذهب  
الكوفيون الى انها ناصبة بنفسها دائماً فهي بمنزلة أن وحكى عن الخليل ان النصب بأن  
مضمره بعد اذن بل حكى أبو حيان الخلاف فيما عدا أن فقال (وانصباه) أى المضارع  
صحيحاً كان أو معطلاً كما قال الحريري في ملحة الاعراب

والنصب في المعتل كالسايم \* فانصبه تشقي علته السقيم

وقدمثل لثلاث بقوله

تقول لمن يرضى أبو السعود \* حتى يرى نتائج العود

(بأربعة أحرف) أى بواحد منها وقد علمتها وهي أى النواصب من العوامل اللفظية  
السماعية كما صرح به بعضهم وأشارنا له فيما تقدم وقد مثل لها مقدماً أن اذهى أم الباب  
لانها تنصب ظاهراً ومقدرة فهي أقوى الحروف الناصبة كما صرح به في جواهر الادب  
قال ولا تقع الابداء أفعال الطبع والرجاء والا كانت المخفضة من الثقيلة بقوله (نحو)  
أعجبني (أن يمحسح) زيد أى خروجه فلا بد من كونها مصدرية ويتمنع تقديم معمول  
الفعل عليها خلافاً للفران لان معمول الصلة لا يتقدم على الموصول كذا قالوا وبجاء جواهر  
الادب ومنها أن لا يتقدم معمولها عليها ولا معمول معمولها عليها ولا عليه فلا يجوز أن يرد  
تضرب أن زيدا ولا أن يزد أن تضرب ولا أن يزد أن تضرب قال أبو البقاء رحمه  
الله لان الصلة لا تتقدم على الموصول اه وبعض العرب أهملها جاعلاً على ما أختار  
المصدرية وقيل الموصولة وقيل النافية كما يؤخذ من كلام صاحب الجواهر وجعل منه  
البصريون قرامقاً بن محسن لمن أراد أن يتم الرضاة برفع يتم وفيه انه يحتمل أن يتم  
مسنداً لضمير الغائبين أى يقولوا فلا شاهد حينئذ فيه ولا يقال لان مقتضاه أن ترسم واوا كما  
هو قاعدة الرسم لا كما تقول كم في المصنف العثماني من مواضع ليست موافقة للرسم وجعلوا  
منها أيضاً قول الشاعر

أن تقرأن على أحماسي بصحاً \* كما جلت ما عليها ذكر ما بن الحاجب في حديث كما تكوونوا  
يولى عليكم أى فلم يقل تكوون وذلك ليس الاعمالها جاعلاً على أن المصدرية وفيه أن  
هذا انبثاقاً لحكم بما لا دليل عليه اذ لم يوجد في غير هذا المحل فالاولى اننا انون حذف  
للتخفيف وقد جاء ذلك قطعاً ونثراً وصرح المحققون بأنه غير مقيس خلافاً لما اقتضاه  
كلام بعضهم قال صاحب المغنى والمعروف في الرواية كما تكوون وقال صاحب الجواهر  
ويجب أن يعلم انه قد ورد جزم الفعل بعدها في لغة بعض غنى خفيفة اه (ولن يضرب)  
زيد ولن يبرح الارض وهي أى لن تنصب المضارع كما رأيت وتسنى معناه ويخلصه

للاستقبال ويجوز تقديم معمول الفعل عليها نحو زيد لن أضرب قال الشاعر

مه عاذل فها عائل أبرح \* بئلى أو أحسن من شمس الضحى

ومنه الاخفش ولا يفصل الفعل منها الا ضرورة كقول الشاعر

لن مارأيت أبيريدمقاتلا \* أدع القتال وأشد الهجاء

أى لن أدع القتال ولن أدع شهود الهجاء فأشهد منصوب بأن مضمرة وأن والفعل عطف

على القتال على حذف قول ميسون \* ولبس عبا وتوقر عيني \* قال فى المغنى وزعم

بعضهم انها قد تجزم كقوله

لن يحب الآن من رجائك من \* حرك دون بابك الحلقة

الرواية بكسر الباء ويحب مجزوم بلى وحرك بالكسرة لان لقاء الساكنين وذلك جلاهما

على لم اه قال شارحه وفيه انه لا يصح هنا حلول لم محل لن لان لم للماضى ولن للمستقبل

ومراد الشاعر الاستقبال اه وفيه ان محل كون لن تفيد الاستقبال اذا لم يقيد الفعل

بما يفيد خلافه وهنا قيد بالآت فلم يكن القصد الا لثنى لا الماضى ولا الاستقبال وقد

أعطيت لم حكما لن فى محل النصب ذكره بعضهم مستشهدا بقراء بعضهم ألم نشرح بفتح

الحاء وفيه نظر اذ يمكن أن فتح الحاء اتباعا للام بعدها قال صاحب الجواهر ما محمله

قال المالكى وهذا عند العلماء محمول على أن الفعل مؤكدا بالنون المخفية ففتح لها الآخر

ثم حذفت وذلك جائز وجعلها أبوا الفوارس فى مثل هذا بمعنى أن الناصبة اه (وكى بكرم)

زيد وجئت كى تعطينى ولا بان تكون كى مصدرية وهى التى تدخل عليها اللام لفظا

أو تقديرا كمثل المذكور اذا قدرت أن الاصل لكى والا كانت حرف جر وكان الناصب

أن مضمرة كما تكون كذلك اذا تقستمت على اللام نحو جئت كى لا قرأ واللام حينئذ

توكيد لها لفصل بينها وبين الفعل وكذلك اذا تقستمت هى على أن نحو جئت كى أن

تكرمى وصرح صاحب المغنى بأن ذلك ضرورة وابن مالك بأنه قليل (وإن يذهب)

زيد ولا بد أن تكون إذن مصدرية فلا تعمل فى نحو قولك أنا إذن أكرمك لانها معترضة

بين المبتدأ والخبر وان يكون الفعل بعدها مستقبلا فلو حدثك شخص بحدث فقلت له

إذن تصدق رفعت لاندك تريد الجمال أى وهو لا تعمل فيه العوامل الناصبة كذا صرح به

صاحب المختار وإن لا يفصل بينها وبين الفعل بغير القسم كما صرح به ابن مالك وكذا الالفانية

وسأى أن بعضهم يحذف الفصل بغيرهما ومتكلم على ذلك فى باب الحرف ان شاء الله تعالى بما

يفنى عن المزيد ونقل عن ابن خروف أنها لا تعمل أصلا قلت ويؤيده قول الشهاب الرملى فى

شرح الأجرومية وعن بعض العربيات الفاؤها ولو استوفيت الشروط ومنه اذن يحلف

بارسول الله اه وقال بعضهم هى أصل فى العمل على الصحيح كأن لا محمولة عليها كزعم

بعضهم وانما علمت النصب لتخصيصها المضارع بالاستقبال كما خواتمها ومن هذا يظهر  
ضعف قول بعضهم الناصب أن مقتدره بعدها اه وليأتكم على ما ينصب المضارع  
بنفسه أخذتكم على ما ينصبه بأن مضرة بعده فقال (وينصب) أي المضارع  
(باضمار أن) أي بأن مضرة (بعد خمسة أحرف) وجعلها بعضهم ستة بعد لام كي ولام  
الجودائين والمصنف نظر إلى أن اللام شاملة لهما الأول (حتى) أي الجارة قال صاحب  
الجواهر وهذيل وثقيف يقولون عتي وهي حرف بالاتفاق وقياسه أن لا تعمل ادخولها  
على القيلين لكن حملت على الالف لأنها الغاية اه ولا ينصب الفعل بعدها إلا إذا كان  
مستقبلا نحو لا سيرن حتى أدخل المدينة وذلك لأن النصب بأن وهي للاستقبال  
فإن كان الفعل للحال لزم التناقض بين العامل ومعموله وإذا لم يكن مستقبلا تعين الرفع  
فحوسلت عن هذه المسألة حتى لا احتاج إلى السؤال عنها أي حتى حالي أني لا احتاج إلى  
السؤال عنها وتكون حينئذ ابتدائية وبشرط أيضا أن لا يكون مسببا عما قبلها نحو  
ما سرت حتى أدخل البلد بالنصب وأن لا يكون ما قبلها تاما نحو سيري حتى أدخلها بالنصب  
أيضا ولا وجب الرفع ولا يفصل بين حتى والفعل بشئ وأجاز بعضهم بالظرف والشرط  
والماضى والقسم والجار والمجرور والمفعول كما ذكره السيوطي قال في شرح الشذور  
ولا يجوز إظهار أن بعدها في شعر ولا نثر اه (و) الثاني (اللام) أي لام الجرح كما صرح به  
الحريري في ملحة الأعراب حيث قال

واللام حين تبندى بالكسر \* وهي إذا فكرت لام الجرح

وهي كما علمت شاملة للام كي وهي الموضوع للتعليل حقيقة نحو وأزئنا إليك الذكركتين  
للناس أو مجازا نحو قوله

فلموت تغذ والوالدات مصالها \* كالغراب الدور تنقي المساكن

أذهى للمأقبة والصيرورة سميت لام كي لأن كي تخلفها في إفادة التعليل وضمارة أن بعدها  
جائز نحو حمتك لأن تكرمي قال في المغني بل قديحج وذلك إذا اقترن الفعل بلا نحو  
لئلا يكون للناس عليكم حجة لئلا يحصل الثقل بالنقاء المنلين اه أي لام كي ولام لا النافية  
لأنه يصير لا يكون ولام الجود وهي المسبوقه بكون ماض منق بل أو بما وضمارة أن بعدها  
واجب وانما أضمرت أن بعدها هذه الأحرف لأنها حروف جروهي من عوامل الأسماء  
والفعل لا يكون اسما إلا بتقدير أن (و) الثالث (أو) التي (يعني إلى أن) نحو لا زمنك  
أو تقضي حتى قلت ومنه التي بمعنى الآن نحو لا تلتن الكافر أو يسلم فإن المضارع  
منسوب بأن مضرة بعدها وجوبا قال في حواشي المغني وهذا أخذ بالمعنى الظاهر في  
بادئ الرأي وفي الحقيقة هي لاحد الشيتين عطفت مصدرا مؤولا على مصدر متوهم أي

ليكوننارومنى وقضاء منك وليكونن قتل منى أو اسلام منه اه (و) الرابع والخامس  
 (واوالجمع والفاء التى السببية) واحترز بذلك عن الواو والفاء اللتين لهما العطف شعور  
 ولا يؤذن لهم فيعتذرون والاستئناف نحو أسأل زيدا فيضرك بالرفع أى فهو يختبرك  
 ويشترط مع ذلك ان يكونا واقعين (في جواب الاشياء الستة) وهى (الامر والنهى  
 والنفى والاستفهام والتثنية والعرض) وهى ما بعدهما جوابا لان ما قبلهما من الاشياء  
 المذكورة يتسبب عنه ما بعدهما كنسب الجواب عن الشرط وزاد بعضهم على ذلك الدعاء  
 والتقصيض والتبرجى وتطمها فى بيت فقال

مر وادع وانه وصل واعرض لحضهم \* تمن وارج كذلك النفى قد كيدا

وقدم مثل لجميع ما تقدم بقوله (نحو سرت حتى أدخلها وبحسبك لتكرمنى ولازمك أو  
 تقضى حقى ولا تأكل السمك وتشرب اللبن واثنتى فأكرمك) بالنصب فى جواب الامر  
 بان مضمره وجوبا وكذا يقال فيما يأتى ولا بد فى جواب النصب من كون الامر صريحا بان  
 يكون بالفعل لا باسمه ولا بالمصدر ويجوز فى لا تأكل السمك وتشرب اللبن الرفع والنصب  
 والحزم وقد الغزى ذلك بعضهم فقال

وما حرف يليه الفعل مجز وما امر فوعا

وينصب بعده أيضا \* وكل جاء مسموعا

(ولا تطغوا فيه فيعمل عليكم غضبى) ينصب يحل فى جواب النهى ولا بد أن يكون  
 صريحا أيضا أى خالصا من معنى الاتيان بأن لا ينتقض بالا قال فى المختار وحل العذاب  
 يحل بالكسر حللا أى وجب ويحل بالضم حلولا أى نزل وقرئ بهم ما قوله تعالى فيصل عليكم  
 غضبى وحل العقدة من باب رد اه (وما تأتينا قصدنا) بالنصب فى جواب النفى المحض  
 (وهل أسألت قصيبنى) بالنصب فى جواب الاستفهام ولا بد أن لا يكون باء دالة عليها جملة  
 اسمية خبرها جامد نحو هل أسألت زيد فأكرمه بالرفع وقال المصنف فى قوله تعالى  
 يا ويلتا أجزت أن أكون مثل هذا الغراب فأوارى سواة أخى ان أوارى منصوب فى  
 جواب الاستفهام والقاسمية قال صاحب المغنى وهو فاسد اه أى لان العجز انما يتسبب  
 عنه عدم المواراة والمواراة انما يتسبب عن القدرة وأجاب السعد فى حاشية الكشف  
 بأنه يحتمل ان يكون الاستفهام فيه لانكار الابطالى فيفيد النفى وهو سببه أى ألم أعجز  
 فواريت اه (وليتنى عندك فأفوز فوزا عظيما) ينصب أفوز فى جواب التثنية قال الشاعر  
 ياليت أم خليلد واعدت فوقت \* وداملى ولها امر فنصطلما

وجعل الكوفيون مثله التبرجى كقراءة حفص لعلى أبلغ الاسباب أسباب السموات  
 فأطلع وقال المصنف وقد أشربها معنى ليت من قرأ فأطلع بالنصب اه وبمحت فيه

صاحب المغنى بانه عطف على معنى أبلغ أى أن يبلغ أو على الاسباب اه (و لا تنزل بناء  
فتنصب خيرا) بالنصب فى جواب العرض ومثله التضيض نحو لو لا أخرنى الى أجل  
قريب فأصدق ومثل الفاء فى جميع ما ذكره الوافكل ما كان مثالا لفاء السببية يصح  
مثالا لو والمعية وقد أشارنا فى باب ما لا يقوله

والواو كالقافان تقدم مفهوم مع \* كلاتكن جلدا وتظهر الخزع

وكا ينصب الفعل فيماد كرى نصب بعد واو العطف المسبوقه باسم خالص نحو قول ميسون  
\* ولبس عباءة وتقرعنى \* بالنصب باضمار أن جوازاً بعد الواو وبعد فاء العطف  
بعدها اسم خالص نحو \* ولا توقع معترفاً رضىه \* بالنصب باضمار أن جوازاً بعد الفاء  
وبعد واو العاطفة المسبوقه باسم خالص نحو وما كل بشر أن يكلمه الله الا وحياً أو من  
وراء حجاب أو يرسل نصب يرسل بأن مضرة جوازاً بعد أو وبعد ثم العاطفة المسبوقه  
بمادة كرى نحو قوله \* انى وقتلى سليكاً ثم أعقله \* ينصب أعقل بأن مضرة جوازاً بعد  
ثم وشذ حذف أن مع النصب فى غير هذه المواضع كقولهم خذ الص قبل ياخذك قال  
فى التسهيل وفى القياس عليه خلاف فقد أجاز الكوفيون ومن وفقهم اه قلت  
وكذلك الرفع نحو ومن اياته يريكم البرق وتحو جمع بالمعنى خير من أن تراه اذ أصله أن  
نسمع وقيل انه قياسى وقيل انه سماعى وصححه بعضهم قال صاحب الجواهر وأكرر  
الرواية برفع تسمع وجاء نصبه بأن محذوفه وبعضهم قدر تسمع بسماعك من غير أن يقدره  
أن محذوفه ويجعله ماعاً وقع فيه الفعل موقع الاسم من غير تقدير أن اه (وتبني) نصب  
المضارع فى جميع ما تقدم ليس واجبا بل للعدول به الى غير ذلك مسامح والذا قرئ قوله تعالى  
وزلزوا حتى يقول الرسول منصوباً ومرفوعاً وقرئ قوله تعالى لتبين لكم منفرجاً مرفوعاً  
أى ونحن نفر وقرئ قوله تعالى تقفان لهم أو يسلمون مرفوعاً على الابتداء كأنه قبل  
أو هم يسلمون ومنصوباً على اضمار أن ويجوز فى ما تأتينا فتعدنا الرفع على الابتداء  
نظير قوله تعالى ولا يؤذن لهم فيعتذرون قال العنبري

غير أن تأتينا يبين \* قريحى ونكسر التأنيلا

أى فنحن نرجى كما تقول اتنى فأحدك بالرفع أى فانا أحدك وتقول وتلوتنا به قصدته  
والرفع جيد كقوله تعالى وتلو التوراه فيدهنون وفى بعض المصاحف فيدهنوا وتقول  
أريد أن تأتيني ثم تحدثنى بالنصب والرفع ولنا خير الخليل فى قول عروة العذرى

وما هو إلا أن أراها فجأة \* فأهت حتى ما أكاد أجيب

بين الرفع والنصب فى فأهت ومما جاء منقطعا قول أبى الصام التلعلى

على الحكم الماتى يوم اذلقى \* قضيت أن لا يجوز ويقصد

أى وهو يقصد (فائدة) قال الفاكهى نواصب المضارع لا يجوز أن يحذف معمولها  
وتبقى هى ولولذلك فاقول أن أريد أن أخرج لم يحسن أن يجيب الآخر بقوله وأنا أريد أن  
أى أن أخرج وأجازه بعضهم قائلانه كقولهم جئت ولما اه قال أبو حيان وليس مثله  
لان حذف الفعل بعد لما للدليل جائز فى فصيح الكلام ولم يقل من هذا شئ فى كلام  
العرب اه قال ابن هشام فى المعنى ثم وقع فى صحيح البخارى فى تفسير وجوه يومئذ ناضرة  
فيذهب كما فيعود نظره طبقا واحدا أى كما يسجد وهو غريب جدا لا يحتمل القياس  
عليه اه قال العلامة ابن حجر الثابت فى نسخ البخارى التصريح بسجد فلعل ابن هشام  
وقع له نسخة يحذف بسجد اه ولما تكلم المصنف على انتصاب المضارع أخذ يشكك  
على انجزامه وهو ينجزم بحروف وأهمه وقد بدأ بالحروف فقال (وانجزامه) أى  
المضارع (بضمه أحرف) وهى لم ولما ولا لام الأمر ولا الناهية وان الشرطية وهى  
من العوامل اللفظية السماعية وقد مثل لها على هذا الترتيب فقال (فمعلوم يخرج) زيد ولم  
يغزرو وهى أى تمقلب المضارع ماضيا وتنفيه وسئل المتنبي عن قوله

\* بادروا لى صبرت أم لم تصبرا \* كيف وجود الالف مع وجود لم الجازمة فقال لو كان  
أبو الفتح ابن جنى ههنا لاجاب بأن هذه الالف بدل ثون التوكيد الخفيفة اذا اصل لم  
تصبرن قال الاشئى \* ولا تعبد الشيطان والله فاعبدا \* وقد يرتفع الفعل بعدها  
كقوله \* يوم الصليفاء لم يوفون بالخمار \* وهو ضرورة وصرح ابن مالك فى أول شرح  
التسهيل بأنه لغة قوم والفصل بينهما وبين مجزومها ضرورة قال ابن عصفور هو من  
قبيل الضرورات فلا يقاس عليه فى شعر ولا فى نثر قال بعضهم وتلقى القسم بها نادرجدا  
قيل لبعضهم ألى بنون فقال نعم وقالهم لم تقم عن مثلهم منجبة ويحتمل أنه على حذف  
الجواب أى ان لى بنين ثم استأنف بجله النقى وزعم البصري أن بعض العرب ينصبها قال  
صاحب الجواهر جلا على ما وقيل بل جلا على لانها أختفى فى النقى قال وهو أى لم حرف  
محض من الحروف البسيطة باجتماع عامل فى الفعل الاختصاص به اه (ولما يحضر)  
زيد وهى أى لما تنجزم المضارع وتنفيه وتقلب ماضيا مثل لم وقد تزداد الهمزة عليهم  
فحدث فى الكلام معنى التقرير نحو ألى نشر لك صدرك وألى ألى الكتاب والفرق بين لم  
ولما فى خمسة أمور أحدها ان لما لا تقترن بأداة شرط بخلاف لم فنون لم تقم ثانيا أن لم  
يجوز انقطاع منفيها عن الحال بخلاف لما فيجوز أن يكون ثم كان ولا يجوز لما بل يقال لما  
يكن وقد يكون وقد مثل جماعة منهم ابن مالك وأبو حيان لمنفيها المنقطع بقوله تعالى هل  
أتى على الانسان حين من الدهر لم يكن شيأ مذكورا قال بعضهم وهو عجيب فان النقى  
مقيد بالحين والتقدير لم يكن فيه شيأ مذكورا ولم ينقطع ذلك أصلا كما صرح به الشهاب

الرملي في شرحه على الأجرومية ثالثها ان منفي لما لا يكون الا في زمان الحال لكن قال  
ابن مالك انه غالب لا لازم رابعها ان منفي لما متوقع ثبوته بدليل لما يدوروا صذاب  
خامسها انه لا يجوز حذف مجزوم لم يقاسا بخلاف لما وثاق لما حرف وجوده لوجود نحو لما  
جاءني أكرمه وزعم جماعة انها طرف بمعنى حين وقال ابن مالك يعني اذ هو حسن  
وجوابه فعل ماض عند الجمهور أو جملة اسمية مقررثة بالقاء أو اذا عند ابن مالك أو فعل  
مضارع عند ابن عصفور وتكون أيضا حرف استثناء وقد تقدمت الإشارة اليه وان  
أنكره الجمهور وأما ما في قوله تعالى وان كلاما ليوقينهم في قرأة ابن عامر وحجزة وحفص  
بتشديدون ان وميم لما فقال ابن الحاجب انهما الجازمة حذف فعلها أي لما يتركوا قال  
ولأعرف وجهها أشبه من هذا ٨١ ويجوز الفصل بين لم ومجزومها اضطرابا ويجوز أيضا  
تقديم معمول المجزوم عليها نحو زيد لم أضرب بكوازي لما أيضا كما صرح به صاحب الجواهر  
(وليضرب) زيد ودخولها أي لام الطلب على فعل المتكلم قليل جاز في السبعة ومنه  
حدث قوموا فلا أصل لكم وقوله تعالى والتعمل خطاياكم وأقل منه دخولها في فعل  
المخاطب كقراءة جماعة قبل ذلك فلتفرحوا وفي الحديث لتأخذوا مصافكم قال الاخفش  
وهي لغة رديئة للاستغناء عنهم بقولك افعل بخلاف الغائب فإنه متعذرفيه وسركتها  
الكسر وقصها لغة ويجوز تسكينها بعد الواو والقاء وثم وقد تحذف ويبقى عملها كقوله  
تعالى قل لعبادي الذين آمنوا يقيموا الصلاة وقول الشاعر

قلت لبواب ليد يدارها \* تتذنقني جوها وجارها

ومنع ذلك المبرم مطلقا وأجازه الكسائي بشرط تقدم لفظ قل ووافقه ابن مالك في شرح  
الكافية وزاد عليه أن ذلك يقع في الشر قليل بعد القول الخيري كاليتم المتقدم وقال  
الجمهور ان الجزم في الآية مثله قولك اتنى أكرمك وسيأتي الكلام على ذلك في باب  
الحرف ان شاء الله تعالى (ولا تفعل) يازيد هذا الامر ولا تعان من اذا قال فعل وقد تكون  
أي لا المطلوب بها الترك للدعاء ففعل لا تأخذنا وقد تحذف تبعها ففعل لا تأخذنا العالم وتكرم  
الجاهل بالجزم أي ولا تكرم وأما استقلاله فلا كما يعلم من كلام الجماعة في تنبيهه قد  
يتقدم المنصوب بالمجزوم عليه نحو قوله تعالى فأما اليتيم فلا تقهر فاليتيم منصوب بيقهر  
وبه استدلل ابن مالك على انه لا يلزم من تقديم المفعول تقديم العامل الا ترى أن اليتيم منصوب  
بالمجزوم وقد تقدم على الجزم ولو تقدم على لا لا يمنع لان الجزم لا يتقدم على جازمه  
كالمجزوم ولا يتقدم على جاره (واعلم) ان لانه لا يجوز مجزومها المضارع المسند الى المتكلم  
سواء كان مبسودا بالهمزة أو بالتون فلا يقال لا أقم ولا اتقم ثم اذا كان المضارع  
المذكور مبني على الجهر لا جازمه بها نحو لا أنزع ولا أقال فبناء الفعلين للجهر لا كذا في



شرح الملح (وان تكرمي أكرمك) يجزم الفعلين الاول فعل الشرط والثاني جوابه  
وعلمها أي ان الجزم بالاصالة لانها موضوعة للشرط قال ابن هشام في المغني وأعطيت  
ان الشرطية حكم لو في الاهمال كما روي في الحديث فان لا تراه فانه يرأه اه أي فلم يقل تره  
قال الدماميني قدمضي في لم يخرج ابن السيد البطياني \* كان لم ترا قبل أسير ايماننا \*  
على لغة راءه كخاف يخاف حذف الالف الساكنين وأبدلت الهمزة الساكنة بعد  
فتحة ألفا فكذا الحديث اه وتعبه الشئ بأنه كان لا يقول فانه يرأه بعد الجمع  
بين لفتين اه قال في المصباح وقد تجردت عن معنى الشرط فتكون بمعنى ووضوا كرمزيد  
وان قصد أي ولو في حال قعوده وقال العلامة الخضري وشعوبه وان كثرة ما به مجمل  
إن فيه زائداً على التحقيق والاول للمسال وقيل شرطية والاول اعطف على مقدر والجواب  
محدوف وقد تكون بمعنى ان التافئة فلا تعمل نحو ان الكافرون الا في غرور أي ما الكافرون  
ومستحكم على ذلك في باب الحرف ان شاء الله تعالى بما عني عن المزيد ولما تكلم على الجوازم  
الحرفية أخذ يتكلم على الجوازم الاسمية فقال (و) انجزاه (تسعة أسماء متضمنة للمعنى  
ان) الشرطية بإفادة الشرط اذا تضمنت اشارة بكلمة بمعنى أخرى لتأدية حكمها قال في المغني  
وفائدته ان تؤدي كلمة مؤدى كلمتين اه (وهي) أي الاسماء المذكورة (من) بفتح الميم  
وسكون النون وأصل وضعها للعاقل ثم ضمنت لغيره لمحمون يعمل سواء يجزيه ومن  
يزرأه يجزم الفعلين الاول فعل الشرط والثاني جوابه ويجوز في من مراعاة اللفظ  
والمعنى وان كان الاول أكثر وقد يعتبر اللفظ ثم المعنى ثم اللفظ نحو ومن الناس من يشتري  
لهو الحديث الى قوله واذا تلى عليه آياتنا ويجوز على ضعف مراعاة المعنى من أول الامر  
بل نقل أبو سعيد عن بعض الكوفيين منعه وقد تجب مراعاة المعنى اذا لم يلزم أو فصح ومن  
الثاني على ما اختاره العلامة الصبان قول الشاعر

وان من النسوان من هي روضة \* تهز الرياض فوقها وترهز

وقال غيره انه ليس واجبا بل مختار (وما) وأصل وضعها للغير العاقل ثم ضمنت لغيره  
وما تنقل من خبره الله والاكثر في ضميرها اعتبار اللفظ ويجوز اعتبار المعنى (وأي)  
بحسب ما تصاف اليه نحو أياما تدعوا فله الاسماء الحسنى فأيام فعل تدعوا وهو مجزوم بها  
وقوله فله الاسماء الحسنى مبتدأ وخبر جواب الشرط وتقدم في وجه النداء أنه يجب على  
الرائع رفع وصف أي نحو أياما الرجل وانما التزم ذلك اشعارا بأنه المقصود بالنداء وقال  
بعضهم علة الرفع أنه لما استمر الضم في كل منادى معرفة شبه ما استند اليه الفعل فاجريت  
صفه على اللفظ اه ومنه يعلم ما في ما قدمناه عن شرح الملح واختلاف في ضمة هذه الصفة  
فقبيل انها ضمة بناء ومن قال ضمة اعراب فقد غفل عن الصواب وقيل ضمة اعراب

(وأي) وأصلها ظرف مكان ثم ضمنت فجزمت نحو أين تكن أكن معك (وأي) وأصلها  
 ظرف مكان ثم ضمنت فجزمت نحو أين تقم أقم (ومتي) وأصلها التعميم الأزمان ثم ضمنت  
 فجزمت نحو متى تجيء أجيء وقد تم حمل جلا على إذا كما قاله ابن مالك وخالفه أبو حيان  
 (وحينما) وأصل وضعها للدلالة على المكان ثم ضمنت معنى الشرط فجزمت نحو حينما  
 تجلس أجلس (واذما) وأصلها للدلالة على الزمان ثم ضمنت فجزمت نحو إذما دخلت على  
 القوم فسلم عليهم وامشى عليه المصنف من أنها اسم هو ما عليه المبرد وابن السراج  
 والفارسي حيث قالوا إنها ظرف وهي حرف عند سيبويه بمنزلة أن الشرطية واختاره ابن  
 مالك قال بعض المحققين وهو الأصح أي لأنه سلب معناه الأصلي واستعمل مع الراءثة  
 كما صرح به السيوطي في شرح الخلاصة ولذا قال السيرافي ما علمت أن أحدا من النحويين  
 ذكر أنما في الجوازم غير سيبويه وأصحابه وعلمها الجزم قليل لا ضرورة فخلافا لبعضهم  
 (ومهما) وأصلها الغيرة ما عاقل ثم جرمت نحو مهنما تصنع أصنع وما مشى عليه المصنف من  
 أنها اسم هو الحق بدليل رجوع الضمير إليها في قوله تعالى مهنما أنناه من آية خلافة الخليل  
 والسهمي وذ كرجاعة منهن ما بن مالك أنها تأتي للاستفهام واستدلوا عليه بقوله  
 \* مهنما في الليلة مهنما ليه \* أي أي شيء ثبت لي الليلة وفيه أنه يحتمل أن مهنما اسم فعل  
 ووصلها في الرسم لأجل الانغاز ثم استأنف وأكد وذكر بعضهم أنها تأتي بمعنى متى نحو  
 مهنما جئتني أعطيتك أي متى جئتني ولكن شدد المصنف الإنكار عليه ويستكمل  
 على ذلك في باب الحرف ان شاء الله تعالى وقد مثل لما تقدم بقوله (نحو من يكرمني أكرمه  
 وعليه نفس) بقية الأمثلة وقد علمتها (تنبيهات) الأول ترك المصنف من الجوازم أيان  
 وأيضا وإذا وكيف ولو أما بيان فهي في الأصل لتعميم الأزمان وفي كلام أي حيان أنها  
 تختص بالمستقبل وهي بفتح الهمزة وقد تنكسر ثم جرمت نحو أيان تؤمنك تؤمن غيرنا  
 ولذا قال في المحلة

وأخذا لتنبهها أيانا \* فاجزم بها حتى أبو حيانا

ولم يذكرها ابن مالك في الكافية ولا شرحها كما صرح به السيوطي في شرح الخلاصة  
 وأما أيان فهي أين زيدت فيها نحو أيانما تكو فأيانك الموت وأما إذا فالشهور أنه لا يجزم  
 بها إلا في الشعر جلا على متى كقوله \* وإذا نصبت خصاصة فقصم \* وهو في  
 التثنية نادر وفي الشعر كثير وأما كيف فأجاز الكوفيون الجزم بها قياسا مطلقا وتبعهم  
 قطرب وقيل بشرط اقترانها بما نحو كيفما تصنع أصنع قال بعضهم ولم أجعلها شاهدا  
 من كلام العرب بعد الفحص قال بعض المحققين وانما لم تجز من عند البصريين لخلافتها  
 لأدوات الشرط بوجوب موافقة شرطها لجوابها نحو كيفما تجلس أجلس فلا يصح

كيفما تجلس اذهب وأما لو زعم بعضهم ان الجزم بها مطرد على لغة وأجازة جماعة في الشعر منهم ابن السجري ورد ابن مالك في الكافية فقال

وجوز الجزم بها في الشعر \* نوحه ضعفا من يدري

(الثاني) هذه الادوات في الحاق ما على ثلاثة اضرب ضرب لا يجزم الا به وهو حيث واذا خلافا لقرا وضرب لا يلحقه وهو من وما ومهما وا في خلافا للكوفيين في من وا في وضرب يجوز فيه الامران وهو ان واى ومتى واين وايان وقد نظم ذلك بعضهم فقال

نلزم ما في حيثما وانما \* وامتنعت في ما ومن ومهما

كذلك في اى وباقيها ائى \* وجهان اثبات وحذف ثبتا

(الثالث) أدوات الشرط وكذا الاستفهام ان وقعت بعد حرف جر أو بعد مضاف فهي في محل جر نحو عما سأل أسأل ونحو غلام من تضرب تضرب وان وقعت على زمان أو مكان فهي في محل نصب على الترفيصة لفعل الشرط ان كان تاما نحو ايان تؤمنك وحيثما تستقم ونظرا فانه برهان كان ناقصا كائما نكفوا يدر ككم الموت فائما ظرف متعلق بمحذوف خبر نكفوا وان وقعت على حدث فمفعول مطلق كائى ضرب تضرب تضرب أو على ذات فان كان فعل الشرط لازما نحو من يقم أضربه أو متعديا واقعا على غير الاداة فهي مبتدأ نحو من يعمل سواء يجزيه فان كان متعديا وسلط على الاداة فهي مفعول نحو وما تفعلوا من خير وان سلط على ضميره أو على ملابسه فاشتغال بنحو من يضربه أو من يضرب أخاه زيد أضربه فيجوز في من كونه مفعولا محذوف بفسره فعل الشرط وكونه مبتدأ (الرابع) في جزم المسبب عن صلة نحو الفى يأتى أحسن اليه أو عن صفة النكرة الموصوفة بنحو كل رجل يأتى أكرمه خلاف فنعما البصريون وأجازة الكوفيون واختاره ابن مالك (فائدة) ان للشك مع أنها لازمة واذا الجزم مع انها لا تجزم كما علمت وقد الغز في ذلك المصنف فقال

سلم على شيخ النخاعة وقسله \* عندى سؤال من يجبه يعظم

أنا ان شككت وجدعتوني جازما \* واذا جزمت فاني لم أجزم

وقد أجاب به بعضهم فقال

قل في الجواب بان ان في شرطها \* جزمت ومعناها التردد فاعلم

واذا الجزم الحكم ان شرطية \* وقعت ولكن لفظها لم يجزم

وقد وقعت اذا موقع ان في قوله تعالى واذا شئنا بد لنا أمثالهم تبدلا ولذا رد قول المصنف ان حقه التعبير بان كما جاءه بعض المفسرين قال أبو حيان واذا استعملت اذا شرطتا فهل تكون مضافة للجملة بعدها أم لا قولان ٥١ (واعلم) ان المضارع الذي ينصب بعده

الفاء في جواب الاشياء المتقدمة يصح أن يجزم ان سقطت الفاء وقصد الجزاء بأن قصد  
تسبب الفعل عن الطلب ما عدا الشيء لانه خبر محض والطلب أظهر من الخبر في تضمن  
معنى الشرط خلافا للكوفيين وفي الجازم حيث تد أربع مذهب فذهب الجمهور الى انه  
يجزم بشرط مقتدر بعد الطلب ورجحه ابن هشام في المنفى قال المحققون وهو المختار  
وذهب الخليل وسيبويه الى انه بنفس الطلب لما تضمنه من معنى ان الشرطية وذهب  
الكوفيون وتبعهم ابن هشام الى انه بلام الامر مقتدة وسيأتي ما فيه وذهب السيرافي  
والفارسي والمصنف الى انه بأن مقتدة نايب من فعل الطلب حيث قال (ويجزم) أي  
المضارع (بأن) الشرطية حال كونها (مضمرة) لانها أم الباب فلا يحذف غيرها (في جواب  
الاشياء الستة التي تجاب بالفاء) أي التي تقع الفاء في جوابها أي ان سقطت وقصد الجزاء  
كما علمت ولو صرح بذلك لكان أحسن ونرجحت الواو فلا يجزم عند سقوطها كما صرح  
بها المحققون وقد استثنى منها الشيء جاريا على مذهب البصريين وهو المنصور فقال (الا  
الشيء) فلا يجوز الجزم بعده لما علمت خلافا للكوفيين حيث أجازوا الجزم بعده أيضا  
وقدمت لذلك بقوله (فحوائضي أكرمك) بالجزم في جواب الامر (وعليه) أي هذا المثال  
(فقدس) بقية الامثلة تقول لا تفعل يكن خيرا لك وأين ينك أزيلك وألاما أشربه وألا  
تزل تصب خيرا ويرد على ما ذهب اليه المصنف من أن الجزم بأن مقتدة قائلا ان اسناد  
الجزم الى الفعل بعيد انه بحيث جزم الاسم فعلم ان تضمنه معنى الشرط فلا يبعد أن يجزم  
الفعل بتضمنه معنى الشرط فعلا واحدا فلا يبعد في اسناد الجزم الى فعل الطلب كما في  
حواشي المنفى قال المصنف في المفصل وحق المضمرة أن يكون من جنس الظاهر فلا يجوز  
أن تقول لا تدن من الاسديا كلك بالجزم اه يعني أنه يشترط لصفة الجزم بعد الشيء أن يصح  
حلوله ان لا يعمل الشيء فهو لا تدن من الاسد تسلم بخلاف المثال المتقدم لانه يصح أن تقول  
ان لا تدن من الاسد تسلم وهذا مذهب الجمهور وخالف في ذلك الكسائي حيث أجاز الجزم  
من غير شرط عسكارة الاحسن ولا تمن تسكتك بالجزم وأجاب الجمهور بأنه بدل لا يجوز في  
جواب الشيء فان لم يقصد الجزاء وجب الرفع لما على الوصف أو الاستئناف أو الحال ويحتمل  
الثلاثة قوله تعالى نحن من أموالهم صدقة تطهرهم واذا جئت بعد الجزاء بفعل معطوف  
بالفاء أو الواو جاز لك جزمه على العطف ورفع على الاستئناف ونصبه باضمار أن وجوبا  
وذلك نحو ان أتيت فأحدثك بالوجه الثلاث ثم أخذتكم على المضارع اذا كان  
فاعله ضميرا فقال (وتلحقهم) أي الفعل حال كونه (بعد الالف الضمير) بالتركيب التوسيعي  
أي بعد الالف التي هي ضمير اثنين نحو يضربان (وواو) أي الضمير في الجمع نحو  
يضربون (وبائه) في المؤنثة الخطابية نحو تضرين وقوله (فون) فاعل تلحق وهذه النون

تكون مكسورة بعد الالف مفتوحة بعد أختها ولحقته لاجل أن تكون (عوضا عن) حركة (الرفع) التي كانت في المسند الى المفرد وقد مثل لذلك بقوله (فخويضريان) للثنتين الغائيتين مذكرين أو مؤنثين (ويضربون) لجماعة الذكور الغائيتين (وتضربين) لخطاب المؤنثة ويقي تضربان في خطاب المثنى مذكرا أو مؤنثا وتضربون في خطاب جماعة الذكور وهذا الاوزان تسمى الامثلة الخمسة والافعال الخمسة أيضا وقوله (وذلك) أي لحاق التون المذكور دائما يكون (في) حالة (الرفع) فقط (دون) حالتي (النصب والجر) فانها تتخذ في اذا دخل ناصب أو جازم فتحولن يذها ولن يقوموا ولم تقوما ولم تجلسوا وذلك لانها انما لحقت هذه الافعال لوقوعها موقع الاسماء فهي من تمام دخول الرفع في المضارع فاذا لم تحل محل الاسم لم تلحقه وما شئ عليه المصنف من أن أعرابها بالتون هو المشهور وقد أغفل العلامة الامر في ذلك فقال

الا يا امام النحو لازلت مخرجا \* فرائد در من عميق المسائل  
أرى عندي معمولا وقد جاء فاصلا \* لتأبين عامل وأعراب عامل  
وزاد اربابى أن تحصيل فصله \* هو الشرط في الأعراب دون مجادل  
فقل لي فدال النفس ما هو معرب \* لأعرابه شرط اقتران بفاصل  
(جوابه)

بحمد الهى بدهقولى وبفسده \* صلاة وتسليم لخير الوسائل  
نعم خمس أفعال لها التون رفعها \* ومعمولها اذا ضمير لفاعل  
فهاك جوابا زانك العلم والتقى \* وزدت كما لا عند كل المخالف

قال فظاهر أن الضمائر فاعلة بها وعامل الفاعل هو الفعل وانما لاتعرب هذا الاعراب الا اذا اتصلت بالضمائر اه وقال أبو حيان حكى لنا صاحبنا أبو جعفر احمد بن عبد النور المالى صاحب كتاب وصف المباني في حروف المعاني عن أبي زيد السهيلي أنها معربة بحركات مقدرة على لام الفعل منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة اه والثالث من أصناف الفعل (الامر) وهو (ما يؤمر به الفاعل المخاطب) ويؤتى به (على مثال) أى وزان (افعل) فهو على طريقة المضارع لا يخالف بصيغته صيغته الآن تنزع الزائدة وذلك (فخوض) من تضع (وضارب) من تضارب (ودحرج) من تدحرج وهذا فيما أوله متحرك فان سكن زيدت همزة وصل ثلاث ابتدأ بالساكن فتقول في تضرب اضرب وفي تطلق وتخرج انطلق واستخرج وهذا اذا كان الامر للفاعل وأما ما ليس للفاعل فقد أشار اليه بقوله (وغيره باللام) داخله على المضارع دخول لا ولم وذلك (فخول يضرب زيد) وتضرب أنت ولا تضرب أنا) بالبناء للجهول في الكل وكذا ما يكون للفاعل وليس

بمخاطب وقد أشار إليه بقوله (وليمض بزيد ولاضرب أنا) بالبناء للعلوم فيهما وقد جاء  
 قليلاً أن يؤمر الفاعل المخاطب بالحرف ومنه قرأه فبذلك فلتقر حواشي تنبيه على الأمر  
 مبنى على السكون أن كان صحيح الآخر أو نائيه وهو الحذفان كان معتل الآخر  
 عند البصريين وهو المنصور وقال الكوفيون وأبو الحسن أنه مضارع عرب مجزوم  
 بلام الأمر مقتدة حذفت حذفاً مستمراً للتخفيف وتبعها حرف المضارعة قال ابن هشام  
 ويقولهم أقول لأن الأمر أخوانه انتهى فحقه أن يدل عليه بالحرف ولأنهم قد نقلوا بذلك  
 الأصل كقولهم

لنقم أنت يا ابن خريق ريش \* كي لتقضي حوائج المسلمين

قال المصنف في المفصل وهذا حذف من القول اه قلت أي لأن إضمار الجازم ضعيف  
 كإضمار الجار وما ذكره خلاف الأصل الذي هو بناء الأفعال فلا يرتكب من غير ضرورة  
 داعية إليه واعلم أنه قد يحذف حرف العلة من الأمر المعتل فلا يبقى منه إلا حرف واحد  
 نحو من الوأى كالوعد لفظاً ومعنى ومنه الغرض المشهور وهو

إن هـدا المصلحة الحسنة \* وأى من أضمرت نخل وقاه

وإيضاح هذا أن فعل أمر بمعنى عدى من الوعد مبنى على حذف النون والياء المحذوفه  
 لالتقاء الساكنين فاعل إذا أصله ابن هـ حذف الياء لالتقاءها ساكنة مع فون التوكيد وهذا  
 منادى حذف منه حرف النداء والمليحة صفة له تدل على اعتبار اللفظ والحسنه صفة لها باعتبار  
 المحل ووأى بمعنى وعد مفعول مطلق ومن نكرة موصوفة مضاف إليه وهي واقعة على  
 امرأة وأضمرت فعل ماض والتاء للتأنيث وفاعله يعود على من ونخل متعلق بأضمرت  
 وفاعله مفعول لأضمرت وحاصل المعنى عدى يا هند وعدا امرأة أضمرت وفاعله نخلها ونخل  
 من الخلة وهي صفة المحبة ومن الالفاظ ما أتشد به بعضهم وهو

من أم قاسم وأم أباه \* ولزيدا ومن أباه الجهلولا

فإن فعل أمر من مانعين إذا كذب وأم مفعوله وقاسم مضاف إليه وأم الثاني فعل أمر  
 بمعنى أقصد وأباه مفعوله ولزيدا فعل أمر من ولي بلى وزيدا مفعوله ومن أباه فعل أمر  
 وفاعله ومفعوله كما تقدم والجهلولا صفة لأباه والالف للإطلاق وحاصل معناه كذب  
 أم قاسم وأقصد أباه وول زيدا وكذب أباه الجاهل ثم اعلم أيضاً أن الفعل ماضياً كان أو  
 مضارعاً أو أمراً هو أصل العوامل السبعة اللفظية القياسية كما صرح به بعضهم ونهنا  
 عليه في مجتئ الأعراب والرابع والخامس من أصناف الفعل (المتعدى وغير المتعدى)  
 وقد ينهنا بقوله (فالتعدى) ويسمى مجاوزاً أيضاً تجاوزه عن الفاعل إلى المفعول به  
 وواقعاً لوقوعه على المفعول به أيضاً كما سمي متعدياً متعديه إليه هو (ما) أي فعل (كانه)

مفعول به) وعلامته أن يصح أن يوصل به الغير مصدر نحو عمل فأنك تقول الخير عمله زيد  
 بالهاء الراجعة لغير المصدر أي راجعة للغير بخلاف الراجعة للمصدر فإنها اتصل  
 بالآزم والمتعدي نحو وانخرج خرج زيد والضرب ضربه عمرو وأن يصح صوغ اسم  
 مفعول تام منه كأن يقال الخير عمله زيد فهو معمول بخلاف غير التام فإنه يكون من الآزم  
 كأن يقال زيد يخرج به أو اليه فلا يتم إلا بالحرف قال في شرح الكافية والمراد  
 بالتمام الاستغناء عن حرف جر فلا يصح منه اسم مفعول مقترا إلى حرف جر سمي لازما  
 كضربت على عمرو فهو مفعول عليه اه وقال صاحب الجواهر والمتعدي هو الذي بعد  
 ذكر فاعله معه يتوقف تمام فهم معناه على ذكر متعلق به وقع الفعل عليه نحو ضرب زيد  
 فإن النحن يتوقف ذكر من وقع عليه الضرب وقد أوردوا مثل هذا التوقف على حد الكلام  
 وقالوا ليس مثل ضرب زيد كلاما تاما لأن الفائدة غير تامة وكذا لو عمل الفعل في حال أو غيره  
 من الفضلات قال وليس بوارد لأن المراد بالفائدة التامة الحاصلة من مجرد المسندين اه  
 وهو أي المتعدي على ثلاثة أقسام ولذا قال (ويتعدي إلى مفعول واحد كضربت زينا)  
 وأكرمت عمرا (أو إلى اثنين) وهو قسمان قسم لا يدخل على مبتدأ والخبر وهو باب كسا  
 (نحو كسوته بجة) وأعطيته درهما وقسم يدخل عليهما وهو أفعال القلوب وقد أشار  
 إليه بقوله (وعليه فاضلا) وظننته قائما (أو إلى ثلاثة) ويتقسم ثلاثة أقسام كالذي الفصل  
 قسم منقول بالهمزة عن المتعدي إلى مفعولين وهو فعلان أعلمت (نحو أعلمت زينا عمرا  
 خيرا الناس). وأريت نحو أريت زيدا الخير حاصلًا وقد أجاز الاخفش أظننت وأحسبت  
 وأظننت وأزعمت وقسم متعد إلى مفعول واحد وقد أجرى مجرى أعلمت لو افقته  
 له في معناه فعدي تعديته. وهو خمسة أفعال أنبأت ونبأت وأخبرت وخبرت وحدثت  
 وقسم متعد إلى مفعولين وإلى الطرف المتسع فيه كقولك أعطيت عبدا لله نوبا اليوم  
 ومن النصبين من أي الاتساع في الطرف ولما تنكلم على المتعدي شرع بشكلم على غير  
 المتعدي فقال (وغير المتعدي) ويسمى لازما وغير واقع أيضا هو (ما) أي فعل (يختص  
 بالفاعل) وهو قسم واحد كذهب زيد وقعد عمرو ومكث وخرج ونحو ذلك وله أي الزوم  
 أسباب منها التضمن لمعنى لازم نحو فليصدّر الذي يخالفون عن أمره أي يخرجون  
 والتحويل إلى الفعل بالضم للباغة نحو ضرب الرجل أي ما أضربه تعجبا ومطاطعة لتعد  
 لواحد نحو متهمة فامتد ولما تنكلم على المتعدي وغيره أخذ بشكلم على أسباب التعدية  
 فقال (والتعدي) أي الخاصة (ثلاثة أسباب) على ما ذكرنا أحدها (الهمزة) أي همزة  
 النقل سميت بذلك لأنها تنقل الفعل من حالة الزوم لحالة التعدي قال صاحب الجواهر  
 تسميتها همزة النقل أولى من تسميتها همزة التعدي لثلاثتهم أنها تختص بجعل الآزم

متعديا فان تقلها ناطرها في الجميع اه وأما همزة المطاوعة فتصير المتعدى لازما نحو قشع  
الله الغيم فأقشع ثم ان التعدية بالهمزة مقصورة على السماع عند سيبويه وقال الاخفش  
قياسية والتعدية بهذا وما بعده قال في المطاوعة بانها مخصوصة بالثلاثي المجرد بخلاف  
حرف الجر فانه يوجب فيه وفي غيره نحو ذهبت يزيد وانطلقت به كما أشار اليه الزجاني  
وصرح به في الجواهر (و) ثانيا (تثقيب الحشو) أى تضعيف الحرف الاوسط في الفعل  
الثلاثي كما صرح به صاحب الجواهر والتعدية به سماعية عند الاخفش قياسية عند سيبويه  
(و) ثالثها (حرف الجر) قال صاحب الجواهر أعم طرق التعدية الشامل لثلاثي الافعال  
وغيره ومتعديا ولا زعمها دخول حرف الجر لافضاء أثر الفعل الى الجرور نحو ذهب به وموضع  
الجار والجر ورزب عند الجمهور وجعل الفاضل الاسقرائني الاعراب للجر ورفقا وهو  
الصواب اه والتعدية به مقصورة على السماع نحو ضحكك منه وغضبت عليه وغضوت  
عنه ويجب عند المبرد صاحبة الفاعل للفعل به لان الباء التي للتعدية عند جمعى مع  
وخالفه سيبويه حيث قال الباء كالهزمة مخفى ذهبت يزيد أذهبت فالتعدية بها خاصة  
لانها تعقب الهزمة في تصيير الفاعل مفعولا وبدل لما قاله سيبويه قوله تعالى ذهب  
الله بنورهم وقرئ أذهب الله نورهم وللمبرد أن يقول منع هنا من المصاحبة مانع وهو  
استحالة مصاحبة الفاعل للفعل في ذلك وقد مثل المصنف للأسباب الثلاثة على اللغ  
والنشر المرتب فقال (نحو أذهبت وفرحته ونخرجت به) أصله ذهب وفرح ونخرج  
وهو لازم فلما زيد عليه الهزمة أو التضعيف أو الحرف صار متعديا بواسطته وهذا اذا  
اتصلت هذه الأسباب بغير المتعدى كما مثل فان اتصلت بالتعدى الى واحد صيرته متعديا  
الى اثنين نحو أقرته النهر وان اتصلت بالتعدى الى اثنين صيرته متعديا الى ثلاثة نحو  
أعلمت زيدا عمر اخبر الناس **تنبيه** ظاهر صنيع المصنف انه لا واسطة بين المتعدى  
وغيره وهو خلاف الاصح فقد ذكر في التسهيل ان ما يتعدى تارة بنفسه وتارة بحرف مع  
شروع الاستعمالين كشكرته وشكرته له ونصحتة ونصحت له واسطة وهو الاصح وبقي من  
أسباب التعدى صوغ الفعل على هيئة فاعل تقول في جلس زيد جالست زيدا وصوغه  
على فعلت أفعول يفتح ثم ضم نحو كرمت زيدا كرمه أى غلبته وصوغه على استنفعال  
نحو استقرجت المال والتضمين نحو ولا تعزموا عقدة النكاح أى لا تتوا وهو سماه  
كما صرح به صاحب المغنى وقال بعضهم الظاهر أن فيه قولاً بأنه قياسي لكثرة والسادس  
من أصناف الفعل (المبنى للفعل) وهو ما استغنى عن فاعله فأقيم المفعول مقامه وأسند  
اليه معدولا عن صيغة فعل يفتح الفاء الى فعل يضمها ويسمى أيضا فعل مالم يسم فاعله  
وعبر عنه ابن مالك بالنائب عن الفاعل قال السيوطي والتعبير به أحسن من التعبير بمفعول



ما ليس مفاعله لشعوله للمفعول وغيره وصدق الثاني على المنصوب في قوله أعطى زيد درهما وليس مراداً اه قال المصنف (وهو فعل ما) أي الفاعل الذي (ليس) أي لم يذكر (فاعله) أي فاعله بأنه حذف لغرض من الأغراض كعظمته أو تحقيره أو الخوف عليه أو منسه أو عله أو جهله أو للحفاظ على الوزن في النظم كقول الشاعر

وما المال والأهلون الأودائع \* ولا بد يوماً أن ترد الأودائع

فلو قال أن يرد الناس الأودائع لاختلت القافية لصيرورتها مرفوعة في الأول منصوبة في الثاني أول السبع في النثر كما في قولهم من طابت سريرته حمدت سيرته لم يقل حمد الناس سيرته لثلاث كون الأولى مرفوعة والثانية منصوبة قال الشهاب الرملي في شرحه على الأجر ومية الأفعال بالنسبة إلى بنائها للمفعول وعدم بنائها لثلاثة أقسام قسم ينهى به بلاخلاف وهو كل فعل متعدد متصرف وقسم لا ينهى به بلاخلاف وهو الأفعال التي لا تنصرف كنعم وبئس وحبذا وليس وفعل التعجب وعسى وزاد بعضهم تبارك وقسم فيه خلاف وهو كان وأخواتها المتصرفة قال ابن عصفور والصحيح جواز بنائها بشرط كونها عاملة في ظرف أو جار ومجرور فيصذف اسمها كما يحذف الفاعل ويقام الظرف أو الجار والمجرور مقام المحذوف فيقال كين في الدار وكين يوم الجمعة اه وما أحسن قول بعضهم مشيراً للفاعل ونائبه

ويرفع بعد الفعل ما كان فاعلاً \* كما مشقق البدر يسم عن در

ونائبه يعطى جميع حقوقه \* كمن طرد عدواً وتظفر بالنصر

ويُسند) أي الفعل المذکور (إلى مفعوله) فيقام مقام الفاعل ويعطى حكمه من رفع عدم جواز حذفه وعدم جواز تقديمه على الفعل ولما كان المفعول به يشمل الثاني في باب علت والثالث في باب أعلت وهما لا يسند إليهما عند كثير من النحاة قال (الا إذا كان) أي المفعول به (الثاني في باب علت والثالث في باب أعلت) فلا يسند إليهما لأن أصلهما المبتدأ والخبر فهما مسندان فلا أسند المبني للمفعول إليهما لزم أن يكون الشيء الواحد مسنداً ومسنداً إليه وهو محال كذا علل بعض الشراح وعلل في شرح الجزولية منع إقامة الثاني في باب ظن وأرى وجوب إقامة الأول بأنه مبتدأ وهو أشبه بالفاعل فإن مرتبه قبل الثاني لأن مرتبة المبتدأ قبل الخبر ومرتبة المرفوع قبل المنصوب ففعل ذلك للناسبة وخالف ابن عصفور وجاعة وتبعهم ابن مالك فقالوا لا مانع من نيابة الثاني في باب ظن وأرى إذا ظهر القصد ولم يكن جملة ولا ظرفاً كما في التسهيل كقولك في جعل الله ليله القدر خيراً من ألف شهر جعل خيراً من ألف شهر ليلة القدر وأما الثالث من باب أرى ففي الارتشاف لا يحيان ادعى ابن هشام الاتفاق على منع إقامته وليس كذلك ففي المختار

جوازهم عن بعضهم اه ومثل ما ذكر في منع الاسناد المستثنى والحال كما صرح به في التسهيل وكذا التميز كما صرح به أبو حيان في الارشاف خلافاً للكسائي وكذا المفعول له ومعهم كما صرح به في الباب وأما باب أعطى وكسافك أن تنسند الى أيهما شئت اذا أمن اللبس تقول أعطى زيد درهما وكسى عمرو جبة والعكس إلا أن الاسناد الى ما هو فاعل في المعنى أولى وهو فريد بخلاف ما إذا لم يؤمن باللباس فيجب أن ينوب الأول نحو أعطى عمرو بشرًا وحكى عن بعضهم منع إقامة الثاني مطلقاً وعن بعض آخر المنع ان كان نكرة والأول معرفة وصرح ابن مالك بنى الخلاف في شرح التسهيل والكافية قال المصنف (و) يسند أيضاً (الى المصدر والظرفين) أى ظرف المكان والزمان ومنه لما جاز والمجرور كما يؤخذ من تشبهه الآتى ومنه غير المفعول عليهم فهو في محل رفع نائب فاعل المفعول بفعله ما ينوب خمسة وسيسجل لها المصنف قال السيوطي في شرح ألفية ابن مالك نقل أبو حيان في الارشاف اتفاق البصريين والكوفيين على أن النائب هو المجرور فقط وأما قول ابن مالك أنهم ما عاظم يقوله أحد اه ويشترط في المصدر والظرف التصرف والاختصاص لاجل الفائدة أما تصرف المصدر فبما فرقته النصب على الظرفية وأما اختصاصه فيكونه ليس بمجرد التوكيد وأما تصرف الظرف فبجزمه عن الظرفية وأما اختصاصه بنسب من المخصصات وأما المجرور فبشرطه أيضاً الاختصاص وإن لا يلزم ايجاز طريقة واحدة كذا ومنه الملازمين للزمان وإن لا يدل على التعليل وقد عمل المصنف لما استجمع الشروط بقوله (نحو ضرب زيد وصر بمر وصر سير شديدي وصر يوم كذا وصر فرسخان) قال في الفصل والمفعول بمن الفضل على سائر ما بنى له انه متى نظر به في الكلام فممتنع أن يسند الى غيره وأما سائر المفاعيل فمستوية الإقدام لا تتفاضل بينها اذا اجتمعت في الكلام اه قلت أما قوله فممتنع فهذا مذهب سيويوه ومن تابعه كابن مالك وقال الكوفيون والاختصاص يجوز الاسناد الى غيره مع وجوده واختاره في التسهيل ومنه قراءة بعض العشرة ليجزى قوماً بما كانوا يكسبون حيث قال بما كانوا يكسبون مع وجود المفعول وهو قوماً وأوله سيويوه وأصحابه بأن نائب الفاعل ضمير الغفران المفهوم من يغفر وفي الشنقى على المعنى في الجهة الرابعة من الباب الخامس عند الكلام على قراءة ابن عامر وعاصم وكذلك نجي المؤمنين بالتخفيف باسكان الياء وأما ضمير المصدر مائه لا بعد في تخفيف الياء بالاسكان ولا بعد أيضاً في إقامة المصدر مقام الفاعل لأن كل فعل لا يتلوه من مصدر إلا ما شذ فهو أولى من قيام المفعول به والتقدير ونجي النباء المؤمنين اه وأما قوله وأما سائر المفاعيل الخ فخالف في ذلك أبو حيان فقال أمانة ظرف المكان أولى لانه أشبه بالمفعول به لأن دلالة الفعل عليه بالانتماء ولأن في أمانة المجرور خلاف اه وقال في

شرح الجامع والحق انه ان كان الغير أهم في الكلام كان أولى بالثبوت من المفعول به مثلا  
اذا كان المقصود وقوع الضرب أمام الأمير أقبح ظرف المكان مع وجود المفعول به اه  
وقال بعضهم الظاهر انه لا أولوية لاحدها على الآخر اه والسابع من أصناف الفعل  
(افعال القلوب) وتسمى أيضا افعال الشك واليقين وهي من العوامل اللفظية السماعية  
كما صرح به بعضهم وأشار إليه فيما تقدم وهي على ما ذكرها سبعة منها ثلاثة تفيد  
الشك والظن وقد أشار إليها بقوله (وهي ظننت وحسبت وخلت) ومنها واحد يحتمل  
الشك واليقين وقد أشار إليه بقوله (وزعت) ومنها ثلاثة تفيد اليقين والعلم وقد أشار  
إليها بقوله (وعلت ووجدت ورأيت) وأسقط الكسائي الألف في قوله تعالى رأيت  
الذي يكذب بالدين قال المصنف وليس بالاختيار لان حذفها يختص بالمضارع ولم يصح  
عن العرب ريت ولكن الفصحى سهل من أمرها وقوع حرف الاستفهام في أول الكلام  
قال الشاعر

صاح هل ريت أو سمعت براع \* رد في الضرع ما فرى في الحلاب

وقبل ألقى بعدهمزة الاستفهام يارى ماضى الافعال الشبهة مشابهته به وعدم التفاوت  
الابقتة هي تلفتها في حكم السكون ولم يرتضه بعض الافاضل واختلف في الرؤية التي  
في الآية فقبل بمعنى المعرفة المتعدية لواحد وقال الحوفي يجوز أن تكون بصرية وعلى  
الوجهين يجوز أن يعجز بذلك عن الاخبار فيكون المراد بأريت أخبرني وحينئذ تكون  
متعدية لاثنين أولهما الموصول وثانيهما محذوف تقدير من هو أو ليس مستقما للعباب  
والقول بأنه لا تكون الرؤية المتعوز بها الابصرية فيه نظر وكذا اطلاق القول بأن كاف  
الخطاب لا تلحق البصرية اذ لا مانع من ذلك بعد التصور وهذا أول العوامل الثلاثة التي  
تنسخ بحكم المبتدأ والخبر وإذا قال (تدخل) أى المذكورات (على المبتدأ والخبر) لبيان  
مانشآت عنه الجملة حين التكلم بهما من قصد امضائها على الشك واليقين (فتنصب ما على  
المفعولين) بعد أن كانا مفعولين ويقال للثمة مفعول أول والخبر مفعول ثان وذلك  
(نحو ظننت زيدا مطلقا) وأنا ظنن زيدا كريما فان ما تنصرف منها يعمل عمل ما ضمها وبقي  
من أفعال الشك واليقين ستة أفعال وهي عتبى ظن فتعجب عتابا كريما وعجبى  
بتقديم الحاء المهملة على الجيم بمعنى اعتقد ودرى بمعنى علم فتعجب ريت زيدا قائما لم يجعل  
بمعنى اعتقد فتعجب جعلت خالدا قائما وهب بمعنى ظن فهو لازم لصيغة الامر فتعجب  
عرا صالحا وتعلم بمعنى اعلم فتعجب لم بكرانائما وكون هب من أفعال القلوب مذهب  
الكوفيين واختاره ابن مالك ووقعه على أن وصلتها نادرا وليس بمنع نحلها فالعري  
ولنا قال ابن برى اذا جعل هبى بمعنى احسبني وعدنى فلا يمنع أن تقول هب أى وقدم

أيضا فلا مانع منه قياسا واستمالا اه \* ومما ي نصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر أفعال  
التصيير أي التحويل من حالة الى حالة وهي صار وأصار وجعل بمعنى صير قال تعالى  
وما جعلنا ذمتهم الا فتنة للذين كفروا فتنة مفعول ثان على حذف مضاف أي الاسباب  
فتنة والذين صفة الفتنة وأما قول المصنف وما جعلنا عددهم الا العدد الذي اقتضى  
فتنتهم فقال أبو حيان انه تعريف لكاتب الله اذ زعم أن معنى الفتنة للذين كفروا  
الاتسعة عشر وهذا لا يذهب اليه عاقل ولا من له أدنى ذكاء اه \* ومن ذلك أيضا وهب  
ورث ترك واتخذ ويقال اتخذ قال الشاعر

تخذتكم عونا وظهر التدفعوا \* نصال العدا على فصرتم نصالها

تقول صير الله السعير خيضا وأصار البرد الكثر مجبا \* وقس الباقي ونوسليم يجعلون  
القول مثل الظن نحو قول خامشقا ومنه قول الشاعر

مق تقول القلص الرواسما \* يحملن أم قاسم وقاسما

بجمله يحملن في محل نصب مفعول ثان قال في شرح الشواهد وروى مق تظن فلا  
شاهد فيه اه \* واعلم أن هذه الأفعال لها معان أخر ما عدا حسبت وخلت ولذا قال  
(وحسبت وخلت لازمان لتلك) أي معنى الظن فيتعديان الى مفعولين دائما قال الشاعر

واخوان حسبتمو دروعا \* فكاؤها ولكن للاعداى

وخلتم - مونسها ما صائبات \* فكاؤها ولكن في فؤادي

(دون الباقية) فان لها معاني آخر تتعدي معها الى مفعول واحد (فانك تقول ظننته أي  
اتهمته) ومنه قوله تعالى وما هو على الغيب بظنين أي منهم (وعلمته أي عرفته) وذلك للفرق  
بين العلم والمعرفة ان معنى علمت زيدا فأعلمت انصافه بالقيام ومعنى عرفت زيدا عرفت  
ذاته هكذا ذهب المصنف وابن الجلبج واختاره ابن مالك وقال الرضى لا فرق بينهما في  
المعنى وأما الفرق في العمل فباختيار العرب (وزعمت ذلك أي قلته) قال في المصباح  
ومنه زعمت الحنفية وزعم سيبويه أي قال وعليه قوله تعالى أو تسقط السماء كما زعمت  
أي كما أخبرت ويطلق أيضا على الاعتقاد سواء كان صحيحا بأن كان بدليل كقول  
أبي طالب \* ودعوتني وزعمت أنك ناصح \* أم لا بأن كان بلا دليل ومنه قوله تعالى  
زعم الذين كفروا أن لن يبعثوا قال الأزهرى وأكثروا يكون الزعم فيما يشك فيه ولا يتحقق  
وقال بعضهم هو كناية عن الكذب وقال المرزوقي أكثروا يستعمل فيما كان باطلا أو فيه  
ارتياب يقال زعم فلان كذا أي قال خبرا لا يدرى أحق هو أو باطل قال الخطابي ولهذا  
قبل زعم مطية الكذب اه (ورأيت أي أبصرته) فتعدي حيث تبتدأ واحد ومثلها رأى  
بمعنى اعتقد ومنه رأى أبو حنيفة حل كذا (ووجدت الضالة أي صادفتها) بمعنى لقيتها

واعلم ان هذه الافعال لها خصائص أشار المصنف لبعضها بقوله (ومن شأنها) أى أفعال  
القلوب ما عدا هب وتعلم للزومهما حالة واحدة (جواز الالغاء) وهو ابطال عملها فى اللفظ  
وفى المحل جميعا اذا كانت (متوسطة) بين المفعولين (أو متأخرة) عنهما وقد مثل لذلك على  
الف والنشر المرتب فقال (فحوز يذنت بتقسيم) والاعمال فى هذا أريج من الالغاء  
لقوة العامل اللفظى وان توسط وقيل لسان (وزيد مقبم ظننت) والالغاء فى هذا أريج من  
الاعمال لضعف العامل بتأخره ومفهوم قول المصنف متوسطة أو متأخرة أنه لا يجوز  
الغائها فى الابتداء وهو كذلك على مذهب البصريين ومن وافقهم كالمصنف وابن  
مالك وأجزاء الكوفيين ومن وافقهم كالأخفش وأبى بكر الزيدى واستدلوا بقوله  
كذلك أدبت حتى صار من خلق \* أنى وجدت ملاك الشجرة الأدب

وأجاب البصريون ومن وافقهم بأن هذا ونحوه مؤول على اضمار ضمير الشأن فيكون  
هو المفعول الاول والجملة بعده مسددة المفعول الثانى وحينئذ فلا الغاء قال فى شرح  
الشواهد روى بنصب ملاك والأدب وعليها سقط استدلال الكوفيين ومن تبعهم  
به ثابته البيت اه \* تنبيهه \* يشترط لجواز الالغاء عدم انتفاء الفعل والاتعين الاعمال  
فحوز يذنا قائما لم أعلن وكون العامل غير مصدر والا وجب الالغاء فحوز يذنا قائم ظنى  
غالب (و) جواز (التعليق) وهو ابطال عملها فى اللفظ دون المحل وذلك ثلاثة أسباب  
الاول أن يفصل بين الفعل ومفعوله بلام الابتداء وقد أشار اليه بقوله (فحوز علمت يزيد  
منطلق) والجملة حينئذ فى محل نصب سد مسددة المفعولين وذلك لما منع وهو ما صدر  
الكلام وكذا يقال فيما بأتى ومثل لام الابتداء لام القسم فحوز قول الشاعر  
ولقد علمت لتأتين منى \* ان المنايا لا تطيش سهامها

والثانى ان يفصل بالاستفهام سواء كان بالحرف وقد أشار اليه بقوله (وعلمت أزيد عندك  
أم عمرو) أو بالاسم وقد أشار اليه بقوله (وأبىهم فى النار) ومنه قول الشاعر  
وما كنت أدري قبل عز ما البكا \* ولا موجعات القلب حتى نولت

حيث عطف قوله موجعات بالنصب على محل قوله ما البكا فان محله نصب بأدري مسددة  
مسددة المفعولين لانه علق عن العمل بالاستفهام قال بعض شيوخنا المحققين ولا بد من  
تقدير ما هي بعدموجعات أو اعتبار أن موجعات فى معنى الجملة أى ولا موجعات لقلبي  
والا لزم عمل أدري فى مفعول واحد وهو لا يجوز فيشترط على المشهور فى المعطوف على  
المحل أن يكون جملة فى الاصل لفظا فحوز علمت يزيد قائم وبكر أفعالا أو تقديره كافى  
البيت المذكور فلا يجوز علمت لزيد قائم وعرا بدون تقدير اه والثالث أن يفصل بالنفى  
سواء كان بجا وقد أشار اليه بقوله (وما زيد منطلق) فى نحو قولك علمت ما زيد منطلق

ومنه قوله تعالى لقد علمت ما هؤلاء ينطقون أو بان شحورأيت ان زيد راكب ومنه قوله تعالى وتظنون ان لبئس الاقبيلا أو بلا نحو حسب لا يقوم زيد بجملة لا يقوم زيد في محل نصب قال السيوطي في شرح القصة ابن مالك ذكر أبو علي من جملة المعلقات لعل وذكر بعضهم من جملة ما وزعم به في التسهيل اه ومن خصائص هذه الافعال أيضا انه لا يجوز حذف المفعولين أو أحدهما بلا دليل كما صرح به الامام ابن مالك بخلاف باب أعطى وكسى قول أعطيت وكسوت لحصول الفائدة بخلاف هذه لان الشخص لا يتناول عن ظن أو علم ومحل الامتناع اذا لم يرد اعلام السامع بتجدد الظن مثلا ونقل عن الأكثرين جواز حذفهما يعني بلا دليل تسكا بقوله تعالى أعنده علم الغيب فهو يرى ولذلك قال السيوطي في شرح الخلاصة وأجابه بعضهم ان وجدت فائدة كقولهم من يسمع يحل اه أما حذف أحدهما في هذه الحالة فيمنوع اتفاقا لانه كحذف جزء الكلمة وأما حذفه أي أحدهما لدليل جائز عند الجمهور ومنعه ابن ملكون بضم الميم من المغاربة وتبعه جماعة أما حذفهما مع الدليل فائتر اجاعا نحو قوله تعالى أين شركائي الذين كنتم تزعمون ومن خصائصها أيضا أنك تجمع فيا بين ضميرى الفاعل نحو علمتني منطلقا قال في المفصل وقد أجرت العرب عدمت وفقدت مجراها في ذلك نحو عدمتني وفقدتني فلا يجوز ذلك في غيرهما فلا تقول شمتني مثلا والثامن من أصناف الفعل (الافعال الناقصة) وهي من العوامل اللفظية السماعية كما صرح به بعضهم وأشرفه فيماتة قدم قال في المفصل ونقصانهم من حيث ان نحو ضرب وقتل كلام متى أخذ من فوعه وهو لا مالم ياخذن المنصوب مع المرفوع لم يكن كلاما اه يعني انها انما سميت ناقصة لافتقارها الى المنصوب أيضا فهي ناقصة عن بقية الافعال لافتقارها الى شيئين وقيل سميت بذلك لنقصانها عنها بقدرها عن الحدث المقيد اذا دلل عليه هو الخبر بل قال بعضهم سمى بها لانها لا تدل على حدث أصلا بل هي لنسبة الحدث الدال عليه خبرها الى مرفوعها وزمائه (وهي) على ما ذكر هنا ثلاثة عشر فعلا (كلن وصاروا أصبح وأمسى وأضحى ونظ وبات وما زال وما برح وما فتى وما انقلب وما دام وليس) وكلها أفعال باتفاق الاليس فقد زعم جماعة انه حرف بمنزلة ما والصواب انها فعل بدليل است ولست أوليسا وأوليسوا ولذا قال المصنف في المفصل والخى يصديق انه فعل لحوق الضمائر واء التأنيث ساكنة به اه قال صاحب الجواهر ولحق التاء هو أقوى الأدلة على قبلتها اه وزعم الكوفيون والبغداديون انها تكون حرف عطف وهو مردود أيضا وهذه الافعال على نوعين نوع يعمل بدون شرط وهو ما عدا برح وزال وقتى وانقلب ودام وأما هذه الافعال الخمسة فعملها يعمل بشرط تقدم نفي أو شبه عليه وهو الاربعة الاول وأما الخمس فلا يعمل الا اذا تقدم عليه ما المصدرية الظرفية

أما الأول فلأنهم التثني والقصد من الجملة الإثبات فإذا تقيت انقلبت اثباتا وأما الثاني فلأن دام لتوقيت أمر بعد ثبوت الخبر **﴿ تنبيه ﴾** مما يعمل على الأفعال المذكورة ثلاث وهي لا المشبهة عند سيبويه بليس زيدت عليها تاء التأنيث لتأكيد معناها وهو التثني وقال الرضي أنهم التأنيث الكلمة فتكون لتأكيد التأنيث واختصت بلزوم الاحيان لضعفها وانك لا يجوز ذكر الاسم والخبر بل حذف المرفوع كثير والمنصوب قليل كما صرح به ابن مالك قال صاحب الجواهر ولم ينقل وجودهما معا وهذا قول القراء وهو ظاهر قول سيبويه ولا يتعين لفظ الحين بل تعمل فيسه وفيما رادقه من ظروف الزمان كما ذهب إليه الفارسي وجاعة خلافا لبعضهم ومذهب الاخفش أنها لا الباقية للجنس العاملة على أن زيدت عليها التاء وقيل هي ليس نفسها أبدلت سينها تاء كافر وأقل أعوذ رب الناس ملائكة التات الله التات فصارت ليت فأبدلت الياء ألفا فرارا من التباسها بليت التي للتثني وقيل إنها لا التافية للفعول زيدت عليها التاء ولا عمل لها أصلا وصرح صاحب الجواهر بأنه قول الاخفش فان وليها مرفوع فمتدا حذف خبره أو منصوب فبعده فاعل مقدر عامل فيه وقال أبو حيان في الارشاد ذكر الحسن أن لا ت فعل ماض بمعنى نقص وقد نقل عن قطرب أن بعض النحاة اعتقد كونها فعلا واختلفوا في أمر الوقف عليها فقال سيبويه والقراء ابن كيسان والزجاج يوقف عليها بالتاء وهو الذي عليه جمهور القراء اتباعا للرسوم كما صرح به صاحب الجواهر وقال الكسائي والمبرد بالهاء وقال أبو علي ينبغي أن لا يكون خلاف في أن الوقف بالتاء لأن قلب التاء هاء مخصوص بالاسماء وزعم قوم أن التاء ليست ملحقة بلا وانما هي مزينة واختارها أبو عبيدة وقوله تعالى ولات حين مناص حين اسمها والخبر محذوف أي لهمم وقرأ عيسى بن عمر ولات حين بكسر التاء مع النون كما في قول الشاعر

طلبوا ملهنا ولات أو ان \* فأجبنا أن لات حين بقاء

وخرج ذلك لما على أن لا ت تحذف الاحيان كما أن لو تحذف الضمائر كلوا لا ولولا عند سيبويه ولما على اضماع من كبر وانها مضرة كقولهم على كره جزع ينشك أي من جزع في أصح القولين وقيل ان أو ان في الليت مبنى على الكسر وهو مشبه بالذوق واعلم أنه قد يستعمل بعض هذه الأفعال بمعنى الاترقتستعمل كان وظل وأضنى وأصبح وأمسى بمعنى صار ومنه قوله تعالى وفطعت السماء فكانت أبوابا وظل وجهه مسودا ثم أعلم أنه قد أُلحق بصار فاعمال وهي أضى ورجع ومار واستحال وعاد وأرتد وغدا وراح وقعد وحكي أرفف شفرته حتى قدعدت كأنها خربة وتحول وجاء حكى سيبويه ما جاءت حاجتك بالنصب زاد المصنف بات قال في شرح الكافية ولا يحق لها عليها وقد بضعن كثير من

الافعال النامة معنى الناقصة كما نقول تتم التسعة ثم نأخذ عشرة أى تصير ومنه كل زيد عالما ومنه أيضا قوله تعالى فتمثل لها بشراسويا ثم اعلم أيضا ان كان وأخواتها من حيث التصرف وعدمه على ثلاثة أقسام قسم يتصرف تصرفا تاما وهو ما عدا الخمسة التى عرفتها وما عدا ليس أيضا وأما الخمسة المذكورة والسادس وهوليس فهما ما باقى منهن الماضى والمضارع فقط وهى الأربعة الأولى وأما دام وليس فهما لازمان للماضى على الصحيح خلافا للعامة الصبان حيث رجع تصرف دام ولذلك قال السيوطى فى شرح ألفية ابن مالك واعلم أن هذه الافعال على أقسام ماض له مضارع وأمر ومصدر ووصف وهو كان وصار وما بينهما ماض له مضارع دون أمر ووصف دون مصدر وهو زال وأخواته ماض لمضارع له ولا أمر ولا مصدر ولا وصف وهوليس ودام اه بالرفع وكلها (رفع الاسم وتنصب الخبر) فهى تعمل عكس عمل إن فترفع المبتدأ اسمها وتنصب الخبر خبرها وما أحسن قول بعضهم

وتنصبه أشباه كان كلم يرز \* حبيبي مقربا للتباعد والهجر  
وان بعكس فهو ان معذبى \* لحلى يرتفع على يشقى جوى الصدر  
وأشياء ظن النصب تعمل فيهما \* كخلت حبيبي مفردا لا تن والهر

وذلك (فهو كان زيد منطلقا) ويرز العلم محبوبا وبقية الامثلة لا تنحى عليك وكلها من العوامل اللفظية السماعية كما صرح به بعضهم وأشرنا له فيما تقدم واعلم ان كان أم الباب ولذا اختصت بأمر منها انها باقى لمعان كما قال المصنف (وكان تكون ناقصة) كما علمت (ونامة) وذلك (فهو) قولك (كان الامر أى وقع) ومنه قوله تعالى انما قولنا لشيء إذا أردناه ان نقول له كن فيكون وقد أشار ذلك الحررى فى الملحة بقوله

وان تقل يا قوم قد كان المطر \* فلست تحتاج لها الى خبر

فاذا قلت كان زيد قائما جازان تكون ناقصة فقام خبرها وان تكون تامة فيكون حالا من فاعلها ومثلها فى ذلك باقى أفعال الباب ما عدا قفى ودام وليس وزال التى مضارعها يرزال فانها تكون دائما ناقصة كما صرح به ابن مالك ونبه عليه المحققون (وزائدة) للتأكيد فى وسط الكلام فقط بشرط ان تكون بلفظ الماضى كالأقصة بين ما تنهية وفعل التعجب وذلك (فهو) قولك (ما كان أحسن زيدا) فما تنهية مبتدأ وكان زائدة لاسم لها ولأخبر وجملة أحسن خبرا لمبتدأ وزيد مفعول به لأحسن وقولنا فى وسط أى خلافا للفرأ حيث أجاز زيادتها آخرأ وقولنا الماضى أى وأما فى المضارع فقليل وغيرها لا يراى الا ما شذرى ذلك الكوفيون وأجاز أبو على زيادة أصبح وأمسى وأجاز بعضهم



زيادة سائر أفعال الباب ما ينتقض المعنى وفي التوضيح أن زيادة كان تنقاس فيما عدا  
الجار والمجرور لكنها في فعل التعجب أكثر قال في الكافية

وزيد كلين جزأيه \* وشذ حيث حرف جوقه

وكلا واقعة بين المبتدا والخبر كما في قول الشاعر

اسكران كان ابن المراغة أذ هما \* تمجا بجو الشام أم متساكر

كما صوبه صاحب المغني قال وقد غلط يوسف ابن السيرافي أن جعلها شامية والآنهر في انشاده

نصب سكران ويروي بالعكس اهـ (ومضمر فيها ضمير الشأن) وهو الضمير المخبر عنه بجملة

مفسرته وسماه الكوفيون الضمير المجهول ويقال له أيضا ضمير القصة فهما واحد وانما

يختلفان من جهة أن ذلك الضمير إذا كان ضمير مذ كر قيل له ضمير الشأن وإذا كان ضمير

مؤنث قيل له ضمير القصة ولذا قال السيوطي في شرح ألفيته وتسميه البصريون

ضمير الشأن والحديث إذا كان مذكرا وضمير القصة إذا كان مؤنثا قال والفرق بينه وبين

الضمائر أنه لا يعطف عليه ولا يؤكد ولا يبدل منه ولا يتقدم به عليه ولا يفسر بفرد

بل بجملة خبرية مصرح بجزئها ولا يحتاج فيها إلى رابط لانه تنقاس المبتدا في المعنى

فيذكر مع المذكر وذلك (نحو كان زيد منطلق أي كان الشأن) ويؤنث مع المؤنث نحو

هي هند قائم أبوها كذا قالوا قال السيوطي في شرح ألفيته ومذهب البصريين أن

تذكيره مع المذكر وتأنينه مع المؤنث أحسن حكى أنه أمه الله ذاهبة وفريأ ولم تكن لهم

آية أن يعلم بالفوقانية وأوجبه الكوفيون وهو مردوب السماع اهـ وهو من المواضع التي

يعود فيها الضمير على متأخر لفظا ورتبة وهي على ما صرح به السيوطي ستة ومصرح صاحب

المغني بأنها سبعة هذا أولها والثاني ما ذكره المصنف في قوله تعالى إن هي إلا حياتنا

التي نعيش قال وهذا ضمير لا يعلم ما يعنى به إلا بما يتلوه وأصله أن الحياة الأحياتنا الدنيا ثم

وضع هي موضع الحياة لأن الخبر يدل عليها اهـ يعني أن يكون الضمير مخبرا عنه بفرد فمضمر

مفرد وهذا بخلاف ضمير القصة والشأن فإنه لا يخبر عنه إلا بجملة تفسر بجملة قال ابن

مالك وهذا من جيد كلامه والثالث مرفوع ثم وبئس عند غير الفراء والكسائي فهو من

رجلا زيد وبئس رجلا زيد ونظير رجلا زيد والرابع مرفوع أول المتنازعين كقوله

\* جفوني ولم أجد إلا خلا \* والخامس أن يجري أي الضمير رب مفسر بضمير تخويرة

رجلا وهذا من جيد كلامه أن يكون مبدلا منه الظاهر المفصلة كضرت زيدا واللهم صل عليه

الزوق الرحيم قال ابن عصفور أجاز ما لا خفش ومنه سيبويه وقال ابن كيسان هو

جائز بإجماع نقله عنه ابن مالك وقال الكسائي هونعت والسابع أن يكون متصلا بفاعل

مقدم ومفسر مفعول نحو ضرب غلامه زيدا أجاز ما لا خفش وأبو الفتح وأبو عبد الله

الطوال من الكوفيين قال السيوطي في شرح ألفيته ورجحه ابن جني ووجهه ابن مالك  
لوروده في النظم كقوله \* جزى به عدى بن حاتم \* والجمهور ممنعوا ذلك وحكى الصفار  
الاجماع عليه وقصروا ما ورد من ذلك على ضرورة الشعر وشرط الجواز أن يشاركه  
صاحب الضمير في عامله بخلاف نحو ضرب غلامها جارهند فلا يجوز اجتماعه اه وقال  
في شرح ألفية ابن مالك وقد جاء في الضرورة وأجاز ابن جني في التثنية بقله وتبعه ابن مالك  
وقال ان استلزام الفعل للفعل يقوم مقام تقديمه اه ولذا قال في حواشي المغني ومنعه  
الجمهور وجعلوه شاذا قال ابن مالك \* وشذ نحو زان فوره الشجر \* اه ومنها انها  
قد تحذف مع اسمها يبقى الخبر كأن تقدم في المرفوعات ومنها انها قد تحذف وحدها ومن  
ذلك ما أشده أبو علي في تذكرته بقوله

لا تقطن وكن بالله محتسبا \* فيمنأنت ذابأس أفى الفرجا

تقديره فيمنأنت ذابأس فحذفت كان وانفصل الضمير ويستفاد منه ان حذفها  
وحدها لا يشترط فيه ان يكون بعد ان ولم يعتبره ابن مالك كما صرح به بعضهم نقلا عن  
ابن هشام وقد تحذف كان مع اسمها وخبرها ويعوض عنها ما بعد ان الشرطية وذلك  
كقولهم افعل هذا لئلا أى ان كنت لاتفعل غيره ذكره في شرح الكافية واعلم أنه يجوز  
تقديم الاخبار في هذا الباب على الافعال الاما تقدم عليه ما النافية أو المصدرية قال  
السيوطي وكذا قد عوجه كاذ كره ابن النحاس ولذا قال المصنف (ويجوز تقديم خبرها)  
أى هذه الافعال (على اسمها) نحو كان قائما زيد وعليه نفس وخالف ابن معطي في  
دام وبعضهم في ليس ورد عليهما وقد يمنع ذلك اذا خيف اللبس أو اقترن الخبر بالأو كان  
مضافا الى ضمير يعود على ملابس اسم كان وقد يجب بأن كان الاسم مضافا الى ضمير يعود  
الى ملابس الخبر واختلف في منع سبق خبر ليس والاختار المنع كما صرح به ابن مالك وفاقا  
للكوفيين والبرود وابن السراج وأكثر المتأخرين قال في شرح الكافية قياسا على عسى  
فانما مثلها في عدم التصرف والاختلاف في فعليتهما وقد أجمعوا على امتناع تقديم خبرها  
ونهب بعضهم الى جواز التقديم ومن الخبر ما يجب تقديمه على الفعل ككم كان مالك وما  
يجب تأخير عنه كما كان زيدا الى الدار (وعليها) نفسها نحو قائما كان زيد ثم استثنى  
من ذلك قوله (الامافى أولها) النافية أو المصدرية سواء كانت شرطا في عمل ذلك الفعل  
أم لم تكن كما صرح به السيوطي (فانه لا يتقدم عليه معمولا) فلا يقال فاضلا مادام زيد  
مثلا لان ما تزعم صدر جملتها أبدا خلافا للكوفيين ومن وافقهم فان كان النفي بغير ما جاز  
التقديم كما صرح به السيوطي نقلا عن شرح الكافية ولما كان لا يعايتوهم عدم جواز  
تقديمه على الاسم فدفعه بقوله (ولكن يتقدم) أى المفعول (على اسمه) أى ما فى أوله ما

بحومادامفاضلازيد وعليه ففس وقوله (حسب) بالبناء على الضم أى اذا عرفت ذلك فهو حسبك أى كافيك فأخبر هذا فلذا لم ينون لارادة الاضافة كما يقال جافى زيد ليس غير أى ليس غيره قال فى الصحاح حسبك درهم أى كفاك وهو اسم وهذا رجل حسبك من رجل وهو مدح كانه قال حسب لك أى كاف لك من غيره يستوى فيه الواحد والجمع والتثنية لانه فى الاصل مصدر اه (وتنبه) فى ايقاع معمول خبر هذه الافعال عقبها اذا كان غير ظرف أو جار ومجرور بخلاف فنعته بجمهور البصريين وأجازة الكوفيين وابن السراج والصارى وابن عصفور نحو كان طعامك زيدا آلا ولا كان طعامك آلا زيدا خلافا لابي على فان تقدم الخبر على الاسم وعلى معموله نحو كان آلا طعامك زيد فظاهر كلام ابن مالك انه جائز لان معمول الخبر لم يل العامل به صرح ابن شقير مدعي افيه الاتفاق وصرح أيضا بجواز تقديم المفعول على نفس العامل كما صرح به اليسوطى فى شرح الخلاصة وأما اذا كان ظرفا أو جار ومجرورا نحو كان أو ضحك فى الدار زيد جالسا فيجوز اجماعا والتاسع من أصناف الفعل (أفعال المقاربة) وهى من العوامل اللفظية السماعية كما صرح به بعضهم وأشرنا له فيما تقدم وهى على ثلاثة أنواع ما وضع للدلالة على قرب وهو كدو كرب وأوشك وما وضع للدلالة على رجاؤه وقوعه وهو عسى وحى وإخا لوق وما وضع للدلالة على الشروع فيه وهو شرع وأنشأ وطلق وعلق وجعل وأخذ فتسميتها كلها أفعال مقاربة من باب التغليب وقد نظمها بعضهم مقسماتها هذا التقسيم فقال

وللمقاربة من أفعالها \* كادوا وشك كرب تنمها

حرى عسى إخالوق للرجاء \* وما سوى المذكور لا نشاء

(وهى) على ما ذكرهنا أربعة (عسى وكادوا وشك وكرب) و(عملها كمل كان) ترفع الاسم وتنصب الخبر ولما كانت مختلفة فى الخلق ان مع المضارع قال المصنف (الان خبر عسى لا يكون الا أن مع الفعل المضارع) متا ولا بالمصدر وذلك (نحو) قولك (عسى زيد أن يخرج) أى قارب زيد الخروج قال تعالى عسى الله أن يأتى بالفتح وهذا مذهب جمهور البصريين فانهم قالوا لا يتغير خبرها من أن فى الشعر ومذهب سيبويه وعليه ابن مالك ان ذلك كثير نثر وتعلموا خلافاه قليل ولذلك قال أبو حيان فى قول المصنف فى قوله تعالى يوفون بالنذر جواب من عسى يقول ما لهم يزقون ذلك استعمل عسى صلتا وهو لا يجوز وأتى بالمضارع بعد عسى غير مقرون بأن وهو قليل أوفى الشعر اه ولما كانت هذه الافعال تستعمل دائما قصة الاعسى ومثلها إخالوق وأوشك فانها قد تكون تامة فلا تطلب فاعلا وهو أن مع الفعل فى تاويل المصدر قال (وقد يقع أن مع الفعل المضارع فاعلها) أى عسى

(وبقتصر عليه) وذلك (نحو عسى أن يخرج زيد) أى قرب من وجهه ومنه قوله تعالى  
وعسى أن تكرهوا شيئا وهو خير لكم كما صرح به المصنف في المفصل قال صاحب المعنى  
وهذا هو المفهوم من كلامهم وقال ابن مالك عندي أنها ناقصة أبدا ولكن سدتان وصلتها  
في هذه الحالة مسددا جزأين كافى أحسب الناس أن يتركوا الذي ينزل الله وأولئك هم المفلحون  
في ذلك عن أصلها اه قال (وخبر البوابة الفعل المضارع بدون أن) وذلك (نحو كاذب  
يخرج) وطفقا ليخصفان وقد تشبه كل بعسى في الحاق أن ومنه حديث كذا للقرآن  
يكون كفرا كما تشبهت عسى بها في ذلك وما تصرف من هذه الأفعال مثلها فقد حكى في  
شرح الكافية اسم الفاعل من كاذ والجوهري مضارع طفق قال في شرح التسهيل  
ولم أره لغيره وجماعة اسم فاعل كرب والكسائي مضارع جعل والاختصاص مضارع طفق  
والصدر منه ومن كاذ وأما أو شك فقال ابن مالك يستعمل له مضارع وزادوا الهاء اسم فاعل  
واختار أن هذه الأفعال ناقصة أبدا وذهب جماعة إلى أنها تكون تامة مكتملة بالرفع  
والعاشرون أصناف الفعل (فعل المدح والذم) وهما من العوامل القطبية السماعية كما  
صرح به بعضهم وأشارنا فيما تقدم و(هما نتم وبش) على ما ذهب إليه البصريون  
والكسائي من أنهما فعلا نبدليل لحوق التاء في نحو نمت المرأة هند وبشست السجينة  
الجل فانه من أقوى الأدلة على الفعلية وانما امتنع في فعل في التجب لانه جرى كمثل ولم  
يتصرف فيه كما نبه عليه صاحب الجواهر وذهب الكوفيون إلى أنهما اسمان مبنيان على  
الفتح ويعربون مامبتدا وما بعده ما خبرا والعكس كما حكاه أبو حيان و(يدخلان على أمين  
مرفوعين أولهما يسمى الفاعل والثاني) يسمى (المخصوص بالمدح) أى بعدنم والذم) أى  
بعسبش وسمى مخصوصا لانه ذكر جنسه ثم خص شخصه وذلك (نحو) قولك (نم الرجل  
زيد وبش) أو بشست (المرأة دعد) فقد تقدم الرجل لما فيه من الموم على زيد فاذا ذكر  
زيد بعد دل ذلك على امتيازه وفضله فهو أبلغ من نعم زيد واختلف في ارتفاع المخصوص  
فذهب سيبويه إلى أنه مبتدأ والجله قبله خبر واختاره جماعة وقالوا إنه الصحيح لسلامته من  
التقدير وأجاز جماعة منهم السيرافي وأبو علي والصمري وذكر ابن مالك في شرح التسهيل  
أن سيبويه أجاز أنه خبر مبتدأ محذوف وجوبا وربحه ابن الحاجب في شرح  
المفصل وأجاز قوم منهم ابن عصفور أنه مبتدأ خبره محذوف وجوبا ورد ابن مالك في شرح  
التسهيل وذهب ابن كيسان إلى أنه بدل من الفاعل وأقره جماعة في عالم به أنه يشترط في  
الفاعل على مذهب البصريين أن يكون معروفا وعليه المصنف حيث قال (وحق الأول)  
أى الفاعل أى الأصل فيه (التعريف بلام العهد) لتفيد أن مدخولها معين ذهنا مفسر  
بعدها لم يكن أوقع في نفس المخاطب وما ذهب إليه المصنف من أنها العهد هو مذهب

قوم أيضا وذهب الاكثرون الى انها جنسية قال بعضهم ولا خلاف لان العهدية من فروع  
الجنسية لان الجنس مجتمع في فرد مخصوص ثم عطف على لام العهد قوله (أو الاضافة الى  
المعرف بهذه اللام) وذلك (نحو) قولك (تم صاحب الرجل زيد وبئس غلام الرجل بكر)  
ومثله ما اذا كان مضافا لمضاف لهما في فيه نحو نعم ابن أخت القوم وقد يكون مضافا الى ضمير  
مانيه آل ولكن لا يقاس عليه وذهب الكوفيون ونبعهم ابن السراج والفراء الى جواز  
اضافته للنكرة وخصه عامة الناس بالضرورة كقوله \* فتم صاحب قوم لاسلاح لهم \*  
قال الحريري في درة الغواص ويقولون في جواب من مدح رجلا أو نعه نعم من مدحت  
وبئس من ذممت والصواب أن يقال نعم الرجل من مدحت قلت قد تباع في ذلك الكوفيون  
وجاعة من البصريين منهم ابن السراج والجرى وأجاز المبرد والقاسمي وجاعة من  
ابن مالك **تنبية** لا يجوز اتباع الفاعل تنويدة معنوية كالتص عليه ابن مالك في شرح  
التسهيل فلا يقال نعم الرجل كلهم ولا بدت لانه يقلل شيوعه ويخصه على ما ذهب اليه  
ابن السراج وأبو علي وعليه الجمهور وخالفهم في ذلك ابن مالك وعليه جماعة من المحققين  
وأما البديل فلا خلاف في جوازه والاصل في الفاعل أن يكون مذكورا (وقد ينظر  
ويفسر بنكرة منصوبة) أي على أنها تميز وذلک (نحو) قولك (نعم رجلا زيد) ففاعل نعم  
ضمير مستتر وجوبا ورجلا تميز وزيد هو المخصوص وهذا من المواضع التي يعود فيها  
الضمير على متأخر لفظا ورتبة كأنهنا عليه فيما تقدم ويندبر ابراه مجرورا بالباء نحو نعم بهم  
قوما وأما وصف هذا المميز بغيره وكذا فصله نحو بئس الظالمين بدلا خلافا لابن أبي الريح  
واختلف في جواز حذفه فذهب سيبويه امام الفن الى أنه أي تميز ففاعل نعم وبئس  
لا يحذف أي لان الحذف يتأفي التميز وذهب ابن عصفور الى جواز حذفه قلت وعليه  
المصنف حيث قدر في بئس مثل القوم الذين كذبوا بئس مثله أنه يقول الحذف لا يتأفي  
التمييز فقد أجمعوا على جواز حذفه في باب العدد قال تعالى ان يكن منكم عشرون صابرون  
أي عشرون رجلا كذا قيل وفيه أن حذفه أي التميز في باب نعم وبئس وان جمع فهو شاذ  
لا يحمل عليه القرآن مع امكان غيره مما هو شائع ومنع شذوذه مكابرة غير مسموعة كأنهنا  
على ذلك في مجيئ التميز **تنبية** ما ذهب اليه المصنف من ان الفاعل مستتر والنكرة  
تميز هو مذهب الجمهور وذهب الكسائي والفراء الى ان الاسم المرفوع بعد النكرة  
فاعل أغنى عن المخصوص والنكرة حال واختلف في جواز الجمع بين الفاعل الظاهر  
والمميز نحو نعم الرجل رجلا زيدا فأجاز المبرد وابن السراج والقاسمي والمصنف وابن مالك  
وولده وهو الصحيح ومنه سيبويه والميزاني قال المصنف (وقد يحذف المخصوص) أي اذا  
كان معاويا المخاطب كما صرح به في الفصل وذلك (نحو قوله تعالى نعم المهادون) أي نعم

المأهدون نحن ومنه نم العبدانه أواب أي نم العبد أيوب ولما تسكلم على نم وبئس أخذ  
يتكلم على ما جرى مجراهما فقال (وحبذا يجري مجرى نم) بفتح ميم مجرى لانه من الثلاثي  
معن اللام بقياسه مفعول مطلق الزمان والمكان والمصدر ومثله صحيح اللام اذا كان  
مضارع بغير الكسر نحو فتح والافذال لله مدرة فقط والزمان والمكان بالكسر نحو مجلس  
وقد تظم ذلك بعضهم فقال

قياس معن اللام أودى مضارع \* بلا كسر عين فتح مفعول مطلقا .

وان كسرت فافتح اذا رمت مصدرا \* وبالكسرى في وقت مكان لينطقا

قلت وأما معن الفاء نحو وعد بقياسه الكسر مطلقا أو ما غير الثلاثي فعلى زنه اسم المفعول  
كجبرى بضم الميم من أجرى الرباعى وما جاء على خلاف ذلك فبإيه السماع . يعنى ان حبذا  
مثل نم فى انشاء السدح والمضى والجود وان كانت تفارقهما فى جواز دخول لا وباعليها  
وزومها هيئة واحدة (فيقال حبذا الرجل زيد) على الاصل كما يقال نم الرجل زيد (و)  
يقال (حبذا رجلا زيد) على خلافه كما يقال نم رجلا زيد والراجح انه لا تر كيب فى حبذا  
بل هى كلام أى فعل ضم لفاعل فذا اسم إشارة فاعل وزيد مبتدأ خبره بجهة حبذا كما ذكره  
ابن خروف وصرح به المصنف فى المفصل وذكره ابن مالك فى الالفية قال الاشمونى  
وهو ظاهر مذهب سيبويه وذهب المبرد وابن السراج وابن عصفور الى أن حبذا اسم وهو  
مبتدأ وما بعده خبره ونسب ذلك ابن عصفور لسيبويه ومذهب طائفة ان حبذا فعل  
وزيد فاعله قال المصنف (وسايمجرى مجرى بئس) تقول ساء الرجل زيد وساء رجلا زيد  
والحادى عشر من أصناف الفعل (فعلا التعجب) أى اعلان الاذان بتعجب بهما عند  
الشعور بأمر عفى سيبويه (هما ما أفعل زيدا) نحو قولك ما أكرم زيدا (وأفعل به) نحو قولك  
أكرم زيد هذا ما عليه الجماعة وقيل ان كبر من أمثلة التعجب وقد عد ابن عصفور فى  
باب التعجب فقال صفة ما أفعله وأفعل به وفعل نحو كرم الرجل واليه شحا المصنف فقال  
هذا من أفعم الكلام وأبلغه ولما كانا لا ينيان الا بما يبنى منه أفعل التفضيل قال  
المصنف (ولا ينيان) أى لا يصاغان (الامن) الفعل (الثلاثى) المتصرف (المجرد)  
قابل الفضل التام حال كونه (ليس بمعنى افعل) كاجتر (واقعال) كاسودا فلا ينيان  
من الثلاثى المزيد كاستخرج ولامن الرباعى كدحرج ولا يميل على لون كسودا وعيب  
كعور فهو كاقول التفضيل وقد قلنا هنا انه عليه منع بناه من ذلك واعلم انه اذا  
أريد التعجب بممنوع صوغ فعل التعجب منه توصل اليه بأشد وأبلغ كما قال المصنف  
(ويوصل) وجوبا الى التعجب فيما وراء ذلك بأشد وأبلغ ونحو ذلك) كاقبح وأغش كما قال  
المصنف (فيقال ما أشد حرجته وما أبلغ سواده وما أقمع عوره) ولا يقال ما أسوده الا اذا

أريد السيادة وشذ نحو ما أعطاه وما أولاه للعروف واختلف في ما من ما أفعل زيدا فقال  
سيمويه هي نكرة تاممة مبتدأ وما بعدها خبر ووافقه المصنف حيث قال (وما أفعل  
مبتدأ وأفعل خبره) وقال القرا والاختفش هي موصولة وما بعدها ماصلة والخبر مجزوف  
وقال ابن درستويه هي استفهامية وما بعدها خبرها قال الرضوي ومذهبه قوي من حيث  
المعنى لانه جهل سبب حسنه فاستفهم عنه وقد استفيد التجب عنه نحو وما أدراك  
ما يوم الدين اه وأما نحو كرم يزيد فذهب البصريين انه ماض على صورة الامر لا فائدة  
كثرة المبالغة في التجب فتقول في اعرابه كرم فعل ماض مبني على فتح مقصد من من  
بظهوره مجيئه على صورة الامر والباء زائدة لاصلاح اللفظ لانه لما غيرت المسقة فجب  
رفعه لان صيغة الامر لا ترفع الظاهر فزيد الباء في الفاعل ليصير على صورة المفعول المجزور  
بالباء كامر ر يزيد قال المصنف في المفصل وفي هذا ضرب من التعسف وعندى أن يقال  
انه أمر لكل أحد بأن يجعل زيدا كريماً أي بأن يصفه بالكرم والباء مخرينة اه يعني ان  
لفظه ومعناه الامر حقيقة وفيه ضمير مستتر على الفاعلية وذهب الى ذلك القرا وابن  
كيسان واعلم انه لا يتصرف في الجملة التجبية بتقديم ولا تأخير ولا فصل قال في المفصل  
وقد أجاز الجرمي الفصل وغيره من أصحابنا وينصرون قول القائل ما أحسن بالرجل ان  
يصدق اه تنبيه ترك المصنف من التراكيب تركيبتهم النحويون لبيان أحكامه  
بالتنازع في العمل هذا موضع يساه لانه يتعلق بحسب من الابواب وحاصله أن يتقدم  
تاملا ن أو أكثر ويتأخر معمولان أو أكثر فالمتنازع عند أهل البصرة أعمال الاختيار لاصاله  
به واختار أهل الكوفة لأعمال الاول لسبق طلبه فان عملت الثاني أضمرت للاول ضميراً  
مطابقاً للمعول المذكور وحذفته وجوباً بان كان فضله نحواً كرمته وجوباً زيداً التقدير  
أ كرمته وان عملت الاول أضمرت في الثاني وذكرته وجوباً نحواً كرمته وجوباً زيداً  
التقدير كرمته ومعنى كان المعول عمدة بأن كان فاعلاً أو مبتدأ أو خبراً بحسب الأصل  
وجب ذكر الضمير نحو ظني زيد وطلنته اياه أو على هذا القياس وهذا أحد المواضع التي  
يعود فيها الضمير على متأخر لفظاً ورتبة كأنهنا عليه فيما تقدم وترك أيضاً تركيماً  
يقال له الاخبار فقد سبغت عادت النحويين أن يضعوا باب الاختيار حاظلة الطلبة وعمرتهم  
على استعمال تلك القوانين واحتملوا له بعض الخروج عن ما لوف النفوس وسموه  
الاخبار بالذي والالف واللام وبعض النحويين أوردوه عند الكلام على المبتدأ والخبر وأوردوه  
المتقدمون في آخر الابواب ونعم ما صنع المتقدمون فان الغرض به الاختيار لحفظ سائر  
قواعد الفن وحاصله أن يجعل الموصول مبتدأ والاسم الذي قبله خبر عنه خبراً بعد أن تضع  
موضعه ضميراً مطابقاً يكون خلفاً منه فظهر للـ حيث أن قولهم اخبر بالذي عن زيد فيه

قلب فاذا اطلقت فكرك في القواعد التي حفظتها قلت ان تأخير الاسم واجب أن لا يكون  
من الاسماء التي يجب تصديرها وان رفعه غير واجب أن لا يكون من الاسماء التي تلزم  
حالة واحدة كالمصادر اللازمة للنصب والظروف غير المتصرفات أن لا يكون جزء من كـ  
ذي معنى واحد وان وضع الضمير موضعه واجب أن لا يكون من أجزاء التراكيب التي يجب  
أن تكون نكرات أو أسماء ظاهرة وأن يكون بحيث يصح وضع الضمير موضعه بأن لا يكون  
مضافا ولا موصوفا ولا مصدرا عاما اذا الضمير لا يضاف ولا يوصف ولا يعمل وأن لا يحصل  
بذلك العمل فساد في التراكيب بحيث لا يكون مفيدا وان لا تبين بالموصول ليكون مبتدا  
يجب أن تكون الجملة سالحة لان تكون صلة وان يمكن صوغ صلة منها لال خفيته في  
سألك سائل كيف تخبر عن كذا وكان اسم استفهام أو اسم شرط أو ضمير شأن أو مبتدا أو  
مثل معان الله وعند ولدي أو حالا أو تمييزا أو مخفوضا برب أو يتي أو بعد الى غير ذلك مما هو  
يتمتع قلت لا يمكن الاخبار بالنازع عليك بالفكر في القياس واستخراج ما يمكن فيه ذلك  
العمل وما لا يمكن وتركه المصنف أيضا من التراكيب تركيبا يقال له اشتغال العامل عن  
الممول وهو أن يتقدم اسم ويتأخر فعل أو شبهه قد عمل في ضميره أو شبهه لولذلك لعل فيه  
أدنى موضعه وهو على خمسة أقسام لازم النصب وهو الواقع بعدما يختص بالفعل نحو إن  
زيدا اقتنعا كرمه وكذا التالي استفهاما غير الهمزة كأي بكر أفاقته وأما التالي للهمزة  
نحو أبشرا منا واحد اتبعه فاختار نصبه ولازم الرفع كالواقع بعدما يختص بالابتداء  
كالذا القياسية نحو فاذا هي يضاء وكذا اذا وقع الفعل بعدما صدر الكلام نحو زيد هل  
رايته وراج النصب كالواقع بعد الامر ونحوه نحو زيدا اضربه بخلاف اسم الفعل نحو زيد  
درا كنه فيجب الرفع كفعل الامر المراد به العموم نحو والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهم  
كما قاله ابن الحاجب وكذا يرجح النصب اذا وقع بعدما طغى نحو ضربت زيدا وعرا كرمته  
ومستوفيه الامران وذلك فيما اذا تلا الاسم المعطوف فعلا متصرفا مخبرا به عن اسم نحو  
هذا كرمنا وزيد اضربه ثم عندها وراج الرفع وهو فيما عدا ما تقدم نحو زيد ضربته ومنع  
بعضهم النصب ورد بقوله تعالى جنات عدن يدخلونها ولما تكلم على القسم الثاني وهو  
الفعل أخذت تكلم على القسم الثالث وهو الحرف فقال

### (باب المحرف)

بالتنوين وتركه وهو مشتق من التعريف وهو التطرف قال بعضهم والمحرف واحد الحروف  
الهيجائية وقولهم التي اولها الالف وآخرها الياء فيه ايماء الى اختصارهم ترتيبها على هذا  
الوضع وترجيحه عن ترتيبها على طريقة أجدد بفتح الباء ويقال أبا جاد كصيغة الكنية كافي



حاشية القاموس ومنه قول الشاطبي

جعلت أبا جاد على كل قارئ \* دليلا على المتلوم أول وأولا

وهو في كل اللغات مبدوءة قبل الالف ماعدا الحبشية على ما قيل ولقد أحسن الإشارة إلى الحكمة في ذلك ينبغي من زيادته في معرض النصيح حيث قال

ألف الكتابة وهو بعض حروفها \* لما استقام على الجميع تقدما

وقال أبو البقاء السمرقاني ذلك أنها من أقصى الحلق وهو مبدأ الخلق وقد تلحقها الهمزة وهي صورة دأ من عين توضع فوقها وما ألطف قول الشاعر

قلبي على قتلة المشوق بالهيف \* طير على غصن أو همز على ألف

والمراد هنا حروف المعاني ولذا قال المصنف (هو) أي اصطلاحا (ما) أي لفظ (دل) على معنى في أي بسبب (غيره) أي توقف دلالاته على المعنى الموضوع له على ذكر غيره فمن مثلاً معناها الوضع على ما قيل الابتداء وهو لا يستفاد إلا بذكر البصرة مثلاً في نحو

قولا سرت من البصرة قال المصنف في الفصل ومن ثم لم ينقل من اسم أو فعل يعصبه إلا في مواضع مخصوصة حذف فيها الفعل واقتصر على الحرف بجرى النائب نحو قولهم نعم وبلى وأي وانه ويازيد وقد في قوله وكأن قد اه ومانش على المصنف من أن الحرف لا يدل على معنى في نفسه هو مذهب الجماعة وذكر السيوطي عن بهاء

الدين السبكي في تعليقه على المقرب أن الحرف يدل على معنى في نفسه قال العلامة الأمير قلت وهو مبني على مذهب السعد ونقل عن السيد أن الحرف لا يدل على معنى أصلاً أي

بل هو رابط بين الاسم والفعل اه وقد ذكر أنواعه بجملة فقال (وأصنافه) أي أنواعه المذكورة هنا ثلاثة وعشرون وهي (حروف الإضافة) و(الحروف المشبهة بالفعل)

و(حروف العطف) و(حروف النفي) و(حروف التنبيه) و(حروف النداء) و(حروف التصديق) و(حروف الاستثناء) و(حرف الخطاب) و(حرف الصلة) و(حرف التفسير)

و(الحرفان المصدريان) و(حروف التضييض) و(حرف التقريب) و(حروف الاستقبال) و(حرف الاستفهام) و(حرف الشرط) و(حرف التعليل) و(حرف الردع)

و(اللامات) و(ناه التانيث) و(الساكنة) و(النون المؤكدة) و(هاء السكت) و(ز) و(اللامات)

بعض أصناف الحرف تكون الوقاية وتسمى عند الكوفيين نون الجماد وتلقب قبل ياء التكلم المنتهية وجوابي الفعل متصرفاً وأجماً ومثلها اسم الفعل خلافاً للرضي حيث

صرح بعدم الوجوب وانما وجبت في الفعل لمنع دخول الكسر عليه لانهم لم يمنعوه من الجر منعوه من دخول الكسر عليه فإن قلت لم يمنعهم قد أدخلوا الكسر عليه في نحو قوم الليل ولم تعرب الرحل قلت ذلك عند عروض عارض فلا يكون لازماً بالاعتناء

بدخوله وكذا من وعن قال صاحب الجواهر للمحافظة على سكوت آخرهما والحاقها بهما هو  
 المشهور وقد غم التوفيق لونهما وقد جاء حذفها اه وجوزا في باقي الحروف نحو واني  
 وشذوذاني نحو يجلي بمعنى حسبي وقل سقوطها في البدن خلافا لسيبويه حيث زعم ان عدم  
 لحاقها ضرورة فقد ردها بن مالك بقراءة نافع وأبي بكر لداني بالتخفيف وهي ثابتة في  
 السبع وأما قد وقط فهي فيهما أعرف من تركها بل نص قوم على ان الحذف ضرورة  
 وشين الكسكسة وتسمى شين الوقف وهي اللاحقة لكاف المؤنث حال الوقف  
 ويحذفونها حال الوصل فيقولون اكرمكش وهي في غيرهم بذلك الفرقين  
 المذكور والمؤنث وناس من أسديجعاون مكان المؤنث في الوقف شيئا فيقولون اكرمش  
 للغرض المتقدم وقد يجرون الوصل بجري الوقف فيقولون انش ذاهبة قال شاعرهم  
 فعينا نش عيناها وجيدش جيدها \* سوى ان عظم الساق منش دقيق  
 وسين الكسكسة في لغة بكر بن وائل وهي سين تليق آخر المؤنث في الوقف فيقولون  
 اكرمكش وغيرهم بذلك الفرق كما تقدم وعن معاوية أنه قال يوما من أفصح الناس  
 فقام رجل من جرم وهي من فصحاء الناس فقال قوم تباعدوا عن فراتية العراق وتيامنوا  
 عن كسكسة عجم وتيسر وا عن كسكسة بكر بن وائل ليست فيهم غمضة قضاة ولا  
 طمعة مائة جبر قال معاوية فيهم قال قومي وحرف الانكار وهو زيادة تليق آخر  
 المذكور في الاستفهام كما تقول جاني زيد فيقال أزيدانيه أي كيف يجيبك وحرف  
 التذكير وهو لا يوجد في فصيح من الكلام نحو قول من يتذكر قال امشلا فيمتد الى أن  
 يتذكر آخر الكلام ثم ذكرها مفصلة مبتدئا بما ابتدأ به في الاجمال فقال الصنف الاول  
 (حروف الاضافة وهي الجارة للاسماء) هيبت بذلك لانها تنضيف معاني الافعال الى  
 الاسماء أي تجر ها اليها وانما سماها البصريون بحروف الجر وهي من العوامل اللفظية  
 السماعية كما صرح به بعضهم وأشرنا له فيما تقدم وهي على ما ذكرنا سبعة عشر تسعة  
 منها لازمة للعرية وخسة تكون اسماء وحرفا وثلاثة تكون فعلا وحرفا وقد شرع في  
 ذكرها مع بيان معانيها فقال (من الابتداء) أي ابتداء الغاية أي المسافة في المكان بالجماع  
 النحاة نحو سرت من البصرة أو الزمان على ما أجازة الكوفيون نحو سرت من يوم الخميس  
 قال صاحب الجواهر وتأوله البصريون وكثر مجيئه كذلك فلا حاجة الى التأويل المخالف  
 للاصل اه وهي أصل حروف الجر وكونها تأتي لمعان آخر راجع الى هذا وقول المنصف  
 وابن عطية وأبي البقاء ان من في قوله تعالى وتنزل من القرآن لبيان الجنس رده أبو حيان  
 بأن التي البيان لا بد أن يتقدمها ما يتبينه لأن تنقدم عليه ولا تزد عند سيبويه ومن تابعه  
 الا في التي خلافا للاخفش حيث تبع الكوفيون واستشهد بقوله تعالى يغفر لكم من

ذوقكم وأجيب بأنهم التبعيض وهي في حق أمة فوح عليه السلام (والى وحى الانتهاء)  
 أى انتهاء المسافة في الزمان والمكان ويجب في مجرور حتى ان يكون آخر جزء من الشيء  
 أو ما يلاقي آخر جزء منه ولا تدخل على مضمرة نحو حنا بخلاف الى نحو اليه الا في  
 الضرورة (وفي اللغات) أى الظرفية نحو زيد في أرضه وأما قوله تعالى ولا صلبنكم في  
 جنوع النخل فقالوا انها فيه بمعنى على ورد المصنف في الفصل بأنه عمل على الظاهر  
 والحقيقة انها على أصلها تمكن المصلوب تمكن الكائن في الظرف اه أى فهو محمول  
 على الجواز وفي تخييل لان مذهب البصريين ان حروف الجر لا ينوب بعضها عن بعض  
 قياسا كما لا تنوب حروف النصب والجرم عن بعضها وما أوهم ذلك فهو مؤول خلافا  
 للكوفيين وبعض المتأخرين حيث أجازوا النيابة بلا شذوذ قال صاحب المغني وهو أقل  
 تعسفا وما مشى عليه المصنف من أن أصل وضعها الظرفية هو مذهب البصريين قال  
 صاحب الجواهر وحكى عن الكوفيين أن أصل وضعها التبعيض اه (والبلاد الاصل)  
 وهو لا يشارفها لانه أصل معانيها ولذا لم يذ كر لها سبويه غيره وهو ما حققه نحو بهاء  
 أو مجازي نحو مررت بزيد قال صاحب الجواهر وقد استعملت ما هنا أخرى لكن الاصل  
 ملاحظ فيها اه (واللام الاختصاص) والمراد به الملك وشبهه نحو المال لزيد والبل للفرس  
 والاستحقاق نحو الحمد لله قال صاحب الجواهر ثم لم يعلم أن بعض العرب تنكسرهما مطلقا  
 مع الظاهر والضمير وهذا يعزى الى خراعة ونقله الصياني عن بعض العرب وبعضهم يفتضها  
 مطلقا وجماعة منهم يونس وأبو عبيدة الامع الياء فتقول فانهم متفقون على كسرهما معا  
 والا كثرون يكسرونهما مع الظاهر ويفتخونها مع الضمير غير الياء ثم قال ويجب أن يعلم ان  
 لام الجر عبر عنها سبويه بأنها للاستحقاق وقال الفارسي هي التحقيق وعبر عنها المبرد بأنها  
 تجعل الاول لاصقا للثاني وذ كر والها عتق معان اه ملغضا (ورب للتقليل) أى كثيرا  
 والتكثير قليلا وقيل بالعكس وقد أشار المصنف لبعض شروطها بقوله (ويختص  
 بالنكرات) وقد نظم بعضهم شروطها بقوله

وقصديها شرط وتأخير عامل \* وتنكير مجرور بها هكذا نقل

وفلنك تصور ب رجل لقبته والمراد بتسديرها أن لا يتقدم عليها شيء من أجزائها لئلا يعدها  
 وهو لا ينافي تقدم شيء من غير جعلتها نحو اني رب رجل كريم لقيت وقوله وتأخير عامل  
 لاحاجة اليه وقوله وتنكير مجرور بها أى يكون اسما ظاهرا نكرة وهذا الشرط للغالب  
 والافتقد مجر الضمير قليلا ويلزم أن يكون مذكرا فيقال رب امرأه لا ربه بخلاف ضمير  
 نعم وبئس فانه وان كان مفردا إلا أنه يوافق ضميره في التذكير والتأنيث وأجاز الكوفيون  
 مطابقة التمييز في التأنيث والتثنية والجمع فيجوز عندهم أن يقال ربه رجلا وره امرأه

وربهما رجلين أو امرأتين وربهم رجالاً وربهم نساء قال صاحب المغنى وليس  
بسموع وأما محور رجل وأخيه فهو مفتقر لأنه تابع ونشرت حكاية الأدهمى رب  
أبيه وأخيه ولا يشترط وصف مجرورها كأنه اليه سبيوه وتبعه أكثر المحققين  
وذهب الزجاج والفارسي إلى وجوبه وتبعه ما جاعل عنهم صاحب المغنى وهو ضعيف  
كما أشار إليه بعض مشايخنا المحققين وإذا كان عاملاً فاعلاً لا بد أن يكون ماضياً وإذا  
كانت مكفوفة جاز دخولها على المضارع فتحو ربما يولد الذين كفر والتزيلة منزلة الماضي  
لتحقق وقوعه ودخوله على الجملة الاسمية وتحذف بعد بل فتحو بل بدو كذا بعد الفاء  
وهو قليل كما صرح به السيوطي والزاو وهو شائع كما صرح به ابن مالك قال السيوطي  
حتى قال بعضهم إن الجر بالواو نفسها اه قال صاحب الجواهر ومذهب سبيويه أن  
العمل لرب محذوفة لتقويتها بالحرف الدال عليها خلافاً للكوفيين والمبرد اه قال السيوطي  
وربما جرت محذوفة دون حرف نحو \* رسم دار وقفت في طلبة \* (تنبيه) مامش  
عليه المصنف من أن رب حرف جر هو مذهب البصريين وذهب الكوفيون والاختصاص  
إلى اسميتها لأنها مثل كم التكريرية ولأنها يخبر عنها كما في قوله \* ورب قتل عار \*  
وأيد المأزني وجع اليه الدما ميني (وواو القسم وبأؤم وتأؤه) وما أحسن قول بعضهم  
وبالقسم أخصم بأؤ تأم وأؤه \* كوالعصران العاشقين لفي خسر  
قال في المفصل وواو القسم مبدلة عن الباء والتاء مبدلة عن الواو ولما دخلت الباء على  
المظهر والمضمر والواو لا تدخل إلا على المظهر والتاء لله ورب اه قلت هذا هو المشهور  
بين النحاة من أن الواو في القسم فرع الباء ونقل في المنزول أن بعض العرب يزعم أنها  
أصل الباء وقال بعض المتأخرين أنها ليست بذات الباء وقد جع بعضهم شروط الثلاثة  
بقوله

في ظاهره مع حذف فعل القسم \* بالواو مع ترك السؤال أقسم  
وهذه الشروط في التاء وزد \* تخصيصها بالله والباء

ولابد أن يكون المقسم عليه بالتاء غريباً ولما قال المصنف في قوله تعالى وتالله لا أكذب  
أصنامكم في التاء يذهب معنى التعجب كأنه تعجب من تسهيل الكيد على يده وتأنبه مع عقو  
نمرد وقهره اه (وعلى الاستعلاء) أى الملوحة حقيقة فتحو عليه دين أو مجازاً كما إذا كان  
الاستعلاء على قرب مجرورها نحو أو أجد على النار هدى أى أبدها يا قرب النار  
ومن الأول فتحو فلنا بعض النبيين على بعض فهو معنوى حقيقى هكذا ذهب المصنف  
وتبعه بعضهم وقال الأكثرون المعنوى من المجازى والحقيقى فتحو صعدت على الجبل (وعن  
الجواز) وهى لغة بعد شئ عن شئ واصطلاحاً بعد شئ عن مجرورها حقيقة فتحو رفعت

السهم عن القوس أو مجازاً نحو أخذت العلم عن زيد وتأتي في الكلام لعمان مرادفة  
 من نحو وهو الذي يقبل التوبة عن عباده وبعد نحو لتركن طبقاً عن طبق والباء نحو  
 وما ينطق عن الهوى وغير ذلك (والكاف للتنبيه) أى في المقدرات كما صرح به صاحب  
 الجواهر وهو في الأصل مصدر شبه وفي الاصطلاح الحاق ناقص بكامل نحو زيد كالاسد  
 ولا تدخل على الضمير استثناء عنها بمثل الاسد وذا كما صرح به المصنف وغيره وزعم بعض  
 النحاة أنها اسم أبداً وبعضهم أنها حرف أبداً واختار أنها مشتركة قال بعضهم ومذهب  
 سيبويه أن استعمالها اسماً إنما يكون في ضرورة الشعر وأجازه الاخفش مطلقاً وتبعه  
 الجزولي (ومذومند) ابتداء الفاية (في الزمان الماضي) إذا وليها اسم مجرور وفهم محينث  
 حرف جر على الصحيح كما صرح به صاحب المقفى بمعنى من وبمعنى فإن كان الزمان حاضراً  
 وبمعنى من وإلى جميعاً ان كان معدوداً نحو مذلثة أيام وقيل إنها اسمان مضافان  
 فعلى هذا إذا قيل ماراً به منذ يوم الخميس كان معناه ماراً به من يوم الخميس بالإضافة  
 البيانية وأما إذا وليها اسم مرفوع نحو مذلثيومان فقال المبرد والقارسي وابن السراج  
 ميتدان وما بعدهما خبر واختاره ابن الحاجب في كافيته وصرح في غير هاتين مذهب  
 المحققين وقال الاخفش والزجاج والزجاجي طرفان مخبر بهما بعدهما وقال أكثر  
 الكوفيين طرفان مضافان لجملة تحذف فعلها وبقي فاعلها والجملة في محل جر بالإضافة لكذا  
 مذكور كان يومان واختاره السهيلي وابن مالك وقال بعض الكوفيين خبر بمحذوف وكذا  
 اختلاف إذا وليها جملة واختلف في قول سيبويه ماراً به منذ كان كذا وكذا فقال  
 أبو سعيد في شرح الكتاب هي اسم وقال أبو علي يجوز أن تكون حرف جر واسم أو قال  
 في التذكرة لا بد من تقدير زمن هنا وقال الحريري في شرحه للغة الغالب على هذا الامة  
 ومنها الحرفية والابجد أن يجر بمذماني الزمان وحاضره ومذ حاضره اهـ (وحاشا وتخللا  
 وعدا الاستثناء) أى استثناء ما بعدهما ما قبلها فإذا جررت بها ما بعدها كانت حرف جر  
 وإذا نصبت بها كانت أفعلًا ويتعين النصب إذا اقترنت بما المصدرية وزعم الجرجي  
 والكسائي والقارسي وابن جني والربيعي ونقله بعضهم عن الاخفش جواز الجر على  
 تقدير ما زائدة ففي اطلاق المصنف وغيره أن ما بعدهما منصوب تساهل كاتبه عليه  
 صاحب الجواهر وما مشى عليه المصنف من جواز الجر بمتخللا وعدا هو مذهب الاخفش  
 ووافق سيبويه في خلا ونهى الجمهور إلى أنهم ما فعلان وبعضهم زعم أنهم ما مصدران  
 مضافان إلى المفعول وهو ضعيف لعدم انتماض دليل عليه ويؤيد فعليتهما دخول نون  
 الوقاية وأما حاشا فهي حرف جر عند سيبويه وفعل عند الكسائي والمازني وفعل لا فاعله  
 عند القرا وتارة فعلاً وتارة حرف جر عند المبرد ومنع البصريون دخول ما عليها أو جاز

السكاني كما أجاز دخول لا عليها وحكاما لا خفش عن العرب ومنعه جهورا والبصريين  
 فائدة \* كل جار ومجرر لابد له من تعلق بالحرف الزائد ولعل الجارة في لغة عقيل  
 ولولا الامتناعية إذا ولها ضمير متصل على ما ذهب إليه سيبويه خلافا للاخفش وكاف  
 التشبيه على ما ذهب إليه الاخفش وابن عصفور وخالفهما أبو حيان وتبعه صاحب  
 المغني وقد أشار بعضهم لذلك مع زيادة حرف الاستثناء فقال

وكل حروف الجر تبقى تعلقا \* سوى ستة عن حفظها ليس يستغنى

لعل ولولا ثم رب من يذهبهم \* وكاف لتشبيهه وحرف للاستئنا

خاتمة \* حذف الجار وإبقاء عمله شاذ نحو قوله تعالى واختار موسى قومه سبعين رجلا  
 أي من قومه ولا يطرأ في مواضع نظمها شيئا لا يبارى فقال

وبعمل حرف الجر حالة حذفه \* قياسا وفي أربع جامع عشر

فرب وألقه لدى قسم وبعدكم عند الاستفهام مع عامل الجر

كذا في جواب سؤاله فيه مثل ما \* حذفت كزيد في جواب بن ثعري

وحرف بعطف ذي اتصال على الذي \* حوى مثل محذوف كني خلقكم فادر

ومن فصل أيضا بل أو بلا وما \* قرنت بهمز بعد ذلك في الذكر

كذلك هم بلا أو يفام جزاوان \* كمر بأى الناس ان زيد أو عمرو

وفي كذا إذا جرّت بلام بكشت كي \* أراك ومعطوف على خبر يجري

ليس وما ان صالحا لدخول حر \* ف جرو مع أن ثم أن احفظن قدرى

ف قوله قرب أى نحو بل بلد وقوله لدى قسم أى نحو والله لا فعلن وقوله وبعدكم أى نحو

بكم درهم اشتريت أى من درهم وقوله كذا الخ أى نحو زيد في جواب بن ثعري وقوله

وحرف الخ أى نحو واختلاف الليل أى وفي اختلاف وقوله ومن فصل أيضا بل أو أى نحو قوله

مق عند قوني ولو فثمة منا \* كقستم ولم تخشوا هوانا ولا وهنا

وقوله أو بلا أى كقوله

ما أحب جلد أن يهجر \* ولا حبيب رافة فيصير

أى ولا الحبيب كما تقدم في باب العطف وقوله وما قرنت الخ أى نحو قولك زيد بن عمرو

جواب لمن قال مررت بزيد وقوله كذا الخ أى نحو هلا دينا لمن قال بكشت بدوهم وقوله

أو يفام جزا أى نحو مررت برجل صالح الاصل فطالخ بجرهما كما حكاه يونس أى الامر

بصالح فقد مررت بطالخ وقوله وان أى نحو أمر رب أيهم أفضل ان زيدا وان عمر وقوله

ليس وما الخ أى كقوله

بذا إلى أى لست معدلة لما مضى \* ولا سابق شيئا اذا كان جاتيا

أجاز سيبويه الخفض في سابق على توهم وجود الباء في مدرك وقوله

ما زلت بلى أن تكون حبيبة \* إلى ولادين بها أنا طالبه

أي لأن تكون ولادين وقوله ومع أن أي نحو عجت أن يدوا وقوله ثم أن أي نحو عجت  
أنك تفهم كذا أي من أنك الصنف الثاني (الحروف المشبهة بالفعل) أي المتعدى في  
كونها رافعة وناصبة وفي اختصاصها بالاسماء وفي دخولها على المبتدأ والخبر وفي بناءها  
على الفتح وفي كونها ثلاثية ورباعية وخماسية كعدد الأفعال وانما علمت هذا العمل  
حطال الفرع عن أصله كذا قيل والاولى أن يقال أنها الشدة المشابهة قويت على التصرف  
بالتقديم والتأخير وهي من العوامل للانظية السماعية كما صرح به بعضهم وأثره في ما تقدم  
وهي ستة (ان) بالكسر والتشديد (وأن) بالفتح والتشديد والاصح أنها فرع عن المكسورة  
والذا لم يذكرها سيبويه ورأى أنها المكسورة غيرت حركتها قال صاحب الفقه ومن  
هنا صرح للزمخشري أن يدعى أن أنما بالفتح تقيده الحصر كأنما وقول أبي حيان هذا شيء  
انفرد به مردود اذ غير الزمخشري مصرح بذلك اه وهما (للتحقيق) أي لتحقيق النسبة  
أي نسبة الخبر للاسم (ولكن للاستدراك) وهو رفع توهم يتولد من الكلام السابق  
رفعاً شبيهاً بالاستثناء ومن ثم قد استثناء المنقطع بلكن ولا بد من توسطها بين كلامين  
متغايرين والبصريون على أنها بسيطة ومما شى عليه المصنف من أنها الاستدراك هو  
المشهور وقال جماعة منهم صاحب البسيط أنها ترد تارقه وتارة لتوكيد وقال ابن  
عصفور في مقربه أنها التوكيد دائماً قال في شرحه وتعطى مع ذلك الاستدراك (وكان  
للتشبيه) أي تشبيه الاسم بالخبر نحو كأن زيدا أسد وهو حرف مركب من الكاف وأن  
عنداً كرههم حتى ادعى ابن هشام وابن الخياط الإجماع عليه وليس كذلك فقد قال  
بعضهم أنها بسيطة قال ابن الجلبج وهو الصحيح لأن التركيب خلاف الأصل وزعم  
الخليل وجماعة أنها مركبة من ان المكسورة وكاف التشبيه وانما ألغيت الهمزة لأن  
الكاف لتكون جارا وجب أن يدخل على المفرد فاعوا الصورة وان كان المعنى على الكسر  
كذا قيل وظاهر كلام المصنف أنها التشبيه مطلقاً أي كان خبرها جامدا أو مشتقا وهو  
كذلك وفاق الجمهور وزعم جماعة منهم ابن السيد البطليوسي أنها تكون اللفظ إذا كان  
مشتقا نحو كأن زيدا قائم ولا يصح أن تكون حينئذ التشبيه لأن الخبر نفس الاسم بمعنى  
والشيء لا يشبه نفسه قال صاحب الجواهر وهو حسن وأجاب الرضى بأن الكلام  
على حذف الموصوف والأصل كأن زيدا رجلا قائم (وليت للنفى) وهو مطلب ما يمكن  
نحو ليت ما لا أو لا يمكن كقوله

ليت الكواكب تدنوني فأنطمها \* عقود مدح في أرضي لكم كل

وبعض العرب يستعملها استعمال وجدت فيعديهم المفعولين وعلى ذلك قول الشاعر  
 \* ياليت أيام الصبار واجعا \* ويحقل أن رواجع حال أي لنا رواجع فلا شأده فيه  
 وقد أجاز ذلك الفرانطرا إلى أنها بمعنى التقي ووافقه الكسائي إلا أنه ينصب الثاني بكان  
 مقدرة لكثرة تقديرها (ولعل للترجي) أي طلب الأمر المحبوب نحو لعل الحبيب قادم  
 وتكون أيضا للاشفاق أي الخوف من الوقوع في المكروه نحو لعل الرقيب موجود فهي  
 تختص بالممكن وأما قول فرعون لعل أبلغ الأسباب فأنما قاله جهلا إذ هو ليس عربيا  
 أو كذبا ولو عبر المصنف بالتوقع لكان أولى وعبارته في المنفصل لعل هي لتوقع مرجو أو  
 مخوف اه قال بعضهم لو قال لتوقع مرجو أو ترقب مخوف لكان أحسن اه واختلف  
 في لعل الواقعة في كلام الله تعالى فقال قطرب وأبو علي معناها التعليل وقيل هي لتحقيق  
 مضمون الجملة الواقعة بعدها وقال سيدي بن الرضا أو التوقع يتعلق بالخطابين وهذا  
 هو الحق وبعض يختم بقول لعنك بمعنى لعنك قال الفرزدق

فقال يا حي بنا لعننا \* نرى العرصات أو أنزلنا

واعلم أن الجملة مع أن المكسورة باقية على استقلالها باقائتها والمفتوحة قلبها إلى حكم  
 المفرد وإذا قال المصنف (وإن المكسورة مع ما بعدها جملة) أي لأنها التامة كيد فقط  
 وليست مغيرة لمعناها (والمفتوحة مع ما بعدها مفرد) أي في حكمه وذلك لأن خبرها يؤول  
 بمصدر مضاف إلى اسمها نحو بلغني أن زيدا منطلق أي انبلا لا يزيد فلا بد من تقديم  
 عامل عليها فلا تصدق الجملة كما تصدق بأختها بل إذا وقعت في موضع المبتدأ التزم تقديم  
 الخبر عليها نحو حق أن زيدا قائم والذي يميز بين موقعيهما أن ما كان منطوية للجملة وقعت  
 فيه المكسورة وما كان منطوية للأفرد وقعت فيه المفتوحة وإذا قال (فاكسرى  
 مظان الجمل واقتح في مظان المفردات) والمظان جمع منطوية بالكسر قال ابن فارس وهي  
 موضع الشيء ومألفه اه فمن مواضع كسرهما ابتداء الكلام الذي يبدأ بها سواء كانت  
 أول كلام المتكلم (نحو أن زيدا منطلق) أو وسطه نحو أكرم خالنا انعاما وبعد القول  
 نحو قال أي عبد الله وقد انزع العلامة السجاس في الجملة المحكية بالقول فقال  
 أيها الحاذق الذي حازفهما \* في علوم كالشمس نوراً أصناه  
 ملوكه من بعد قول ولم يع \* مل له ما الذي يزيل خفاء  
 وأجابه العلامة الأمير فقال

يا أديبا عني يتنظم كدرك \* زاد حسنا قلتم له وجهاء

بدعولي إلى جسد لربي \* مخبر بالحق يجل على العلماء

قال هذا الحق ابن هشام \* في كتاب يعطى الليث غناه



وبعد الموصول لان الصلة لا تكون الاجلة نحو جاء الذي انه عالم وفي جواب القسم نحو  
 والله لك لعالم واذا حلت محل الحال نحو زرتني والى ذوا مل ومن مواضع الفتح اذا وقعت  
 مكان الفاعل والمفعول والمجرور نحو بلغني أن زيدا منطلق وسمعت أن عمرا خارج وعجبت  
 من أن زيدا واقف ويعمل ولولا وبعد علمت وأخواتها وقد أشار اليه بقوله (وعلمت أنك  
 خارج) لان المفرد ملتزم في تلك المواضع. ومن المواضع ما يحتمل المفرد والجملة فيجوز فيه  
 الوجهان نحو خير القول اني أحمد وبعد فاء الجزاء نحو فاته غفور رحيم وكذا بعد ما  
 مخففة وألا مشددة اللام كتنقل عن بعضهم وكذا الواقعة في موضع التعليل نحو انه  
 هو البر الرحيم وأما حكمها بعد حتى فإن كانت ابتدائية كسرت نحو قال القوم ذلك  
 حتى ان زيدا بقوله وان كانت العاطفة أو الجارة قصت نحو قد عرفت أموراً حتى أنك  
 صالح وعجبت من أحوالك حتى أنك تفتنني قال صاحب الجواهر وابن القواص  
 وجاعة غدوهم من جملة ما يجب الكسر بعدها والحق عندى ان حتى ان كانت تحتل  
 الوجهين جازا لامران والا تعين الكسر أو الفتح اه وأما الواقعة بعد لجرم ففيها اختلاف  
 قال بعض الافاضل وتقول شذماً أنك ذاهب وعزماً أنك قائم بالفتح فشد وعز فعلان  
 مكشوفان بما كلفا وطلما وهما بمعنى حق اه ولما كان محل المكسورة  
 وما علمت فيسه الرفع جاز أن ترفع المعطوف ككما قال (واذا عطفت على اسم) ان  
 (الكسورة بعد ذكر الخبر جاز) لك (في المعطوف الرفع والنصب) وذلك (نحو ان  
 زيدا منطلق وبشراً بالنصب) (وبشر) بالرفع وقوله (جاء على اللفظ) أى لفظ  
 الاسم راجع الاول وقوله (والحمل) أى محل اسم ان راجع للنائي وقيل ان العطف  
 على محلها مع اسمها وقيل هو مبتدأ مخدوف خبره لالة خبر ان عليه وانهم قوله بعد  
 ذكر الخبر ان العطف قبله نحو ان زيدا وعمرو قائم لا يجوز وهو كذلك وفاقا للبصريين كما  
 صرح به ابن مالك وغيره وخلافا للكوفيين ومن وافقهم قال في المفصل وزعم سيبويه  
 ان ناسا من العرب يغلطون فيقولون انهم أجمعون ذاهبون اه قال السيبوطي وأجازه  
 الكسائي مطلقا والقرائش شرط خفاء اعراب الاسم اه قال المصنف (وكذلك لكن دون  
 غيرها) أى لكن مثل ان المكسورة فيما تقدم دون ساثر اخواتها ومنه قوله

\* ولكن عى الطيب الاصل والخال \* برفع الخال قلت ومن مثلها أن المفتوحة وان لم  
 يذكرها المصنف نحو وأذن عن الله ورسوله الى الناس يوم الحج الا كبيرا ان الله برى من  
 المشركين ورسوله وأما البت وكان ولعل فلا يجوز في المعطوف معها الانصب ولا يجوز  
 الرفع لا قبل الخبر ولا بعده وأجازه الفرابعده وانما امتنع ذلك لزوال معنى الابتداء معها  
 كذا قال بعض شيوخنا المحققين والاولى أن يقال لانها غير متعنى الجملة الى الانشاء اذ

المصنف والكوفيون وبعض البصريين لا يشترطون بقاء الحرفز أى الطالب للرفع أعنى  
الابتداء هذا إذا قدرنا أن العطف على المحل وأما إذا قدر أنه على الضمير فلا مانع منه في  
جميعها قال المصنف (ويبطل علمها) أى هذه الحروف مفعول مقدم (الكف) فاعل  
مؤخر أى بدخول ما للزائدة الموصولة في الرسم ويقال لها الكافة لأنها كفتها وعزلتها عن  
العمل لأنها أزلت اختصاصها بالأسماء وهذا مذهب سيبويه والجمهور وعصمه ابن  
الحاجب قال المصنف في المفصل ومنهم من يجعل ما يزيد مملغا ويعملها اه قلت وعليه  
الاخفش فإنه حكى انما يبدأ قائم وعليه أيضا الزجاج وابن السراج ووافقه ابن مالك  
واكتفوا بالاختصاص الأصلي الآن الأعمال في غير بيت قليل وأما فيها فكثير بل صرح  
بعضهم بعدم جوازها في غيرها ثم عطف على قوله الكف قوله (والتحفيف) أى لزوال  
الاختصاص أيضا وهذا مذهب الجمهور وحكى سيبويه الأعمال عن بعض العرب قلت  
وهو قليل كما صرح به ابن مالك بشرط أن يليها اسم فإن وليها فعل وجب الإهمال وذلك في  
غير العمل فانها لا تحفف وأما الكن فان خففت لم تعمل شيأ بل هي حرف عطف وأجاز يونس  
والاخفش العملها قياسا وعن يونس أنه حكاه عن العرب وقوله (ويهما نهما) أى  
الكف والتحفيف يهما أن هذا الحرف (الدخول على القيلين) أى الاسم والفعل  
وذلك (فهما غايزا) بمنطلق وانما ذهب عمرو وان زيد لكرم وان كان زيد لكرما وبلغنى  
انما زيد منطلق وانما ذهب عمرو وان زيد أخوك وأن قد ضرب زيد ولكن أخوك  
قائم ولكن خرج بكر وكان ثديا حقان ~~وكان~~ قد كان الامر كذا وان دخلت  
ان المكسورة والخففة على فعل فشرطه عند جمهور البصريين وعليه المصنف أن يكون  
ناصتا كما قال (والفعل الذى تدخل عليه ان الخففة) المكسورة (يجب أن يكون مما  
يدخل على المبتدأ والخبر) جبرا للضعفها وكونه ناصتا كثر (فمحوان كان زيد لكرما وان  
ظنته لقائما) وندر كونه ماضى غير الناصخ فهو ان قعد زيد ولا يقاس عليه خلافا  
للاخفش وأما مضارعه أى غير الناصخ فمحوان يزينك لنفسك فهو أندر ولا يقاس عليه  
اتفاقا قال المصنف في المفصل وجوز الكوفيون غيره اه وتبعه صاحب التوضيح  
والتسهيل والاشعوري وفيه ان الكوفيين لا يجوزون تحفيف ان المكسورة كما في الهمع  
وصرح به صاحب المغنى ويقولون في فمحوان زيد لنطلق ان نافية واللام بمعنى الا ويرد  
أن منهم من يعملها مع التحفيف حكى سيبويه ان عمر المنطلق ولما كان قد يحصل لبس بين  
النافية والخففة عند عدم القرينة قال (واللام) أى لام الابتداء على ما عليه سيبويه  
أو الفرق على ما عليه الفارسي وأبو الفتح وجماعة منهم المصنف حيث صرح بذلك في  
المفصل (لازمة خبرها) سواء أهملت فمحوان وجعلنا أكثرهم لفاسقين (وأعملت

وكان اسمها خفي الاعراب فخوان هذا الغائب وأما إذا كانت قريبة فخوان الحق لا يخفى  
 على ذي بصيرة فلا تلزم كالاتزان عند عدم التخصيف فخوان في لوزر ولما كان قد يحصل لبس  
 بين أن الخففة والصدرية قال (ولابدلان) المفتوحة (الخففة من أحاد الحروف  
 الأربعة) أي في صدر الخير (وهي قدوسوف والسين وحرف النني) وذلك لما تقدم  
 وليكون كالمعوض من تخفيفها وحل ذلك إذا لم يكن الخبر جله اسمية أو فعلية فعلها جامد  
 أو قصد به الدعاء كما يؤخذ من تنبيهه بقوله (فخوانت ان قد خرج زيد وان سوف  
 يخرج وان سيخرج وان لم يخرج) وأما إذا كان جملة اسمية فخوان آخر دعواهم ان  
 الحمد لله رب العالمين أو فعلية فعلها جامد فخوان ليس للانسان الاماسي أو دعاء فخوان  
 والخامسة أن غضب الله عليها في قراءة نافع فلا يحتاج لذلك كما يفهم من كلام ابن مالك  
 (تنبيهان) الأول ما مشى عليه المصنف من لزوم الفصل بالذكورات حيث ذهب مذهب  
 الجمهور ومضى عليه صاحب التوضيح وذهب ابن مالك إلى أنه أحسن وتركه حين  
 (الثاني) شمل حرف النني لأولن فخوان وحسبوا ان لا تكون فتنة أي حسب أن لن يقتدر  
 عليه أحد بخلاف لما والعدم السماع وسمع في لوزر وأن لو استقاموا وهو قليل كما  
 صرح به ابن مالك الصنف الثالث (حروف العطف) يقع العين وهو أحد التوابع الأربعة  
 المتقدمين وأحسن قول بعضهم بمثلها

كقولك ان تعشق فذوئك أهيفا \* من الترتب بدرا كله صيغ من در  
 لمقابلة كخلا ونعت موزد \* وتفسيره حاز السراح والعطر  
 وقد تقدم الكلام عليها بما عني عن المزيد وهي على ما ذكرنا عشرة وهو المشهور وزاد  
 عليها السيوطي حيث قال في ألفيته

وعند قوم في الحروف الا \* وأي وليس أين كيف هـ  
 قال في شرحه عليها أثبت الكوفيون العطف بالاو جعلوا منه ما دامت السموات والارض  
 الاما شاع بك وأثبتوا العطف بأي قالوا تقول العرب هذا زيد فأي عمر وولقيت زيدا  
 فأي عمرا وأثبتوا أيضا العطف بأي فخوانت أي الغضنفر أي الاسد وضربت بالعصب  
 أي السيف وأثبتوا أيضا العطف بليس فيكون حرفا كلاوا احتجوا بقوله  
 أين المقسر والاله الطالب \* والاشتمال المغلوب ليس الغالب  
 أي لا الغالب وأثبتوا أيضا العطف بهلا قالوا تقول العرب جاء زيد فله لا عمر وضربت  
 زيدا فله لا عمر المحجبي الاسم موافقا للاول في الاعراب حل على العطف ونسب ابن عصفور  
 اليهم اثبات العطف بكيف كقوله

إذا قل مال المرء لانت قناته \* وهان على الأدنى فكيف الابعاد

فكيف حرف عطف والاباعد عطف على الادنى هكذا زعم قوم منهم عيسى بن موهب  
وردا للجماعة بأنه خطأ انلو كانت عاطفة لاندخلت عليها الفاء وفيه أنه يمكنهم أن يقولوا  
انها أي الفازائدة وزاد عليه بعضهم فقال

وعد بعض في حروف النسق \* كيف ولولا أين أي خفيق

الاوليس ثم هلا ومضى \* إما كأوجات فخذها منبتا

ف قوله كيف قد أثبت هشام العطف بها بعد نفي نحو ما مررت بزيد فكيف عمرو قال  
سيبويه وهو يري ولا يتكلم به العرب ونسب ابن عصفور العطف بكيف للكوفيين  
ولم يقل به منهم الا هشام وحده قال صاحب المغني وقال به عيسى بن موهب وقوله ولولا  
أثبتته الكسائي في قولك مررت بزيد فلولا عمرو وأباه الفراء كالبحرانيين كما صرح به في  
الهمع وقوله أين أثبتها الكوفيون قالوا تقول العرب هذا زيد فأين عمرو ولقيت زيدا فأين  
عمرا كما صرح به في الهمع وقوله أي قال صاحب الجواهر والكوفيون يرونها عاطفة  
حيث وقعت بعد كلمة مساوية لها في اعرابها وضعف عطفتها بأنها لو حذفنا اختل  
الكلام ثم قال وعند الاكثرين أن ما بعدها عطف بيان وقيل بدل اه والقول بأنها  
لعطف التفسير نقله في التسهيل عن صاحب المستوفى قال أبو حيان ولا أدري من هو قال  
والجعب نسبة هذا المذهب الى كتاب مجهول وهو مذهب الكوفيين ووافقهم ابن صابر  
والسكاكني اه وقوله الا أثبتته الكوفيون كافي الهمع لمحو خالدين فيها ما دامت السموات  
والارض الامام ابرك وقوله وليس أثبتته الكوفيون كما صرح به السيبوطي قال  
صاحب الجواهر وجعل الكوفيون ليس حرفا عاطفا وضعفه أصحابنا اه وقوله ثم هلا  
قال في الهمع أثبتها الكوفيون قالوا تقول العرب جاء زيد فهلا عمرو وضربت زيدا فهلا  
عمرا فجعي الاسم موافقا للاول في الاعراب دليل على العطف والعصم أنهم ما ليست من  
أدواته والرفع والنصب على الاضمار اه وقوله ومضى أثبتته الكسائي في قولك مررت بزيد  
فمضى عمرو وأباه الفراء كالبحرانيين كافي الهمع وقوله إما بالكسر قال في الهمع وأنكر  
يونس وأبو علي وابن كيسان وابن مالك كونها عاطفة وادعى ابن عصفور الاجماع عليه  
لها وبالجمله فقد قال أبو حيان ودخل حرف العطف على هذا لا حرف دليل على أنها  
ليست حروف عطف اه وقد ذكر المصنف حروف العطف مع بيان معانيها مقدما  
الاول لانها الاصل في باب العطف فقال (الواو للجمع) أي المطلق كما صرح به في  
المفصل وهو المراد بقوله (بلا ترتيب) فان قيل قام زيد وعمر وكان محتملا كما هو من  
مالك خلافا لقطرب والربيعي والفراء وثعلب وأبو عمرو والزهدي وهشام والثعلبي ونقل  
القول بالترتيب في شرح أبي حيان رقباه على ادعاء السيرافي وغيره اجماع البحرانيين

والكوفيين على انها لا تنفيده ونقل ضياء الدين أبو المعالي عن بعض الحنفية أنهم المعية  
وتنفرد عن سائر أحراف العطف بأحكام منها عطف ما لا يستغنى عنه نحو عطف هذا  
وابن قال بعضهم وهذا من أقوى الأدلة على عدم افادتها الترتيب ومنها اقترانها بما  
ومنها اقترانها بلا إن سبقت بنى ومنها اقترانها بلكن ومنها عطف العقد على النيف  
ومنها عطف عامل حذف بنى معوله نحو \* وزجج الحواجب والعيونا \* وربما  
عاقبت أى الواو أو والعكس وإن أنكر الأول صاحب المغنى حيث نقل جواز ذلك عن  
المصنف قال وقلده في ذلك صاحب الإيضاح اليباى ولا تعرف هذه المقالة لتوصى اه قال  
شارحوا كلامه وهو عجيب فقد نص على جواز ذلك السببان في شرح الكتاب بل هو  
نفسه في حواشيه على التسهيل اه وأثبت الحريرى وابن خالويه وأوالثمانية وهى  
الواقعة فى الكلمة الثامنة لتدل على أن المعبر عنه بها ما قلنا قال بعضهم ومن الزيادة غير  
القياسية الواو فى قوله تعالى فلما أسلوا تله للبعين قال المصنف (واقفاء) مثله أى مطلق  
الجمع لكن (مع الترتيب) وهو فى كل شئ بحسبه نحو تزجج زيد ونولده ولما كانت القاء  
توجب وجود الثانى عقب الاول بغير مهلة وثم توجب مهلة قال (وفى ثم تراخ دون القاء)  
قال تعالى أمانته فأقره ثم إذا شاء أنشره وقد يتناوبان كما صرح به الاشعوى وأنكر القرا  
افادة القاء للترتيب ونم لله لكما يؤخذ من الهمع قال بعضهم وقد يفقد الترتيب والغالب كون  
المعطوف بهامسيا والمعطوف عليه سببا له ولكن لا تلازم السببية العطف وأفاذت ثم المهلة  
والتراخى لأنها أكثر حروفا ولهذا لم يجاز بها لتعذر المهلة بين الشرط وحزائه ولهذا قال  
حيويه رحمه الله المروى فى مررت بزيد ثم عمرو مروان وهى أى ثم تفيد الترتيب مطلقا  
وبعضهم جعلها ترتيب الجمل فقط وخصها ببعضهم بالمفردات وأجاز ابن الدهان والمصنف  
قال (وحق معنى الغاية) أى نهاية الشئ يعنى انها تعطف ما هو النهاية سواء كانت فى الزيادة  
أو فى القلة ويشترط كما قاله فى التسهيل وصرح به الاشعوى أن يكون المعطوف بعضا من  
المعطوف عليه أو بعضه قال صاحب المغنى ولا يتأتى ذلك إلا فى المفردات اه وفيه أن  
بعض الجمل قد يكون مضمون احداها بعضا من مضمون الاخرى نحو أكرمته يد ابا أقر  
عليه حتى أقت نفسى خدامه وقد نص عليه المعالى فى باب الفصل والوصل على أن الجملة  
الثانية فى قوله تعالى أمدكم كما يعاملون أمدكم بالعام وبين الخ بدل بعض من الاولى بشرط  
ابن هشام انظر اوى أن يكون معطوفها ظاهرا لامضمرها قالوا لا تختلط الضمائر لأن  
ما بعدها يقع مرفوعا ومنصوبا ومجرورا قال صاحب المغنى ولم أقف عليه لغيره اه وأجازه  
المبرد متمسكا بالقياس على الذى سبقه

وأكفيه ما يخشى وأعطيه سؤلة \* وألحقه بالقوم حناه لاحق

وأجيب عن القياس بالفرق لقوتنا وإصابتها ونه مضحى وفرعيتها وعن السماع بأن  
الضمير مرفوع متصل حذف الواو منه للضرورة ولا بد أن يكون ما بعدها آخر جزأه  
ملاقيا آخر جزءه فلا يقال أكلت السمكة حتى نصفها قال المصنف لأن الفعل المعدي بها  
الغرض منه أن ينقض ما تعلق به شيئا فشيئا حتى يأتى عليه حصول الفرق موقوف على ذلك  
أه ولا بد أن يكون ما بعدها موقفا معينا فلا يقال جاءني القوم حتى رحل لأعطفا ولجرا  
وأذا عطف بها على مجرور وجب رقا لجار نحو مررت بالقوم حتى يزيدك لا تلبس بالجار  
والذي صحبه الامام ابن مالك ونص عليه صاحب المغنى وتبعه شارح القواعد وغيرهم أنها  
ليست للترتيب ولا للهلة كلاهما وخلاف المصنف حيث زعم أنهم للترتيب وتبعه ابن الحاجب  
والجزولي قال ابن مالك وهي دعوى بلا دليل قال (وأولهما) وهما (لاحدا الشدين  
أو الاشياء) قال في الهمع وأنكر يونس وأبو علي وابن كيسان وابن مالك كونها عاطفة  
وإدعى ابن عصفور والاجماع عليه أه (وبقناع في الخبر) نحو جاءني زيد أو عمرو وجاءني  
إلى ما زيد وإما عمرو وهما حيث نشكك كما صرح به في المفضل وقد تقدم الكلام على  
أما أول الكتاب بما يخفى عن المزيد (والأمر) نحو اضرب رأسه أو ظهره واضرب إماما  
رأسه وإما ظهره وهما حيث نشكك في التغيير والإباحة كما صرح به في المفضل (والاستفهام)  
نحو ألقبت عبدا لله أو أماء وألقبت إماما عبدا لله وإما أماء وهما حيث نشكك أيضا والفرق  
بينهما أنك تتدنى بما في حال شكك وبأوفي حال يقينك ثم يطرأ عليك الشك وأنه لا بد في  
إمامنا التكرار نحو فالإمامنا بعد وإمامنا هو الثانية هي العاطفة عند أكثرهم ولم يعدها  
الفارسي من حروف العطف لوجود الواو معها غالبا ووافقه ابن مالك وغيره قال (وأم  
نحوهما) أى في تعليق الحكم بأحد الأمرين أو الأمور (غير أنهم لا تقع إلا في الاستفهام  
متصلة) سميت بذلك لوقوعها بين شيئين لا يكتفى بأحدهما وتسمى أيضا معادلة لمعادلتها  
للهمة قبلها في الاستفهام بها قال (وتوقع فيه وفي الخبر منقطعة) لا تقطع الجملة بعدها  
عاقبتها وقد مثل للأولى بقوله (نحو أزيد عندك أم عمرو) وسواء علمهم أن تنذرهم أم لم  
تنذرهم وفي كامل الهزلي أن ابن محيصن قرأ أول تنذرهم قاله صاحب المغنى وهذا من  
الشذوذ يمكن أه وردته شارحه بما في شرح الكتاب أى كتاب سيبويه فقال إن هذا  
لا شذوذ فيه في العربية فهو كقولك أزيد عندك أم عمرو غير أن السؤال بالهمة وأم  
لا يكون الامن عالم وجوابه بالتعيين والسؤال بالهمة وأولا يكون الامن جاهل محض  
وجوابه نعم أولا فترتبة السؤال بالاول بعد مرتبة السؤال بالثاني والثانية بقوله (و) نحو  
قول من رأى شعبا من بعد (إنها لا بل أم شاء) أى بل أهى شاء فأضرب عن الاخبار بكونها  
إلا إلى الاستفهام عن كونها شاء فهي حيث نشكك لا تضرب فتقدر بل وبالهمة جميعا كافي

منال المصنف وذلك لان المنة قطعة لا تدخل على مفرد خلافا لابن مالك قال ابن هشام  
وهو خرق لاجماع النحويين وتارة تقدر بالهمزة وحدها أو بيل وحدها وتكون لمجرد  
الاضراب كقوله شارح الغنى عن كتاب سيبويه وهل هي في هذا الحالة تسمى منقطة  
أم لا فيه خلاف بين أهل البلدين فقال أهل الكوفة تسمى وأهل البصرة لا وقال  
أبو البقاء في قوله تعالى أآلهتنا خيرا أم هذا الذي أن أمينة قطعة لفظا متصلة معنى اه قال  
ابن عادل وهذه عبارة غريبة اه **تنبيهات** (الاول) ما مشى عليه المصنف من أن  
أم يقسمها عاطفة هو مذهب الجمهور قال بعضهم وهو التحقيق وقال أبو عبيدة أنها  
ليست عاطفة بل لمجرد الاستفهام فاذا قلت أقام زيد أم عز وقالعني أمعرو قام والكلام  
استفهامان فهي بمعنى الهمزة وعليه يونس والفارسي وابن كيسان (الثاني) زعم ابن  
كيسان أن أصل أم أو قلبت الواو ميماء ورد أبو حيان بأنها دعوى بلا دليل (الثالث) سمع  
حذف أم المتصلة ومعطوفها كقول الهزلي

دعاني اليها القلب افي لامره \* سميع فما أدري أريد مطالها

أي أم غي ويحتمل أن الهمزة لطلب التصديق كهل فلا يقدر المعادل حينئذ فلا شاهد  
فيه وأجاز المصنف وتبعه الواحدى حذف ما عطف عليه نحو أم كنتم شهداء أي أن تدعون  
على الانبياء اليهودية أم كنتم شهداء قال (ولانني ما وجب للاول عن الثاني) ولا بد أن  
يتقدمها أحد ثلاثة أمور لا ثبات وقد أشار إليه بقوله (نحو) قولك (جاءني زيد  
لا عرو) أو الامر نحو اضرب زيد الاعمر أو النسباء نحو يابن أخي لابن عمي وزعم ابن  
سعد أن هذا ليس من كلامهم ورده أبو حيان وفي الهمع أنه يعطف بها بعد الاخر والاول  
والقاضي والنسابة ولا بد أن يضامن تعاندهم عاطفيا فلا يجوز جاءني رجل لا زيد وفيه  
بحث اذ قد نصوا على جواز اضرب رجلا لا زيدا وأن لا تقترن بعاطف وقد أجاز القرأ  
العطف بها على اسم لعل نحو لعل زيدا لا عرا قائم وقد يعطف بها غي محذوف نحو وليتك  
لا تنظم أي لتعدل قال (وبل للاضراب عن الاول منفيا كذا أو وجبا) وقدم بل لهما  
على سبيل اللف والنشر غير المرتب بقوله (نحو) قولك (جاءني زيد بل عرو) نحو قولك  
(ما جاءني بكر بل خالد) ومثل اضرب الامر نحو اضرب زيدا بل عرا ومثل النفي النهي  
نحو لا تضرب زيدا بل عرا ومنع الكوفيين أن يعطف بها غير النفي وشبهه كما صرح به  
صاحب الغنى وفي الهمع قال أبو حيان ولا يعطف بها بعد الاستفهام وقال اه وهي في  
الاولين لنقل حكم ما قبلها لما بعدها وجعل الاول كلسكوت عنه وفي الاخرين  
انقير ما قبلها على حاله وجعل ضده لما بعدها وأجاز المبرد وعبد الوارث أن تكون  
ناقلة معنى النفي والنهي إلى ما بعدها وهذا كله إذا كانت باخلة على مفرد كما رأيت فإن

دخلت على جملة اسمية نحو بل عباد مكرمون أو فعلية نحو بل جاءهم بالحق فهي إما  
للإبطال كما ذكر ولما لا انتقال من غرض إلى آخر نحو بل تؤثرون بل فلو بهم في غمرة قال  
صاحب المغنى وغلط ابن مالك أذ عزم في شرح كلفته أنها لا تقع في التزليل إلا لا انتقال  
لأن المضرب عنه باطل وهو لا يقع في القرآن وأنت خير بأنه لا يقع فيه على جهة الأثبات  
وأما على وجه الحكاية فيقع وهل هي عاطفة حينئذ أي حين أذ دخلت على جملة أم لا  
خلاف فالذي صححه صاحب المغنى أنها ابتدائية وليست عاطفة وقال ابن مالك وولده  
لأنه أعطف جملة على جملة وقد تراد لا قبل بل لتوكيد الأضراب بعد الإيجاب كقوله  
وجعل البدر لابل الشمس لولم \* يقض الشمس كسفة وأقول  
وكذا لتوكيد تقرير ما قبلها بعد النفي كقوله

وما هجرتك لابل زادني شغفا \* هجر وبعد تراخي لا إلى أجل

خلافًا لابن درستويه كذا قال صاحب المغنى ونظريه شارحه بأنها النفي الإيجاب كما  
قاله الرضي وأجاب الشمني بأن مرادهما توكيد أنها غير عاطفة وغير نافية لما بعد بل فلا  
ينافي أنها نافية لما قبلها قال (ولكن للاستدراك) وقد تقدم الكلام عليه والمراد بل كن  
خفيفة الوضع لا الخفيفة من الثقلية أنهى حرف ابتداء وتارة تدخل على الجملة وتارة على  
المفرد فان دخلت على جملة فهي حرف ابتداء لجرد أداة الاستدراك وليست عاطفة  
ويجوز أن تقرن حينئذ بالواو ونحو ولكن كافواهم الظالمين والواو هي العاطفة وليست لكن  
عاطفة أصلا متى وليها جملة على ما ذهب إليه الجزولي وذهب إليه الجمهور إلى أنها حرف  
عطف مطلقا سواء دخلت على المفرد أو على الجملة كما صرح به صاحب الجواهر وزعم ابن  
أبي الربيع أنه ظاهر قول سيويه وعليه المصنف حيث قال (وهي في عطف الجمل تطرية  
بل) أي في مجيئها بعد النفي والإيجاب تقول جاني زيد لكن عمرو لم يجيء وما جاني زيد  
لكن عمرو قد جاء وقال المصنف في أعراب قوله تعالى لئن أئمت الله ربنا أصله لكن أنا  
خذفت الهمزة وأقيمت حركتها على نون لكن قتلا في النون فكان الاندغام وهو ضمير  
الشان والشان الله ربني والجملة خبر أنا والراجع منها إليه ما الضمير فان قلت هو استدراك  
لماذا قلت لقوله أكفرت كأنه قال لا أخيه أنت كافر بالله لكن تأمؤن من موحد كما تقول  
زيد غائب لكن عمرو حاضر أو باختصار وان دخلت على مفرد فهي عاطفة خلافا  
ليونيس كما سيأتي وقد أشار إليه المصنف بقوله (وفي عطف المفردات تقيضة لا) نحو  
مارأيت زيدا لكن عمرا وذلك لأنها لا أثبات للثاني بعد النفي عن الأول ولا بعكس ذلك  
ولا بد من تقدم النفي أو التثني عليها ليحصل التدارك بغاية ما بعدهما لما قبلها لأنها  
لا استدراك خلافا للكوفيين حيث أجازوا إيلامها الخبر المتبث نحو قام زيد لكن عمرو



وهو ضعيف اذ لا تغاير حيث لا فلا استندراك كما أشار اليه صاحب الجواهر وأما اقتران  
الواو بها فغنىه الفارسي وأكثر النحويين وقال قوم لا تستعمل مع المفرد الا بالواو  
كما سطره صاحب المغنى وقال صاحب الجواهر والداخله على المفردان تجردت عن الواو  
فعاطفه والا فمخففة وذهب يونس الى أنها مخففة من الثقيلة مطلقا وليست من حروف  
العطف واعراب الاسم بعدها باضمنا العامل لا بالعطف وهو ضعيف اه يعنى اذا اوليا  
مجرور بلا جار نحو ما حررت بزيد لكن عمر لازم لأعمال حرف الجر مضمر وهو غير قياسى  
الصف الرابع (حروف النسق) وهى ستة احدها (ما) وهى (لنقى الحال والماضى  
القريب منها) وذلك (نحو ما يفعل الآن) نفي القول القائل هو يفعل اذا كان فى فعل الحال  
(وما فعل) نفي القول القائل لقد فعل فهو مثل ليس نفعى ما يقوم بزيد يعنى فى الحال كالأمر  
ليس بزيد قائما معناه فى الحال هذا مذهب المصنف والجمهور ورده ما بين مالك بنو قول  
ما يكون لى ان أبده اذ هو مقترن بأن الدالة على الاستقبال وحيث لا يصح أن يكون  
الفعل حاليا وذلك لاستلزامه كون الفعل حاليا والفاعل مستقبلا ولا شك ان تقدم  
الفعل فى الوجود على فاعله لا يصح لانه أثره فيجب تقارنهما فى الوجود وأجاب صاحب  
المغنى بان شرط كونه الحال انتفاء مفرىته بخلافه أى وهما قرينة الاستقبال موجودة  
فقلت ويحجب أيضا بان فى الكلام حذف مضاف أى ما يكون لى قصد أن أبده والقصد دخلى  
وان كان التبديل مستقبلا (و) ثانيا (ان) بالكسر والسكون وهى (تطيرتها) أى ما  
(فى نقي الحال) فقط وتدخل على الجملتين الاسمية نحو ان الكافرون الا فى غرور والفعلية  
نحو ان أردنا الا الحسنى قال بعضهم ان النافية لاتأتى الا بوجهها الا أولها المشددة التى  
بمعناها كقراءة بعض السبعة ان كل نفس لها عليها حافظ بتشديد الميم اه ورده صاحب  
المغنى بنحو ان عندكم من سلطان بهذا فذلك قال بعضهم وقد أتى دونها كقوله تعالى قل  
ان أدري أقرب أم بعيد ما تؤعدون خلافا لمن أوجبه لكثرة ورودها دونها وإذا دخلت  
على الجملة الاسمية فالقياس اهمالها والاكثر ورأى أن الأعمال رأى سيويه وعليه أكثر  
البصريين (و) ثالثا (لا) وهى (لنقى المستقبل) نحو لا يجب انك بالهجر بالسوء من القول  
ويقتض المضارع معها الاستقبال خلافا لابن مالك ولا يجب تكرارها معه كما صرح  
به صاحب المغنى ثم عطف على قوله المستقبل قوله (والماضى) لكن (بشرط التكرير)  
فهو واجب اذا كان ماضيا لفظا ومعنى ويجب التكرار أيضا اذا كان ماضيا جملة اسمية  
مدرها معرفة نحو لا الشمس ينفى لها أن تدرك القمر ولا الليل سابق النهار أو نكرة ولم  
تعمل فيها كما اذا تقدم الخبر لانه عند تقدمه يبطل العمل وان بطل وجب التكرار ونحو لا فيها  
قول ولا هم عثم ايزقون بخلاف ما اذا لم يتقدم خبر النكرة فان التكرار جائز فنحو لا لغو

فيها ولا تأنيب لجواز الاعمال وعدمه وكذا التي يجب التكرار اذا دخلت على مفرد خبرا كان  
 نحو زيد لا كاتب ولا شاعر أو حالا نحو جاء زيد لا ضاحكا ولا رجا أو صفة نحو انها بقرة  
 لا فارض ولا بكر جملة ما يجب فيه التكرار است صور ثم عطف على ما تقدم أيضا بقوله  
 (والامر والدعاء) ولا يجب معه ما تكرر لان الدعاء مستقبل وقد مثل لما تقدم بقوله (نحو  
 لا يقبل و) نحو (قوله تعالى فلا صدق ولا صلى) وفي الحديث فان المنبت أى المنقطع عن  
 الركب لا أرضا قطع ولا ظهر أبقى وأما قوله تعالى فلا اقتحم العقبة فان لاقية مكررة  
 في المعنى أى لانك رغبة ولا أطم مسكنا كما قاله المصنف وحاصله ان الفعل المتني في قوة  
 فعلين منفيين وهو بعيد لان كون الشيء الواحد في قوة شيئين لا يكفي كما صرح به المحققون  
 وقال الزجاج لانه من باب عطف فعل متني على مثله فالتكرار معنوي وهو بعيد أيضا كما  
 صرحوا به قال (وقد لا يكرر) لامع الماضي لما قصدنا للدعاء (نحو لا فعل) زيد ونحو  
 لاشت يداله ولما شذوذ كقوله

وكان في جاراته لاعهده \* وأى أمر سئى لافعله

فهو فعل ماض لفظا وتقديرا وترك التكرار فيه شذوذ كما قال صاحب المغنى قال  
 شارح مجيبا يحتمل أن المعنى لا يقبله في المستقبل لفعله هذا لافعال الرديئة في الماضي  
 اه وهو بعيد كما صرح به بعض المحققين وقد مثل للامر والدعاء بقوله (ولا تفعل ويسمى  
 النهى ولا رعنا الله ويسمى الدعاء) قال بعضهم ومنه فلا اقتحم العقبة دعاء عليه أن لا  
 يفعل خيرا اه قال شارح المغنى وهذا وجه ظاهر الحسن لا غير عليه اه قال (ولا) تأني  
 (لتنق العام) وذلك (نحو لا رجل في الدار ولا امرأة) بفتح رجل ورفع امرأة أو فصحها أو  
 نصها (و) تأني أيضا (غير العام) نحو لا رجل فيها ولا امرأة برفع رجل ورفع امرأة أو  
 فتحها وهذا مثال لما اذا كان مدحوا لها تكرة ومثله ما اذا كان معرفة كما أشار إليه بقوله  
 (ولا زيد فيها ولا عمرو) بالرفع لا غير اذ من المعلوم انها لا تفعل عند الجماعة في المعرفة  
 والحاصل ان لا تدخل على الجملة والمفرد والجملة امامية أو فعلية والاسمية امام مصدرية  
 بالمعرفة أو بالتكررة عامة فيها أو غير عامة والفعلية امام ماضوية أو مضارعية والمفرد امام  
 معرفة أو تكرة مكررة أو حينئذ يجوز الاعمال وعدمه أو غير مكررة وحينئذ يجب الاعمال  
 ولها أى التكررة بعد الثانية خمسة أوجه وذلك لان فتح الاول معه ثلاثة في الثاني ورفع  
 معه اثنان فيموجعها بعضهم ستة وهو موصوح تنبيه من أقسام لا لان التامة لا  
 المتوسطة بين الناقص والمفوض نحو جئت بلا زاد والاصل لا يزداد فأتيت بعد حرف الجر  
 هكذا ذهب البصريون وذهب الكوفيون الى انها اسم قال شارح المغنى ووجه ظاهر  
 فانها كلمة لا يصح أصل المعنى الا بوجودها فلا تصلح الحذف فلا تكون زائدة وقد وجد فيها

خصيصة من خصائص الاسم وهي دخول حرف الجر عليها وقد ذكر التفتازاني في حواشي  
 الكشاف النقل عن السخاوي انها اسم بمعنى غير وأقره اه (فائدة) قولهم لاخير بخير  
 بعده النار يحتمل أن بخير خبر لاوبعد صفه انخير والباء بمعنى في ويحتمل أن بعده صفه  
 اسم لا وبخير خبر مقدم والباء مازنة والتقدير لاخير بعده النار خير كاصرح به أبو البقاء  
 وقولهم لا بالآل ولا غلامى لك بآليات ألف النصب في الاول وحذف تون التنفية في الثاني  
 الآب والغلامان مضافان الى المجرور باللام الزائدة على ما ذهب اليه امام الفن سيويه  
 (و) رابعها وخامسها (لم والناق المزارع) خاصة أى لنقى معناه التضضي وهو المحدث  
 (وقلب معناه الى معنى الماضي) أى قلب معناه التضضي أعنى الزمان وهذا ظاهر مذهب  
 سيويه وعليه المبرد وأكثر المتأخرين وذهب قوم منهم الجزولي الى انها ما دخلت على  
 الماضي فقلب لفظه الى المضارع مع بقاء المعنى ونسبه بعضهم الى سيويه ووجهه ان  
 المحافظة على المعنى أولى من المحافظة على اللفظ قال ابن ابي عمير قاسم في الجنى الداني والاول  
 هو الصحيح لانه تظيرا وهو المضارع الواقع بعدلوا والثاني لانظيره اه وما هي لم ضمت  
 اليها ما فازادت في معناها أن تضمنت معنى التوقع والانتظار ولذا قال (وفي ما توقع وانتظار)  
 أى توقع الفعل وانتظاره غالب دون لم ألا ترى ان معنى بل لما يذوقوا عذاب انهم لم يذوقوه  
 الى الآن وسيدوقونه ولذلك قال المصنف في تفسير قوله تعالى ولم يدخل الايمان في  
 قلوبكم ما في لسان معنى التوقع دل على أن هؤلاء قد آمنوا فيما بعد اه ولهذا أجازوا  
 لم يحصل ما لا يكون ومنعوه في لما ومن غير الغالب لا بدليل ندم بل ليس ولما ينفعه الندم فان  
 نفع الندم له غير متوقع حصوله بل قال أبو حيان لأعلم أحد من المؤمنين ذكرا بل ذكروا  
 انك اذا قلت لما يخرج زيد دل ذلك على انتقام الخروج فيما مضى متصلا بغيره الى وقت  
 الاخبار وأما انها تدل على توقعه في المستقبل فلا اه وشرط الجمهور في معنى لما ان يكون  
 قريبا من الحال لانه النقي قد فعل وهو يشعر بالتقريب فكذلك منفيها بخلاف لم فان  
 منفيها فعل وهو لا يشعر بالتقريب من الحال وخالفهم ابن مالك وقال انه غالب لا لازم (و)  
 سادسها (لن نظيرة لافى نفي المستقبل) فهي حرف نفي ونصبوا استقبال وليس أصلها لا  
 النافية وأن المصدرية بخلاف اللغليل والكسائي ومذهب الجماعة انها لا تفيد تأكيد  
 النفي ولانما يسيد وخالفهم المصنف حيث ذهب في الكشاف والفصل الى انها التأكيد  
 وذهب في هذا الكتاب الى انها للتأييد حيث قال (ولكن على التأييد) أى بدليل قوله تعالى  
 لن يخلقوا ذيبا هذا كلامه ورد بأن التأييد فيه من خارج عن لن لانها الوقوع الغاية بعدها  
 نحو فلن أبرح الارض حتى يأذن لي أبى فهي لا تفيد تأكيدا ولانما يسيد بخلاف المصنف  
 وبني على ذلك اعتقاده الفاسد من أن المولى لا يرى في الجنة أصلا مستدلا بقوله تعالى لن

ترأى قال صاحب الجواهر وقد يفهم منها طول النفي وقال الزمخشري هي للنفي على التأييد وقد شنع عليه صاحب التسهيل وجماعة وأبطلوا دعواه اهـ ولذلك قال ابن هشام في المغني وكلاهما دعوى بالدليل قيل ولو كانت للتأييد لم يقيم منفها اليوم في فلن أكلم اليوم انسيا ولكن ذكر الابد في ولن يقتضوا بابتكارا والاصل عدمه اهـ قال العلامة الدسوقي وانما عبر المصنف بقيل اشارة الى أنه يمكن الجواب عنه بأنه يقول بانها تفيد التأييد اذا لم يكن قرينة كما هنا والا فلا تكون له وعن الثاني بان التكرار يقع في البلاغة ناكدا بكثرة اهـ قلت وقد وافقه على التأكيد جماعة كثيرون منهم الرازي حيث قال في قوله تعالى فذوقوا فلن يزيدكم الا عذابا وفي هذه الاية تغالغ منها في التأكيد اهـ ومنهم صاحب الجواهر حيث قال انها أكد في النفي من لاقوله تعالى في مجرد النفي لا أبرح حتى أبلغ مجمع البحرين وفي المبالغة والتأكيد فلن أبرح الارض حتى بأذن لي أي حتى قال بعضهم ان منعه مكارهة قال بعض شيوخنا المحققين وأما انتصار الحفيد له بانها لو لم تكن للتأييد لم يكن قولنا لن يفعل نقيضا لقولنا سيفعل فالحق التأييد فلا يجدي لان القائلين بعدم التأييد لم يقولوا ان لن يفعل نقيض سيفعل ومن أين هذا اهـ قلت ولعل المصنف يرجع عن اعتقاده فقد قال بعض الفضلاء ان الزمخشري أوصى ان تكتب على قبة هذه الايات التي أنشدها لغيره في الكشف عند تفسير قوله تعالى ان الله لا يستحي الخ وهي

يا من يرى مد البعوض جناحها \* في ظلمة السيل البهم الاليل  
ويرى عروق نياطها في نحرها \* والمنح في تلك العظام النحل  
اغفر له بسد تاب من فرطانه \* ما كان منه في الزمان الاول

ولما توفى بعد رجوعه من مكة زنا بعضهم بآيات ومن جعلها

فأرض مكة تدرى الدمع مقلتها \* حزنا لفرقة جارا الله محمود

رحمه الله رجة واسعة ورزقنا ويا في دار النعيم النظر الى وجهه الكريم بجماع سيدنا محمد الجنيب انه تم المولى ونعم المجيب المصنف الخامس (حروف التنبيه) حيث بذلك لانه الغرض من الايات بها أول تنبيه المخاطب على الاصغاء الى ما يلقي اليه من المتكلم وهي ثلاثة احدها (ها) وتدخل على الجملة الاسمية وذلك (نحوها ان عمرا بالباب) والفعلية نحوها انفل كذا كما صرح به في المفصل وقد تدخل على المنادي بال تنبيه على أنه المقصود بالتنادي وعلى اسم الله في القسم عند حذف حرف القسم نحوها الله كذا ذهب ابن هشام وقال الشيخ خالد انها حرف قسم بدل من التاء (وأكثر دخولها على أسماء الاشارة) كلها (والضمائر) المنفصلة وقد مثل لذلك بقوله (نحو هذا وما أنت) سواء كان الخبر اسم

اشارة نحوها انا ذواها أنتم هؤلاء أم لا نحوها أنا أقول كذا خلا فالعبري في درة الغواص  
 حيث قال انه خطأ فأبحث ولحن شنيع اه فقد رده شارحه بأنه تسع فيه ابن الانباري  
 في كتابه الزاهر وهو سفساف من القول وضرب من الهذيان والفضول اذ قال قوم منهم  
 ابن السراج انه وورد في فصيح كلام العرب اه وقال العلامة مرتضى شارح القاموس  
 عند قول الجحد في الخطبة وهانا أنا أقول قال شيخنا المعروف بين أهل العربية ان هاء الموضوعة  
 للتنبيه لا تدخل على ضمير الرفع المنفصل الواقع مبتدا الا اذا أخبر عنه باسم الاشارة نحو  
 ها أنتم هؤلاء ما اذا كان الخبر غير اشارة فلا وقد ارتكبه المصنف غافلا عن شرطه والجب  
 انه اشترط ذلك في آخر كتابه لم يتكلم على ها وارنكبه هاهنا وكأنه قلده في ذلك شيخة العلامة  
 جمال الدين بن هشام فإنه في معنى اليبذ كرها ومعانيها واستعمالها على ما حقه نحوون  
 وعدل عن ذلك موافقا لبعضهم فاستعملها في كلامه في الخطبة مثل المصنف فقال وهانا  
 بأصح بأسررتة اه (و) النائية والثالثة (أما وال) أي المخففتان وهما يفيدان مع التنبيه  
 التحقيق أي التأكد وذلك لتركبهما من همزة الاستفهام وحرف النفي نحو ليس ذلك  
 بقادر على أن يجي الموقى أي هو قادر ولا بد وذلك لان الانكار نفي ونفي النفي إثبات فصارا  
 بمعنى ان الانام غير عاملين بل هاملان ولا يدخلان الاعلى الجملتين المفردات فيفارقان  
 هامن هذا الوجه كما عليه المصنف وابن الحاجب وجماعة وعبر عنهم بعضهم بصرفي  
 الاستفتاح واختاره الرضى ودخول الأعلى النداء أكثر كدخول أما على القسم ولذلك  
 قال المصنف لا تكراد تقع الجمله بمعنى مع ألا المصدرة بما يجاب به القسم يعني ان والنفي  
 نحو ألان أو ليس الله وأما أخبتها تقع في ابتداء اليمين نحو أما والذي أبكى وأضحك  
 ويدخلان على الجملة الاسمية (نحو أما انك خارج وألا ان زينا قائم) قال تعالى ألا انهم  
 هم الغفاه والفعليه نحو قوله تعالى ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم فيوم يأتيهم معمول  
 لمصروفا فالجمله فعلية وهي ليس مصروفا ونحو أما تعلم كذا وحكي عن الخليل أن ألا  
 تقع حرف تخفيض أيضا قال الرضى رحمه الله وأما وألا العرض فهما يجتمعان  
 بالنعل وقد تستعمل أما بمعنى حقا فتفتح أن بعدها وفي المفصل ويحذفون الالف من أما  
 فيقولون أم والله ويدل بعضهم من همزتها هاء فيقولون هما والله وهم والله وبعضهم  
 عينا فيقول عا والله وعم والله (فائدة) ورد عن العرب أما رجل يقول كذا وألا رجل  
 يفعل كذا يجر رجل فيهما فقيل الجر بمن محذوفة ولا يجوز إظهارها وقبل يجوز الإظهار  
 مع أمادون ألا وقد نلت من عا فتصير مثل ربحا في افادة التقليل نحو عا ما يقال كذا  
 أي عا ما يقال كذا كذا كره بعضهم المصنف السادس (حروف النداء) وهي على  
 ما ذكرناه خمسة وهو الذي نقله البصريون وقد نقل الكوفيون حرفين آخرين وهما

أَوْ أَفْصَارَتْ أَحْرَفَ التَّدَاءِ بِالنُّقْلِ الْعَصِيحِ سَبْعَةً وَوَأَقْفَهُمُ الْإخْفَشَ فِي نَقْلِ أَوْ أَكْثَرَهُمْ  
 جَعَلَهَا التَّمُوسُطَ وَأَمَّا أَتَهَى الْبَعِيدَ وَبَعْضُهُمْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّهُمَا الْقَرِيبُ أَيْضًا أَحَدُهَا (بَا)  
 لَمْ يَزِدْهُمُ أَحْمَ أَحْرَفَ التَّدَاءِ لِاسْتِمَالِهَا فِي الْقَرِيبِ وَالْبَعِيدِ وَالتَّمُوسُطَ وَفِي النَّدْبَةِ  
 دُونَ مَا عَسَدَها وَلَمْ يَقْعِ التَّدَاءُ فِي الْقُرْآنِ إِلَّا بِهَا وَلَقَدْ دَعَى الْفَرَا قَوْلُهُ أَنَّ الهمزة للتَّدَاءِ فِي  
 قَوْلِهِ تَعَالَى أَمَّنْ هُوَ قَانَتْ بِأَنَّهُ خِلَافُ الْأَصْلِ فَلَا يَنْبَغِي تَخْرِيجُ الْقُرْآنَ عَلَيْهِ وَأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ  
 لِلْإِسْتِغْنَاءِ بِالْجَزَائِزِ وَلَا يَنَادِي اسْمَ اللَّهِ وَأَيُّهَا وَأَيُّهَا الْأَبْهَامُ وَلَا الْمُسْتَغْنَاءُ إِلَّا بِهَا أَوْ بِهَا وَإِذَا  
 دَخَلَتْ عَلَى الْفِعْلِ نَحْوُ الْإِيَاءِ اسْجُدُوا فَقِيلَ وَهُوَ الْعَصِيحُ أَنَّ الْمُسَادَى مَحْذُوفٌ كَمَا حَذَفَ  
 حَرْفَ التَّدَاءِ اكْتِفَاءً بِالْمُنَادَى فِي قَوْلِهِ يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا وَقِيلَ إِنِّي لَتَنْبِيْهِ قَالَ  
 بَعْضُهُمْ وَهُوَ سَوِيٌّ لِأَنَّ التَّنْبِيْهَ أَيْضًا وَابْنُ مَالِكٍ عَسَدَهُمْ أَحْرَفَ التَّنْبِيْهَ مطلقًا (و)  
 ثَانِيًا (أَيَا) قَالَ قَيْسُ بْنُ الْمُلَوِّحِ

أَيَا جَبَلِي نِعْمَانَ بِاللَّهِ خَلِيَا \* نَسِيمَ الصَّبَا يَخْلُصُ إِلَى نَسِيمِهَا

(و) ثَانِيًا (هِيَ) قَالَ الشَّاعِرُ

فَأَصَاخُ بَرَجٍ وَأَنْ يَكُونَ حَيَا \* وَيَقُولُ مِنْ فَرَحٍ هَيَارِيَا

وَأَصْلُهَا أَيَا وَأُبْدَلَتْ هَمْزُهَا كَمَا قَالُوا فِي أَيَا هَيْلًا وَطِي يَقُولُ هُنَّ فَعِلٌ فَعَلْتُ يَرِيدُونَ  
 أَنَّ فَعِلٌ وَقَالُوا هَلَنْتَ قَائِمُ الْأَصْلِ لِأَنَّ وَقَوْلَهُ (الْبَعِيدَ) أَيْ تَدَاءِ الْبَعِيدِ رَاجِعُ الثَّلَاثَةِ  
 يَعْنِي أَنَّهَا مَوْضُوعَةٌ لِتَدَاءِ الْبَعِيدِ حَقِيقَةً أَوْ حِكْمًا كَالسَّاهِي وَقَدْ يَنَادِي بِهَا الْقَرِيبُ أَيْضًا قَالِي  
 أَنَّ مَا يَلْقَى لِلْمُخَاطَبِ أَمْرٌ عَظِيمٌ شَأْنُهُ أَنْ يَعْتَنِيَ بِهِ وَهَذَا مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْجَهْلُورُ وَذَهَبَ بَعْضُهُمْ  
 إِلَى أَنَّهَا مُشْتَرَكَةٌ بَيْنَ الْقَرِيبِ وَالْبَعِيدِ وَذَهَبَ بَعْضٌ إِلَى أَنَّهَا يَنْتَهَمَا بَيْنَ التَّمُوسُطِ وَذَهَبَ  
 صَاحِبُ الصَّحَاحِ إِلَى أَنَّهَا بِالْقَرِيبِ وَالْبَعِيدِ وَقِيلَ إِنَّ سَبْيُوهُ رَوَى عَنِ الْعَرَبِ أَنَّ الهمزة  
 لِلْقَرِيبِ وَمَا سِوَاهَا لِلْبَعِيدِ قَالَ (و) رَابِعُهَا (أَي) يَقَعُّ وَسَكُونٌ قَالَ الشَّاعِرُ  
 أَلَمْ تَسْمَعْ أَيْ عِبْدِي فَرَوْنِي الضُّحَى \* بَكَاهُ جِلْمَاتُ لَهْنٍ هـ سَدِيرٌ

أَصْلُهُ أَيْ عِبْدَةُ فَرَجُهُ وَفِي الْحَدِيثِ أَيْ رَبٌّ وَقَدْ تَعَدَّى أَلْفًا وَتَكُونُ حِينَئِذٍ لِلْبَعِيدِ (و)  
 خَامِسُهَا (الهمزة) قَالَ أَحْمَدُ وَالْقَيْسُ \* أَفَاطَمُهَا لِبَعْضِ هَذَا التَّدَلُّلِ \* وَقَدْ تَعَدَّى أَلْفًا  
 فَيَقَالُ أَوْ تَكُونُ حِينَئِذٍ لِتَدَاءِ الْبَعِيدِ وَهُوَ مَسْمُوعٌ قَالَ صَاحِبُ الْمَغْنَى وَلَمْ يَذْكُرْ سَبْيُوهُ  
 وَذَكَرَهُ غَيْرُهُ وَقَوْلُهُ (الْقَرِيبَ) أَيْ هَذَا مَوْضُوعٌ لِتَدَاءِ الْقَرِيبِ وَهَذَا مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ  
 الْجَهْلُورُ وَنَقَلَ ابْنُ الْأَثِيرِ فِي شَرْحِ أَلْفِيَةِ ابْنِ مَعْطَى عَنْ شَيْخِهِ أَنَّ الهمزة للتَّمُوسُطِ وَأَنَّ الْفِي  
 الْقَرِيبِ هُوَ يَا وَهُوَ خَرَقٌ لِاجْتِمَاعِهِمْ كَمَا صَرَحَ بِهِ صَاحِبُ الْمَغْنَى قَالَ (وَاللَّندُوبُ) خَاصَّةٌ  
 أَيْ الْمُتَقَبِّحُ عَلَيْهِ لِفَقْدِهِ حَقِيقَةً أَوْ حِكْمًا أَوْ التَّوَجُّعَ مِنْهُ وَذَلِكَ نَحْوُ وَازِيدٍ بِالضَّمِّ وَالْمِيمِ  
 الْمُؤْمِنِينَ بِالنَّصَبِ إِذَا لَمْدُوبٌ بِسَاوِي الْمُنَادَى فِي أَحْكَامِهِ إِذَا لَمْ تَلْقَهُ أَلْفُ النَّدْبَةِ وَالْأَكْثَرُ

ضمه مقدر نحو وازيداه فالواو حرف نداء وزيد اماندى مندوب مبنى على ضم مقدر منع  
من ظهوره اشتغال المحل بحركة مناسبة ألف الندية والهاء الساكت وهذا ما ذهب اليه  
الجمهور وأجاز بعضهم استعمالها في النداء الحقيقي واعترضه صاحب الجواهر حيث قال  
ثم ان كثيرا من العامة يذكروا من جملة أحرف النداء وليس يتوجه اه الصنف السابع  
(حروف التصديق) سميت بذلك لان من يتكلم بهم اصدق من يخبره وتسمى أيضا حروف  
الايجاب لانها توجب القول وتقرره مثبتا كان أو منفيًا وهي على المشهور ستة ذكر المصنف  
خمس وترد سادسا وهو ان لقلة دورانه في الكلام كما صرح به في المفصل (نم) يفتح العين  
وكأنه تكسرها وفي لغة ناس من العرب بإطاء بدل العين وعبارة بعضهم وفيها لغات فتح  
النون والعين وكسر العين وعكسه وكسرها وما بدل العين حاء اه (لتصديق الكلام  
المثبت والمنفى في الخبر والاستفهام) ولذا قيل انها حرف تصديق ووعد واعلام وقدمثل  
للخبر المثبت والمنفى بقوله (كقولك) جوابا (لمن قال قام زيد أو لم يقيم) أى قام أو ما  
قام فهي تقر ما قبلها فاذا كان إثباتا صيرته إثباتا وان كان نفيًا صيرته نفيًا وهذا ما ذهب  
اليه الجمهور وحكى سيبويه انها بعد النفي تفيد الايجاب وزعم ابن الطراوة انه لمن وقدمثل  
للاستفهام كذلك بقوله (وكذلك) أى تقول (اذا قال) قائل مستفهما عن قيام زيد أو عدم  
قيامه (أقام زيد أو لم يقيم) ومنه ما يقع في كلام المؤلفين بعد الاعتراض فهو جواب  
سؤال مقدر ويجل بالاموات أى بمعنى نعم وكذا جمل كالحكاية الزاجح الا أنه خاص بالاعلام  
السخير قال (وبلى) وكتب بالياء لانها تعمل قال المصنف والحروف لاتعمل نحو حنى  
والى وعلى الاذا سمى بها وقدأما الواو بلى ولاو يافى النداء لا غنائها عن الجمل اه (يختص بها)  
لكلام (المنفى) ويفيد ابطاله سواء كان (خبرًا أو استفهاما) فاذا قال قائل لم يقيم زيد  
وقلت بلى فعناه قد قام وكذا الاستفهام حقيقيا نحو لم يقيم زيد أو غيره نحو ألسنت بر بكم  
فالواو بلى أى أنت ربنا فهي لتكذيب النفي وإفادة الاثبات ويجوز الجمع بين حرف الجواب  
ونفس الجملة المحبب بها نحو فالواو بلى قد جاءنا نذير وأجاز سيبويه استعمال نعم بعد التقرير كما  
في الآية المتقدمة نظرا للنفي وأقر جماعة وقد تظلم بعضهم معنى بلى ونعم فقال

بلى جواب النفي لكنه \* يصير اثباتا كما قرروا

نعم جواب ما أن قبلها \* اثباتا أو نفيًا كذا سرروا

ان قلت أين النفي في قوله تعالى بلى قد جاءتك آياتي قلت موجود لان أن الله هدا في يدل  
على نفي هدايته لان لولا امتناع وهو النفي فلا تستعمل بلى بعد الايجاب على ما ذهب  
اليه الجماعة والمصنف وحكى بعضهم جواز استعمالها بعد الايجاب تمسكا  
بقول الشاعر

وقد بعثت بالوصل بيني وبينها \* بلى ان من زار القبور راى بعدا  
وأجاب الرضى بان استعمالها في البيت لتصديق الایجاب شاذ (وأجل) بسكون اللام  
(وجير) بالكسر والفتح وقد تكون اسماء بمعنى حقا يختصان (يا خبر نفيًا وإثباتًا) هكذا  
ذهب المحسن وابن مالك وجاعة منهم ابن الحاجب وذهب الجمهور الى أنهم ما مثل نم  
واختاره ابن هشام وقال ابن خروف ان أجل أكثر ما تكون بعد الخبر وبعد غيره بقلة وقال  
الافخش هي بعد الخبر أحسن من نم ونم بعد الاستفهام أحسن منها فإذا قيل أتذهب  
قلت نم وكان أحسن من أجل بل ذهب بعضهم الى أنها لا تجي بعد الاستفهام قال  
(وإي) بكسر فسكون خرف جواب بمعنى نعم لأنها لا تقع الا قبل القسم كما قال (مختصة  
بالقسم فتحوى والله) وزعم ابن الحاجب أنها لا تقع الا بعد الاستفهام فتحو ويستثنى  
أحق هو قل اي وربي وعليه صاحب الجواهر حيث قال فانها اثبات لما يقع الاستفهام  
عنه فإذا قيل أقام زيد فيقال اي انه قام ولا يقسم بعدها الا باحد ثلاثة الله وربي ولعمرك  
وقال ابن مالك ان اي بمعنى نعم قيل وعليه ان أراد أنها تقع مواقع نعم فتقع بعد الخبر والامر  
والنهي والاستفهام وجبا كان أو منقيا يلزم مخالفتها الاجماع وان أراد انها للتصديق  
مثل نم فلا طائل تحتها اذ جميع أحرف الایجاب كذلك اه واذا قيل اي والله ثم أسقطت  
الواو جاز سكون الياء وقصها وحذفها والاول وان كان يلزم عليه النقاء الساكنين على غير  
حدها لأنهم أجازوه قياسا على ها الله الصنف الثامن (حروف الاستثناء الواحشا وخلا  
وعدا) وقد تقدم الكلام عليها وقد تكون الایبعي غير فتحو لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا  
وصرح السعدباني لا فاعل باسميها قال الدماميني ولو ذهب اليه ذاهب لم يعد ولو لم يكن في  
صورته الحرف ظهر اعرابها على ما بعدها كما قيل في لافي نحو زيد لا قائم ولا هاد اه وقد  
تجى الایبعي بعد كقوله تعالى الا الموتة الاولى واختاره الطبري لكن نزع فيه بأنه لم يثبت  
وقد يجب بان من حفظ حجة على من لم يحفظ واختار ابن مالك في اعراب المشكلات أن يبد  
من حروف الاستثناء مثل الا قال واستعماله متلوا بان هو المشهور وقد استعملت على  
خلاف ذلك كما في حديث نحن الا نرون السابقون يبد كل أمة أى يبدان وحذف ان  
وان كان نادرا الا أنه غير مستبعد لقياسه على حذف أن فلنم ما اخوان في المصدرية واختار  
ابن هشام أنه اسم بمعنى غير أو بمعنى من أجل قال صاحب الجواهر وهي لازمة للنصب  
والإضافة الى أن المشتدة ومعلومها قال في الينوع هي بمعنى غير وقال الكاظمي معناه  
على أن في الاغراب وتردجنى على أنى وقد تحذف أن واسمها فتضاف الى فعل مضارع  
وقد ورد عنهم مبد بال الياء معيما اه الصنف التاسع (حرفا الخطاب) وهما (الكاف  
والتاء) الا حقتان اسماء الاشارة والضمائر المنفصلة علامة للخطاب (في) نحو (ذلان)



وكذلك وأولئك وهناك وإياك وكذا اللاحقة بعض أسماء الأفعال نحو ريدك وجعل لك  
 ونحو أربيت بمعنى أخبرني نحو أربيتك هذا الذي كرمت على علي الصحيح وهو قول سيبويه  
 خلافًا للقرآن حيث عكس فقال إن الكاف فاعل والتاسع خطاب ومأمنى عليه  
 المصنف من أن الكاف اللاحقة للضمائر المنفصلة حرف هو الصحيح وقيل إنها اسم مضاف  
 لا يا وقيل إن الكاف هي الضمير وليا دعامة ليصير منفصلا وقيل إياك كلها ضمير وقدمثل  
 للتاء بقوله (و) في نحو (أنت) وأنت الخ وهذا ما ذهب إليه الجمهور وذهب القراء إلى أن  
 الضمير هو أنت فالتاء عنده بعض اسم لا اسم ولا حرف وذهب ابن كيسان إلى أن الضمير  
 التاء وحدها قال (وتلحقهما التثنية والجمع والتأنيث والتذكير كما تلحق الضمائر) قال  
 تعالى ذلك كما علم على ربي وقال ذلكم خير لكم وقال فذلكم الذي كنتني فيه وقال تلكم  
 الشجرة وقال وأولئك جعلنا لكم وقال إياك نعبد وإياك نستعين وقال وأنتم مسلمون  
 المصنف العاشر (حروف الصلاة) أي الزيادة وهي على ما ذكره ناسئة (إن) بكسر فسكون  
 ترادف (في) نحو قولك (ما إن رأيت زيدا) فإن الأصل ما رأيت زيدا ودخلت إن صلة أ كدت  
 معنى التني وكذا إذا كانت الجملة اسمية نحو قول الشاعر

فما إن طيننا جبن ولكن \* منايانا ودولة آخرين

وعند القراء أن زيادة إن بعدما التامة من باب الاعادة للمرادف لا للجرد تأكيدها الحرف الزائد  
 كذا نقله عنه المصنف في مقصده وقد ترادفها الموصولة الاسم كقوله  
 \* يربح المرء ما إن لاراء \* وبعد ما المصدرية نحو انتظري ما إن جلس القاضي أي  
 مدة جلوسه وبعد لا الاستفتاحية وقبل متعلا انكار وهي متعة تلحق آخر المذكر في  
 الاستفهام بالالف خاصة إذا قصدت انكار اعتقاد كون المذكر كور على ما ذكره أو انكار  
 كونه بخلاف ما ذكره بقوله جاني زيد فيقول من يقصد انكار يجيبه لثأزيد لاسم أي  
 كيف يجيبك فهذا العلامة لبيان أنه لا يعتقد أنه جاءك أو يقول ذلك من لا يشك أن زيدا  
 جاءك ويستكر أن لا يجيبك فكأنه يقول من يشك في هذا وكيف لا يجيبك قال  
 صاحب المغني وزعم ابن الحاجب أنها ترادف بعلم الإيجابة وهو سهو وإنما قلت أن المفتوحة  
 اه وفيه نظر فقد قال الرضي زيادة المفتوحة بعلمها هو المشهور تقول لما إن جلست بالفتح  
 وهو الأشهر وبالكسر اه - فخره بالسهم من غير سبب يستند إليه غير مناسب خصوصا ولم  
 ينتقد أحد من شراحه ذلك عليه قال (وان) بفتح فسكون ونكت زيارته (في) ما بعلمها  
 نحو (فما إن جاء البشير) وقد ترادف بين لو والقسم نحو ما أو اللعان لوقت لقت على مذهب  
 إليه سيبويه ومضى عليه المصنف في المفضل وذهب ابن عصفور في مقربه أنها في ذلك حرف  
 جوي يملأ بعد الجواب بالقسم وبين الكاف ومحفوظها وهو فادر كقوله \* كان ظبية \*

في رواية الجبر وبعد اذا نحو هو اذا ان جافها كرمه وزعم الاخفش انها تراد في غير ذلك  
وجعل منه نحو وما لنا ان لا نتوكل على الله واما ان لا معنى لان الزائدة غير التوكيد كسائر  
الزوائد خلافا لما ادعاه أبو حيان من ان المصنف زعم انها تنفيد مع ذلك التعقيب قال وما  
زعمه مخالف للكلام كبراهم النحويين فقد رد عليه دعواه صاحب المغني وقال انه خاط في النقل  
عنه فنقل عنه شيئا لم يقل به قال (وما) وتزاد (في) نحو (حيثما لهما ما وإنما) في نحو قوله  
تعالى (فما رجعة من الله) قلت كررا لامثلة اشارة الى أنه لا فرق بين أن تكون كافة كالتي في  
بعض الظروف المضافة نحو حيث واذا بعد وبين وكالتي في نحو انما اورب ملحوظا لما خلافا  
لابن درستويه حيث زعم ان التي في ان وأخواتها اسم أو غير كافة كالواقعة عوضا عن كان  
واسمها في نحو قولهم افعل هذا إما لأى ان كنت لاتفعل غيره وقول العامة أمانى بضم  
الهمزة وثابت الياسطن أو غير عوض بعد الرفع نحو شتان ما زيد وعمرو أو بعد  
النائب نحو لهما زيدا قائم أو بعد الجازم نحو ولما ينزغك من الشيطان نزع أو بعد  
الناقص حرفا نحو فبما رجعة من الله أو اسما نحو أيا الاجلين أو بين المتبوع وتابعه  
في نحو مثلاً ما بعوضة فما فوقها قال الزجاج ما حرف زائدة للتوكيد عند جميع البصريين  
وقيل هي نكرة صفة أو بدل وبعوضة بيان وقرأ ربة برفع بعوضة فقال الجماعة ما موصولة  
أى التى هو بعوضة واختار المصنف رحمه الله كونها استفهامية مبتدأ وبعوضة خبر  
قال وما أظنه ذهب في هذه القراءة الا الى هذا الوجه يعنى وجه الاستفهام وهو المطابق  
لفصاحته اه وفيه نظر فان القارئ لا يذهب الى ما يختاره بل الى ما يتقوله وليس له في القراءة  
اجتهاد \* وما القياس في القراءة مداخل \* قال (ولا) تزاد (في) ما بعد ان المصدية وذلك  
نحو قوله تعالى (لئلا يعلم) أهل الكتاب أى لان يعلم أهل الكتاب كما صرح به المصنف في  
مفصله ونحو وما منع ان لا تسجد وفيما بعد الفاء ومعطوفها واليه أشار بقوله (و) نحو  
قوله تعالى (فلا أقسم) بمواقع العجوم وفيما بعد الواو العاطفة بعد نفي أو نهي نحو ولا  
تستوى الحسنه ولا السيئة ولا تضرب زيدا ولا عمرا وقد اختلف في لافى مواضع من  
التنزيل احدها لا أقسم يوم القيامة فقال الاخفش انها من يدة قال الشاعر  
تذكرت ليلي فاعتزنى صباية \* وكاد صميم القلب لا يتقطع  
أى يتقطع ولاصله مثلها في لئلا يعلم واعترض هذا بانها انما تراد في وسط الكلام لافى أوله  
وقال المصنف انها فانية وادخل لا النافية على فعل القسم مستفيض في كلامهم وأشعارهم  
قال امرؤ القيس

لا وأيك انية العامرى \* لا يدعى القوم أنى أفر  
والثانى قل تعالوا أكل ما حرم ربكم عليكم ان لا تشركوا به شيئا والثالث وما يشعر كتمانها

اذا جاءت لا يؤمنون فحين فتح الهمة والرابع وحرام على قرية أهل كذا هانهم لا يرجعون  
والخامس ولا يأمركم ان تقتضوا الملائكة فحين نصب يأمركم قال (ومن) تزايد (في)  
خصوص النقي وشبهه مع تشكير الجحور ورفاعلا أو مفعولاه أو مبتدأ وتكون لنا كيد  
المعوم فيما اذا دخلت على الموضوع للمعوم كديار (فحوما جاعلى من أحد) وللتنصيص عليه  
فما اذا دخلت على المحتمل كرجل فحوما جاعلى من رجل قال تعالى ما جاعنا من بشير  
ولا نذير ولم يشترط جماعة كونه فاعلا أو مفعولا أو مبتدأ ووافقهم ابن مالك حيث قال  
وزيد في نقي وشبهه فجر \* نكرة كالبلاغ من مفر

وعليه تخرج القراءة السادة في ما كان ينبغي لنا ان تقتض من دونك من أولياء بينا تقتض  
للمجهول ولم يشترط الاخفش النقي وشبهه ولا تشكير الجحور وكان تقدم واشترط الكوفيون  
تشكير الجحور ورفقط وقال الفارسي في وتنزل من السماء من جبال فيما من يريد يجوز كونهما  
زائدين بقو زلزلة في الإيجاب ونقل صاحب المغنى جواز كون الجحور ومعرفة عن  
المصنف قال شارحو كلامه لعل المصنف اطلع على هذا الكلام في غير الكشف اذ هو  
لم يذكره ذاقه اه قال (وبالهاء) تزايد (في) الخبر المنقي نحو (ما زيد بقائم) قال الله تعالى وما الله  
بغافل وقال الشاعر

وان مدت الابد الى الزاد لم أكن \* بأجلهم اذا جشع القوم أبجل

ومن الغريب زيادتها في اسم ليس المتأخر نحو

ليس عجميا بان الفتى \* يصاب ببعض الذي في يديه

ومنه قراءة ليس البربان بولوا ومثل الخبر المنقي فاعل كنى نحو كنى بالله شهيدا او المبتدأ نحو  
بحسبه درهم ومنه عند سيويه بأبيكم المقتون والحال المنقي عاملها ذ كره ابن مالك وخالفه  
أبو حيان والنفس والعين نحو جاز يد بنقسه وعمر وبعينه وأما الخبر الموجب فالزيادة  
فيه سماعية خلافا لابن مالك الصنف الحادى عشر (حرفا للتفسير) وهما (أى) بفتح  
فيسكون (نحو رقى) زيد (أى سعد) بكسر العين وتقول في قوله تعالى واختار موسى قومه  
أى من قومه كما نك قلت تفسير من قومه وتقول عندى عسجدى أى ذهب وغشفر أى  
أسد وما بعدهما بيان أو بدل لانسق خلافا للكوفيين وصاحبى المستوفى والمفتاح وتقع  
تفسير الجعفل أيضا كقول الشاعر \* وتزمنى بالطرف أى أنت مذنب \* (وان)  
بفتح وسكون (نحو ناديتهم ان قم) أى قلت لهم قم قال تعالى وانطلق الملائكة منهم أن امشوا  
وناديتهم أن يا ابراهيم قال (ولا تجئ) أن) تفسيرية (الابعد فعل في معنى القول) أى دال  
عليه ومؤد معناه كالأية المتقدمة اذا المراد انطلق السنهم بهذا الكلام ففيه معنى القول  
وقوله تعالى ان اتخذنى من الجبال بيوتا اذا الالهام في معنى القول كما قاله المصنف ورده

الفخر الرازي فلا يجيء بعد فعل فيه أحرف القول لانه لا يتعدى لمجهوله بغيره فلا يقال قلت  
 له أن افعل كذا على أن أن مفسرة الا اذا كان القول مؤولا بغيره كما ذكره المصنف في تفسير  
 قوله تعالى ما قلت لهم الا ما أمرتني به أن اعبدوا الله حيث قال انه يجوز أن تكون  
 مفسرة للقول على تأويله بالامر واستحسنه صاحب المغنى وهذا ما عليه الجماعة وذهب  
 ابن عصفور في شرح جمل الزجاجي انها قد تكون مفسرة بعد صريح القول من غير  
 تأويل وصريح كلام المصنف وغيره انها لا بد وان تسبق بفعل ولذلك غلطوا من جعل منها  
 وأخروا هم ان الحمد لله رب العالمين لكن قال بعضهم الذي يؤخذ من كلام النحاة انه  
 قد لا يتقدمها فعل أصلا وعن الكوفيين انكار أن التفسيرية البتة وجع اليه ابن هشام  
 المصنف الثاني عشر (الحرفان المصدريان) أى اللذان يؤول ما يليهما مصدر فهما آله في  
 سبك ما بعدهما وهما (ان) بفتح فسكون (وما) ويدخلان غالباً على فعل متصرف ما ضيا  
 كان نحو قولان من الله علينا أو أمرا حكاية تسيبويه كتبت اليه بان قم أو مضارعا مع  
 عامل الرفع (كقولك أعجبتني أن يخرج زيد) أو عامل النصب واليه أشار بقوله (وأريدان  
 تخرج أى) أعجبتني (خروجه) أريد (خروجك) وقد مثل لما بقوله (وما في) نحو (قوله  
 تعالى وضاعت عليهم الارض بما رحبت أى وسعها وتقول أعجبتني ما تخرج  
 وما تفعل ومنه بما كانوا يكذبون آمنوا كما آمن الناس وقد يجوز المصنف مصدرية ما في  
 قوله تعالى واتبع الذين ظلموا ما أترفوا فيه حيث قال أى اتبع الذين ظلموا أترافهم  
 أى شهواتهم اه وغلطه صاحب المغنى حيث قال هذا لا يصح لان الضمير قد عاد عليها  
 أى وهو لا يعود على المصدرية اه وفيه أن المصنف رحمه الله لم يصرح بان الضمير راجع  
 لها اذ يمكنه أن يقول لانه عائد على الظلم أى اتبع الذين ظلموا أترافهم مع الظلم وقد يدخل  
 الحرف المصدرى على الجملة نحو وأن عسى فيكون المصدر من المعنى كما صرح به ابن  
 الحاجب (تنبيهات) (الأول) ما مشى عليه المصنف من حرفة ما المصدرية هو مذهب  
 الجماعة وهو المنصور خذ لا فلا تخش وأبى بكر وإن رجع صاحب المغنى (الثاني) قد  
 تكون ما بغير زمانية كما مثل وقد تكون زمانية نحو \* والى مقم ما أقام عيب \*  
 ومنه على الرابع ان أريد الا الاصلاح ما استطعت وذهب ابن جنى ان ان تشاركها في ذلك  
 لانها أختها وتبعه المصنف رحمه الله وحمل عليه قوله تعالى ان انا لله الملك الا ان يسبقوا  
 أقتلون رجلا أن يقول ربي الله ورده الجماعة بان المعنى على التعليل وأقره صاحب المغنى  
 (الثالث) قد تأتى ان بالتشديد وكى ولولا المصدر فحمله الحروف المصدرية خمسة على الرابع  
 وقد نظمها بعضهم فقال

الاخذحرو فبا المصادراؤلت \* وعدتها خمس بها التظم قدوفا

فان تشديد وان بعد خفها \* وخذكي وما لو فاحقطن لتعرفا  
قال السيوطي فان توصل بالفعل المتصرف ماضيا كان أو مضارعاً أو أمراً وأما نحو وأن  
ليس للانسان الاماسي وأن عسى أن يكون فهي مخففة من الثقيلة وأن توصل باسمها  
ونحوها وان خففت فكذلك لكن اسمها يحذف ولو توصل بالماضي والمضارع أو كثر  
وقوعها بعد ووذ وقحو وما توصل بالماضي والمضارع وبجملة اسمية بقلة وكى توصل  
بالمضارع فقط اه الصنف الثالث عشر (حروف التخصيص) مصدر حاضه أى حرضه  
وهى أحرف هامة قال سيبويه هى للتخصيص مطلقا وقال ابن الحاجب فى شرح  
المفصل هذه الحروف تقيده على الامر اذا وقع بعدها المضارع والانتكار والتوبيخ اذا وقع  
بعدها الماضى اه ولها الصدارة لئلا تلحق على نوع من الكلام كالنفي والاستفهام وهى (لولا  
ولو ما وهلا ولا) بفتح الهمة وتشديدا للام وكذا المخففة اذا قد تاتى له نحو لا يحبون أن  
يفقر الله لكم (تدخل) هذه الحروف (على الماضى) للتوبيخ على ترك الفعل (والمستقبل)  
المت على الفعل وذلك (نحوه لا فعلت ولا تفعل) وقال تعالى لولا تستغفرون الله لوما  
تاتينا بالملائكة فان وقع بعدها اسم كان على الانتصار نحو هلا بكر الخ ولولا لوما معنى آخر  
أشار اليه المصنف بقوله (ولو لا لوما يكونان أيضا) مصدرا ض بالماضى جمع أى كايكونان  
التخصيص يكونان (لاستناع الشيء) أى الجواب (لوجود غيره) أى الشرط (فيقتضيان)  
حينئذ (بالاسم) ويكون مبتدأ محذوف الخبر على المذهب المنصور وهو ما عليه الجماعة  
وذلك (نحو لولا على لهلك عمرو) ولو ما زيد لا كرمك خلا فالسالى حيث خصها بالتخصيص  
أى لولا على موجود وقال الكسائى انه فاعل لعل محذوف أى لولا وجوده لى وردوه بأنه  
ليس لنا عامل يلزم أن يضم بعده فعل وروى سيبويه أن من العرب من يقول لولا لى ولولانا  
الى لولاهن قلت وهذا مما يبطل انكار المبردان هذا الم يوجد فى كلام من يحتج بكلامه  
واختلاف فى هذه الياء وأخواتها فقال سيبويه وعليه المصنف أيضا هى مجرورة وذهب  
الاخفش وجماعة الى انها فى موضع رفع نابعة عن ضمائر الرفع المنفصلة وذلك كثير نحو ما  
أنا كائنت وضربت ك أنت وهررت بك أنت قال ابن مالك والصحيح الاول وان كان الثانى  
أشبه بالقياس وقال الفران لولا هى الرافعة للاسم الواقع بعدها وردوه بأنه ليس لنا عامل  
يرفع ولا ينصب فان قلت مقتضى كون لو حرف امتناع لوجود أن هم الطائفة منتهى فى قوله  
تعالى ولولا فضل الله عليك ورحته لمهت طائفة منهم أن يضاؤك لوجود الرحمة والفضل  
مع أن فهمهم موجود قلت أجيب بأنه لما كان ليس مؤثرا ضللا نزل منزلة العدم  
بدليل وما ياضلون الا أنفسهم وما يضر ونك من ثنى الصنف الرابع عشر (حرف التقريب)  
أى الحرف الذى يدل على تقرب الماضى من الحال هو (قد) فاتها (تقريب) الفعل

(الماضي) المتصرف الخبرى المثبت المجرد من ناصب وجزم وحرف تنفيس (من الحال) وذلك (نحو) قول مقيم الصلاة (قد قامت الصلاة) أى قد حان القيام لها أى قيام الناس وتبهيؤهم لها على سبيل الجواز العقلى ولا شك أن قيام الناس سابق على قول المقيم فصح كونهما التقريب للماضي من الحال قلت وظاهر صنيع المصنف هنا كلفصل الخبرى على خلاف المشهور فى معنى التقريب والمشهور أن معناه تقريب وقوع الفعل ماضيا كما فى مثال المصنف بالمعنى المذكور أو مستقبلا كما فيه معنى تحقق الصلاة ووجدت ويكون من باب التعبير عن المستقبل بالماضى لتحقق الوقوع ومن تبع المصنف فى هذا صاحب المغنى لأنه جعلها فى هذا المثال للتصديق ومن معانى قد التقليل أى تقليل وقوع الفعل وقد أشار إليه بقوله (وتقلل المضارع) وذلك (نحو) قولك (إن الكذوب قد يصدق) أى صدقه قليل وقد تفيد التكثير كما قاله المصنف فى تفسير قوله تعالى قدرى قلب وجهك فى السماء ثم استشهد بقول الهذلى \* قد أترك القرن مصفرا أنامله \* وتبعه أبو حيان ورد قول ابن مالك أنها فى كلام الهذلى للتقليل ورد بأنه لا مانع منه وقد تكون أيضا للتصديق نحو قد أفلم من زكاتها بل قال العلامة الأمير يظهر لى معنى خلافه اه أى فهو لازم لها وفى كلام الرضى ما يفيد ذلك أى أنه لازم لأغلب خلافا لاكثرهم واختلف فى قدهل تفيد التوقع أم لا فذهب قوم منهم المصنف إلى أنها تفيد مطلقا حيث قال (وفيهما) أى قد (توقع وانتظار) عطف تفسير رأى لا بد أنها تفيد انتظار وقوع الفعل قبل الخبر مضارفا نحو قد يقدم الغائب إذا كنت تتوقع قدومه أو ماضيا كمثل المصنف إذ الجماعة منتظرون إقامة الصلاة قبل إخبار المؤذن بذلك ومنه قد سمع الله قول الذى تجادلك لأنها كانت تتوقع إجابة الله دعائها وأنكر بعضهم كونها التوقع مع الماضى وكلام ابن مالك يشير إلى أنها ليست للتوقع أصلا واستحسنه صاحب المغنى وذهب إليه وأقره المحققون وقالوا إن التوقع الذى يحصل انما هو من القرينة الصنف الخامس عشر (حروف الاستقبال) أى الحروف التى تخص المضارع للاستقبال بعد أن كان مشتركا بينه وبين الحال وهى على ما ذكرنا أربعة (سوف) ويقال سوف وسى وسو قال الشاعر

فإن أهلك فسو تجدون بعدى \* وإن أسلم يطيب لكم المعاش

قال بعضهم هو شاذ أو حذف الفاء ضرورة ورد بأن الكسائى نقل عن أهل الحجاز سوا نعل بحذف الفاء فى غير ضرورة فدل على أنها لغة وتنفرد عن السنين بانحلال اللام نحو وسوف يعطيك ربك وبأن المدة معها أوسع خلافا للكوفيين وابن مالك وابن هشام حيث قالوا انها منسوبة مستدلين بقوله تعالى وسوف يؤتى الله المؤمنين أجرا عظيما والمؤمنون بالله

واليوم الآخر أولئك سنوتهم أجرا عظيما فقد ورد السين وسوف في الآيتين وقد يجاب بأنه يمكن أن المعبر في حقهم بالسين السابقون الاولون بخلاف المعبر في حقهم بسوف كما تقدم في باب الفعل (والسين) نحو سيضرب زيد ليس مقتطعا من سوف خلافا للكوفيين وان رجع مذهبه ابن مالك لأن مئة التسوف بسوف أطول كما تقدم فان قلت يقدم في تخليصها للاستقبال قول الشاعر

فاني لست غا ذلکم ولكن \* سأسى الان اذ بلغت اذاها

فان الآن للزمن الحاضر فيدافع الاستقبال وأجيب بأنه أريد بالآن التقريب لاحقيقة الحال وزعم المصنف رحمه الله انها اذا دخلت على فعل أفادت أنه واقع لا محالة فهي عنده في مقابلته فكما أن لن نقيدنا كيد النقي وتأيدته عنده كذلك السين نقيدنا كيد الاثبات وقد صرح بذلك في سورة براعة فقال في أولئك سيرهم الله السين مقيدة وجود الراجحة لا محالة اه وفيه أن وجود الراجحة مستفاد من الفعل لامن السين لأنه يدل على الوجود بعد عدم وأجيب بأنها تمحضت لافادة الوقوع لان المقام بشارة (وأن) نحو أريد أن تخرج قال المصنف في الفصل وقيم وأسدي يجعلون همزتها عينا قال وهي عنصبة في تميم اه وقد تقدم الكلام عليها (ولن) وقد تقدم الكلام عليها أيضا وبما يفيد الاستقبال لا كما ذكرناه فيما تقدم وصرح به المصنف في مفصله وكذا في التوكيد ودوات الشرط قيل وهل الاستفهامية وفيه نظر الآن هذا ليس من أصل الوضع فلذا لم يذكره المصنف الصنف السادس عشر (حرفا الاستفهام) أي طلب الفهم حقيقة أو مجازا كالواقع في القرآن (الهمزة) وهي اطلب التصور أي ادراك غير النسبة والتصديق أي ادراك وقوعها أولا وقوعها (وهل) وهي للتصديق خاصة على ما ذهب اليه الجماعة وقال ابن مالك انها تأتي بمعنى الهمزة فتعادلها أم المتصلة كحديث هل تزوجت بكرا أم نيبا وبقيت الادوات للتصور خاصة ويدخلان على الاسمية والفعلية نحو أريد فاهم وأقام زيد وهل عمرو خارج وهل خرج عمرو وأما هل عمرو فخرج فخرج وحلما كانت هل خاصة بما ذكر وبأنها لا تدخل على المنقضي وبأنها تقع بعد العاطف نحو فهل هل الخ بخلاف الهمزة فاهم تقع قبله نحو أفا صفا كم الخ وبأنها لا تدخل على الشرط ولا على أن بخلاف الهمزة نحو أثنك ونحو أذا نذرتم قال (والهمزة أعظم تصرفا منه) أي من هل وذكرنا تصرف ذلك لان الغالب الاستفهام بها فهي أكثر دورا ووعيرة فيه وضعها بخلاف غيرها وأجاز بعضهم ان هل تكون بمعنى قد في غير الاستفهام نحو هل قام زيد أي قد قام ونقل المصنف في الفصل عن سيبويه أن هل بمعنى قد دائما يعني في الاستفهام خاصة لفظا نحو قول الشاعر سائل فوارس يربوع بسدتنا \* أهل رأوا ناسف القاع ذي الاكم

أو تقدير نحو هل أتى على الإنسان حين من الدهر أي أقدم أي على التقرير والتقريب أي  
أتى اه قال صاحب المعنى وقد عكس قوم ما قاله فقالوا إنها لا تأتي بمعنى قد أصلا وهذا هو  
الصواب عندي قال (و) قد (تخذف) أي الهمزة (عند الدلالة) عليها وذلك (نحو) قولك  
(زيد عندك أم عمرو) أي أريد ومنه تلك نعمة تنها على أي أولئك نعمة وقراءة ابن محيصن  
سواء عليهم أنذرهم همزة واحدة فإن لم يدل دليل فلا لعدم أمن اللبس قال (والاستفهام  
صدر الكلام) فلا يجوز تقديم شيء مما في حيزه عليه لا تقل ضربت أزيدام مثلا لثلاثين  
السامع ويتشوش ذهنه (تنبيه) عد صاحب الجواهر أحرف الاستفهام ثلاثة بن ياد أم  
قال وهو زنة الاستفهام لأنها تدخل على الأسماء والأفعال وقد قالوا إن الحرف لا يعمل  
إلا إذا اختص بأحد القبيلين ولا ينزل منزلة جزء مما اختص به وإذا دخلت على ما أوله همزة  
فإن كانت همزة وصل في آل مدت نحو آ الله أذن لكم وإن كانت في غير ما حذت نحو  
أمرأ أم رجلا يقع الهمزة وإن كانت همزة قطع جاز تحقيقهما وتسكين الثانية فقط  
وبعض العرب يدخل بين الهمزتين ألفا اه ملخصا الصنف السابع عشر (حرفا الشرط)  
أي الحرفان الموضوعان للدلالة على الشرط (إن) بكسر فسكون وهو (الاستقبال وإن  
دخل على الماضي) نحو إن جئتني أكرمك لأنها الشك والماضي لا يشك فيه لوقوعه (ولو)  
لضى) وهو من الحروف الهمالة كما صرح به صاحب الجواهر ويقضي امتناع ما يليه  
واستلزامه لتاليه من غير تعرض لنفي التالي كذا قاله في شرح الكافية قال فقام زيد  
من قولك لو قام زيد لقام عمرو محكوم بانتفائه وكونه مستلزما ثبوته لثبوت قيام من عمرو  
وهل امرؤ قيام آخر غير اللازم عن قيام زيد وليس له ألا تعرض لذلك اه وذكر بعض المحققين  
أنه ينبغي التالي أيضا أنناسب الأول ولم يختلف غير محمول كان فيهما آلهة إلا الله لفسد التال  
لأن خلقه محمول كان إنسانا كان حيوانا ويثبت أن لم يناف الأول وناسبه إمبا الأولى نحو  
نم العبد صهيوب لو لم يخف الله لم يعصه أو المساوي محمول لم تكن ربيتي في حجرى ما حلت  
لأنها لا تبنى أخى من الرضاعة أو الادون كقولك لو انتفت أخوة الرضاع ما حلت للنسب  
(وإن دخل على المستقبل) نحو قوله سبحانه لو يطيعكم في كثير من الأمور لعنتم ونحو لو يني  
كفى لأنها الجزم ولا يجوزم الإيجا وقع المضارع لفظا إذا تلاها يصرف إلى الماضي معنى  
نعم قد تكون بمعنى أن فياها المستقبل في اللفظ والمعنى محمول تلتي أو وأحبا بعد موتنا  
تسلم على بعضها أو في المعنى فقط نحو

ولو أن ليلي الأخيلى سلمت \* على ودوني جنبدل وصفائح

سلمت تسليم البشاشة أو زقا \* الهامدى من جانب القبر صائح

ومنه وليس الذين لوتر كوا ولو كره الكافرون ولو أعجبك ككثرة الخبيث وحديث



اعطوا السائل ولو جاء على فرس خلافا لابن الحاج وبدر الدين ابن مالك حيث أنكرنا  
 مجيئ لولته على في المستقبل وهي في الاختصاص بالفعل كان الأبن لو قد تقررت بها  
 نحو لو أن زيدا قائم وموضع أن حيث نذ رفع مبتدأ عند سيبويه وفاعل ثبت مقدر عند  
 المصنف ويجب عنده أن يكون حيث نذ خبره فاعلا ليكون عوضا من الفعل المحذوف ورده  
 الامام ابن مالك لو رده اسم في قوله تعالى ولو أن ما في الأرض من شجرة أقلام وجواب لو  
 إماما مضى معنى كلو لم يحذف الله لم يعصه أو وضعا وهو إمام ثبت فاقترع باللام نحو ولو علم  
 الله فيهم خيرا لاسمعهم أكثر من تركها نحو لو تركوا من خلفهم ذرية ضعافا خافوا ومتنى  
 بما قاله امرأته العكس نحو ولو شاء الله ما اقتتلوا وقل دخولها على ما لثانية نحو قوله

لوان بالعالم تعطى ما تعيش به \* لما تطفرت من الدنيا بمقصود

وقد تكون مصدرية بمعنى أن الأنا لا تنصب وقد أثبت ذلك الفراء وأبو علي وأبو البقاء  
 والتبريزي وابن مالك ومثلا بنحو قوله تعالى ودوا لو تدهن فيدهنون قال صاحب  
 المعنى ويشمل لهم قراءة بعضهم فيدهنون بالنصب عطف على معنى تدهن وقال  
 بعضهم هي هنا حرف تن بمعنى ليت واختاره ابن الخباز والمصنف قال صاحب التسهيل  
 وهذا كلام محمول على المعنى وأنكر أن تكون للمعنى ونظر فيه صاحب الجواهر  
 ومن اتى للمعنى نحو لو أن بني فتدعني بالنصب بان مضمر في جواب التثني وقد لا يؤتى لها  
 بجواب ومنه قوله تعالى يود لو أنهم يادون في الاعراب كما قال ابن الحاجب في منظومته

لو أنهم يادون في الاعراب \* لو التمني ليس من ذا الباب

وقال الرضي يحتمل أنها مصدرية تداخل على ثبت محذوف واعلم أن لفعل الشرط والجزاء  
 أربعة أحوال وقد أشار إليها المصنف بقوله (ويجى فعلا الشرط والجزاء مضارعين) أى  
 لفظا لا معنى لان هذا لا أدوات تغلب الماضى للاستقبال وهو الاحسن لظهور تأثير  
 العامل فيها فهو وان تعود وانعد (وماضيين) نحو وان عدم عندنا وموضع الماضى جزم  
 كما صرح به السيوطى أى فالجزم محل الماضى وحده لا محل الجملة على الصحيح وهو على الأقل  
 للشاك في عدم التأني (ويجى) (أحدهما ماضيا والآخر مضارعا) نحو من كان يريد  
 حرا لا تتردد في حرمه وهو على التاني لان فيه الخروج من الضعف الى القوى وعكس  
 هذا قليل كما صرح به الاشونى وخصه بالجهور بالضرورة قال صاحب الجواهر حتى قالوا  
 لم يكذبوا جدا لان الشعر لانه كهيئة العامل للعمل ثم قطعه ومذهب الفراء وابن مالك جوازه  
 في الاختيار ومنه من يقيم ليلته القدر ليلنا واحتسابا بغيره وقول الشاعر

ان يسه واسية طاروا بها فرحا \* متى وما يسعوا من صالح دفنوا

قال (فان كان الاول ماضيا) لفظا ومعنى (والا خر مضارا عاجزا رفعه وجرمه) وذلك (نحو)  
ان ضربتني اضر بك) بالجزم وهو الاحسن والرفع وهو حسن ولذلك قال ابن مالك في  
شرح كافيته الجزم مختار والرفع جائز كثيرا خلافا لمن ذهب الى ان الرفع احسن وأما  
رفع بعد المضارع غير المتقيد بلم كقراءة طلحة ابن سليمان أينما تكونوا فريدكم فضيف  
كما صرح به ابن مالك في الخلاصة وصرح في بعض نسخ التسهيل بأنه ضرورة وهو ظاهر  
مذهب سيبويه واعلم ان الجواب اذا لم يصلح لان يكون شرطا فلا بد له من رابطة لعدم تأثير  
حرف الشرط فيه ولما كانت الفاء فيها معنى السببية وهو متسبب عن الشرط وجب قرنه  
بها وذلك في مواضع أشار المصنف لبعضها فقال (ويدخل الفاء في الجزاء) مجرد الرابطة حيث  
لم تؤثر أداة الشرط فيه فلا بد من الفاء لتربطه بالشرط وليست عاطفة على ما عليه الجماعة  
لكن المراد في شرح الالفية نقل أنها عاطفة قال وهو بعيد (اذا لم يكن مستقبلا أو)  
لم يكن (ماضيا في معناه) بان كان جملة اسمية وذلك (نحو ان جئتني فانت مكرم) أو كان  
ماضيا قريبا من الحال وقد أشار اليه بقوله (وان تكرمني فقد أكرمتك أمس) أو كان  
جامدا نحو ان ترى أنا أقل منك مالا وولنا فعسى ربي أو كان طلبا نحو ان كنتم تحبون الله  
فاني معي أو اكن مقرونا بالنحو فان توليتكم فمأسأتكم أو بحرف استقبال نحو وان خفتهم  
عليه فسوف أو بلم نحو وما تفعلوا من خير فلن تكفر ووجه ما ذكره جمعا لبعضهم  
في قوله

اسمية طلبية وبجاء سند \* وعاملون وبقد وبالتنفيس

زاد الكمال ابن الهمام تصديده برب والدون شري تصديده بأداة شرط نحو وان كان كبير  
عليك اعراضهم الآية واختلف في الفاء الداخلة على اذا الفجائية فقبل هي الجزائية وعند  
أبي الفتح هي عاطفة وقال أبو علي هي زائدة وقد زيدت لغير ذلك كقوله

لا تجزعي ان منفسا أهلكته \* فاذا هلكت فعند ذلك فاجزعي

فقد أدخل الفاء على مندمع قوله فاجزعي فلا بد من زيادة احدا هما وبعضهم ينسب القول  
بزادته للاخفش وبالجمله فقد قال العلامة السجاعي ان الفعل ان كان مستقبلا معنى ولم  
يقصد به وعدا وعيد لم يجز اقترانه بالفاء نحو ان قام زيد قام عمر وان كان ماضيا لفظا  
ومعنى فهو واجب نحو ان كان قبضه الخ وقد مقدرة وإن كان مستقبلا معنى وقصده  
وعدا وعيد فهو جائز نحو ومن جاء بالسنة فكبت ولا تخف هذه الفاء الاشدوذا وعن  
المبرد منع ذلك حتى في الشعر وعن الاخفش أنه واقع في النثر الصحيح ونحو عليه ان ترك  
خيرا الوصية وقال ابن مالك يجوز في النثر نادرا ومنه حديث اللقطة فان جاء صاحبها والا  
استمع بها وتخلها اذا الفجائية كما نص عليه المصنف وابن مالك وسمع بعد ان واذا كما حكاه

أبو حيان شخوفاذا أصاب به من يشاء من عباده اذا هم يستبشرون وهل اذا الفجائية حرف  
أو ظرف مكان أو زمان خلاف قال بالاول الاخفش واختاره ابن مالك والثاني المبرد ونسبه  
ابن عصفور والثالث الزجاج ووافقه المصنف (خاتمة) يجب حذف الجواب ان كان  
الشرط ماضيا لفظا أو مضارع مجزوم وبالمدلول عليه دليل نحو وأنتم الاعوان ان كنتم  
مؤمنين خلافا للكوفيين الا لفرافلم يشترطوا الماضي ويجوز عند القرينة شخوفا ان استطعت  
أن تبشقي الآية لكن حذفه أي الجواب لدليل قبله أو بعده كثير ولقرينة فصيح لكن أقل كما  
صرح به العلامة السجاسي على ابن عقيل وقد يحذف الشرط ويبقى الجواب ان دل عليه  
دليل شخوفا لله هو الولي أي ان أرادوا وليا لله هو الولي ويجوز المصنف في قوله تعالى فأسر  
بعبادي أنه جواب شرط مقتدر كانه قال ان كان الامر كما تقول فأسر الخ قال أبو حيان  
وكثيرا ما يدعى حذف الشرط ولا يجوز الدليل واضح كأن يقتضيه الامر أو ما أشبهه  
اه وأما حذف الاداة فقال السيوطي لا يجوز وان كانت ان في الاصح وجوز بعضهم  
حذف لان فيرفع الفعل وتدخل الفاء اشعارا بذلك وخرج عليه قوله تعالى تحبسونه من  
بعد الصلاة فيقسمان بالله **(تنبيه)** اختلف في العامل في الشرط والجزاء فقبل الاداة  
وعزاه السيراني الى سيبويه وقيل انهما مجازما وقيل العامل في الجزاء فعل الشرط وقيل غير  
ذلك وقيل انهما مبنيان لا معربان وهو ضعيف كما صرح به صاحب الجواهر واختلف  
في الجملة الواقعة جوابا للشرط جازم بعد الفاء أو اذا فقال صاحب المغني تبع الغير لانها في محل  
جرم وخالفه في ذلك اللماميني واستظهر انها لا عمل لها مطلقا وجعل جزم المعطوف باضمار  
شرط قال (ويراد ما عليها) أي ان (للتأكيد) أي تأكيدهم دخولها شخوفا ما يأتينكم  
منى هدى كما زاد على اذا شخوفا اذا ما جاؤها ولما كان الشرط كالاستفهام قال (ولها)  
أي ان ومنها بقية الادوات (صدرا للكلام) لان الشرط كالاستفهام فلا تقدم شي مما  
في حيزه عليه وفاقا لاهل البصرة وخلافا لاهل الكوفة وأما نحو آتيك ان تأتي فهو  
دليل الجواب والجواب محذوف ولا بد في أدوات الشرط على ما عليه جمهور النحاة وهو  
الصحيح من أن يلها الفعل لانه مقتضى وضعها كما صرح به صاحب الجواهر فهي تطلبه  
طلباً أكيداً وانما قال (ولا تدخل) أي لان ومنها اول بقية الادوات خلافا للملحوظ  
صنيع بعض الشراح (الاعلى الفعل) لفظا وهو ظاهر أو تقدير ان شخوفا امر وهلك فهو على  
اضمار فعل بفسره لظاهر خلافا للكوفيين ونحوه قل لو أنتم تفلكون الآية وأما مشورولو  
انهم آمنوا واقتوا الخ فقال سيبويه الموضع رفع بالابتداء ولا يحتاج الى خبر وقيل الخبر  
محذوف ثم قيل يقدر مقدما أي ولو ثبت إيمانهم وقال ابن عصفور يقدر مؤخرا على  
الاصل أي ولو إيمانهم ثابت وذهب المبرد والزجاج والكوفيون والمصنف الى أنه على

الفاعلية والفعل مقدر بعدها أي ولو ثبت أنهم امنوا وجنح اليه صاحب المغنى قال  
المصنف (واذن جواب وجزاء) دائماً عند الشاويين وفي الأكر عند الفارسي كذا قالوا  
أي حرف بصحب الجواب أي يقع في كلام مجاب به آخر جزاء لمضمونه هذا هو المراد وليس  
المراد أنها نفس الجواب أو رابطته إذ قد طاب ذلك صاحب المغنى على العربيين بقول الرجل  
أنا أتيتك فتقول اذن أكرمك فهذا الكلام قد أجبت به وصيرت أكرامك جزاءه على أتيتاه  
وذلك في الغالب والافقد تفضل للجواب بدليل أنه يقال أحبك فتقول اذن أظنك صادقاً  
اذ التفتن في الحال ولما بين معناها شرع في بيان عملها فقال (وعلمها) النصب يكون (في  
فعل مستقبل) لإجرائها مجرى النواصب كما صرح به ابن الحاجب ولما كان تصديرها  
شروطاً لعملها قال (غير معقد على ما قبلها) وذلك لضعفها بسبب وقوعها حشواً كما قاله  
بعضهم وقد صرح بمفهوم المستقبل بقوله (وتلغها إذا كان الفعل حالاً كقولك لمن  
يحدثك اذن أظنك كاذباً) بالرفع وبمفهوم عدم الاعتماد بقوله (أو) كان (معتمداً على  
ما قبلها) بأن كان معتمداً على مبتدأ (نحو اذن أكرمك) بالرفع أو قسم نحو والله اذن  
لأجبتك أو شرط نحو ان اذن آتاك وإذا أدخلت عليها حرف عطف كالواو والفاء  
فانت بالسيران شئت أعلمت وان شئت ألقيت نحو واذن لا يلبثون خلافك وقرئ شاذاً  
بالنصب والالفاء أكثر لحصول الاعتماد به جاء القرآن قال بعضهم وهو المشهور وفي  
قوله ان تأتي آتاك واذن أكرمك الجزم والنصب والرفع (تبيين) الأول ما مضى عليه  
المصنف من أن اذن حرف هو الصحيح والصحيح أيضاً أنها بسيطة وان النصب بها إلا بأن  
مضمرة بعدها خلافاً للتعليل (الثاني) أهمل المصنف شرط اتصالها بالمضارع فلا يسوغ  
الفصل إلا بالطرف عند ابن عصفور والنداء عند ابن بابشاذ وكذا الدعاء بمجمل الفعل عند  
الكسائي وهشام قال بعضهم والصحيح المنع اذ لم يسمع من ذلك شيء الصنف الثامن عشر  
(حرف التعليل) وهو (كي) اذ لم تقدمها لام التعليل لفظاً أو تقديرًا (نحو حبسك كي  
تكرمني) بالنصب بان مضمرة وان والفعل في تأويل مصدر مجزوء بكى ونحوه جافز بكى  
ليصير في حرف تعليل وجزء اللام وكيد لكى التعليلية ويصر منصوب بأن مضمرة  
بعد اللام وأما اذ فتقدم اللام فهي المصدرية وقد تقدمت ويقال كيمه بمعنى لمه فهي  
كي المذكرة دخلت على ما الاستفهامية فلذا حذفت ألفها مثل قيم قال الشاعر

قيم الإقامة في الزور لا سكني \* بها ولا ناتي فيها ولا بجلي

وبه والام وعلام وحكام قرأين الاستفهام والخبر وأما قراءة عكرمة وعيسى عباي تشاؤون  
فشاذة ولهذارد الكسائي قول المفسرين في جماعتهم رأين أنها استفهامية وانما هي  
مصدرية أي ياليت قومي يعلمون بغفران ربي والعجب من المصنف أن يجوز كونها

استفهامية حيث قال يعني بأى شئ غفر لي ربي مع أنه نفسه رد على من قال في فيما  
أغويته ان المعنى بأى شئ أغويتني بان اثبات الالف قليل شاذ المصنف التاسع عشر  
(حرف الردع) أى الزجر هو (كلا) وهى بسيطة عند الجماعة مربة عند ثعلب (تقول  
لمن قال فلان يغضبك كلا أى اردع) قال تعالى كلاً انما كلمة هو قائمها فان قلت كان  
يمكن ان يكون اسم فعل معناه ارتدع وانزجر قلت تأدية للعاني بالجر وفأولى لا كثريتها  
ومذهب سيبويه والخليل والمبرد والزجاج والمصنف وأكثرا البصريين انها المعنى لها غير  
الردع وان الوقت عليها والابتداء بما بعدها جاز ومذهب جماعة من النحويين أن الردع  
ليس مستقرا فيها بل قد أتى بمعنى حقا ومعنى نم ومعنى ألا الاستفهامية وجعل اليه  
أبو البقاء وتبعه صاحب المغنى حيث قال وقد يمنع كونه للزجر نحو وماهى الاذ كرى  
للشعر كلا والتمز ادليس قبلها ما يصح رده اه قلت وعليه صاحب الجواهر حيث قال وقال  
ابن برهان والذي عليه العلامة أن كلا يحسن الوقف عليها اذا كانت ردا للاول ويحسن  
الابتداء بها اذا كانت بمعنى الا وحقا كقوله تعالى كلا انهم عن ربهم يومئذ لمحجوبون قلت  
ولا يخفى على ذهن السليم صحة هذا اه وقد يقال هذا بناء على أن المراد كونه للردع أى عما  
قبلها ولم لا يقال ان الردع عما قبلها أو عما بعدها أو عما بعد من الخطاب وان لم يتضمنه  
الكلام كذا قيل المصنف العشرون (اللامات) وهى على ما ذكرناه من الفارقة  
والجارية علمتا ما تقدم وقد شرع المصنف فى الكلام عليها فقال (لام التعريف) أى اللام  
الساكنة الموضوعة لتعريف الاسم المنكر تعريف جنس كالواقعة (فى نحو) قول  
شقة بن ضرمة حين أتى به الى النعمان بن المنذر لما بلغه عنه من الجراءة (المرتبأ صغيره)  
يعنى قلبه ولسانه وهذا قاله بعدما قال له النعمان تسمع بالمعبدى خير من أن تراه  
أو تعريف عهد وأشار اليه بقوله (و) فى نحو (فعل الرجل كذا) اذا كان معهودا  
ينك وبين مخاطبك ولما قال (الاولى للجنس والثانية العهد) وكل منهما ثلاثة أقسام  
اذا الاولى اما لاستغراق الافراد أو لاستغراق الصفات نحو أنت الرجل على أو الحقيقة  
كالواقعة فى التعاريف كما أسلفناه والثانية اما العهد المذكور أو الذهبى أو الحضورى  
هذا وقد نقل عن بعضهم أن العهدية من فروع الجنسية انتهى الجنس مجتمعا فى فرد  
مخصوص اه (و) الثانية (لام) جواب (القسم) وهى الواقعة (فى) نحو قولك (وا لله  
لا فعلن) كذا قال تعالى تالله لا كيدن أصنامكم ومنه الماضى التصرف كقولك  
وا لله لكذب زيد وأ كثر دخولها عليه مع قد نحو تالله لقد أترك الله علينا (و) الثالثة  
اللام (الموطئة) أى الممهدة (ه) أى القسم أى المضمر وذلك الجواب للقسم لأنها دللت  
على ان القسم قبلها ومن المعلوم أنها اذا اجتمع شرط وقسم فالجواب عما قبلها السابق وذلك

كلوا فة (في) فهو قولك (واقه لئن أكرمتي لا كرمك) بدليل قرن الجواب باللام اذ جواب الشرط لا يقرن به اذ دل على ان هذا جواب القسم وجواب الشرط محذوف قال ابن مالك واحذف الذي اجتماع شرط وقسم \* جواب ما آخرت فهو ملزم خلافا للفرأ وأكرمت تدخل هذه اللام على ان وقد تدخل على غيرهما من ادوات الشرط وأغرب ما دخلت عليه اذ لانها ليست شرطا وهو تقدير دخول الباء في فاذ لم يأو بالشهداء فأولئك عند الله هم الكاذبون لانها العلة والشرط في معناها بدليل ان قولنا ان أتيتي أكرمتك يعني اتيتي لا كرامك وقد محذف هذه اللام مع كون القسم مقدرا قبل الشرط نحو وان أظعموهم انكم لشركون وان لم ينهوا عما يقولون ليمسن اذ حذف فاء الجواب خاص بالضرورة فلا يخرج القرآن عليه (و) الرابعة (لام جواب لو لولا) وكذا لوما نحو قوله تعالى ولو شاء ربك لجعل الناس ونحو ولو ادفع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت الارض ونحو لوما زيد لهلك عمرو ومحل جواز اقتران هذه اللام بالجواب اذ لم يكن مضارا متفيا والافلا تدخل عليه اللام أصلا كما أشار اليه ابن هشام وصرح به العلامة السبكي وغيره وأما الماضي فان كان متفيا بما فالغالب تجرده منها نحو ولو شاء ربك ما فعلوا وان كان متبنا فالغالب دخولها نحو لو شاء لبعثناه حطاما ومن غير لو نشاء جعلناه أجايا وانك قال المصنف (ويجوز حذفها) بل يجوز حذف الجواب أصلا كقولك لو كان لي مال وتسكت أي لانفقت ومنه ولو ان قرأ ناس سيرة الخ ولو ان لي حكم قوة قال عبد اللطيف في باب اللامات هذه اللام تسمى لام التسوية لانها تدل على تأخير وقوع الجواب عن الشرط (و) الخامسة (لام الامر) أي اللام الموضوع للطلب سواء استعملت فيه أو في غيره كالخبر والتهديد مجازا قال صاحب الجواهر وتسميتها لام الطلب أحسن من تسميتها لام الامر ولم تحذف الافي الشعر خلافا للبرد وبعضهم أجاز حذفها بعد القول مطلقا وحركتها الكسر نحو لينفق ذو سعة جلالها على لام الجز لانها في الافعال تليق بها في الاسماء اختصا صاوسليم تفتحها ولما كان اسكانها بعد الواو والقاء أكثر من تحريكها قال (ويسكن عندوا والعطف وفائه) نحو فليس تجيبواي وليؤمنواي للتخفيف جلا على قولهم في كفف كفف بسكون التاء فزوا الواو والقامتلة فافعل واللام بعدها منزلة عينية فأبوا كسرتها بسكون كما فعلوا ذلك في الضمير معها نحو في وهو قد تعلق بهما ثم على قلة نحو لم يقضوا في قراءة الكوفيين وقالون والبري خلافا لمن قال انه خاص بالشعر وقد تقدم ذلك في باب الفعل (و) السادسة (لام الابتداء) ويسمونها الفتح وفائدتها كيد مضمون الجملة وتخلص المضارع للحال قلت والاولى تسميتها لام التأكيد لان التنبيه على المعنى أهم منه على الموضع ولما عاب صاحب الفصحى على

المعربين في قولهم الاستفتاح مع ان معناها التنبيه وتدخل باتفاق في موضعين أحدهما  
 المبشدا وقد أشار إليه بقوله (في) فقولك (لزيد قائم) قال تعالى لاتم أشدوهية  
 وكذا اذا قدم الخبر فقولك زيدا وقاف الجماعة وخلافا لما يوهمه كلام ابن الحاجب وعلى  
 معوله الساتمة فقولك زيدا وشذخولها مؤخر فقولك \* أم الحليس الجوز شريه \*  
 ومعلوم ان هذه الام لها الصذر ولهذا علقت العامل في نحو علقت زيدا مطلق الا في باب  
 ان قائم مؤخر من تقديم والثاني في خبر ان المكسورة اسمها كان نحو ان ربى لسميع الدعاء  
 أو مضارع الشبه بالاسم وقد أشار إليه بقوله (وانه ليذهب) قال تعالى ان ربك ليحكم بينهم  
 وكذا اذا كان ضمير فصل نحو ان هذا هو القصص الحق وتدخل أيضا على الاسم اذا كان  
 مؤخر كما صرح به ابن مالك وغيره فقولك زيدا وكذا اذا تقدم معمول الخبر فنحو ان في  
 الدار زيدا قائم ونشرط صاحب التسهيل بلواز دخول الاسم في الخبر ان لا يكون منفيا بأداة  
 نفي وما ورد من ذلك فشاذ لا عبرة به وأما دخولها في الاسم فاشترطوا انه أن توسط بين الاسم  
 وان واسطة نحو ان عندك زيدا قائم وباختلاف على ثلاثة المضارع في غير باب ان  
 والماضى الجامد والمتصرف المقرون بقدر قد نص على منع ذلك كله جماعة منهم المصنف  
 وابن النجار وابن الحاجب \* تنبيه \* يجوز البصريون دخول الاسم على الجملة المصدرة  
 بسوف نحو ان زيدا سوف يقوم ومنعه الكوفيون وأما الجملة الشرطية فلا تدخل عليها  
 لثلاث تنبى معها بالموطنة للقسم الصنف الحادى والعشرون (تاء التانيث الساكنة  
 كضربت) هذ فى جها (الايذان) أى الاعلام (من أول الامر بأن الفاعل) أى المسند  
 اليه (مؤث) والاصل فيها السكون اذ هو الاصل في المبنيات (و) قد (تقرئ بالاكسر  
 عند ملافا الساكن) فخلصا نحو قالت امرأة العزيز وقالت اليهود وانما كانت أولى  
 بالسكون من تاء الاسم لخفته وثقل الفعل وما مشى عليه المصنف من انها حرف هو ما عليه  
 الجماعة وهو المشهور المنصور وزعم الجاهل انها اسم وزيفه صاحب المغنى حيث قال  
 انه عرق لاجماعهم وقد اغتر الصلاح الصفدى من الادب اذ في شرح لامية الجهم فقال ان  
 التام من قوله

أصالة الرأى صاتنى عن الخطل \* وحلية الفضل زانتنى لدى العطل .

فاعل بالفعل المذكور الصنف الثانى والعشرون (النون المؤكدة) أى النون الموضوعة  
 لتأكيد الفعل ولما كان الماضى لا يمتثل التأكيد والحال لا حاجة لتأكيد ان يمتثل الاطلاع  
 على حاله من قوة أو ضعف قال (لا يؤكدها) خفيفة أو ثقيلة (الا) الفعل (المستقبل  
 الذى فيه معنى الطلب) بأن كان أمرا أو ما فى معناه نحو اضربن ولا تخربن وباقى لا فعل  
 وليتلك تخربن ويستغنى من الامر فعل التجهى بناء على ما ذهب اليه الكوفيون والمصنف

وأما قوله \* فأخر به بطول فقر وأحريا \* وقوله \* أفائلين أحضر والشهودا \* وقوله  
دامن سعدك لورجت متجيا \* لولاك لم يكن الصباية جاشحا

فشا ذقان كان المراد من المضارع الحال نحو لا قسم على قراءة بعض بالاثبات امتنع التأكيد  
وأما المضارع المثبت الواقع جوابا للقسم ولم يفصل بينهما وبين اللام فاصل فيجب تأكيده  
باللام والنون معا على ما ذهب اليه الجمهور نحو وثا الله لا كيدن أصنامكم وذهب الفارسي  
وتبعه ابن مالك وهو أيضا مذهب الكوفيين إلى أنه يجوز الاقتصار على أحدهما فإن كان  
منقبلا يجوز ترك كيدته نحو وثا الله تفتنوا ذا المعنى لا تفتنوا فلا يقترن باللام ولا بالنون فلا تنقل  
لتفتنوا ولا تفتنوا وأما واقتننا لا تصين فلاناهية على ما مشى عليه المصنف رحمه الله  
وأما ان فصل بينهما وبين اللام فاصل فلا يجب تأكيده نحو ولا إلى الله تحشرون وأما الواقع  
شرطا لان المؤكدة بما الزائدة فالغالب تأكيده نحو فاما ترين بل أو جبه المبرد والزجاج  
وأما الواقع بعد ما الزائدة أو النافية فتأكيده قليل وأما الواقع بعد رب نحو ربما تضربن  
زيدا فهو شاذ ولما كان ربما يتوهم انهما أي النونين يتناوبان في كافة المواضع قال (و)  
نون التوكيد (الخفيفة تقع حيث تقع) نون التوكيد (الثقيلة لا في فعل الاثنين) فعل  
(جماعة المؤنث) فانها لا تقع فيما فلا تنقل اضربان ولا اضربان قال ابن مالك

ولم تقع خفيفة بعد الالف \* لكن شديدة وكسرهما ألف

وفاة الجماعة وعلا فالينوس والكوفيين وذلك (لاجتماع الساكنين) وهما الالف  
والنون (على غير حده) أي طريقه الجائز ان حده أن يكون الأول حرف لين والثاني مدغما  
نحو دابة وهذا الثاني غير مدغم قال الأشعري وبعض ما ذهب اليه يونس والكوفيون  
قراءة بعضهم فدهر انهم تدبر احكاها ابن جني ويمكن أن يكون من هذا قراة ابن زكوان  
ولا تتبعان سبيل الذين لا يعلمون اه وقد تبدل الالف همزة بحركة نحو حركة ما قبلها التصلص  
من التقاء الساكنين ومنه قراة أبي أيوب السخيتاني ولا الضالين قال أبو زيد سمعت  
عمرو بن عبيد يقرأ لا يزال عن ذنبه انس ولا جان فقلنته بلحن حتى سمعت من العرب دابة  
ومن الغريب ما حكاه الخليل ونص عليه سيبويه ان بعضهم يقف على كل اسم فيه ألف  
بالحمز يقول رأيت رجلا فيهمز لانها ألف في آخر الاسم الصنف الثالث والعشرون  
(هاء السكت) سميت بذلك لانه يسكت عليها دون آخر الكلمة وتسمى هاء الاستراحة أيضا  
والتحقيق انها ليست من حروف الزيادة اذ حروف الزيادة تعد من نفس بنية الكلمة وهي  
جى بها لبيان الحركات إذ لو وقف بدونها لحدفت فهي كساخر حروف المعاني لا حروف  
التجسيمي ومواقع اطرادها ثلاثة الفعل المعتل المحذوف الآخر نحو يتقه وما الاستهفامية  
والمبنى على حركة لازمة وقد أشار اليه بقوله (ترادف كل متحرك حركته غير اعراية) وكذا



الشبه بها فلا تزداد في نحو لا رجل لان حركته وان لم تكن اعزائية الا انها شبيهة بالاعراب  
من حيث العروض ولا في الماضي على ما عليه سيبويه والجماعة واختارها ابن مالك لانه  
وان كان بناؤه لازما الا انه شبيه بالمضارع المعرب وانما امتنعت في المعرب وشبهه لتلا  
يتوهم انها ضمير وقد علل زيادتها فيما توصل به بقوله (لوقف خاصة) وجوبا كنه  
أو جوازاً كاليه اذ لا يحتاج اليها الا عنده فهو الاصل فيها اذ يوثق بها البيان الحركة أو امتداد  
الحرف وقد مثل الاول بقوله (شعوته وحيله وماليه وسلاطيه) قلت كروا الامثلة اشارة  
الى انه لا فرق بين الحرف واسم الفعل والضمير نحو كيم وفيه وعيه وله وكيته وكيفه  
وانه وربه فهو كنهه كاختاره في شرح الكافية قياسا على قولهم في لانه ويكثر طائفاها  
المستغاث والمندوب والمنادى وقد علمت أن الاصل لما فيها وقفا وقد توصل بنية الوقف  
أي يوثق بها في الوصل لحالها في الوقف أي بان ينطق بها ساكنة لكن توصل الكلام ببعضه  
ببعض نحو ما في اصلاح ابن السكيت من قوله يا امر حباه بجماد عفره ويا امر حباه بجماد  
ناجيه فقد جرى الوصل مجرى الوقف مع تشبيهه هاء السكت بهاء الضمير وقد تعذف هاء  
السكت كما في قول جرير يري عمر بن عبد العزيز

جئت أمرا عظيما فاصطبرته \* وقت فيه بأمر الله يا عرا

فهو منادى مندوب وهاء السكت محذوفة للقافية واذا علمت أمرا خاصة بالوقف علمت أن  
حقها السكون كما قال (ولا تكون) أي هاء السكت (الساكنة) لما علمت (وتحذف كيهما لمن)  
مصدر لمن من باب نفع قال أبو زيد لمن في كلامه لئلا يسكون الحاء اذا أخطأ الاعراب  
وخالف وجه الصواب وقال الراغب اللحن صرف الكلام عن سننه الجارية عليه لما بازالة  
الاعراب أو التصحيف وهو المذموم وذلك أكثر استعمالا وما بازالته عن التصريح وصرفه  
بمعناه الى تعرض وهو محمود من حيث البلاغة واليه قصد بقوله تعالى ولتعرفنهم  
في لحن القول يقال لحن له بفتح الحاء ألحن لحننا قلت له قولا يفهمه عنك ويحصى على غيره  
ولحنه هو بالكسر يفهمه وألحنه أالياء ولا حنت النلس فاطنتهم اه قلت وقد كان شعراء  
العرب يتدحون بالسلامة من اللحن بالمعنى الاول قال الشاعر

فان في الجدهما وفي لحنى \* علوية ولساني غير لمان

وقال أبو الأسود الدؤلي

ولا أقول لقد را القوم قد غليت \* ولا أقول لباب الدار مغلق

أي اني فصيح لا ألحن وقدر المصنف حيث ختم كتابه بهاء السكت للاشارة الى أنه يسكت  
بعد ذلك لتعالم كتابه ثم جعل آخر كلامه لفظ لمن وهو كما تقدم يملق على الرمز والاشارة  
كما في قول الشاعر

منطق صائب وتلحن أحيا \* فإولجلى الحديث ما كان لحله

فكأنه يرزى قول الشاعر

ولقد خلعت لهم لكيماء فهموا \* واليمن يفهمه ذوو الالباب

وهذا آخر ما يسره الله لنا على هذا المتن الشريف فدونك شرحا مصحح المباني وملحن المعاني جاء على أحسن أساليب وأتم مرغوب غاية في الانقضا ونخبة لاوى الابصار

وان تجد عيبا فستأخللا \* جل القى لا عيب فيه وعلا

والحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد سيد ولد عدنان وعلى آله وأصحابه وأولى القصاصه والعرفان

قال مؤلفه العبد الفقير المعترف بالجهز والتقصير الراعى عفو الجيد ابراهيم أبو سعيد انطوصى بلدا للشافعى مذهبا غفر الله له ولوالديه ولشايعه والمسلين أجمعين كان الفراغ من تأليف هذا الشرح الجليل يوم الاربعاء المبارك الموافق أربعة أيام غلت من شهر القعدة سنة ألف ومائتين وعشائة وتسعين هجرية على صاحبها أفضل الصلاة وأزكى القصة مالا يحسد التمام وفاح مسك الاختتام

وقد تم طبعه بمصمما عباشرية مؤلفه في أوخر شهر رمضان سنة ١٣١٢ هجرية بالمطبعة الكبرى الاميرية ببولاق بمصر المحمية لازالت كواكب سعد هامة مضيئة على الدوام ناشرة لواء المعارف للانام في ظل جناب خديونا الفخيم وولى نعمتنا الكريم المحفوظ من ربه بالسبع المثاني أفندينا عباس حلى باشا الثانى

عزيز مصر أدام الله دولته \* على عمر الباني دائما أبدا

وبادارة حضرة وكيلها من عليه مكارم أخلاقه تقي عزنا ومحمد بك حسنى ولما وافق ومهر ربه وطابق وضعه اسمه قدما تقي بشهرته والترم طبعه على نفقته خدمة للوطن ونشر المعارف صاحب الجهد الكالد والطارف حضرة الذكر الامجد الفريد

الواحد خفر الامراء وسلافة الوزراء عزتوكرم بك طاهر

حفيد المرحوم أحمد باشا طاهر أدامه الله موقفا للفعل

انفير وقام من كل ضير بجاه سيدنا محمد

عليه أفضل الصلاة والسلام

وعلى آله وصحبه البررة

الكرام



صفحة	صفحة
١٧٢ حروف الاستثناء	١٣٧ بطوانم
١٧٢ حروف الخطأ	١٣٨ بالتعدى وغير التعدى
١٧٣ حروف الصلة	١٣٩ المبني للفعول
١٧٥ حروف التفسير	١٣٥ أفعال الغلوب
١٧٦ الحرفان المصدريان	١٣٨ الأفعال الناقصة
١٧٧ حروف التخصيص	١٤٣ أفعال المقاربة
١٧٧ حرف التقريب	١٤٤ فعلا المدح والذم
١٧٨ حروف الاستقبال	١٤٧ تنبيه ترك المصنف الخ
١٧٩ حروف الاستفهام	١٤٨ باب الحرف
١٨٠ حروف الشرط	١٤٩ أصناف الحرف
١٨٤ حروف التعليل	١٥٠ حروف الإضافة
١٨٥ حرف الردع	١٥٥ الحروف المشبهة بالفعل
١٨٥ الألفاظ	١٥٩ حروف العطف
١٨٧ تاء التانيث	١٦٥ حروف النفي
١٨٧ النون المؤكدة	١٦٨ حروف التنبيه
١٨٨ هاء السكت	١٦٩ حروف النداء
	١٧١ حروف التصديق









Bibliotheca Alexandrina



0562824